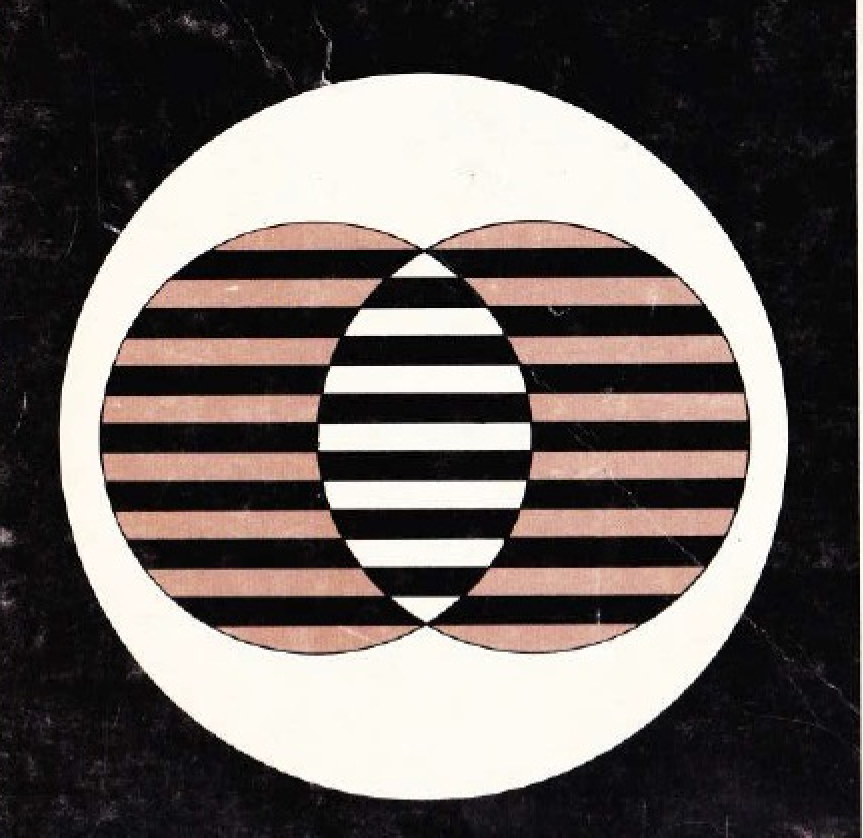
د. وجيه كوثراني



معهد الانماء العربي

الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠



التاريخ الاجتماعي للوطن العربي



الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية
في جبل لبنان والمشرق العربي

[illegible]
[illegible]

التاريخ الاجتماعي للوطن العربي

١

الاتجاهات الاجتماعية - السياسيّة

في جبل لبنان والمشرق العربي

١٨٦٠ - ١٩٢٠

- مساهمة في دراسة أصول تكوّنها التاريخي -

د. وجيه كوثراني

معهد الإنماء العربي



المركز الرئيسي : ص.ب : ٨٠٠٤ طرابلس - ج.ع.ل.
فرع لبنان : ص.ب : ١٩/٥٣٠٠ بيروت

الطبعة الاولى - بيروت ١٩٧٦

الى منى وفرح

وجيه

مقدمة

مفاهيم ومنطلقات عامة

لعل من المفيد تجنبا للالتباس الذي قد يحصل من جراء ترسخ عدد من « القناعات » حول بعض القضايا التاريخية التي اضحت — بفعل التكرار ، وبسبب النقص الهائل في الدراسات العلمية التاريخية للوطن العربي والعالم الاسلامي — « حقائق ومسلمات » ، ان ابدأ بعرض بعض المنطلقات والمفاهيم العامة التي ارتكزت اليها في معالجة الموضوع .

● اطمح ، واحاول ان اقرأ التاريخ من وجهة نظر الجماهير العربية ، وهي وجهة نظر قومية اولا وقبل كل شيء . قومية ، لا بالمفهوم المثالي او « الرومانطيقي » الذي يبحث عن مبررات وجود الامة العربية في الانتقائية الظرفية من التاريخ العربي البعيد ، بل بالمفهوم العلمي الذي يرى في الامة العربية مشروعا سياسيا ، اقتصاديا ، اجتماعيا ، ثقافيا ، تبلور في وعي الجماهير العربية وايديولوجية مثقفيها على قاعدة تناقضات معينة : الرئيسي فيها كان مع الهجمة الاستعمارية التي حملت في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين مشاريع سيطرة وتقسيم ، واقامة دول وكيانات تابعة ، والثانوي فيها : مع الهيمنة التركية اثر صعود وتمكن الاتجاه العنصري في الحكم العثماني . لذلك فالمشروع

الوحدوي القومي العربي هو في اساس نشأته ومسار تطوره مشروع نضالي جماهيري معاد للاستعمار ، وجواب على سياسة الالحاق والتجزئة ، وعلى محاولات طمس الهوية التاريخية الواحدة ، والانتماء الحضاري الواحد للعرب .

● هذه الملاحظة تستتبع فهما معينا للاتجاهات الوحدوية الاسلامية التي مثلها في اولى مراحل الهجمة الاستعمارية مفكرون ومثقفون عرب عاشوا في بيروت او طرابلس ، او الشوف ، او حلب او جبل عامل .. وانتموا اجتماعيا وثقافيا الى بيئة الحضارة العربية ـ الاسلامية . من هؤلاء نذكر على سبيل المثال : عبد القادر القباني ، رشيد رضا ، شكيب ارسلان ، عبد الرحمن الكواكبي ، السيد محسن الامين .. الخ . ان دعوة هؤلاء الى « الوحدة الاسلامية » ينبغي الا تفهم انها تتناقض مع الدعوة الى « الوحدة العربية » كما تبلورت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى في المشرق العربي ، وبعد قيام اول محاولة لانشاء دولة عربية في دمشق (١٩١٨ ـ ١٩٢٠) ، ذات برنامج توحيدي قومي يرفض السيطرة الاستعمارية ، والتجزئة ، وغرس الصهيونية على جزء من الوطن .

ان هذه الدعوات التوحيدية الاسلامية يربطها مع الدعوة الى التوحيد القومي العربي موقف واحد : مقاومة مشاريع الاستعمار بالاستناد الى كل اشكال التماسك والتكتل والتوحد التي يتيحها التاريخ العربي ـ الاسلامي .

لعل بعض الامثلة تساهم في التوضيح :

ـ ان دعوة جمال الدين الافغاني الى استنهاض الشعوب الاسلامية كقوة موحدة معادية للمستعمر ، كانت تترافق في ذات الوقت بتحريض قومي في كل بلد اسلامي على حدة يصب سياسيا في الموقف ذاته المعادي للاستعمار .

– ان الكواكبي عبر دعوته ايضا لاحياء الخلافة الاسلامية ؛ كان يدعو العرب في الوقت نفسه الى تسلم مركز قيادة العالم الاسلامي ليقوموا بالدور نفسه : الوقوف في وجه خطر الغرب الزاحف .

– ان التحول في مواقف رشيد رضا وشكيب ارسلان من مدافعين عن وحدة الدولة العثمانية باعتبارها « شكلا » من أشكال الصمود في وجه التجزئة الاستعمارية الى « دعاة » « للوحدة العربية » لا يحمل في طياته أي تناقض ما دام مضمون هذا التحول هو في الاصرار الدائم على البحث عن الشكل المناسب الذي يضمن تعبئة جماهيرية فاعلة ضد الاستعمار .

– بين وقفة شكيب ارسلان الى جانب طلعت وانور ومصطفى كمال في الدفاع عن ليبيا عام ١٩١١ ضد الغزو الايطالي ، وبين دعوة بعض القادة العرب في الحركة العربية القومية عام ١٩١٩ لعقد صلح بين فيصل ومصطفى كمال ، بهدف تشكيل جبهة عربية – تركية تقوم بمحاربة الفرنسيين على امتداد كيليكيا وسوريا – صلة مباشرة قوية ، انه ايضا الاصرار على التصدي للمستعمر عبر شتى الاشكال التي تتيحها ايديولوجيا وحدة التاريخ العربي – الاسلامي ومصلحة الشعوب التي صنعته .

● اذا كان منهج المعالجة يعتمد هنا على محاولة تتبع الاشكال التي ظهر فيها التناقض الرئيسي بين الجماهير العربية من جهة ، والاستعمار من جهة ثانية في مرحلة تقسيم الامبرياليات للولايات العثمانية . فانه يصبح من الضروري عدم الغرق في ظواهر جزئية « اقليمية » كانت نتاج تناقضات وحيدة الجانب في منطقة محدودة او طائفة معينة .

ان مثل هذا الفرق نلمسه في ادبيات تاريخية عديدة ؛ تضخم

(على سبيل المثال) ثورة طانيوس شاهين في كسروان ، فتدرسها كظاهرة تاريخية من ظواهر الصراع الطبقي في « المجتمع اللبناني » ، او كثورة فلاحية كان بامكانها لو نجحت ان تشع علـــى الشرق العربي . او انها ايضا تبالغ في اهمية بعض مظاهر الفكر الليبرالي والعلماني الذي نما في الاوساط الدينية المسيحية السورية ، وطرح شعار الانفصال عن الاتراك . فترى فيه فكرا قوميا عربيا ، واحيانا « ثوريا » و « طليعيا » ، رغم ضلوع بعض تعبيرات هذا الفكر ، من الناحية السياسية، في مشاريع التقسيم الامبريالي للوطن العربي والعالم الاسلامي .

ان ما ينبغي التنبه له هنا هو ان القوى الاجتماعية التـــي انتجت هذا الفكر ، كانت في تلك المرحلة مرتبطة ثقافيا واقتصاديا بالغرب المستعمر . وانها غير القوى التـــي بلورت فكـــرة المشروع القومي الوحدوي (١٩١٨ – ١٩٢٠) ، فالقوى الاخيرة كانت فـــي ثقافتها وانتمائها الاجتماعي ووسائل تحصيل معاشها معادية بشكل اساسي للاستعمار .

● ان الاتجاهات الانفصالية في المشرق العربي – وكانت قبل انفكاك العلاقات التركية – العربية تتخذ طابع دعوات فئوية غـــير جماهيرية باستثناء حركة محمد علي والوهابية – نشأت على قاعدة مشاريع الاستعمار في تقسيم ولايات الدولة العثمانية . ثـــم لمـــا تفككت العلاقات العربية – التركية وبرز المشروع الوحدوي القومي العربي عائقا في وجـــه السيطرة والالحـــاق والتقسيم ، اتخـــذت الاتجاهات الانفصالية السابقة طابع العداء « للعروبة » ، وما يمثله هذا الشعار من تراث وتاريخ وطموحات قومية ، واكتسبت بالتالي صفة مشاريع سياسية (دول) تجسم السمات الاجتماعية الاقليمية أو الاثنية او المذهبية في داخل الوطن العربي نفسه . انتظمت في هذا الخط ، مثـــلا ، دعوات « نـــدرة مطران ، جـــورج سمنه ، خيرالله خيرالله ، شكري غانم » ، حين قامت فـــي العقد الثاني مـــن القرن

العشرين تطالب بالتنسيق الواضح مع مؤسسات فرنسية اقتصادية ودبلوماسية « باقامة دولة سورية » بمساعدة فرنسا . كذلك ، انتظمت في الخط نفسه « الحركة السياسية المارونية » التي ابتدات منذ (١٩١١) تطرح « الاماني اللبنانية » في توسيع حدود جبل لبنان وفتحه على البحر والسهل ، والتي توجت في فترة ما بعد الحرب بمطلب « تكبير لبنان » وتحويله الى دولة تنتدب لها فرنسا .

● ان التقسيم الاستعماري للوطن العربي بخلق دول وكيانات، على قاعدة تشكيلات اجتماعية ولدتها او انضجتها عمليات التغلغل الاستعماري الاقتصادي والثقافي والمؤسسي في المشرق العربي ؛ لا تلغي ابدا « وحدة التاريخ » العربي فيه ؛ على كل ما في هذه الوحدة من تنوع وتعدد وخصائص . ذلك ان هذه الكيانات السياسية ما كان بامكانها ان تجعل من « خصائصها » ـ رغم محاولات الفكر السائد فيها على الصعيد الايديولوجي ـ مقومات مجتمع قومي . فحركة الجماهير العربية فيها بقيت محكومة بعوامل حاسمة نتجت عن واقعين : ١ ـ واقع الوحدة « الموضوعية » التي تستند الى انتماء يرتكز للعديد من العناصر المكونة تاريخيا للانتماء القومي (اللغة والتراث بشكل اساسي) . ٢ـ واقع وحدة مصالح الاستعمار التي تتخطى حدود الكيانات التي خلقها ، والتي تفرض بالتالي مواجهة التناقضات التي تنتجها علاقاته على مستوى اتساع هذه المصالح نفسها (البترول ، فلسطين ، المواصلات ، المراكز الاستراتيجية ، المواد الاولية) .

صحيح انه من الضروري الانطلاق من نتائج التقسيم لتخطيه. بيد ان التخطي يتطلب منهجا يحرص على البحث عن التناقض الرئيسي الذي يحكم حركة الجماهير العربية في كل من هذه الكيانات ، ويوجهها في وجهة الرد على الاستعمار ، ووجهة التوحيد القومي .

يكتسب هذا التوكيد اهمية خاصة عندما نخص بالذكر الكيان

اللبناني . فاذا كانت معظم الدول العربية تقر في دساتيرها انها جزء من الامة العربية ، ويسعى بعضها لتحقيق حد من التضامن العربي وتبني ثقافة عربية قومية ، فان الكيان اللبناني تحكمت في عزلته ردحا من الزمن تركيبة اجتماعية ـ طائفية ، تغذت بثقافة «عنصرية» معادية للعروبة والاسلام ، ومرتكزة الى النشاط الارسالي و « الاستشراق » الكولونيالي .

مع الاقرار بأهمية التناقضات داخل البنية الاجتماعية الاقليمية ، لا بد من الانطلاق من الحقيقة التي سبق تأكيدها : ان مدار التناقض الرئيسي الذي تدخل فيه الجماهير العربية في كل « دولة » طرفا ليس هو الساحة الاقليمية ، انه الساحة القومية حيث يمثل الطرف الآخر في التناقض : العدو القومي ، أي الاستعمار ومشاريعه ومخططاته . من هنا أهمية الا تغيب في منهج بحثنا للظواهر التاريخية مجمل التناقضات المتولدة على امتداد الوطن العربي وتعيين شكل التناقض الرئيسي فيها الذي حسم في وجهته ومساره بقية التناقضات .

ما يهمنا من هذه المقدمة استدلالاتها المنهجية في البحث التاريخي . فلقد حاولت في هذا البحث ان ادرس الظواهر التاريخية منذ ١٨٥٨ وحتى ١٩٢٠ ، في جبل لبنان والمناطق المجاورة له في المشرق العربي ، وذلك على اساس محاولة تبين المواقع الاجتماعية للاتجاهات السياسية المختلفة التي عرفها تاريخ المنطقة في تلك المرحلة ، وكيف تحددت وظيفة هذه المواقع في سياق واحد ربط ثلاث عمليات تاريخية متداخلة : تفكك بنى السلطنة العثمانية ، التغلغل الاستعماري واشكاله المختلفة ، لا سيما في مرحلة الامبريالية ، نشوء اتجاهات وهويات « قوموية » * عديدة في الولايات العثمانية .

* ـ استخدمنا هذا التعبير لترجمة المفهوم الغربي : « Nationalitaire »
او ما يسميه مكسيم رودنسون بـ : « Ethnico - nationale »
ولعل التعبير العربي : « العصبية السياسية » يبقى اكثر التصاقا بمفاهيم الواقع ومعطياته .

الفصل الأول

نظرة عامة على الاوضاع الاجتماعية قبل ١٨٦٠

- ١ -

طبيعة السلطة في عهد « امارة الجبل »

لم يكن لتسمية « جبل لبنان » ذات الدلالة الجغرافية في كل وقت . ففي غضون القرنين السابع عشر والثامن عشر اقتصر مدلول التسمية على المناطق الجبلية الشمالية التالية : بلاد بشري ، بلاد البترون ، بلاد جبيل ، أي موطن الموارنة الاساسي (١) . امــا بلاد كسروان (المنطقة الجبلية الوسطى) فكانت غالبا ما تحافظ على تسميتها المستقلة ، ولا تدخل في اطار مدلول تسمية « جبل لبنان » الا نادرا (٢) . اما بلاد الشوف (المنطقة الجبلية الجنوبية الممتدة من جنوبي المتن حتى جزين) فكان يطلق عليها اسم (جبل الدروز) . ولم تشملها تسمية « جبل لبنان » الا لاحقا (٣) .

منذ بدايات القرن التاسع عشر بدأ اسم « جبل لبنان » يتعمم علـــى مجموع المناطق الجبلية الثلاث ، ويشيع علــى الاقــل في الاستخدام اليومي (٤) .

اما المناطق الاخرى التي شكلت جزءا من دولة لبنان الكبير المعلن عام (١٩٢٠) فلم تشملها التسمية على الاطلاق قبــل هــذا التاريخ . فبلاد الشقيف وبـــلاد بشارة المعروفتان بجبل عامل وراشيا والبقاع ، وعكار ، شكلت جميعها « مقاطعات » مستقلة

الواحدة عن الاخرى . اما المدن الساحلية طرابلس ، بيروت ، صيدا ، فقد شكلت طيلة العهد العثماني مراكز الولايات او الوية «عثمانية» شملت فيما شملته مقاطعات « الجبل » (٥) ، و «مقاطعات» اخرى في فلسطين وداخلية سورية (٦) .

من جهة اخرى ان سيمة ما عرف تاريخيا بـ « امارة الجبل » لم تكن لتتشكل قبل سنة (١٨٦٠) ادارة عثمانية « خاصة » (٧) كما يحاول البرهنة على ذلك بعض المؤرخين اللبنانيين . ذلك ان هذه « الامارة » لم تتشكل على اساس حدود مرسومة شملت «مقاطعات» معينة من الجبل او من خارجه . «فالامارة» شكل من اشكال السلطة السياسية ارتكزت الى مفاهيم وتقاليد واعراف عربية ـ اسلامية ؛ وارتبطت « بنظام الارض والزراعة » السائد . وهو نظام «اقطاعي» يمتد بجذوره التاريخية الى ما قبل العهد العثماني في بلاد الشام .

كانت الدولة العثمانية قد « منحت كبار موظفيها مثل الصدر الاعظم ، وحكام الايالات والالوية والجنود اراضي زراعية ـ على شكل اقطاعات ـ » . فشكل نوع من « اقطاع حكومي » تالف من اصحاب « التيمار والزعامة » الذين كان يطلب منهم ان يكونوا دوما على استعداد للحرب ، وان يجهزوا عددا من الخيالة والمحاربين يتناسب وايراد «الاقطاعة» وان يقوموا بحفظ الامن والنظام في اقطاعاتهم (٨) .

الى جانب هذا النوع من «الاقطاع» كان في بلاد الشام وفي المناطق الاخرى التي تواجدت فيها تشكيلات اجتماعية قائمة على « عصبيات » « قبلية » او « عنصرية » او « مذهبية » نوع آخر من « الاقطاع » يسميه بعض المؤرخين « بالاقطاع الطائفي » . يقول الاستاذ عبد العزيز محمد عوض في ذلك : « ولما كان في بلاد الشام قبل الفتح العثماني في سنة (١٨٥٦) عصبيات اقطاعية محلية

اختلفت في مقومات عصبيتها ، حيث وجدت عصبيات « عنصرية » كالتركمان والاكراد والعرب ، وعصبيات « مذهبية » كالاسماعيلية والنصيرية والدروز والموارنة وغيرهم . وبما ان هذه العصبيات كانت من « ادوات » الحكم المملوكي فقد اقرتها الدولة العثمانية في مقاطعاتها » (٩) .

ان «امارة الجبل» شكلت اذن جزءا من هذا التنظيم الاقطاعي المحلي السائد. وقد ارتبطت منذ الفتح العثماني وحتى سنة (١٨٤١) « بامير الدروز » الذي هو في الاساس امير بلاد الشوف . فمنذ تثبيت السلطان سليم الاول للامير فخر الدين المعني الاول في « اقطاعة الشوف » وحتى تعيين الامير بشير الثالث عام (١٨٤٠) « اميرا على الجبل » ، اعتبر جميع الامراء الذين تعاقبوا على هذا « المنصب » من معنيين وشهابيين وعلى اختلاف انتماءاتهم «المذهبية» المعلنة ، «امراء الدروز» (١٠) .

من جهة اخرى ، استطاع « امير الدروز » في مرحلة تاريخية معينة لا سيما في عهد فخر الدين الثاني ، ان يقوم بوظيفة « الامير الكبير » على « مقاطعات » تخطت حدودها مناطق الجبل الثلاث ، ووصلت الى شمالي سورية وداخل فلسطين وابواب دمشق .

هذا التوسع في نفوذ «الامير الكبير» خارج اطار « الجبل » ، والذي شكل فيما بعد « الحجة التاريخية » « الايديولوجية » التي ارتكزت اليها العناصر « البورجوازية » المارونية الجبلية في مطالبتها في اوائل القرن العشرين باعادة « لبنان » الى « حدوده التاريخية والطبيعية » ضمن صيغة « لبنان الكبير » ، هذا التوسع كان في الواقع نتاج طبيعة السلطة القائمة ، لا في الجبل فحسب ، بل في المشرق العربي بمجمله ، ولا نبالغ اذا قلنا في العديد من مناطق العالم العربي ــ الاسلامي (١١) .

فسلطة الامير الكبير ، مستمدة من واقعين : من جهة واقع توازن قائم بين عصبيات عائلية وبيوتات عريقة ، يؤدي الى اختيار احد اركان العائلات القوية اميرا قادرا على محورة العصبيات الاخرى حوله وضبطها ، او قمعها لمصلحة تحصيل الضرائب السلطانية ؛ وتحقيق الامن وفق الشرائع « المذهبية » المحلية والاعراف السائدة ؛ من جهة اخرى واقع تكريس هذا الاختيار «العرفي» بفرمان سلطاني مركزي ، يضفي « الشرعية » العربية ـ الاسلامية عليه وفق مفهوم « الاقطاع » (١٢) العربي وصيغة « الالتزام » والجباية في الاسلام .

هذه السلطة لا يتحدد اطارها « الجغرافي » سلفا ؛ فهي تتوسع بمقدار نجاح الامير في وظيفته ، أي بمقدار ما يضم الى نفوذه من عصبيات عائلية اخرى اما عبر التحالف والانضواء او عبر كسر شوكة هذه العصبيات وادخال مقاطعاتها في فلك « التزامه » وجبايته للضرائب السلطانية .

استطاع « امير الشوف » اذن ان يصبح « الامير الكبير » عبر ترؤسه لتحالف عصبي عائلي ـ طائفي ضم بيوتات « ارستقراطية » درزية ومارونية وغيرها من البيوتات في مقاطعات عديدة من سورية .

هذه البيوتات عرفت « بالمشايخ » و « الامراء » ، وفي اللغة الشائعة آنذاك « بالمقاطعجيين » (نسبة للمقاطعة) (١٣) .

« كان الشيخ يدير شؤون مقاطعته ، ويلتزم بدفع الضرائب المترتبة عليها لامير الجبل ؛ الذي يتربع فوق هذا البناء الاقطاعي . والذي له الرياسة العليا على العامة والمشايخ والامراء ، ويلتزم هذا الامير امام باشا صيدا بدفع الضرائب المستحقة للدولة على المقاطعات التي يحكمها بنفسه او بواسطة اتباعه من المقدمين والمشايخ الاقطاعيين » (١٤) .

ان ممارسة السلطة على هذا النحو ، ان كانت من جانب « الاقطاع الحكومي » (الولاة) او من جانب « الاقطاع الطائفي » (المشايخ والامراء) كان لا بد ان تدفع الى اصطدامات محلية ان بين الولاة العثمانيين انفسهم (الاقطاع الحكومي) او بين هؤلاء من جهة وبين امير الجبل او اي امير محلي آخر يبغي مد نفوذ التزامه وجبايته (١٥) .

ان « الاقطاع الحكومي » الذي كان في الاساس مقتصرا على العسكريين ، « دخلته عناصر مدنية ، لدرجة انه اصبح بامكان كل رجل غني ان يصبح ملتزما لقطعة من الارض » (١٦) . ولما تمتع الاقطاعي بأن « منح الحق في استخدام قوة مسلحة كافية لجمع الضرائب تأتمر بأمره ، كما تتمتع بنوع من الاستقلال في ارضه وفلاحيه » ، استخدم هذه القوة في امور شتى اتاحتها ممارسة السلطة على النحو الذي أشرنا . « فتارة كان يستخدمها في حل نزاع نشب بينه وبين جيرانه الاقطاعيين اذا رغب في توسيع املاكه على حساب املاكهم ، وطورا يستخدمها لنجدة رئيسه اذا وقع في مشكلة مشابهة » (١٧) .

ان هذه القاعدة في طبيعة السلطة التي سادت في المشرق العربي منذ سنة (١٥١٦ حتى ١٨٤٠) تفسر العديد من الظواهر السياسية التي برزت ، والتي اعطيت من قبل الصياغة التأريخية الكولونيالية ، تفسيرات « استقلالية » و « قوموية » تصب في الثقافة التاريخية التي تكرس وتحمي التجزئة السياسية في المشرق العربي . من هذه الظواهر نذكر على سبيل المثال : ظاهرة فخر الدين والامير بشير الثاني في الجبل . وظاهرة ضاهر العمر في فلسطين ...

اذن ان الصراعات التي كانت تقوم بين « كبير » الامراء الذي يتراس حلفا من العائلات ، ويتلقى الضرائب عن عدد من المقاطعات ،

من جهة والـولاة العثمانيين المتمركزين في دمشق او صيدا او عكـا (تبعا لنوع الولاية ومركزها) ، من جهة ثانية ، لـم تكن كما يصورها التاريخ « الرسمي » « نضالا » من قبل امراء « وطنيين » ضد الحكم التركي . ان الوالي والامير والشيخ ، هم اصحاب « مقاطعات » عثمانية ، يختلفون اهمية باختلاف اهمية عدد المقاطعات التابعة لكل منهم . فهم جميعا جزء من « جهاز » الدولة العثمانية ، الذي يتحكم فيه على الدوام « صراع داخلي » يتمحور حول حدود « الالتزام » ومدى اتساعه من حيث حجم الضريبة ، ووزن النفوذ ، والامتداد الجغرافي .

اما من ناحية المؤسسات والتقاليد والعلاقـات الانسانية والاجتماعية السائدة في مقاطعات « الجبل » فلم تكن لتختلف فـي شيء عنها في المناطق الاخرى من المشرق العربي . فهـي جيمعها تحمل سمات مجتمع عربي ـ اسلامي : « فالعصبية » بالمفهـوم الخلدوني ، الانقسامات والتحالفات وفـق الانتماءات التاريخية العربية ذات الطابع « الايديولوجي » (قيسية ويمنية) ، التقليد الاجتماعي ـ السياسي الذي يقضي ـ لا سيما لدى العائلات ـ المقاطعجية ـ بارجاع نسب العائلة الى قريش ، لهدف يرتبط بدون شك بمفهوم السلطة وأحقيتها . . . كلها سمات اجتماعية ـ سياسية تشترك فيها كـل العائلات « اصحاب » المقاطعات فـي الجبل وفي المناطق الاخرى ، دون تمييز بين مسيحيين ومسلمين ، موارنة او دروز (١٨) .

في غضون النصف الاول من القرن التاسع عشر ، اخذت السلطة القائمة على تلك المؤسسات التي ذكرنا ، تتفكك وتضعف لا سيما في « الجبل » ، تحت تأثير عوامل عديدة . منهـا الاتجاه المتناميلدى الولاة والامراء والملتزمين من المقاطعجيين ، للابتعاد عن مركز السلطة وعدم تأديتهم الخدمات المطلوبة منهم تجاه الدولة » ، مع فرضهم في ذات الوقت الضرائب السلطانية و « الخاصة » على

الفلاحين وممارسة جبايتها بواسطة « قواهم المسلحة » بصورة تعسفية ، ادت الى سلسلة من الانتفاضات الفلاحية التي اتخذت طابع الاحتجاج على دفع الضريبة التي يفرضها الوالي او « الامير الكبير » على المقاطعات (١٩) . وكان ذلك من شأنه ان يضعف مؤسسة « الامارة » في الجبل وتوابعها . وزاد في هذا الاضعاف ما اتخذته الادارة المصرية في عهد محمد علي باشا من تدابير في بلاد الشام (١٨٣٣ ــ ١٨٣٥) عندما أقدم ابراهيم باشا على « حل الجيوش الاقطاعية في ولاية سورية » بتجريد السكان من السلاح بالقوة ، وادخال نظام التجنيد العسكري الاجباري ، واعطاء الفلاحين « حق رفع الشكوى على الملتزمين » (٢٠) .

هذه الاتجاهات كانت تترافق ايضا مع اتجاهات مركزية تبغي « تحديث » الدولة ومركزتها . وكان قرار « الغاء اصول الالتزام » الوارد في نص خط كلخانة عام (١٨٣٩) ، بداية التخلي عن وظيفة « المقاطعجيين » لاحلال « موظفين اداريين » مكانهم .

في عام (١٨٤٢) ألغى السلطان عبد المجيد منصب « الامير الكبير » وقسّم مقاطعات « الجبل » الى قائمقاميتين طائفيتين يفصل بينهما طريق بيروت ــ دمشق . القائمقامية الشمالية على راسها « حاكم » ــ موظف مسيحي ، والقائمقامية الجنوبية وعلى رأسها « حاكم » ــ موظف درزي ، يعينان من قبل والي صيدا المقيم في بيروت ويكونان مسؤولين امامه . في عام (١٨٤٥) استكمل هذا التنظيم « باصلاحات » شكيب افندي القاضية بانشاء مجلس ادارة الى جانب كل قائمقام ، مهمته كما نصت عليها المادة (٤) من النظام الجديد « وضع لوائح بالضرائب المتوجبة على كل مقاطعة وكل قرية ... » وتكليف الجباة والمقاطعجيين بتنفيذها (٢١) .

بهذا اصبح « المقاطعجيون » بموجب « النص » الجديد مجرد أدوات تنفيذية ، او « شبه موظفين »

لكن على الصعيد العملي ، ظلت طبيعة السلطة تمارس على نفس القواعد الاجتماعية في المقاطعات والقرى ، وظل نظام الالتزام متبعا ، وظلت ايضا المقاطعات محكومة عمليا من قبل «المقاطعجيين» .

فطنوس الشدياق صاحب كتاب « اخبار الاعيان في جبل لبنان » المطبوع عام (١٩٥٩) يشير الى وجود (٢٤) مقاطعة (من الكورة حتى جبل الريحان) ، كانت كل واحدة منها تدار بواسطة عائلة او عائلتين من المقاطعجيين (٢٢) . وقد تكاثر عدد الافراد « المقاطعجيين » في المقاطعة الواحدة وداخل الاسرة الواحدة ، بفعل تفكك الملكية الوراثية ، حتى اصبحنا نرى في مقاطعة الجرد مثلا التي الفت من (٢١) قرية (٣٣) مقاطعجيا (٢٣) .

السؤال الذي ينبغي ان يطرح : كيف تمت عملية استثمار الارض ؟ وكيف تشكلت العلاقة الاجتماعية بين « المقاطعجي » والفلاح ؟

لعل بعضا من الجواب نجده في بعض الدراسات حول نظام الزراعة والارض في العهد العثماني .

- ٢ -

نظام الزراعة والارض

مر نظام الزراعة والارض الذي كان في اساس نشوء نوع من « التملك » الارضي الذي ساد في غضون القرن التاسع عشر ، بمراحل من التطور التاريخي خلال العهدين المملوكي والعثماني .

لا يسعنا في حدود هذه الدراسة الا الاشارة السريعة الى واقع ان نظام الزراعة في المشرق العربي كان يحمل في العهد المملوكي سمات النظام السائد في العهد العثماني في آسية الصغرى . يذكر «Divitcioglu» في مقالته عن « النموذج الاقتصادي للمجتمع العثماني » « انه طيلة القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، تميز نظام الزراعة العثماني بحقيقة ثابتة : هي ان الارض تعود للدولة . فالدولة هي المالكة كليا لاراضي الميري . وحق السيادة هذا يعود للسلطان عبر تفويض الهي ـ يعرف تحت اسم « بيت المال » (٢٤) .

هذا المبدأ ذاته ارتكز اليه ايضا « النموذج الاقتصادي » المملوكي في المشرق العربي . اذن ان التشابه في « النموذجين » لم يكن محض مصادفة . فهو نتاج موقف « نظري » واحد تاريخي وديني ، من « الدولة » وعلاقتها بالارض . لقد مر ريف المشرق العربي منذ الفتح العربي وحتى الاحتلال الاوروبي بعهود وحكومات

مختلفة . « لكن على اختلاف هذه الاخيرة ، اثرت بجملها في الارياف بصور متشابهة » فجميعها مثلت على حد قول «Weulersse» نفس مفهوم الدولة الذي لم يتغير منذ الفتح العربي ، وحتى الانتدابات الاوروبية » (٢٥) هذا المفهوم الاسلامي للدولة ولطبيعة «الملكية» استطاع خلال الحقبات الاولى من عمر الامبراطورية العثمانية ان يحفظ تماسك نظامها الاقتصادي الزراعي . لكن مع مرور الزمن ، وبروز تطورات جديدة في المواقع الاجتماعية « لرجال الدولة » لم يعد يقوم بدور الضابط الايديولوجي والمنسق لعمليات استثمار الارض ، وتأمين جباية منسقة « لبيت المال » . فالدولة المالكة الاساسية للارض تمثلت في البداية بطبقة مهيمنة « تشكلت من رجال دولة مختارين يقومون بالمهمات الادارية والدينية والعسكرية » (٢٦) . الا ان هذه الفئات اخذت ابتداء من القرن السادس عشر تحتل مواقع اجتماعية جديدة . فأفراد هذه الطبقة كانوا قد جمعوا من خلال خدمة الدولة وتعاطي التجارة اثر التفلغل الاقتصادي الاوروبي ثروات طائلة (٢٧) .

وكان من نتيجة ذلك كما يحلل «Divitcioglu» « ان قلبت قوتهم الاقتصادية قواعد النظام المالي القديم للدولة العثمانية . فبدأوا يتحولون الى جباة ضرائب (ملتزمين) ، ومكرسين وضعهم في تولي سلطة جباية مالية على منطقة معينة (مقاطعة) أضحت خلال القرون اللاحقة تشكل قواعد طبقة جديدة من الاشراف . مع نشوء هذه الطبقة انفتح طريق جديد نحو الملكية الخاصة العقارية في النظام الزراعي العثماني » (٢٨) .

نخلص الى القول انه في سياق هذه العملية التاريخية قامت عائلات ذات عصبيات قوية ، في جبل لبنان ومناطق اخرى من المشرق العربي ، بمسؤولية جباية الضريبة للدولة على مساحة معينة من الارض سميت « مقاطعة » . على هذا الاساس ، تكون الارض بمعظمها ارض « ميري » واعضاء هذه العائلات « مقاطعجيين »

يحملون القاب شرف تمتد بجذورها الى التقاليد العربية (امير ، شيخ ...) (٢٩) .

ما يهمنا هنا هو تحديد طبيعة الملكية في جبل لبنان كما استقرت عمليا في اواسط القرن التاسع عشر (٢٩) .

هل صحيح كما يدعي البعض ان ارض الجبل لم تكن ارض « ميري » بل ارض « ملك » وهي « ميزة » انفرد بها الجبل وحده ، دون مناطق المشرق العربي الاخرى ؟ (٣٠) .

في الواقع ان الارض « الميري » التي تعتبر « نظريا » ارض الدولة كانت قد اصبحت في غضون القرنين الثامن والتاسع عشر ، وفي كل مناطق المشرق العربي « ارض تصرف » . هذا الواقع كان نتاج تطور تاريخي طويل ، كما راينا ، ظهرت آثاره لا في جبل لبنان وحده بل في كل المناطق العثمانية (٣١) . ان ملكية الدولة للارض كانت قد اضحت خلال القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر شكلية كليا . فازدادت طموحات الباشا والامير والشيخ نحو الاستقلال بمقاطعاتهم ، وقويت هيمنتهم المباشرة على الفلاحين واستأثروا حتى بالاراضي القليلة التي اشتغلها هؤلاء بصورة فردية. اذن كنا على الصعيد العملي حيال نوع من « ملكية » اكتسبت مع الزمن والاعراف خصائص الملكية الفردية : بيع ، شراء ، توريث ... (٣٢) .

مما قوى هذا الطابع « الفردي » للملكية في جبل لبنان وجود ما يسميه «Weulersse» : « اراض ذات تكوين فردي » « Les territoires à structure violividurelle » في المناطق الجبلية . اذ يقول : « (في جبل لبنان وبلاد العلويين..) تم توسيع الاراضي الزراعية بصورة فردية . فكل عائلة تلجأ تبعا لحاجتها الى استصلاح حقل على حساب الجبل او الغابة .. » (٣٣) . مما قد

يكون في اصل تشكيل « ملكيات صغيرة » خاصة بالفلاحين على حد افتراضنا .

الى جانب ذلك ، كانت هناك أرض «المشاع» (غابات ، مراع ...) ذات نفع عام للقرية . وارض الوقف وهي تابعة للدولة بالنسبة للمسلمين وللكنيسة والاديرة بالنسبة للمسيحيين (٣٤) .

من الصعب جدا معرفة نسب توزيع هذه الاراضي في الجبل . لكن الوقوف عند طريقة استثمار هذه الاراضي قد يعطينا فكرة ما عن نظام الزراعة السائد . لقد كنا حيال طريقة شبه اقطاعية في الاستثمار ، لكن امام تكونها «الاقطاعي» الثابت كان يعترضها عاملان : اتجاه مركزة الدولة العثمانية واشكال «تحديثها» ، وحاجات التغلغل الاوروبي الرأسمالي النازع ايضا نحو « التحديث » .

كان المشايخ والامراء والاكليروس الماروني يستأثرون باستثمار ثلثي اراضي الجبل بالزراعة ، عدا حقهم في استثمار الارض « المشاع » . الثلث الآخر (قطع صغيرة) يستثمره فلاحون متوسطو الحال . بينما اكثرية السكان لم تكن «لتملك» شيئا (٣٥) . كان هؤلاء لا يملكون مورد عيش الا قوة عملهم . فهم يمضون ــ على حد قول القنصل الفرنسي هنري غيز ، ثلاثة ارباع وقتهم بانتظار استخدامهم . « هذه الطبقة من السكان الاكثر بؤسا والاكثر عددا كانت تصدر الرهبان ، الحرفيين ، الحطابين ، المياومين ، المكاريين ... » . ويتابع هنري غيز : « بينما الامراء كانوا يصرون على عدم التخلي عن أي شبر من « املاكهم » . والسبب في ذلك خوفهم من اضعاف سلطتهم بتمليكهم اراضي للشعب ، وبتخفيف حاجة هذا الاخير للعمل المأجور من اجل العيش » (٣٦) .

في هذا الاطار الاجتماعي الذي يضعه القنصل الفرنسي ، يمكن

ان نفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية التي ربطت الفلاحين بالمشايخ والامراء ، ان ما يطفى على هذه العلاقات عامل محدد : « الانفصام شبه المطلق بين الاستثمار والملكية .. من يزرع لا يملك ، ومن يملك لا يزرع » .

« هذا النوع من الاستعفاء الجماعي الاقتصادي يؤدي ، كما يقول «Weulersse» ، الى صيغة استثمار بسيطة ووحيدة تقريبا هي صيغة «المرابعة» » (٣٧) .

و «المرابعة» هي عقد «شراكة» بين طرفين : «صاحب» الارض، والفلاح «الشريك» ، الذي يبيع « قوة عمله » السنوية لانتاج سلعة زراعية غالبا ما تتوجه نحو السوق (في وضع جبل لبنان : زراعة التوت وتربية دود القز لانتاج الشرانق) (٣٨) .

هذا العقد الذي غالبا ما كانت تكتب صيغته على ورقة ثبوتية « حجة » ، كان يضمن تبعية الفلاح المطلقة « للشيخ » « صاحب » الارض . كان « الشريك » ـ الفلاح يدفع عند بدء « الشراكة » مبلغا من المال يقدر بربع قيمة المحصول السنوي ، ويعتبر هذا المبلغ « ضمانا » « لحسن » عناية الفلاح بالارض والاشجار وما عليها من انشاءات .

ورغم ان الفلاح كان يتحمل وحده وطيلة السنة مسؤولية اعداد الارض وفلاحتها ، ويقوم مع افراد عائلته بالعمل الضروري لانتاج السلعة وتحضيرها « للتسويق » ، كانت حصته من الارباح لا تتعدى النصف . وحتى حصته هذه كانت تخضع لاقتطاعات شتى : ففي حال حصول نقص بقيمة المحصول عما كان مقدرا في الاصل ، كان على الفلاح ان يعوض عن ذلك لصاحب الارض . اما في حال الزيادة ، فكانت « المكافأة » للفلاح على جهوده امرا لا يقتضي تضحية كبيرة .

ثم تأتي شروط والتزامات اخرى تكبل الفلاح وترهقه ، فهو المسؤول عن دفع ضريبة « الميري » عن ارض « المقاطعجي » وعلى كاهله تحال الضرائب الاخرى التي يفرضها الوالي او الامير الكبير على « المقاطعات » المختلفة . ومنه كانت تقتطع ايضا نسبة معينة من قيمة محصلات الضرائب (٥٪) لمصلحة «المقاطعجي» المسؤول عن جمعها وذلك بصفة « اجرة » جهود استيفاء وجباية . الخ .. وحتى اجرة عمل « الناطور » في القرية كان يدفعها الفلاحون انفسهم. عدا ذلك كانت بعض العقود تتضمن « شروطا خاصة » متعارف عليها : كان على الفلاح ان يقدم «للشيخ» هدايا مختلفة في الاعياد، وفي المناسبات ، وفي بداية كل عام (كمية معينة من الصابون او القهوة او السكر ...) .

هذه الطريقة في الاستثمار ، كانت بالاضافة الى تحقيقها شكلا من اشكال التبعية المطلقة «للمقاطعجي» تضمن ايضا لهذا الاخير « حقه » في « التملك » الدائم للارض التي يعمل عليها الفلاح ، وما عليها من مساكن ، حتى ولو كانت هذه الاخيرة قد بناها الفلاحون انفسهم ..

ان شيوع طريقة الاستثمار هذه في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، كان تعبيرا عن تشبث « المقاطعجيين » « بتملكهم » للارض التي « اقطعت » « لعائلاتهم » في السابق ، وردا على طريقة استثمار اخرى هي « المغارسة » التي أدت في بعض الاماكن (الدامور مثلا) ، الى اكساب الفلاحين حصصا من أرض المقاطعجي بعد غرسها بالاشجار والعناية بها حتى مرحلة معينة. لذلك تضمنت عقود «المرابعة» بندا صريحا يمنع مطالبة الفلاح ـ الشريك حتى ولو ساهم هذا الاخير في غرس قطعة من الارض ، بأي «حق» فيها (٣٩).

ان علاقات « المرابعة » هذه كانت تتوافق اذن مع الموقع السياسي والاداري الذي احتله المقاطعجيون في سلم السلطة

السياسية ومع الاتجاه القائم لديهم والذي ينزع نحو تأكيد الهيمنة على الارض والفلاحين . لكن هذه العلاقات نفسها التي كانت تذهب من جانب « المشايخ » « ذاتيا » نحو اتباع شكل من اشكال التبعية التي تشبه « القنانة » ، كانت في ذات الوقت تصطدم في الجانب الآخر بعوائق مانعة . فمن جهة كان تدخل الادارة المركزية العثمانية يقلم من اظافر المقاطعجيين . ومن جهة اخرى كان التغلغل الراسمالي الاوروبي يعطي نتائجه الاجتماعية على صعيد القوى المنتجة وفق تنوع واختلاف تمركزه في المناطق ومدى استقطابه للطوائف الدينية المختلفة .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

- ٣ -

التنوع الطائفي الديني ونظام الملل العثماني

عرفت بلاد الشام التي « سينظر » لها في اوائل القرن العشرين بصيغة « سورية الطبيعية » تعددا كبيرا في الانتماء الديني ــ المذهبي لسكانها (٤٠) . وقد تركز هذا التعدد اكثر ما تركز فـي جبل لبنان والمناطق المحيطة به من سورية .

الى جانب المسلمين السنيين الموالين للدولة العثمانية والذين شكلوا الاكثرية الساحقة من السكان لا سيما في المدن ، تمركزت في المناطق الجبلية الريفية طوائف اسلامية اخرى (او ذات اصول اسلامية : الشيعة والنصيرية والدروز) ، اختلفت درجة ولائهـا للدولة العثمانية حسب الظروف والمراحل التاريخية المختلفة . فمن جهة لم تعتبر هذه الطوائف من «أهل الذمة » الذين طالهم نظام « الملل » العثماني و«امتيازاته» الكثيرة ، ومن جهة اخرى عاش اهل هذه الطوائف « بخصائصهم » المذهبية في اطار « عصبيات اقطاعية ــ طائفية » مغلقة ، وممتنعة في غالب الاحيان عن مطالبة ممثلي الدولة العثمانية المتواجدين في مراكز الولايات والالوية عن دفع الضرائب . كذلك لم يطل التغلغل الاوروبي بوجهيه الاقتصادي والثقافي هـذه الطوائف ومناطقها ، فظلت تعيش في عزلة في ظل علاقاتها العصبية الداخلية وتقف موقف المقاومة من اشكال هذا التغلغل .

غير ان « سورية » كـانت ايضـا موطنا لتعدد مذهبي « غير اسلامي » . فمن شمالي سورية (حلب واللاذقية) الـى مـدن فلسطين ، انتشرت طوائف مسيحية عديدة :

طائفة الروم الارثوذكس الذي بلغ عدد افرادها في دمشق وحدها في سنة ١٨٧٣ حوالي ٧٠٠٠ نسمة (٤١) . وطوائف الارمن المنقسمين الى كاثوليك وارثوذكس ، وطائفة الكاثوليك والموارنة والبروتستانت . بالاضافة الى طائفة اليهود التي لعبت في ولاية سورية بالرغم من قلة عددها دورا ماليا ذا شأن في عملية الجباية والصيرفة لمصلحة الباشاوات (٤٢) .

ويبقى من المفيد ان نتوقف قليلا عند ظاهرة التعدد المذهبي ــ الطائفي في جبل لبنان والمناطق المحيطة به من سورية .

يرجح معظم المؤرخين ان ظهور المسلمين من اهل السنة فـي مدن الساحل يعود الى العهد المملوكي ، لا سيما منذ القرن الرابع عشر حيث تكثف تمركزهم في طرابلس ، وبيروت ، وصيدا (٤٣) . وفي غضون القرن التاسع عشر بـرزت عائلات « مدينية » عديدة تعاطت اعمال التجارة في اطار سوق داخلي عربي ــ عثماني يمتد من الاناضول حتى مصر (٤٤) واحتلت مواقع مختلفة في هرم السلطة المحلية كأعيان مدن ، وموظفين عثمانيين (بيهم ، داعوق ، مجذوب ، الصلح) .

اما المسلمون من اهل الشيعة ، فان ظروف ظهورهم في المنطقة لا تزال غير واضحة تماما . غير ان « علماء » الشيعة الذين كتبوا في تاريخ الطائفة يفسرون ظهورها في جبل عامل على اساس «الخبر» التقليدي المتوارث فيقولون : ان قبيلة عربية يمنية تدعى « عاملة » نزحت من شبه الجزيرة اثر خراب سد مأرب وزوال مملكة سبأ ، واستوطنت في الهضاب الممتدة بين الطرف الجنوبي من جبل لبنان

والطرف الشمالي من جبل الجليل ، واعطت اسمها لهذه الهضاب (جبل عامل) . اما المذهب الاسلامي الشيعي فقد جاءهم كما يروي «علماء» الشيعة عن طريق الصحابي أبي ذر الغفاري احد صحابة الرسول ونصير الامام علي (٤٥) .

من المعروف تاريخيا انه في العهد الفاطمي ، في القرنين العاشر والحادي عشر ، استوطن قسم كبير من الشيعة « بلاد كسروان » . الا ان المماليك اجلوهم بالقوة عن تلك البلاد عام (١٣٠٥) ، ثم اكمل الموارنة عبر ضغطهم السكاني القادم من الشمال عملية تهجير الشيعة باتجاه الهرمل وبعلبك ، وبقيت ، اعداد قليلة منهم فـي « جرود » كسروان حتى اليوم (٤٦) .

اما الدروز فهم من اصل شيعي . ولا تزال ظروف ظهورهم في المنطقة غير واضحة ايضا . غير ان « فرضية » الاب لامنس تحاول ان ترى ان اصول نشأتهم تعود الى قدوم قبائل فارسية موالية لعلي ابعدها الخليفة معاوية عن العراق لاضعاف العنصر العلوي . واناط بها مهمة الدفاع عن الثغور الساحلية (٤٧) . وفق هـذه الفرضية يعود انتسابهم الـى مذهب « الموحدين » ـ وهو مذهب شيعي باطني ـ الى اصول دعوة الحاكم بأمر الله الخليفة الفاطمي ، في القرن الحادي عشر ودعاته في سورية .

وما هو ثابت تاريخيا ايضا ان هذه القبائل قاتلت فـي مرحلة الحروب الصليبية في اطـار الدولة الاسلامية القائمـة في دمشق . لذلك اقطعت بسبب خدماتها العسكرية مقاطعات الشوف ووادي التيم (٤٨) .

اما الطائفة المارونية فقد تشكلت في الاصل في اطار فرقة مسيحية قديمة في شمالي سورية ، على الضفة اليمنى مـن وادي العاصي حول دير بني قرب قبر قديسها « مار مارون » الذي عاش

في القرن الخامس الميلادي . ذلك ان الدير اصبح مركزا دينيا وزراعيا التفت حوله اعداد من الجاليات الزراعية المسيحية القادمة من بعض مدن سورية الشمالية . في القرن السابع ، وبعد ان طلع الامبراطور البيزنطي هرقل بمشروعه القاضي بتوحيد الفرق المسيحية المتصارعة في الامبراطورية البيزنطية على اساس القول «بالمشيئة الواحدة» تبنى المسيحيون المتجمعون حول دير مار مارون العقيدة « الموتونية » « Monothéisme » (٤٩) . اثر الفتح العربي ـ الاسلامي واختفاء شبكة العلاقات التي ربطت السوق المتوسطي في اطار الدولة البيزنطية، والتي شكلت المنافذ الاقتصادية لهذا الاقليم ، جلا الموارنة عن شمالي سورية باتجاه المناطق الشمالية من السلسلة الغربية حيث عاشوا حياة زراعية ـ دينية معزولة في اودية قاديشا لمرحلة طويلة من الزمن (٥٠) .

في عهد « الصليبيين » ارتبط « الموارنة » بكنيسة روما ليلعبوا فيما بعد دورا مهما في تاريخ توازنات « الامارة الدرزية » الشوفية وتحويلها « عمليا » الى « امارة مارونية » على قاعدة العصبيات العائلية التي ارتكز اليها « الامير الكبير » ووظيفة « المقاطعجيين » في هرم السلطة العثمانية .

اما الروم الارثوذكس فيعود ظهورهم الى القرنين التاسع والعاشر ، وقد استقروا في المناطق الساحلية . وتمركزوا بكثافة ، لا سيما في الكورة وفي المدن الكبيرة . ويعتبر الروم الكاثوليك فرعا منهم ، غير انهم ارتبطوا بروما منذ القرن الثامن عشر وتمركزت عناصرهم اكثر ما تمركزت في زحلة وجوارها . وكانوا في معظم الاحيان حلفاء للموارنة (٥١) .

في اواسط القرن التاسع عشر ، استقرت الخريطة البشرية ـ الاجتماعية ـ السياسية لجبل لبنان على المعطيات التي قدمها صاحب « اخبار الاعيان » . فالمقاطعات الشمالية من الزاوية حتى

جنوبي كسروان كانت مأهولة بشكل اساسي بالموارنة . بلغ عدد الذكور منهم (٤٦٤٨٦) ، مقابل (٣٧٢٨) من المسلمين (سني وشيعي) . اما العائلات التي كانت قد استقرت على رأس الهرم الاجتماعي محليا « كمقاطعجية » فهي : مشايخ آل الضاهر في مقاطعة الزاوية ، مشايخ ابي صعب في القويطع ، مشايخ الدحداح في الفتوح ، مشايخ الخازن وحبيش في كسروان .. وكلها عائلات مارونية ، ما عدا مشايخ آل عازار في الكورة فكانوا من الروم الارثوذكس .

اما المقاطعات الوسطى : من المتن حتى الشوف فقد توزعتها الطوائف التالية : مسيحيون بغالبية مارونية ساحقة (٢٤٣٥٧ من الذكور) ، (دروز ١١٦٩٥) ، مسلمون (سنة وشيعة ١٥١٥) . اما المقاطعجيون فكانوا : امراء ابي اللمع في المتن والشوف البياضي، وهم موارنة من اصل درزي ، امراء آل شهاب في ساحل بيروت وكانوا موارنة ايضا من اصل سني .

اما المقاطعات الاخرى من المنطقة الوسطى فكان «مقاطعجيوها» جميعهم من العائلات الدرزية : ارسلان ، تلحوق ، نكد ، عبد الملك ، آل عماد ، جنبلاط .

اما المقاطعات الجنوبية من اقليم جزين حتى الريحان ، فبلغ عدد الذكور فيها حوالي (٦٨٨٤) من الموارنة ، (٣٢٨) من الدروز ، (١٥٠١) من المسلمين .

وهكذا بلغ عدد الذكور في كل مقاطعات جبل لبنان حوالي (١٠٦٤٩٤) (٨٧٧٢٧ من المسيحيين ذي غالبية مارونية ، ١٢٠٢٣ من الدروز ـ ٦٧٤٤ من المسلمين) (٥٢) .

هذا الوضع السكاني في جبل لبنان كان نتاج تطور تاريخي

استمر خلال اكثر من قرنين لعبت العصبية العائلية والتحالفات « السياسية » التي حددت تراتب السلطات المحلية من شيخ القرية الذي هو « مقاطعجيها » حتى الامير الكبير ، الذي هو « المقاطعجي الكبير » ، دور العامل الحاسم في مجراه (٥٣) .

لكن هذا الوضع كان ينذر بانفجار سكاني كبير بين الطوائف المتداخلة سكنيا والموزعة بعصبياتها العائلية على سلم تراتب المقاطعجيين بصورة غير « متجانسة » في الكثير من المقاطعات .

ففي حين كان « التجانس » حاصلا في المقاطعات الشمالية (المشايخ والمرابعين من الموارنة) .. كانت المقاطعات الوسطى والجنوبية تقدم وضعا اجتماعيا ـ سياسيا يتمثل فيه الدروز ، بشكل عام « مقاطعجيين » « يستأثرون » بكل الارض ، والموارنة فلاحين ، مرابعين يتطلعون نحو امتلاك قسم من الارض التي يفلحونها ويستثمرونها منذ عشرات السنين .

هذه الظاهرة كانت تزداد حدة مع واقع عدم توافق الكثافة السكانية مع مساحة الاراضي في الجبل والتي كانت قد استنفذت امكانات استصلاحها في منطقة جبلية صخرية وعرة منذ قرون من الزمن . حتى على علو (١٠٠٠ و ١٥٠٠ م) كان السكان قد حولوا كل قطعة قابلة للاستصلاح الى جلول زراعية (٥٤) .

يقدر لامارتين عام (١٨٣٣) عدد السكان الموارنة وحدهم بـ(٢٠٠) الف نسمة (٥٥) ، ويقدر «Cuinet» مساحة متصرفية الجبل ـ والتي تتوافق حدودها اجمالا مع حدود المقاطعات ـ بـ (٦٥٠٠) كلم٢ . اما الاراضي الزراعية فيقدرها بـ (١٦٢٥) كلم ٢ أي حوالي ربع مجمل المساحة (٥٦) .

على اساس هذه المعطيات تكون الكثافة السكانية للموارنة

وحدهم في منتصف القرن التاسع عشر حوالي (١٢٣) فردا في الكلم ٢ الواحد .

ان هذه الكثافة السكانية في كل من كسروان والمتن والشوف وجزين تفسر الى حد لم كانت هذه المناطق خلال عشرين سنة من الزمن (١٨٤٠ ــ ١٨٦٠) مسرحا رئيسيا للانتفاضات الفلاحية .

لكن ينبغي الاستدراك هنا للتأكيد على ان هذه الانتفاضات لا تعود فحسب وبصورة «ميكانيكية» الى تلك الحركة « الديموغرافية » التي جعلت الموارنة « الفلاحين المرابعين » يقفون في وجه الدروز « المقاطعجية » واصحاب الارض .

ينبغي التأكيد على ان انخراط الموارنة في البنى الاقتصادية ــ الاجتماعية ــ السياسية في المشرق العربي كان قد اصبح كاملا في العهد العثماني . ان عائلات مارونية عديدة ، احتلت مواقع رئيسية في هرم السلطة المحلية القائمة ، اجتماعيا ، على وظيفة المقاطعجية . فكان المشايخ والافراد منهم يتمتعون بذات الامتيازات « السلطوية » التي هي للمشايخ والامراء الدروز . « فكمقاطعجيين » كانوا جميعا دروزا وموارنة يستثمرون الارض وفق نفس القواعد الاقتصادية ويحكمون وفق نفس المؤسسات والتقاليد التي استقرت في العهد العثماني في اطار نظام الملل .

نظام الملل

كانت الدولة العثمانية قد نظمت شؤون الطوائف الدينية ــ غير الاسلامية ــ منذ عهد السلطان محمد الثاني في اطار توازن سياسي تمارس من خلاله الطائفة الدينية التي اعتبرت « ملة » ، حق مواطنية افرادها في اطار الدولة . فرؤساء « الملة » الدينيون

ينتخبهم افراد الملة علـــى ان يقترن الانتخـــاب بصدور البراءة السلطانية . ومنح هؤلاء الرؤساء حق ادارة « رعاياهم في الشؤون العامة والشخصية » (٥٧) .

ثم « اصدرت الدولة نظام رواتب البطريرك في استانبول حيث خصص له مبلغ نصف مليون قرش في السنة » (٥٨) .

و « منحت الدولة الاديرة المسيحية في ولاية سورية امتيازات خاصة ، فأعفت اغنام الاديرة من الرسوم ، واصدرت عام (١٨٦٤) نظاما تضمن اعفاء جميع اصناف الرهبان عن تبعة الدولة العثمانية والدولة الاجنبية والمذاهب المختلفة واعفاء اديرتهم مـــن الرسوم الجمركية » ، وغيرها من التجهيزات (٥٩) . كذلك « منحت الطوائف غير الاسلامية حق التمثيل في مجالس دعاوي الاقضية بعضو او اكثر ، وفي مجالس تمييز الالوية بثلاثة اعضاء ، وفي ديوان تمييز الولاية بثلاثة اعضاء » (٦٠) .

على صعيد نظام الزراعة والارض ، لم يميز اسلوب «الاقطاع» الذي استخدمته السلطة المركزية العثمانية بين المسلمين « واهل الذمة » . فالعامل الذي حدد « الملكية » لم يكن على الاطلاق طائفيا ـ دينيا ، وانما هو بشكل اساسي « عصبية » اجتماعية ـ سياسية تتدرج من مستوى القرية او الحارة الـــى مستوى المقاطعات او مجموعة مقاطعات .

هذه العصبية كانت لها وظيفة محددة : القدرة علـى التزام الضرائب وتطبيق النظام ، وقد اشترك في ذلـــك كما رأينا اسر مسيحية واسلامية ، درزية ومارونية على حد سواء .

وعلى صعيد تنظيم الحرف ايضا في الدولة العثمانية « كانت معظم الحرف في الامبراطورية يقوم بها مسلمون وذميون معا » (٦١) وان كانت بعض طوائف الحرف مقصورة على المسلمين وحدهم : كطوائف العطارين ، ومبيضي المنازل ، وتجار المواد الغذائية . يقول الاستاذان جب وبوون في ذلك : « برغم ان السلطان محمد الفاتح قد نظم الانواع المختلفة من الذميين في طوائف تحكم نفسها بنفسها فيما يتعلق بشؤونها الدينية ، فان طوائف الحرف المسيحية الموجودة في الآستانة بالفعل قد اندمجت في طوائف الاتراك العثمانيين » (٦٢) .

غير ان تنظيم « الملل » الذي حاول في البدء ان يرى في الخصوصيات « المذهبية » مجالا لها شيء من الحرية والاستقلالية يمارس في اطار الدولة ومؤسساتها وقوانينها بشكل متوازن (٦٣) . شكل في نهاية القرن الثامن عشر وغضون القرن التاسع عشر منفذا للدول الاوروبية لتعميق هذه « الخصوصيات » المحلية وتلقيحها « بمفاهيم اوروبية » انفصالية . لا سيما بعد ان كان التغلغل الاوروبي عبر شتى اشكاله قد اسفر عن تحولات اجتماعية وعلاقات جديدة بين القوى المنتجة . فاذا كانت الانتفاضات الفلاحية في اوائل القرن قد سببتها العوامل السياسية الفوقية (الادارة المحلية : عبدالله باشا الجزار الخ . .) الضاغطة باتجاه استغلال مزيد من فائض الانتاج الزراعي بصورة ضرائب واقتطاعات شتى في اطار نظام المقاطعجية ، فان انتفاضات اواسط القرن التاسع عشر (١٨٤٠ ــ ١٨٦٠) ارتبطت عواملها بشكل اساسي بآثار التغلغل الاوروبي على القوى المحلية المنتجة على مستويين : مستوى الفلاحين بعلاقتهم بالمقاطعجيين موارنة ودروز ، ومستوى الطوائف الدينية ومدى استجابتها لمتطلبات هذا التغلغل على الصعيدين : الاقتصادي والايديولوجي .

[illegible]

[illegible]

- ٤ -

التعلغل الاوروبي وآثاره

ان « نظام الملل » العثماني الذي استهدف ضبط « الخصوصيات » المذهبية في اطار الدولة « تزاوج » مع حاجات التوسع الاوروبي التي ابتدات تأخذ اشكالا قانونية في علاقتها مع الباب العالي منذ تاريخ معاهدة ما سمي «بالامتيازات الاجنبية» التي عقدت بين السلطان سليمان القانوني والملك الفرنسي فرنسوا الاول عام (١٥٣٥) .

صحيح « ان علاقات التبادل بين العالمين الغربي والاسلامي تعود ــ كما يود ان يؤكد على ذلك عدد من المستشرقين ــ الى حقبة بعيدة في التاريخ شكلت المرحلة الصليبية احدى حلقاتها المتوجة وان هذه العلاقات استمرت وتأكدت لدرجة انه في القرن الثالث عشر التقى العالمان في ذات اشكال النشاط الاقتصادي والانتاج » (٦٣) .

لكن حقيقة هذا الواقع لم تدم طويلا . فمنذ القرن الخامس عشر أدى اكتشاف البرتغاليين لطريق الهند ، وتأسيسهم المراكز المالية في الشرقين الاوسط والادنى ، وقيام الشركات المختلفة في الهند ، الى نتائج متعاقبة كانت حصيلتها انتزاع المبادرة من يد اصحاب القوافل والملاحين العرب الذين كانوا يقومون منذ القرن

الحادي عشر بالدور الاول في تجـارة الترانزيت بـين الوطن العربي والشرق الاقصى (٦٤) . لذلك لم تستمر ذات اشكال النشاط الاقتصادي والانتاج خلال كل مراحل التبادل بين العالمين . فمنذ الفتح التركي الذي ترادف زمنيا مـع الصعود الاوروبي والتراجع في الدور الاقتصادي العربي « انكفأ النشاط الاقتصادي فـي البلاد الاسلامية على نفسه ليصبح نشاطا داخليا لعالم وضعه تطور التجارة العالمية والفتوحات الكولانيالية علـى هامش العمليات التجارية الكبرى » (٦٥) .

غير ان هذه « الهامشية » في علاقات التبادل العالمية كانت في ذات الوقت مدخلا لتغلغل « راسمالي » اوروبي فـي الداخل احدث انقطاعا نوعيا في علاقات التبادل بين العالمين ، انقطاعا تشكلت قاعدته المادية عبر نشوء انماط انتاج مختلفة قلبت ميـزان التبادل لصالح الغرب . « فلم تعد المسألة كما كانت سابقا مسألة علاقات تبادل متكافئة بين اقتصاديين مكملين لبعضهما . لم تعد ايضا مسألة احتكار تشترك فيه مصر والبندقية على حد سواء ، بل انه احتكار اوروبي بحت لم يكن الشرق ليملك حياله اية وسيلة دفاع » (٦٦) .

في هذا السياق ينبغي وضع « خطوة » السلطان سليمان القانوني بشأن موضوع « الامتيازات » المعطاة للجاليات والتجار الاوروبيين . ان الابهة التي ظهر فيها السلطان والتي يحب عدد من المستشرقين التأكيد عليها لاثبات « التفوق الذي لا ريب فيه » « للمبادرة » العثمانية (٦٧) تغلف في الواقع اتجاه الضعف الذي يسير نحوه المجتمع العثماني (٦٨) .

لقد كان من نتيجة تطبيق هذه الامتيازات ان هيمن التجار الاوروبيون داخل الامبراطورية العثمانية هيمنة كاملة علـى عمليات التبادل ، لا سيما في المدن التجارية والمرافيء . وكانت هذه الهيمنة تزداد بقدر ما كان يزداد ضعف السلطنة وتفكك مؤسساتها الادارية

والاقتصادية والعسكرية . وكان ان وصلت بنـا النتيجة الى الحد الذي اصبح فيه تجار الدول الاوروبية يشكلون مع قنصلياتهم جاليات قوية تتمتع بسلطات مستقلة عن السلطة المحلية العثمانية وتشكل عمليا « دولا داخل الدولة » (٦٩) .

وسحبت « حقوق » الامتيازات نفسها ــ لا سيما بالنسبة لفرنسا ــ على « الملل » المرتبطة بكنيسة روما . ذلك ان « حق » فرنسا في حماية جالياتها من التجار والقناصل والوكلاء والعملاء داخل الامبراطورية العثمانية ، والذي نصت عليه الاتفاقيات مع الباب العالي طال ايضا الطوائف المسيحية المرتبطة « بالكثلكة » ، لا سيما الطائفة المارونية .

ان التراث التاريخي الماروني الذي بدا يكتب في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين حافل بالشواهد (ان من باب الوقائع ، او باب الاشارات ذات الطابع الخرافي والايديولوجي) .

من هذه الوقائع نذكر على سبيل المثال منح لويس الرابع عشر الى ابناء الخازن شرف تولي وظيفـة القنصل الفرنسي في بيروت . وقد بقيت هذه الوظيفة « امتيازا » لابناء هذه العائلة مـن سنـة (١٦٥٥ حتى ١٧٥٣) (٧٠) .

واضح ما يتيحه هذا « الامتياز » في اطار الاتفاقيات العثمانية المعقودة مع فرنسا من خدمات لآل الخازن وللطائفة المارونية ، وما يمكن ان يخلقه من ولاءات لفرنسا ، ومواقف معادية مـن الدولة العثمانية . لا سيما ان مكاسب هذه الامتيازات لم تقتصر على مشايخ الموارنة من آل الخازن فحسب ، بـل طالت بشكـل خاص الكنيسة والرهبانيات المارونية .

اذا عرفنا كيف ان الرهبان الموارنة عبر توزعهم فـي الاديرة

الكثيرة ، ونشاطهم في اوقافها الزراعية الواسعة ، قد شكلوا مع الخوارنة المنتشرين في القرى نوعا من « تنظيم شعبي » فلاحي واسع يدير شؤون الطائفة ويهيمن على نشاطها الاقتصادي ، ادركنا اهمية ان يتمتع الرهبان الموارنة بامتيازات المرسلين الفرنسيين والنتائج السياسية ـ الايديولوجية التي يمكن ان تترتب على ذلك :

كتب وزير البحرية الفرنسي روليه في (٥) آذار سنة (١٧٥٠) الى القناصل الفرنسيين في الدولة العثمانية قال : « ان الرهبان الموارنة الذين يؤلفون رهبنة مار انطونيوس في جبل لبنان قد شملهم الملك بحمايته الخاصة في كل وقت . وقد توسلوا الى جلالته ان يجدد لهم تلك الحماية ويثبتها لهم ، فتنازل جلالته واستجاب طلبهم واوصاني ان اكتب اليكم ان تعاملوهم كما تعاملون المرسلين الفرنسيين الذين هم في الشرق من قبل جلالته (. . .) وان تواصلوا خدمتكم لهم حتى يكونوا مؤمنين من حماية جلالته في كل الاحوال والمسائل التي يراجعونكم بها فيما يتعلق برهبنتهم من جهة البلص والعونيات التي يظلمهم بها المسلمون ، او من جهة الاضطهادات التي يثيرها عليهم الهراطقة . . . » (٧١) .

ان هذه « الحماية » التي بدات تسحب نفسها على « الملل » لتجعل منها موضوع « اقليات » دينية واثنية ، دخلت في التنظير الكولونيالي كمسألة مشروعة تبرر عملية « التدخل » من طرف دولة في شؤون دولة ثانية (٧٢) . وهكذا اصبحت « الملة » العثمانية ترادف في قاموس السياسة الكولونيالية في القرن التاسع عشر مفاهيم : « امة » و « شعب » .

كتب لامارتين في « رحلة الى الشرق » : « ان الشعب الماروني يشكل شعبا على حدة في الشرق . نكاد نقول جالية اوروبية رميت بالمصادفة في وسط الصحراء . انها جالية مكونة تماما ، يمكن ان

تكون لأوروبا على تلك الشواطيء الجميلة . ان المستقبل هنـا اكبر منه في مصر » (٧٣) .

لن تسمح لنـا طبيعـة البحث بمعالجة موضـوع التبشير والنشـاط الارسالي كمظهر مـن مظـاهر التغلغل الكولونيـالي الغربـي (٧٤) وتبيـان اثـره في طبـع « الملـة » العثمانية بطابع « الخصوصية » الاثنية المرتكز الى تحصيل « ثقافي » غربي . نكتفي بالقول : ان « الملل » وقد تحولت عبر ثقافة ابنائها المحصلة عبـر النشاط الارسالي الغربي الى « اقليات » في نظر الدول الاوروبية ، افرزت في ذات الوقت الفئات المؤهلة والمستعدة للعمل فـي خدمة القنصليات الاوروبية وعمليات التبادل التجارية الاوروبية الناشطة بين الاسواق العثمانية من جهة والبيوتات المالية الاوروبية الكبرى من جهة ثانية (٧٥) .

يقول الاستاذان جب وبوون : « كانت كل التجارة الاوروبيـة في ايدي المسيحيين (الاوروبيين والمشارقة) واليهود (...) . ما دام كل هؤلاء يشبهون منافسيهم المسلمين في كونهم مـن رعايـا الامبراطورية العثمانية فلم يكن سوى قليل من الضرر . ولكن قبل نهاية القرن (الثامن عشر) بدات هذه الخلافات العقائدية تكون ذات دلالة خطيرة » (٧٦) .

ويتابع الاستاذان : « لما كان التجار الفرنجة بحاجة الى وكلاء وتراجمة ومقاولين ، فلم يكن لهم من خيار سوى الافادة مـن هذه الطائفة من الناس الذين كانوا على استعداد للانضمام اليهم . وفي مصر كان معظم هؤلاء حتى اواسط القرن الثامن عشر من اليهود ، وفي سوريا كان معظمهم مسيحيين من المناطق الساحلية وبخـاصة الملكانيون ، بالاضافة الى الارمن في حلب . وبرغم الجهود التي بذلها التجار الاوروبيون وبخاصة في الموانيء الفرنسية لقصر هؤلاء الذين

تحت حمايتهم ، على كونهم وكلاء ، فان الكثيرين منهم اخذوا يطورون التجارة الاوروبية لمصلحتهم الخاصة بعد ان وضعوا اقدامهم فيها . وكان يساعدهم على ذلك اندماجهم في جنسية حماتهم وفقا لما جرى عليه العرف طبقا للامتيازات الاجنبية التي كانت تخول السفراء في الآستانة ان يمنحوا براءات او خطابات حماية يصدرها الباب العالي لعدد من الاشخاص يختارونهم لخدمتهم (...) . « ولما كان تحت تصرف كل سفير خمسون براءة ، ولما كانت المنحة تتجدد عند كل تعيين جديد ، لا يدعو للعجب ان نزداد بسرعة اعداد اولئك الذين ينعمون بالرعاية الفرنسية والنمسوية والسويدية والبريطانية ، وغيرها من الجنسيات الاوروبية ممن كانوا يندمجون في هذه الجنسيات ويشاركون في نفس القضاء القنصلي . ويمكننا ان نتبين مدى سوء استعمال هذا الحق مما وصل الينا من ان باشا حلب شكا الى الباب العالي في عام (١٧٩٣) من ان عدد « تراجمة » القناصل في حلب زاد حتى بلغ حوالي ألفا وخمسمائة ، وكلهم معفوون من الضرائب . ويعملون فى التجارة » (٧٧) .

لكن « الدلالة » ستزداد خطورة على كل حال مع بدايات القرن التاسع عشر حيث حاولت السياسات الاوروبية الرسمية تأكيد هذه الوجهة بمعاهدات تجارية مع الباب العالي . في عام (١٨١٨) عقدت معاهدة انكليزية ـ عثمانية للتجارة استكملت بفرمان (١٨٢٠) ، بموجبها حددت الرسوم على المستوردات (الى ولايات الدولة العثمانية) بـ (٣٪) ، غير ان هذه المعاهدة ألغيت في عام (١٨٣٨) ، واستبدلت باتفاقية جديدة تقضي برفع رسم الاستيراد الى (٥٪) ، بينما تدفع الصادرات (من الولايات العثمانية) رسما قدره (١٢٪) .

هذه المعاهدة « التي شملت بنعمتها كل الدول الاوروبية » « كانت ، على حد قول مكسيم رودنسون تقطع الطريق مسبقا على

اية محاولة محتملة لبناء صناعة عثمانية » (٧٨) .

بين (١٨١٢ و ١٨٤١) تراجع عدد الحرف النسيجية في «Scutari» و «Trinova» من (٢٠٠٠ الى ٢٠٠) . واصبحت نسبة انتاج الحرير في كل الاناضول في منتصف القرن التاسع عشر ما كانت عليه في منتصف القرن الماضي . وفي ذات المرحلة سقطت قيمة انتاج النسيج (قطن وحرير) في حلب من (١٠٠) مليون قرش الى اقل من (٨) ملايين (٧٩) .

لم يكن تراجع الانتاج الحرفي في البلاد هو النتيجة الوحيدة للغزو السلعي الاوروبي . بل ثمة افقار اقتصادي واستنزاف رهيب للنقد المعدني (ذهب وفضة) (٨٣) نتجا عن الخلل في الميزان التجاري ، وهو خلل كان يزداد تفاقما سنة بعد سنة . بلغت قيمة الصادرات عام (١٨٥٠) في مرفأ بيروت وفق اللوائح التي يوردها القنصل الفرنسي هنري غي (١٧ر٩٧٨ر٤٨٢) فرنكا ، بينما بلغت قيمة الواردات (٢٤ر٩٢٥ر٧٠٠) فرنكا (٨١) .

وكانت السلعة الرئيسية التي تضمنتها الصادرات هي خيوط وشرانق الحرير . وقد بلغ متوسط كميتها المصدرة سنويا من مرفأ بيروت وحده في اواسط القرن الماضي حوالي (٥٠٠) قنطارا (٨٢) .

هذه الوجهة في مخاطر التجارة الاوروبية مع الولايات العثمانية كانت قد بدأت تلوح منذ اواخر القرن الثامن عشر ، وكانت آخذة في التعمق مع القرن التاسع عشر . يقول جب وبوون : « ان التجارة الخارجية كانت لا تعود عليها الا بفائدة طفيفة ، وما دامت الواردات تتكون من المواد الصناعية والبضائع الكمالية للاغنياء ، على حين ان الصادرات كانت تتكون من مواد خام وغير مصنوعة ، فان هذه التجارة كانت تعود بالضرر على صناعتها ورخائها الاقتصادي . يضاف الى ذلك انها ارهقت توازنها النقدي .. » (٨٣) .

ويستدرك الاستاذان بالقول : « كان من الممكن تعويض المضار الاقتصادية التي عادت على مصر وسورية من التجارة الاوروبية والشرقية الى حد ما ؛ من الناحية المادية ، فيما لو كان التجار المصريون والتجار المسلمون السوريون قد شاركوا فيها بنصيب كبير ، ومن الناحية الفكرية فيما لو كان الاتصال بالتجار الاوروبيين قد وسع افق اجزاء صغيرة من المجتمع الاسلامي ... » (٨٤)

غير ان هذا التمني كان يصطدم على كل حال بعقبات « مؤسسية » وتقاليد تاريخية راسخة في اشكال الانتاج المحلية من حرف وتجارة داخلية شائعة في المدن الاسلامية (٨٥) .

اذا كانت تلك هي نتائج التغلغل الاوروبي على مستوى الطوائف الدينية على امتداد الولايات العثمانية لا سيما العربية منها ، فما كانت نتائج هذا التغلغل في جبل لبنان ؟

ازدادت حاجة فرنسا في منتصف القرن التاسع عشر الى خيوط وشرانق الحرير ، فتأسست في جبل لبنان بين (١٨٤٠ ــ ١٨٥٠) خمس حلالات حديثة فرنسية ، او تعمل برأسمال فرنسي، كذلك دفع ازدياد الطلب الفرنسي لخيوط وشرانق الحرير الى زيادة المساحة المزروعة توتا على حساب زراعات اخرى (زيتون ، تبغ ، خضار ..) وادى الى نوع من تخصص زراعي لجبل لبنان (٨٦) .

من جهة اخرى كانت الاقمشة الفرنسية والانجليزية تزاحم بسهولة الانتاج المحلي في الجبل (٨٧) . فلم يكن من اصحاب الحرف المحلية والتي كان يملكها في معظم الاحيان شيوخ العائلات المقاطعجية الا ان يقفلوا ابوابها ويتحولوا الى بائعي شرانق (٨٨) .

اما النسيج المنزلي الذي كانت تقوم به عادة عائلة الفلاح ــ

المرابع فقد تقلص كثيرا بسبب اضطرار الفلاح ان يوجه كل اهتمامه واهتمام افراد عائلته ايضا نحو تحسين تربية دود القز (٨٩) .

ثم ان مبيع الشرانق بالرغم من ازدياد الطلب ، لم يكن ليمنع الانهيار المالي في الجبل . ذلك ان تجار بيروت الذين لعبوا الدور الوسيط بين المنتجين من جهة (الشيخ والفلاح) والمستوردين واصحاب الحلالات الحديثة من جهة ثانية وقفوا سدا في وجه احتمالات الربح التي يمكن ان تنتج عن عملية رفع الاسعار (٩٠) .

هؤلاء التجار الذين جمعوا ثروات كبيرة بفضل الدور التجاري الذي اخذ يلعبه مرفأ بيروت منذ بداية القرن الماضي ، ربطوا اقتصاد الجبل بشبكة مالية حيث شكلت رؤوس اموالهم المدعومة برؤوس الاموال الاوروبية الحلقة الرئيسية فيها محليا .

يحدثنا « هنري غي » عن التشجيع الاوروبي لهؤلاء التجار ودورهم في الوساطة والهيمنة المالية محليا فيقول : « ان القروض التي تقدمها تجارة اوروبا للمرابي المحلي هي التي تجعله يعمل في هذا المجال . فهو يعتبرها مصرفا يستطيع ان يقترض منه كل ما يحتاجه من مال . . . ان القروض التي يقدمها تجار اوروبا له هي بفائدة (٦ ٪) . بينما سعر الفائدة في سورية ، عند اهل البلاد هي (٢٠ ٪)، والدائنون بفائدة (٣٦ و ٤٠) واكثر بالمئة كثيرون . . » (٩١) .

وهكذا ارتبط الشيخ والفلاح معا بالتاجر والمرابي في المدينة . فمن جهة كان المشايخ مدفوعين بحاجاتهم الاستهلاكية الكمالية التي يحتمها موقعهم الاجتماعي وضرورة تثبيت هذا الموقع ، والفلاح من جهة ثانية مضطر ان يستجيب لحاجاته المعيشية الضرورية التي لم يعد يستطيع ان يلبيها كما كان الحال في السابق في اطار « اقتصاد القرية » ، فكان التاجر ـ المرابي في المدينة هو الملجأ بالنسبة للطرفين . اذ وجد المشايخ والفلاحون في المرابين خير ملب

«اطلباتهم» . فهؤلاء (المرابون) استفادوا من مجمل الوضع، فقدموا لاهالي الجبل « امراء وفلاحين ، خاصة وعامة » ، كما يقول هنري غي ، قروضا بفائدة كبيرة على محاصيل الحرير او اسلفوهم بضائع بأسعار مرتفعة جدا (٩٢) .

ان الشيخ والفلاح وقعا معا ، اذن في علاقة تبعية جديدة : التبعية لراس المال الاجنبي الذي يمثله التاجر في المدينة . لم تعد التبعية « للامير الكبير » او الوالي هي القاعدة الاساسية بعد ان زالت الامارة ، وبدات الدولة العثمانية تحاول ضبط امور الجباية عن طريق موظفين . لقد اصبح التاجر الآن هو الذي يملي طلباته على الشيخ . فلم يكن امام هذا الاخير سوى طريق التحالف مع التاجر والتشبث « بأملاكه » ، وممارسة مزيد من سياسة تكبيل الفلاح ــ المرابع ، واستنزاف قوة عمله وقهره اجتماعيا . والتاجر من جهة وجد في موقع الشيخ « كمقاطعجي » وسيلة للضغط على الفلاحين في سبيل تحصيل ديونه (٩٣) .

اما بالنسبة للفلاح الذي دخل في علاقات السوق كمنتج ومستهلك فكان لا يرى تحرره الا عبر امرين : تملك الارض ، وهي قليلة ، واستبعاد سلطة المقاطعجي المسلطة فوق رقبته .

ان وعي هاتين العلاقتين : (علاقته بالارض ، وعلاقته بالمقاطعجي) ، كان يحدد لدى الفلاح حيز تناقضه : انه مع المشايخ فقط . فهؤلاء الذين لا يشاركون في الانتاج يقتطعون نصف الارباح، وهؤلاء الذين حدت القوانين العثمانية من سلطتهم لا زالوا يمارسونها وبصورة اشد تعسفا (٩٤)

ان حيز هذا التناقض لم يشمل على الاطلاق التاجر والمرابي . بل اكثر من ذلك نقول : ان تبعية الفلاح الجديدة لهذا الاخير شكلت العامل الاساسي في تحلل الفلاح من تبعيته للمقاطعجي .

على هذا الاساس تحدد شكل من اشكال التناقضات الناتجة عن التغلغل الراسمالي الاوروبي في جبل لبنان . كان ذلك قاعدة الانتفاضة الفلاحية التي انطلقت من كسروان ابتداء من عام (١٨٥٦) مستفيدة من ازمة منصب القائمقامية الشمالية التي نشبت واحتدمت بين مرشحين .

بيد ان هذا الشكل من التناقضات لم يكن وحيداً في جبل لبنان . ان « العصبية » الدرزية التي تلقت ضربات عديدة في تاريخ التحالفات العائلية التي لجأ اليها امراء الجبل منذ فخر الدين الى الامير بشير الثاني ، كانت تحاول في منتصف القرن وبعد ان استعادت بعض نفوذها عام (١٤٨١) عبر التصدي للامير بشير الثالث وازاحته ، ان تستمر رغم تراجع قاعدتها العددية وتقلص مساحة اراضيها الزراعية (٩٥) . لذلك كانت العائلات الدرزية المقاطعجية اكثر احساسا من اختها المارونية بخطر هذا التوسع الاقتصادي الاوروبي في الجبل . فبعد ان قادت حركة المعارضة لافشال تطبيق قانون تحديد الملكيات والضرائب عام (١٨٤٦) (٩٦) ، عبّر زعيمها الامير امين ارسلان عام (١٨٥٠) عن قلق « المقاطعجيين » والطائفة الدرزية حيال التطورات الاجتماعية الناتجة عن التغلغل الاوروبي . فهذا الاخير كان اصبح بائعا للشرانق وغارقا في الديون . ووجد ايضا ان سلطته ينازعه اياها اصحاب الحلالات الاوروبية ، والتجار والمرابون ، وان الفلاحين المرابعين من المسيحيين بدأوا يتحركون . لذلك اعتبر الامير امين ارسلان ان وجود حلالة «Scott» (حلالة صاحبها انجليزي) في مقاطعته ما كانت الا لتجلب الدمار للعلاقات الاقتصادية التي تربط الفلاحين بالمقاطعجيين . فاتهم «Scott» ببذر الفوضى في البلاد بواسطة « مصنعه » وبارهاق السكان بالديون والفوائد ، واتعابه بشراء الشرانق سلفا (٩٧) .

ان تناقض « العصبية » الدرزية مع المد الماروني ما كان الا ليتعمق اذن مع هذا العامل الجديد ، خاصة وان تناقض الفلاحين ـ المرابعين الموارنة مع مشايخهم الموارنة ايضا في الشمال كان يأخذ بالاشتداد ، ويعطي للمرابعين الموارنة في الجنوب فرصة التحرك ضد « مشايخهم » الدروز .

هوامش الفصل الاول

١ ـ صليبي كمال : تاريخ لبنان الحديث ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ١٢ .
٢ ـ نفس المصدر ، ص ١٢ .
٣ ـ ان الكاتب الفرنسي «Volney» الذي زار سورية ومصر في اواخر القرن الثامن عشر ، يستعمل تعابير : بلاد كسروان ، بلاد الشوف ، جبل لبنان ، بصورة مستقلة الواحد عن الاخر .
— Volney : Voyage en Syrie et en Egypte pendant les années 1783, 1784, 1785, paris 1787. p. 13.

٤ ـ صليبي ، كمال ، ص ١٣ .
٥ ـ راجع في موضوع جغرافية مقاطعات الجبل مقالة د. سعود ضاهر : اضواء على جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية .
مقتطف من مجلة « دراسات » العدد ١٩٧٥/١ ـ كلية التربية ـ الجامعة اللبنانية .
٦ ـ للتوسع في موضوع التقسيمات الادارية العثمانية راجع :
عوض عبد العزيز : الادارة العثمانية في ولاية سورية .
القاهرة ١٩٦٩ ، لا سيما فصل « التقسيمات الادارية في بلاد الشام » ، ص ٦١ ـ ٨٢ .
٧ ـ على سبيل المثال نذكر توفيق توما الذي يعتبر « ان اللبنانيين ، كانوا الوحيدين من المحيط الاطلسي حتى طوروس ، الذين اعطوا حق ادارة بلادهم وفق تقاليد اجدادهم ، فبدل ان يخضعوا لسلطة الوالي، الحاكم الوسيط التركي، ارتبطوا مباشرة بشخص السلطان . وكثمن وعربون لهذا الاستقلال الداخلي الاستثنائي كان عليهم ان يدفعوا لخزينة الدولة جزءا من الضرائب التي يحصلونها بأنفسهم » .
— Touma T. "Paysans et Institutions Féodales Chez les Druzes et les Maronites du Liban du XVIIe siècle à 1914. Beyrouth 1971, t. I, pp. 35–36.

الواقع هو عكس ما يطرحه السيد توما تماما ـ فالادارة العثمانية ارتكزت الى

البنى الاجتماعية والسلطات المحلية القائمة في كل المناطق العربية التي خضعت لها . ولم يكن الجبل استثناء . ذلك ان مفهوم السلطة عند العثمانيين هو مفهوم اسلامي ، توافق مع البنى الاجتماعية القائمة واشكالها السلطوية المحلية .. فامراء الجبل ، وشيوخ القبائل في العراق وسورية والجزيرة ، و «شرفاء» مكة ، وائمة اليمن ، ثم الداي والباي في شمالي افريقيا .. جميعهم لعبوا دور « وسطاء » للسلطة ، و « ممثلين » للسطان ..

٨ ــ عوض عبد العزيز محمد ، « الادارة العثمانية ... » ، ص ٢٢٣ .

٩ ــ نفس المصدر ، ص ٢٢٤ .

١٠ ــ كانت فرمانات تعيين وتثبيت امراء الجبل الصادرة عن السلطان تسمي الامراء حتى ١٨٤٠ « بامراء الدروز » . راجع نص فرمان تعيين بشير الثالث في :

— Testa (Baronde): Recueil des Traités de la Porte Ottomane avec les Puissances Étrangères, Paris 1892-1894, t. III, p. 83.

١١ ــ من المفيد هنا مراجعة كتاب : ايف لاكوست : العلامة ابن خلدون ترجمة الدكتور ميشال سليمان ، بيروت ١٩٧٤ حيث نجد تحليلا علميا للصراعات السياسية التي قامت في المغرب العربي على قاعدة المفاهيم التي ارساها ابن خلدون حول مسألة السلطة والعصبية .

١٢ ــ راجع حول مفهوم الاقطاع :

— Cahen Claude: "L'Évolution de l'Iqta' du IXe au XIIIe Siècle" Annales (E.S.G.) VIII 1953, pp. 25-52.

١٣ — Chevallier D.:"Les Cadres Sociaux de l'Économie Agraire dans le Proche-Orient au Début du XIXe Siècle" Revue Historique, 92e année, 1968, p. 88.

١٤ ــ عوض ، عبد العزيز محمد ، « الادارة العثمانية .. » ، ص ٢٢٥ .

١٥ ــ ان تاريخ صراعات الامير فخر الدين المعني الثاني مع الامراء المحليين من جهة ووالي دمشق من جهة ثانية ، هو تاريخ الاصطدامات « الاقطاعية » في سبيل مد نفوذ الالتزام والجباية في اطار « منطق » السلطة العثمانية .

١٦ ــ عوض ، عبد العزيز محمد « الادارة العثمانية .. » ، ص ٢٢٤ .

١٧ ــ نفس المصدر ، ص ٢٢٤ .

١٨ ــ يراجع بشأن هذه الموضوعات :

— Chevallier Dominique: Société du Mont-Liban à l'Époque de la Révolution Industrielle en Europe", Paris 1971, pp. 66-105.

١٩ ــ من هذه الانتفاضات ، « عاميات » انطلياس ولحفد ١٨٢٠ ــ ١٨٢١ ضد الامير بشير الثاني .

راجع : سميليانسكايا : الحركات الفلاحية في النصف الاول من القرن التاسع عشر في لبنان ، ترجمة عدنان جاموس ، بيروت ــ دمشق ١٩٧٢ .

٢٠ ــ عوض ، عبد العزيز محمد « الادارة العثمانية .. » ، ص ٢٢٧ ــ ٢٢٨ .

٢١ ــ راجع نص « تنظيمات شكيب افندي » في :

— Ismail Adel « Redressement et Declin du Féodalisme Libanais » p. 285 - 293.

٢٢ ــ طنوس الشدياق « كتاب اخبار الاعيان في جبل لبنان » بيروت ١٨٥٩ ، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستاني

جزءان ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ١٩ ـ ٢٩ .

راجع ايضا : ضاهر مسعود : اضواء على جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية .

٢٣ ـ Ismail A. : "Redressement et Declin du Féodalisme", p. 239. —

٢٤ ـ Divitioglu S.: "Modèle Économique de la Société Ottomane" les XIVe et XVe siècles. La pensée, No. 144, Avril 1969, p. 43. —

٢٥ ـ Weulersse J. : Paysans de Syrie et du Proche-Orient Gallimard 1946, p. 78. —

٢٦ ـ Divitioglu S. op. cit; p. 50. —

٢٧ . Ibidem, p. 50. —

على سبيل المثال نذكر ما اورده القنصل الفرنسي هنري غي ، عن اخبار تجارة سليمان باشا (والي عكا) . يذكر القنصل الفرنسي ان الوالي انصرف الى التجارة . ولما كانت المنتوجات التي في حوزته اكبر من ان تسوق بواسطة سماسرة ذاك الوقت ، بسبب ضعف رأسمالهم فقد شاء الوالي ان يقيم عمليات التبادل مع الشاحنات البحرية التي تؤم سورية » .

ويذكر القنصل ايضا انه عام ١٨٠٩ قدم خدمة للوالي « صديق فرنسا » هي « مساعدته في نقل حمولة بضائع تخصه على باخرة فرنسية » .

Voir Guys H. : "Relation d'un Séjour de Plusieurs années à Beyrouth et dans le Liban, Paris 1847, t. I, p. 201. -

٢٨ ـ Divitioglu S. op. cit; p. 57-58. —

٢٩ ـ Chevallier D.:"Les Cadres Sociaux de l'Économie Agraire dans le Proche-Orient le cas du Mont-Liban. Revue Historique 92e année 1968, p. 91. --

لم يتسن لنا الاطلاع ، قبل صياغة هذا الكتاب ، على دراسة الدكتور مسعود يونس في موضوع : الملكيـــة والعلاقات العائليـــة في جبل لبنان ابان حكـــم « الامبراطورية العثمانية » .

الجامعة اللبنانية ـ معهد العلوم الاجتماعية ، ايار ١٩٧٥ . فالدراسة تلقي اضواء مهمة على الموضوع المطروح .

٣٠ ـ اصبحت مقولة ان ارض جبل لبنان وحدها كانت ارض « ملك » ، طروحة ايديولوجية يجهد في الدفاع عنها وتفسيرها على غير طائل لا سيما عند المؤرخين الموارنة : فابراهيم عواد صاحب كتاب :

Le Droit Privé des Maronites" thèse, Paris 1933. -

يذهب هذا المذهب ويخلط بين وظيفة «المقاطعجي» وعلاقته بالارض في الجبل من جهة والاقطاعي الاوروبي الذي هو « سيد » الارض «Seigneur» من جهة ثانية . كذلك يذهب السيد توفيق توما في اطروحته :

— "Paysans et Institutions Féodales...'.

فيجهد عبثا ان يميز بين ارض « الميري» بالنسبة للدولة ، والارض «الاميرية» بالنسبة «للامير» ليرى ان ارض جبل لبنان كانت ارضا «اميرية» .

ان هذا الاجتهاد واه من جميع النواحي : فمن الناحية اللغوية ، ان «مير» هي التعبير العامي لكلمة «امير» . من جهة اخرى ، يغيب عن منهج الاستاذ

توما مفهوم طبيعة السلطة لدى الامير . انه وسيط السلطة العثمانية وممثل السلطان محليا . اذن حتى ولو اعتبرنا ان الارض كانت «اميرية» فهي تعود « مبدئيا » للسلطان . والامير ليس الا «مقاطعجيا كبيرا » .
راجع رأي توما في هذا الموضوع : Touma T. op. cit. p. 574

٣١ ـ في مصر مثلا ، اصبحت المقاطعات في نهاية القرن الثامن عشر بمثابة « املاك خاصة » ، فالملتزم اصبح له حق الاحتفاظ بمقاطعته طيلة حياته وتوريثها الى ابنائه والتصرف بها (ارض تصرف) .
راجع : الدوري ، عبد العزيز : « مقدمة في تاريخ الاقتصاد العربي » ص ١١٨ — ١١٩ .

٣٢ — Cardon Louis : "La Proprière Foncière en Syrie et au Liban", Paris 1932, p. 81.

٣٣ — Weulersse J. : op. cit; p. 81.

٣٤ — Cardon Louis : op. cit; p. 81-82.

٣٥ — Guys H. : "Relation d'un Séjour..." t. II, p. 145.

٣٦ — Ibidem, p. 146.

٣٧ — Weulersse J. : op. cit; pp. 121-122.

٣٨ ـ ان معلوماتنا عن عقود « المرابعة » مستقاة من دراسة الاستاذ دومينيك شفاليه القيمة ، المرتكزة الى وثائق ارشيف مديرية الآثار في بيروت :
— Chevallier D. : "Aux origines des Troubles Agraires Libanais en 1858 les Annales", Mars 1959, Paris.

٣٩ — Ibidem, p. 55.

٤٠ ـ يقدر هنري غي عدد سكان سورية في اواسط القرن الماضي بـ ١٫٧٩١٫٠٧٦ نفسا يتوزعون بالشكل التالي : ٢٥٪ مسيحيين من جميع الطوائف ، ٥ر٣٪ دروزا ، ٦٢٪ مسلمين سنيين . وكان سكان الجبل يشكلون ١/٧ مجموع السكان ، بينما لا تشكل مساحة الجبل الا ١/٥ من مجمل المساحة .
— Cité par Chevallier D. : "Société du Mont-Liban à l'Époque de la Révolution Industrielle", Paris 1971, p. 52 d'après Guys H. "Esquisse".

٤١ ـ عوض ، عبد العزيز محمد « الادارة العثمانية » ص ٢٠٣ .

٤٢ ـ نفس المصدر ، ص ٣٠٧ .

٤٣ ـ صليبي ، كمال « تاريخ لبنان الحديث » ص ١٧ .

٤٤ ـ راجع اوراق بيهم وداعوق في ارشيف مديرية الاثار في بيروت .

٤٥ ـ محمد جابر آل صفا : « تاريخ جبل عامل » ص ٢٥–٢٦ .

٤٦ ـ صليبي ، كمال « تاريخ لبنان » ... ص ١٦ .

٤٧ — Lammens H.: "Les Perses du Liban et l'Origine des Métoualis". Mélanges de l'Université Saint-Joseph, T. XIV, p. 23-29.

٤٨ ـ صليبي ، كمال « تاريخ لبنان ... » ص ١٥ .

٤٩ ـ د. رستم ، اسد : كنيسة مدينة الله انطاكية العظمى جزء ٢، ص ٥٣–٥٧ .

٥٠ — Chevallier D .: "Société du Mont-Liban", pp. 50-51.

٥١ — Rondot Pierre: "Les Institutions Politiques au Liban", Paris 1947, pp. 35-36.

٥٢ ـ طنوس الشدياق « كتاب اخبار الاعيان ... » ص ٢٩ .

٥٣ ـ هذا الجانب من الموضوع يعالجه الاستاذ شفاليه بشيء من التفصيل في كتابه :

— "Société du Mont-Liban...".

٥٤ — Weulersse J. : op. cit; p. 109.

٥٥ — Cité par Aouad Ibrahim: "Le Droit Privé des Maronites" thèse, Paris 1933, p. 3.

٥٦ — Cuinet Vital: "Syrie, Liban et Palestine Géographie Administrative" Paris 1896, pp. 204–205.

٥٧ ـ عوض « الادارة العثمانية » ص ٣٠٨ .

٥٨ ـ نفس المصدر ، ص ٣١١ .

٥٩ ـ نفس المصدر ، ص ٣١٤ .

٦٠ ـ نفس المصدر ، ص ٣١٤ .

٦١ ـ هاملتون جب ـ هارولد بوون « المجتمع الاسلامي والغرب »
مصر ١٩٧١ ، جزء ٢ ، ص ١٣١ .

٦٢ ـ نفس المصدر ، ص ١٣١ .

٦٣ — Corm Georges: "Contribution à l'Étude des Sociétés Multiconfessionnelles...", pp. 203–205.

— Van Riet Simone: "Introduction à l'Histoire Contemporaine"; "Le Monde Musulman Contemporain", Bruxelles 1962, p. 19.

٦٤ — Abel Armand: "Psychologie et Comportements"(Monde Musulman Contemporain), Bruxelles 1962, p. 19.

٦٥ — Ibidem, p. 19.

٦٦ — Kalisky René : "Le Monde Arabe" t. 2, Vi viers, (Belgique) 1968, p. 7.

٦٧ — Van Riet Simone : op. cit; p. 31.

٦٨ — Leuis Bernard : "Les Arabes dans l'Histoire", p. 151.

٦٩ — Weinstock N.: "Le Mouvement Révolutionnaire Arabe", p. 22.

٧٠ ـ راجع :

— Ristelhueber R. : "Traditions Françaises au Liban", pp. 195-165.

(الترجمة العربية)

٧١ ـ الخوري بطرس غالب : « فرنسا صديقة ومحامية » ص ٣٢٦–٣٢٧ .

٧٢ ـ نجد ثمة محاولة للدفاع عن هذه النظرية في :

— Bruneau André: "Traditions et Politique de la France au Levant", Paris 1931, pp. 205-206.

٧٣ — Cité par Corm G. : op. cit; p. 274.

٧٤ ـ راجع في هذا الموضوع :
خالدي ـ فروخ : التبشير والاستعمار .. بيروت ١٩٧٣ .

— Salam N. : "L'Histoire et le Rôle de la Pénétration et de l'Influence Française et Anglo-Americaine dans l'Enseignement au Liban de 1840 à 1914 (Mémoire), Paris 1974.

٧٥ — Corm G.: "Contribution à l'Étude des Sociétés Multiconfessionnelles", p. 223.

٧٦ ـ جب وبوون : « المجتمع الاسلامي والغرب » ، ص ١٦٠–١٦١ .
٧٧ ـ نفس المصدر ، ص ١٦١–١٦٢ .
٧٨ ـ Rodinson Maxime : "Islam et Capitalisme", Paris 1966, p. 135. —
٧٩ ـ Ibidem, p. 135–136. —
٨٠ ـ جب وبوون ، « المجتمع الاسلامي والغرب » ص ١٥٩ .
٨١ ـ Guys H.: "Esquisse de l'Etat Politique et Commercial de la Syrie", p. 229 et 247. —
٨٢ ـ Guys H. : "Relation d'un Séjour...", t. I, p. 56. —
٨٣ ـ جب وبوون « المجتمع الاسلامي » ص ١٥٨ .
٨٤ ـ نفس المصدر ، ص ١٥٩ .
٨٥ ـ نفس المصدر : في موضوع « طوائف الحرف » راجع ص ١٢٠ ـ ١٤٥ . في موضوع « التجارة الداخلية » وارتباطها بالتقاليد والعادات الاسلامية (الحج مثلا) ص ١٤٨ ـ ١٤٩ .
٨٦ ـ Chevallier D. : "Aux Origines des Troubles Agraires...". —
٨٧ ـ حقي بك : « مباحث علمية واجتماعية .. » ص ٤٣٩ .
٨٨ ـ نفس المصدر ، ص ٤٩٠ .
٨٩ ـ Chevallier D.: "Aux Origines des Troubles Agraires...". p. 53 —
٩٠ ـ حقي بك : مباحث علمية واجتماعية .. ص ٤٩٠ .
٩١ ـ Guys H. : "Relation d'un Séjour", t. I, p. 209. —
٩٢ ـ Ibidem, p. 209. —
٩٣ ـ Chevallier D. : "Société du Mont-Liban", p. 204-205. —
يعطينا المؤلف بعض الامثلة على سلوك هؤلاء التجار : بطرس الاصفر ، ميخائيل طوبيا ...
٩٤ ـ لا نجد لزاما هنا للتوســـع في موضوع ازمـة «المقاطعجية» في منتصف القرن التاسع عشر : راجع كتاب شفاليه (Société du Mon-Liban)

— "Les Mouvements Socio-Politiques au Liban" (1850-1920), thèse non publié, Paris 1974. للمؤلف
ـ كتاب عادل اسماعيل :
— Histoire du Liban : "Redressement et Declin du Feodalism Libanais.", (1840-1860).
٩٥ ـ ان ٢٠٪ من دروز جبل لبنان عاشوا في المقاطعات الوسطى وشكلوا ٦٪ من مجموع السكان . وان ٨٠٪ منهم عاشوا في المقاطعات الجنوبية وشكلوا حوالي ٣٠٪ من السكان . هذا التباين في التوزيع الطائفي يتفاقم بتباين آخر في توزيع الاراضي الزراعية والصالحة للزراعة . ان المقاطعات الشمالية شملت ٤٥٪ من الاراضي الزراعية ، بينما المقاطعات الوسطى ٢٠٪ والمقاطعات الجنوبية ٣٥٪ .
— Chevallier D. : "Société du Mont-Liban...", p. 60.
٩٦ ـ Ismail A. : "Histoire du Liban...", p. 303. —
٩٧ ـ Chevallier D. : "Société du Mont-Liban...", p. 60. —

الفصل الثاني

تكون النظام الجديد في جبل لبنان (المتصرفية)

[illegible]

[illegible]

- ١ -

التناقضات : بين حدثي ١٨٥٨ و ١٨٦٠

لم تكن التناقضات التي ولدتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تغلغل الاستعمار الغربي بأشكاله المختلفة في القرن التاسع عشر (رساميل ، اسواق ، امتيازات اجنبية ، تدخل قناصل ، ارساليات ومدارس) واحدة في كل اجزاء المشرق العربي. اذ تحكمت في التحولات تشكيلات اجتماعية مختلفة على صعيد المناطق والطوائف ، ونوع النشاط الاقتصادي السائد . فاستقبال الهيمنة الاستعمارية ونتائجها في جبل لبنان وفي المناطق المارونية بالتحديد ــ حيث غلب على النشاط الاقتصادي تعاطي زراعة تجارية اساسية (التوت بداعي تصدير شرانق الحرير وخيوطه ــ اختلف عنهما في المدن السورية (دمشق ، حمص ، حماة ، حلب ، طرابلس، بعض مرافق بيروت ، صيدا . .) حيث غلب على النشاط الاقتصادي لدى التجمعات الاسلامية تعاطي الحرف المهنية (النسيج خاصة) ؛ وتجارة تصدير سلع ومواد غذائية زراعية في اطار سوق محلي، او اطار سوق عربي ــ اسلامي ، حضنته اداريا وسياسيا الدولة العثمانية .

لا بد في محاولة تتبع اشكال هذه التناقضات من الوقوف حيال شكلين من التناقض حدد مسارهما على امتداد المنطقة وجهتان مختلفتان في المواقف السياسية والايديولوجية لدى الفئات

الاجتماعية التي دخلت اطرافا في الصراع في حدثين مترابطين : الانتفاضة الفلاحية الكسروانية عام (١٨٥٨) ؛ والحرب الاهلية عام (١٨٦٠) .

في الحدث الاول : ثمة تناقض كان يأخذ بالاشتداد منذ (١٨٤٠) بين الفلاحين ـ المرابعين الموارنة ومشايخهم من « المقاطعجيين » (موارنة ودروز) . اما قاعدة هذا التناقض فتمثلت بانفكاك علاقات التبعية الاقتصادية لدى الفلاح المرابع ـ الماروني ؛ « بالمقاطعجي » وذلك بفعل هيمنة علاقات السوق وسيطرة المتمولين والتجار في المدن والقرى على عمليات تصدير خيوط وشرانق الحرير المنتجة في الجبل ؛ كذلك بفعل حاجة الفلاحين الماسة الى تملك اراض كانت العائلات التي استأثرت تاريخيا بالمقاطعات ذات الارض « الميري » تصر اصرارا شديدا بعد (١٨٤٠) على عدم التفريط بأي شبر منها (١) .

بيد ان هذا الجانب الاقتصادي للتناقض كان يتغذى ايضا بعوامل سياسية ودينية نتجت عن تناقضات اخرى قامت بين العائلات المقاطعجية من جهة ، وفئات اجتماعية اخرى : فمن جهة كان هناك موقف الكنيسة المارونية المنافس لدور « المقاطعجيين » ؛ والمعادي في اكثر الاحيان لهيمنتهم في الجبل (٢) ؛ وهناك من جهة ثانية موقف « الميسورين » من الاهالي في القرى من اصحاب دكاكين وملاكين صغار ووسطاء ممن كانوا يضيقون ذرعا بتجاوزات ابناء العائلات المقاطعجية (٣) . كل هذا في وقت نشهد فيه ايضا تدهورا اقتصاديا هائلا للمقاطعجيين . . وصعودا ملحوظا للبورجوازية الصغيرة الجبلية ذات الانتماء الماروني (٤) .

لا شك ان التناقض الرئيسي الذي فجر انتفاضة كسروان الفلاحية كمن في تخلف علاقات « المشاركة » او « المحاصصة » وما يستتبعها من علاقات اجتماعية وسياسية واخلاقية (٥) عن الاوضاع

الجديدة للقوى المنتجة ، وعن علاقاتها التي استجدت عبر انتظامها في علاقات نقدية ضمن سوق راسمالي اوروبي ، مثّل حلقته المباشرة محليا التاجر المديني وممثله الوسيط او السمسار في القرية . هذا ، لكنه من الخطأ الاعتقاد ان قيادة الانتفاضة تمثلت في « البورجوازية » الناشئة كما يذهب تحليل البعض (٦) .

صحيح ان التجار في بعض مناطق جبل لبنان كانوا يتوقون للتحرر من قيود المشايخ المقاطعجيين وشارك بعضهم في قيادة الانتفاضة ؛ لكن ما ينبغي التشديد عليه هو ان العلاقة بين الشيخ « المقاطعجي » صاحب « المقاطعة » والبورجوازي « صاحب المال » بقيت في خطها العام علاقة تحالفية تسمح دائما « للبورجوازي » باستخدام النفوذ « الاداري والسياسي » للشيخ لاسترداد الديون من الفلاح وضبط هذا الاخير (٧) .

في الواقع شكلت الكنيسة المارونية عبر امتداداتها في الاديرة وكنائس القرى ، القيادة السياسية لانتفاضة الفلاحين . فقد كانت، من بين القوى المختلفة المتناقضة في مصالحها مع « المقاطعجيين » القوة الوحيدة التي تملك « تنظيما » متماسكا وجهازا دعاويا واسع الانتشار والامتداد في الاوساط الفلاحية . هذا ، فضلا عن ان عناصر الجهاز الاكليركي كان ينتمي الى اصول فلاحية ، وكانت اوقاف الاديرة قد استثمرت استثمارا جيدا بفضل الرهبان لدرجة ان الاديرة شكلت طرفا رئيسيا في انتاج الشرانق وتجارتها . اذن ان الدور الذي طمحت الكنيسة المارونية ان تلعبه «سياسيا» انسجاما مع وزنها الاقتصادي في الجبل ، يفسر الى حد كبير حجم دورها الكبير في قيادة الحركة الفلاحية . فهي التي صاغت برنامجها المطلبي . وعينت مسارها وحدودها في نهاية الامر (٨) .

اذن ليس صحيحا ـ كما رددت وتردد « ادبيات » تاريخية عديدة تحمل صفة الماركسية ـ ان الكنيسة « ركبت » الانتفاضة

الفلاحية واستغلتها ، واعطتها طابعا طائفيا ساعد علـــى حرفها وتحويلها الى فتنة طائفية عام (١٨٦٠) (٩) .

ان البرنامج المطلبي الفلاحي الذي اشترك الخوارنة بشكل اساسي في صياغته ، والذي ينطوي على مضمون « تحديثي » في جوهره (القضاء على صلاحيات المشايخ الادارية والسياسية ؛ لا سيما في مجـال جبـاية الضرائب ومـا يستتبعها مـن ظلامـات وتجاوزات) ؛ لا يعبر (البرنامج) كما يخيل للباحثين المتأثرين بالمفاهيم الاوروبية في تاريخ المشرق العربي ، عن صعود « طبقة برجوازية » لها مطالبها وبرنامجها . فعناصرها الناشئة ؛ وان كانت قد احتكت بأشكال متفاوتة بمظاهر الفكر الغربي لم تشكل « طبقة اجتماعية متجانسة »، فقد بقيت موزعة الولاء بين الكنيسة والمشايخ والفلاحين .

اما من اين استلهمت المطالب « الديمقراطية » التـي تضمنتها عرائض الاهالي ؟ فيمكن ان نجيب : ان « التنظيمات العثمانية » التي تمثلت بصورة خاصة في خط «شريف كلخانة» الصادر عام (١٨٣٩)؛ و « الخط الهمايوني » عام (١٨٥٦) ، شكلت خلفية المطالب المطروحة ومرجعها (١٠) .

من المعروف ان « الاصلاحات » العثمانية كانت تحملها وتنادي بهـا عناصر « ليبرالية » داخل الحكـم العثمـاني نفسـه ، لكنها (الاصلاحات) كانت من ناحية اخرى تشكل نوعا مـن الاستجابة لارادة الدول الاستعمارية ورغبتهـا في « تحديث » مؤسسات الامبراطورية العثمانية « وتطويرها » وفق ما تمليه ضرورات التغلغل الاقتصادي والسياسي والثقافي لهـذه الـدول فـي ولايـات الامبراطورية .

اذن لا يمكن ان نعتبر العناصر البرجوازية الناشئة المحلية هي

صاحبة ذاك الفكر « الاصلاحي » و « الديمقراطي » الذي برز في المطالب المطروحة في كسروان .

ان الاكليروس الماروني حين يلجأ للاستشهاد « بالتنظيمات العثمانية » و « ترتيبات شكيب افندي » التي تتضمن عمليا ، الغاء للدور السياسي والاداري «للمقاطعجي» فانما يفعل ذلك بدافع تقليم اظافر « المشايخ » ، ونزع صلاحياتهم الادارية والسياسية . واما التحرك الفلاحي بحد ذاته ، وان اتخذ في مرحلة معينة من تطوره شكلا عنيفا ضد المشايخ تخطى الحدود التي رسمها له الاكليروس الماروني (حكومة طانيوس شاهين) ، فانه بقي مع ذلك في سيره العام ونهايته اسير تلك الحدود . فما ان بدأ الصدام الطائفي في المقاطعات الجنوبية عام (١٨٦٠) ، حتى رأينا طانيوس شاهين يستعد لنجدة « اخوانه المسيحيين » في الجنوب (١١) . كذلك ما ان استتبت الامور للكنيسة بعد (١٨٦١) ولمع نجم يوسف كرم « كزعيم ماروني » شهدنا نهاية صامتة مغمورة لطانيوس شاهين على يد يوسف كرم ، وبايعاز من البطريرك الماروني نفسه (١٢) .

في الحدث الثاني (١٨٦٠) : صحيح ان التناقض القائم بين علاقات « المشاركة » والوضع الجديد « للمرابعين » الموارنة هو الذي فجّر ايضا الصدام بين الدروز ــ وجلهم عائلات كانت صاحبة «مقاطعات» في الشوف وجزين ــ وبين الموارنة واكثرهم مرابعون» . لكن هذا التناقض اتخذ في المقاطعات الجنوبية « ديناميكية » خاصة استمدت عناصرها من الوقائع التالية :

١ ــ ان الطائفة الدرزية كانت قد بدات تشهد منذ اول القرن الماضي تقهقرا اقتصاديا وسياسيا طال اول ما طال عائلاتها « المقاطعجية » .

٢ ــ رافق هذا التقهقر تقلص هائل في عدد افراد الطائفة ،

مقابل ازدياد كبير في عدد افراد الطائفة المارونية .

٣ ــ ان التغلغل الاقتصادي الفرنسي في الجبل وفي الوسط الماروني بالذات ، ارتكز الى علاقات تاريخية ، ذات طابع ثقافي ثم لم تلبث ان تحولت الى علاقات سياسية ــ ايديولوجية مع « الامتيازات » ، و « الحماية » ، وتكاثر الارساليات والمدارس . لذلك كان الموارنة اكثر استعدادا لتقبل هذا التغلغل الاقتصادي في منتصف القرن التاسع عشر ، وتشكيل قاعدته المحلية . وذلك عكس الدروز الذين وجدوا في هذا التغلغل خطرا عليهم ، فوقفوا ضد انتشار « الحلالات » حتى الانكليزية منها ، في مناطقهم (١٣) .

هذا « الاستعداد الماروني » لتقبل عملية التوسع الاقتصادي الفرنسي في الجبل (مزيد من زراعة التوت ، وتأسيس حلالات الشرانق) لم يكن الا ليعطي لموقف الدروز المعارض للتوسع الاقتصادي الغربي طابعا معاديا لفرنسا والموارنة معا . فالدروز وجدوا ــ على حد « انطباع » احد معاصريهم ــ في الانتفاضة الفلاحية المارونية ذات القيادة الاكليركية « مؤامرة مسيحية ــ فرنسية » تستهدف القضاء عليهم (١٤) .

ولا نظن هنا ان الصراع الانكليزي ــ الفرنسي كان عاملا حاسما في الصراع الدرزي الماروني كما يعتقد البعض . فرغم ما يقال من ان بريطانيا حاولت استقطاب الدروز الى سياستها ، وقدمت لهم المساندة والمعونة مقابل مساندة فرنسا للموارنة ، فان ما ينبغي التشديد عليه هنا هو ان خط بريطانيا في التعامل مع الدولة العثمانية لم يراهن على دعم الاقليات «الاثنية» والدينية في الداخل. فحتى سنة (١٨٧٨) ظلت بريطانيا تدعم وحدة الامبراطورية العثمانية والعالم الاسلامي في وجه مشاريع التقسيم الفرنسية والروسية ، وذلك في ظل مزيد من الهيمنة المالية البريطانية على اسواق الامبراطورية والبلدان الاسلامية (١٥) . ولم تكن مواقف

الدبلوماسية البريطانية من الصراعات الداخلية الا مواقف ظرفية وظفتها في مجملها في خدمة خطها الاوروبي في التعامل مع الباب العالي . اذن ان طبيعة علاقة الدروز ببريطانيا ـ وهي علاقات ذات طابع فردي ـ تختلف عن طبيعة علاقة الموارنة بفرنسا . فهذه العلاقة الاخيرة استطاعت بفعل امتدادها التاريخي الطويل وبركائزها الاقتصادية الجديدة وبالنشاط الثقافي الذي رافقها ، ان تغرس « اوهاما » شتى ، ايديولوجية شعبية لدى الطائفة المارونية ؛ منها على سبيل المثال : « الامة المارونية » ، « الموارنة جزء من الامة الفرنسوية » « فرنسا : الام ، الصديقة ، الحامية الخ » (١٦) .

٤ ـ الامر الاخير الذي ينبغي التشديد عليه ، وهو ما كان من شأنه ان يعطي ايضا لموقف الدروز طابعا معاديا « لفرنسا والمسيحيين » معا ، هو ان شعور الدروز انهم مهددون « بخطر فرنسي ـ مسيحي » اثر تحرك الفلاحين الموارنة ، كان يتغذى ويتعمق بتناقض رئيسي ينمو على امتداد المنطقة السورية بكاملها . ذلك ان التجمعات الاسلامية ، كانت تعيش بشكل اساسي على الانتاج الحرفي والزراعي ، وذلك على اساس تنظيم تقليدي للعمل (بالنسبة للحرف) ، يعتمد الحي والعائلة والارتباط الديني المتمحور حول امام المسجد ، او « طريقة » معينة من طرائق الصوفية (الطوائف) (١٧) .

ان هذا التنظيم بطابعه الديني ـ العائلي كان يمد اصحاب الحرف والتجار الصغار في المدن الاسلامية ـ وفي كثير من الاحيان التاجر والحرفي واحد ـ بعناصر من التماسك وبقوة دفاع ومقاومة امام الاخطار التي تهدد « لقمة الرزق الحلال » (١٨) التي يجنونها من خلال نشاطهم الاقتصادي . هذا النشاط الذي كان يتم في اطار سوق عربية ـ اسلامية ، تمتد من استانبول حتى القاهرة وتؤمن له الاستمرار ضمن وتيرة مقبولة الى حد ما (١٩) .

لكن كانت هذه الوتيرة آخذة بالتناقص منذ اوائل القرن التاسع عشر ، فبتأثير غزو السلع الاوروبية للاسواق المحلية ، أخذ الانتاج الحرفي ، لا سيما في مجال انتاج المنسوجات القطنية والحريرية يتراجع بصورة تهدد الفئات الاجتماعية التي تعتاش منه بمزيد من الافقار .

في هذا الوقت كانت الاقليات المسيحية في المدن الاسلامية قد اتجهت نحو تعاطي النشاطات الاقتصادية التي ولدتها حاجات التغلغل الاقتصادي الاوروبي . فاذا بالنشاط المالي وتجارة الاستيراد من اوروبا والتصدير اليها يقع بمعظمه في منتصف القرن التاسع عشر بيد مرابين ومصرفيين ووكلاء مسيحيين (٢٠) .

وهكذا لم يكن ليقتصر الصدام الطائفي على جبل لبنان وحده (بين موارنة ودروز) . فالتناقض الرئيسي بين جماهير اسلامية تعيش على الحرف ، والانتاج الزراعي ، والتجارة الداخلية من جهة ، وبين التغلغل الاستعماري الذي شكل « غنى » المسيحيين رمزه المحلي ، من جهة ثانية ، انفجر في العديد من المدن السورية ذات الطابع الاسلامي . وليس من العلمية في شيء ان نحاول ان نرى في « الفتنة » اصابع اجنبية ــ اوروبية او تركية ، او مؤامرة من قبل « جناحي الاقطاع اللبناني » كما يقال لحرف الصراع الاجتماعي الذي انفجر عام (١٨٥٨) . ان « الاصابع » الاجنبية ــ وهي موجودة فعلا ــ ما كان بامكانها ان تخلق الاحداث وتلعب بالطوائف على هواها . ثمة مواقع اجتماعية وسياسية متناقضة احتلتها الطوائف اثر التغلغل الاستعماري في المنطقة . وان احداث (١٨٦٠) تعبر عن صدام هذه المواقع بالذات، وهي اذ تشكل التعبير «الجماهيري» (٢١) المحلي عن التناقض الرئيسي الذي ولدته عوامل التغلغل الاستعماري ، كان لا بد وان تجرف في طريقها التناقض الآخر ذي الحيز المحدود الذي ولدته العوامل ذاتها في بنية المقاطعجية في جبل لبنان .

هذا لا يعني ان الانتفاضة الفلاحية لم تؤد الى أية نتيجة في التغيير الاجتماعي والسياسي في الجبل . فعوامل الانتفاضة تشابكت مع العوامل التي فجرت الوضع برمته في المنطقة . ولما كانت العوامل ، جميعها ، مع تعقدها وتشابكها تتقاطع عند عامل رئيسي وحاسم : التغلغل الاستعماري في المنطقة وما نتج عنه على صعيد داخلي من تناقضات اجتماعية ، وعلى صعيد خارجي من سياسات دولية متضاربة حيال الامبراطورية العثمانية ، فان الصيغة التي طرحت كحل للتناقضات المختلفة في كل انحاء المنطقة السورية بما فيها « الجبل » ، قد تحكمت فيها من جهة توازن مصالح الدول الاستعمارية ، في علاقتها بالدولة العثمانية (التقسيم الاداري العثماني الجديد ١٨٦١ ـ ١٨٦٤) ، ومن جهة ثانية ميزان القوى الجديد الداخلي كما استقر اثر احداث (١٨٦٠) واثر التدخل العسكري الاجنبي الذي شكلت الفرق الفرنسية قوامه الرئيسي ، والذي كان من أهم نتائجه المباشرة ترجيح كفة الموارنة .

[illegible]

- ٢ -

الصيغة الجديدة في الجبل

« نظام اساسي » في اطار تنظيم اداري ومالي جديد لكـل الولايات العثمانية

تكمن وراء الهدف الذي اعلنتـه فرنسـا كشعـار لتدخلها العسكري (حماية موارنة جبل لبنان وكاثوليك سورية) اهداف غير معلنة لها حساباتها الخاصة سياسة نابليون الثالث ، وقائد الحملة الفرنسية الجنرال بوفور «Beaufort» ، وغرفة الصناعة الفرنسية في ليون . على راس هذه الاهداف التي كشفها «ارشيف» وزارة الحربية ووزارة الخارجية الفرنسية مشروعان رئيسيان : اولا ، حماية رؤوس الاموال الفرنسية في سورية واعادة النظـام والامن الى جبل لبنان لانقاذ موسم الحرير ، واعادة بناء «الحلالات» التي تهدمت ، وتامين اليد العاملة لها . ثانيا : خلق « دولة عربية » تابعة لفرنسا بين الاناضول ومصر اقترح لرئاستها الامير عبد القادر الجزائري المقيم آنذاك في دمشق (٢٢) .

اذا كان الهدف الاول قد تحقق خلال اقامة الجنود الفرنسيين في الجبل ، فان الهدف الثاني اصطدم بعوائق عديدة اهمها :

ـ معارضة بريطانيا لاي مشروع من شأنه تقسيم الامبراطورية .

ـ مطلب موارنة جبل لبنان ـ وقد شعروا « بالاطمئنان » بسبب وجود الجنود الفرنسيين بينهم ـ بايجاد شكل دائم من اشكال « الحماية » الثابتة في الجبل (٢٣) .

ـ طوباوية مشروع « الدولة العربية » في وقت كانت فيه الجماهير العربية المسلمة في سورية تشعر بانتماء عميق للدولة العثمانية ؛ وكان من الصعب على مرشح فرنسا (الامير عبد القادر) ان يغير في هذا الامر شيئا .

كان من نتيجة ذلك ان تقلص المشروع الفرنسي « الكبير » ليصبح مشروعا « مصغرا » : « خلق دولة مسيحية في جبل لبنان » . لكن حتى هذا المشروع عاد فاتخذ تحت ضغط بريطانيا والباب العالي صيغة « تسوية » اخذت بعين الاعتبار : اولا الحرص على وحدة الامبراطورية العثمانية في اطار اعادة تنظيم ولاياتها على اساس مزيد من « المركزية » و « التحديث » ؛ ثانيا : نزوع موارنة جبل لبنان لاحتلال موقع « خاص » في المنطقة يسمح لفرنسا بالتدخل بحجة حماية « الاقليات » من خلال « صيغة رسمية » معترف بها « دوليا » .

وفق ذلك كان « بروتوكول » (١٨٦١) الذي عدّل عام (١٨٦٤) فكان اساس صيغة نظام « متصرفية جبل لبنان » .

هذه الصيغة التي سيطبل لها في اوائل القرن العشرين من قبل قوى اجتماعية مارونية لتصبح « محطة » اساسية على طريق صياغة نظرية « لبنان ـ الامة » (٢٤) لم تكن تملك حين وضعها عام (١٨٦١) أية دلالة على انها تتويج « لحركة استقلالية » كما «نُظّر» لها فيما بعد ، او حاول بعضهم ان يماثل بينها وبين الحركات الاستقلالية البلقانية (٢٥) . فالتنظيم الاداري لمتصرفية جبل لبنان هو جزء من تطبيق قانون تنظيم الولايات عام (١٨٦٤) الذي اشترك

في وضعه « شخصيتان اصلاحيتان » في جهاز الدولة العثمانية : فؤاد باشا ومدحت باشا (٢٦) . بيد ان نقاطا اربعا ينفرد بها « النظام الاساسي » الموضوع لجبل لبنان عن غيره مـن أنظمـة الولايات الاخرى :

ــ ضرورة كون المتصرف مسيحيا .

ــ الاستقلالية المالية لادارة المتصرفية .

ــ تنظيم جهاز درك داخلي لحفظ الامن من الاهالي انفسهم ؛ على ان تتمركز فرق من الجيش العثماني على طرقات بيروت ــ دمشق ــ صيدا ، ويمكن للمتصرف ، بعد اخذ راي مجلس الادارة ، ان يطلب من السلطات العسكرية في ولاية سوريا دخول هذه الفرق الى جبل لبنان .

ــ ضمان الدول الاوروبية الكبـــرى « للنظام الاساسي » الموضوع ، واخذ موافقتها على تعيين المتصرف من قبـل الباب العالي (٢٧) .

فيما عدا ذلك فان متصرفية جبل لبنان هي متصرفية عثمانية شأنها في تنظيم الادارة والقضاء والعلاقة مع الباب العالي شان بقية المتصرفيات والسناجق العثمانية .

على الصعيد الاجتماعي ، وكجواب مباشر على الاضطرابات الفلاحية التي عمت الجبل ، والتي اتخذت بشكل اساسي طابعا معاديا « للمقاطعجيين » ــ لا سيما انتفاضة كسروان ــ نصت احدى مواد « النظام الاساسي » (السادسة في النظام الموضوع عـام ١٨٦١ ، والخامسة في النظام المعدّل عـام ١٨٦٤) على « المساواة بين الجميع ، الفاء امتيازات الاقطاعيين ، والامتيازات العـائدة

للمقاطعجيين » . كما الحت المادة ١٥ من النظام الصادر عام (١٨٦٤) على « ضرورة اجراء احصاء للسكان في اسرع وقت ممكن على اساس الطائفة والمقاطعة ومسح كل الاراضي المزروعة » .

على هذا الصعيد ايضا ، نلمس بوضوح بصمات اوروبا الرأسمالية في السياسة الاصلاحية العثمانية التي كان قد بوشر بها منذ (١٨٣٩) . فالخلط بين المفهوم الاوروبي عن الاقطاعية «Feodalité» ، والمفهوم الشرقي ــ الاسلامي عن « الاقطاع » و « المقاطعجية » (بالتعبير العثماني) واضح في النص الفرنسي للنظام الاساسي (٢٨) :

« Egalité de tous devant la loi , abolition de tous les priviléges féodaux et notamment de ceaux qui appartenaint aux mouqâtha'adji».

من الضروري التذكير هنا ان هم الدولة العثمانية من « الاصلاحات » كان يتركز بشكل اساسي على الغاء نظام «الالتزام» في الجباية ، أي الغاء وظيفة « المقاطعجيين » لا في جبل لبنان وحده ، بل في كل الولايات العثمانية . ذلك ان هذا النظام كان في نظر الاتجاه العثماني « الاصلاحي » في الدولة ، يبعثر الاموال ، ويؤدي الى تجاوزات ومظالم حيال الفلاحين . وهذا بالتحديد ما قصده تعبير : « الغاء الامتيازات العائدة للمقاطعجيين » .

اما تعبير « الغاء امتيازات الاقطاعيين » فلا يملك اي معنى اجتماعي وسياسي محدد على أرض الواقع ، لا في جبل لبنان ولا في المناطق الاخرى . انه مجرد انعكاس تجريدي لمفهوم يرتبط بواقع تطور الرأسمالية في اوروبا ونهاية « الاقطاعية الاوروبية » بعلاقاتها الاجتماعية والسياسية من قنانة ، وسخرة ، وهيمنة سياسية وادارية مطلقة في المقاطعات . وتلك علاقات لم يتضمنها نظام

« الالتـــزام » ولا وظيفـــة « المقاطعجيين » في علاقتهم بالارض والفلاحين ، وان تضمنت علاقات « المحاصصة » او « الشراكة » اشكالا من التبعية التي تنمو بصورة جزئية نحو شكل خفيف مـــن اشكال القنانة (٢٩) .

وهكذا ، فان ايراد تعبير « الفـــاء امتيازات الاقطاعيين : Féodaux» » في نص النظام الاساسي عام (١٨٦١) لا يعني كما يعتقد البعض اعلانا « لنهاية الاقطاعية » وصعــود « البورجوازية » وهو اعتقاد لا علاقة له بالواقع المحلي وتطوره و « خصوصياته » .

على كل حال لا زالت كلمة « الاقطاعية » في جعلها مرادفة بالمعنى للكلمة الاجنبية «Féodalité» تثير الكثير من الاشكالات ، وتدفع بالكثير من الباحثين الى استنتاجات خاطئة حول تطــور المجتمعات الاسلامية ــ العربية ، وذلك بجعلها مماثلة في تطورها بالمجتمعات الاوروبية (٣٠) .

ما يهمنا في سياق استكمال البحث ، ان نعرف كيف طبقت الصيغة الجديدة على ارض الواقع ؟ كيف انتظمت القوى الاجتماعية المختلفة فيها ؟ كيف تحولت في نهاية المطاف الى صيغة ايديولوجية « لبنان ــ الوطن » ؟.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

- ٣ -

انتظام القوى الاجتماعية المختلفة

في اطار الصيغة الجديدة

استطاع « النظام الاساسي » لجبل لبنان ان يحتوي عبر الاجهزة والاطارات التي يدعو لاقامتها (مجلس ادارة ، قائمقامين ، مديرين ، قضاة ، شيوخ صلح ، جهاز درك ...) مجمل القوى الاجتماعية التي شكلت اطراف الصراع في فترة ما قبل (١٨٦٠) .

بالنسبة « للمشايخ والامراء » شكل الجهاز الاداري الجديد مركز جذب ومصدر تعويض. فلكي يخفي هؤلاء انهيارهم الاقتصادي ويعوضوا عن خسارة وظيفتهم « كمقاطعجيين » (هذه الوظيفة الملغاة في النظام الاساسي) وجدوا في جهاز الادارة الجديد خير وسيلة للتعويض ، لا سيما وان التقسيم الاداري الذي أقره النظام الاساسي وفق صيغة « الاقضية والنواحي » استعاد صيغة « المقاطعات » السابقة . لذلك وجد « الامراء والمشايخ » (اصحاب المقاطعات سابقا) في وظيفة « قائمقام » القضاء و « مدير » الناحية استمرارا لجانب من وظيفتهم القديمة (الجانب الاداري) التي كانت تمارس سابقا باشراف « الامير الكبير » . لكن هذه المرة باشراف المتصرف الجديد ، وعلى اساس تعيين فردي وفوقي من قبله . مما

سمح « للعصبية » الكبيرة التي كانت تتركب التحالفات على قاعدتها سابقا لاعتلاء « الامير الكبير » هرم السلطة السياسية الاجتماعية المحلية ، ان تتحول الى « عصبيات » صغيرة تتمحور حول الوظيفة الادارية الجديدة الفردية . وهذا ما اتاح بالتالي للمتصرف ، من جهته ، ان يستخدم المنافسات العائلية القائمة في كل قضاء وناحية بيسر كبير ، واذا اقتضى الامر فالمنافسات داخل العائلة الواحدة . وهذا بدوره ادى سريعا الى التفاف « الامراء والمشايخ » حول « المتصرف » وطلب رضاه ، وتأكيد تبعيتهم له مقابل الحصول على الوظيفة .

وهكذا ، فخلال ثلاثة ايام من تسلم المتصرف الاول داوود باشا ، عيّن قائمقاما كل من الامراء والمشايخ : مجيد شهاب ، حسن شهاب ، عبدالله ابي اللمع ، مراد ابي اللمع ، ملحم ارسلان ، قيس شهاب . كذلك ، فاننا لا نرى في وظيفة « مدير الناحية » وذلك طيلة عهد المتصرفية الا اسماء كشهاب ، ابي اللمع ، مزهر ، جنبلاط ، عبيد ، عبد الملك ، ارسلان ، نكد ، تلحوق ، عازار ، خازن ، حبيش ، الدحداح » (٣١) . وحسب الاحصاء الذي يجريه الدكتور توفيق توما على اوائح القائمقامين والمديرين بين (١٨٦٤ و ١٩١٤) هناك (٣٧) قائمقاما بينهم (٢٣) ينتمون الى عائلات « تقليدية » (مشايخ وامراء) ، و (١٤) من اصول بورجوازية ريفية صاعدة . كذلك بالنسبة للمديرين ، نجد (٢٦٠) مديرا ينتمون الى عائلات « تقليدية » ، و (٧٧) من اصول طبقية جديدة (٣٢) .

اما **بالنسبة لاعضاء مجلس الادارة** فاننا نلاحظ ظاهرة جديدة : ان معظم اعضائه لا سيما بالنسبة للموارنة ينتمون الى اوساط الفئات الاجتماعية الجديدة الصاعدة اقتصاديا في الجبل (٣٣) . فهل في الامر ، وعلى هذا المستوى ، ثمة تغير في العلاقات الاجتماعية السائدة ؟

ينبغي التذكير اولا بأن التمثيل في مجلس الادارة لم يكن يتم في باديء الامر على أساس انتخابي ، وانما بتعيين من قبل المتصرف ووفق تسوية كان يلعب الاكليروس الماروني دورا مهما فيها . ثم لما اتبعت الطريقة الانتخابية (طريقة تكليف شيوخ الصلح في القرى) تحول مجلس الادارة الى مسرح صراع بين قوتين اساسيتين في الجبل : السلطة « المدنية » المتمثلة بالمتصرف من جهة ، والاكليروس الماروني من جهة ثانية . واما المرشحون وهم في غالبهم — لا سيما بالنسبة لمرشحي الموارنة — من الاغنياء الجدد ، فشكلوا حيال اكثرية المتصرفين ادوات ابتزاز ليس اكثر .

ولما كانت صفة التمثيل طائفية ، فقد تداخل تمثيل المرشحين « لطوائفهم » مع المعطيات الجديدة للوضع القائم اثر الصدامات الطائفية ، وقيام سلطة تنفيذية مطلقة الصلاحية تقريبا (المتطرف) وهيمنة الاكليروس الماروني كما سنرى ، ان مشهد الجلسة الاولى لاجتماعات مجلس الادارة يلخص تلخيصا واقعيا الدور «التمثيلي» الذي يمكن ان يلعبه مثل هذا المجلس في ظل تلك الظروف الجديدة : « عندما تقابلت الطوائف الست في المجلس لاول مرة ، لم تهتم بالتشاور والاتفاق ، بل بمراقبة بعضها ، وبعدم ابداء رأيها الصريح، وقد خشيت كل طائفة ان ترى نفسها وحيدة في مناقشة المتصرف طرائق الحكم ، وبالتالي من ان تجر على نفسها انتقاما يدني مركزها لصالح الطوائف الاخرى ، ويحرمها من المراكز الرسمية الجديدة التي تتصرف بها السلطة التنفيذية » (٣٤) .

نخلص الى القول : ان الادارة الجديدة شكلت حقلا جيدا للتنافس والصراعات بين القوى الاجتماعية المختلفة . فعدا الوظائف العليا (قائمقام ومدير) شكلت الوظائف الاخرى ايضا (قضاة ، درك ، كتبة ...) محور « العمل السياسي » لهذه القوى ، مما ادى الى ترسخ مقاييس « ادارية — اجتماعية » ربطت «العصبيات» القائمة والمتولدة في الجبل بكل مستوياتها « بالادارة » ومنافعها .

اما علاقات « المقاطعجيين » بالفلاحين ، التي الغيت بالنص فقد استمرت عبر بقاء وجهها الاقتصادي والاجتماعي . فقد مارسها بالاضافة الى « المقاطعجيين » السابقين عناصر « الطبقة الجديدة » . فهذه الاخيرة اشترت معظم اراضي « المشايخ » واستثمرتها على طريقة « المرابعة » ، وبحثت عن جاهها السياسي عبر القيم الاجتماعية القديمة ، فكانت عناصرها تدفع معظم الاحيان ثمن المنصب في مجلس الادارة ، وتشتري لقبا عثمانيا « مرموقا » (بيك، افندي ، باشا .. الخ.) تتباهى به (٣٥) .

اما بالنسبة **للاكليروس الماروني** ، فكان قد خرج من احداث (٥٨ ـ ٦٠) بانتصار كبير . كانت الانتفاضة الفلاحية قد كسرت هيبة خصومه من « المشايخ » ، وكانت الحرب الاهلية قد أعطت الكنيسة المارونية من خلال دورها القيادي فيها وزنا اجتماعيا وسياسيا وتنظيميا شديد الفعالية . أضف الى ذلك الوزن الاقتصادي للاديرة المنتشرة بكثافة في كل مكان في الجبل ، لا سيما في مناطق كسروان والشمال . (ملكت الاديرة ثلث الاراضي الزراعية في الجبل وشكلت طرفا مهما في انتاج شرانق الحرير) (٣٦) .

اذن كان من المحتم ان يقطف الاكليروس الماروني ثمار هذا الانتصار في المرحلة اللاحقة . لكن الم تقف سلطة المتصرف شبه المطلقة عائقا في وجه هذا الدور السياسي المرتقب . ان ثنائية السلطة هذه طرحت الصراع منذ البدء . صحيح ان الاكليروس لم يكن يطمح في استلام السلطة مباشرة ، لكنه كان يعمل على حل واقع «الثنائية» لصالحه ، وبصورة يشل فيها صلاحيات « المتصرف » بشأن كل ما يمكن ان ينتقص من امتيازاته وهيمنته (السياسة الضريبية ، وضع اوقاف الاديرة ، علاقة السلطة المدنية والمحاكم القضائية برجال الاكليروس ... الخ ..) .

شكل تدخل الكنيسة المارونية في شؤون تعيين الموظفين وانتخاب اعضاء مجلس الادارة ، وسيلة من وسائل التأثير على المتصرف . بالاضافة الى ذلك شكلت تحركات يوسف كرم ذات الدوافع الشخصية « الطموحة » شكلا من أشكال معارضة «الحاكم الاجنبي» وارباكه لمصلحة الاكليروس .

فيوسف كرم كان قد برز « كبطل ماروني » في الحرب الاهلية عام (١٨٦٠) ثم انه اثر تعيينه من قبل فؤاد باشا قائمقاما على الشمال وقيامه بتصفية وجود طانيوس شاهين وجماعته تولد لديه طموح شديد في ان يصبح « الحاكم الوطني » لجبل لبنان . هذا ما حركه طيلة (١٥) سنة ضد المتصرفين الذين حكموا خلال هذه الفترة (١٨٦٢ ـ ١٨٧٧) . لكن الحركة من حيث قاعدتها الشعبية المارونية ذات الطابع الفلاحي وامكانياتها كانت مرهونة في نهاية المطاف بموقف الكنيسة المارونية .

في الفترة الاولى من عهد النظام الجديد (عهد داوود باشا) تميز موقف الكنيسة بدعم شديد لحركة العصيان التي قادها يوسف كرم . فالخوارنة في القرى كانوا يدعون الناس في الكنائس للمشاركة الفعلية ثم حولوا الاديرة الى مراكز للتجمع والتعبئة ، وحمل الكثير منهم السلاح مع كرم . يصف « ندره مطران » هذا الواقع فيقول : « بفضل الدعاية الدينية اصبح كرم « بطلا اسطوريا » نسبت اليه اعمال حربية خارقة ، واشيع ان السيدة العذراء ظهرت عليه ، ووضعت صورته في الكنائس ، وكأن الناس اصبحت على اعتقاد ان المخلص اتى اخيرا » (٣٧) .

الا انه بعد هزيمة كرم عام (١٨٦٦) ، والتي لم تكلف داوود باشا شيئا يذكر ، تبخرت هذه الدعاية بسرعة . فالكنيسة تخلت

فجأة عن يوسف كرم ، وكتب البطريرك اليه يدعوه للامتثال والخضوع لاوامر المتصرف .

هذا الموقف المفاجيء للكنيسة يفسره الى حد كبير موقف الحكومة الفرنسية المعارض لأي تحرك من شأنه اضعاف صيغة « النظام الاساسي » الذي يحضن مصالح فرنسا في الجبل . يخاطب القنصل الفرنسي مبعوثي البطريرك في موضوع دور الكنيسة في دعم يوسف كرم : « انتم تهددون بالصواعق الروحية بحرمان البنات اللاتي يعملن في مصانع غزلنا لأنهن لا ينفصلن بما هو كاف عن الصبيان ، ثم لا تجدون ما تعملونه ضد فرد يسيء استعمال اسمكم ويسير بالسلاح ضد حكومة بلدكم » (٣٨) .

كذلك ، فان موقف البابا المعارض لعصيان كرم كان له تأثيره بدون شك (٣٩) . وعلى كل حال ، فان ما كان يبتغيه الاكليروس الماروني ليس هو ايصال كرم الى الحكم ، وهو امر يعرف البطريرك جيدا ، انه يستحيل في ظل الظروف الدولية السائدة . اذن شكل كرم ورقة معارضة ووسيلة ضغط ليس اكثر . فكان ان انفرط هذا الحلف بين كرم والبطريرك بعد التدخل الفرنسي والبابوي لمصلحة داوود باشا ، وبدأ صراع سجالي بين الطرفين : كانت نتيجته محاولات يائسة من جهة من قبل كرم لدى البابا والحكومة الفرنسية ومحافل دولية اخرى ، ومن جهة ثانية مزيد من التكامل في المصلحة بين الجسم الاكليركي ومؤسسات النظام الجديد ، تكامل لا يخلو بالطبع من تناقضات تنفجر بين الحين والآخر ، ولكنها تجد دائما حلها في « تسويات » تقوم بين «الحاكم المدني» والبطريرك ، وتضمن في معظم الاحيان مصلحة هذا الاخير (٤٠) .

بعض امثلة تاريخية على ذلك من عهد رستم باشا (١٨٧٣ ـ ١٨٨٣) (٤١) :

ـ عندما قدم رستم باشا مشروعه لتنظيم الضرائب عـــام (١٨٧٥) أتت المعارضة شديدة من الكنيسة مما سبب فشل المشروع وتراجع الحاكم .

ـ في عام (١٨٧٧) دعـــي احـــد الرهبان للشهادة فـــي قـــاعة المحكمة ، بيد ان البطريرك رفض السماح للراهب بالامتثال امـــام المحكمة ، وذلك حرصا على المحافظة علـــــى التقليد ، في ان يبقى الجسم الاكليركي مستقلا عن القضاء المدني وغير خاضع لطائلته . وانتهى الخلاف « بتسوية » قضت في ان يستمع لشهادة الراهب في مقر مجلس الادارة .

ـ الازمة التي قامت بين المتصرف والمطران بطرس البستاني . كان المطران ـ وهو صديق قديم ليوسف كرم ـ قد حاول ان يحرض الاهالي ضد الحاكم وذلك بالرغم مـــــن معارضة البطريرك لهذه السياسة . مما دعا المتصرف الى اعتقال المطران ونفيه الى فلسطين . لكن النتيجة كانت سريعة : تناسى البطريرك خلافه مع المطران وتدخل القنصل الفرنسي من اجل المطران ، فكان ان عاد المطران مكرما على ظهر سفينة فرنسية الى ابرشيته بعد وقت قصير .

في اطار ميزان القوى هذا ، حيث هيمن الاكليروس الماروني هيمنة كاملة ، كانت تبنى ادارة جبل لبنان . ولعل هذا ما جعل احد المراقبين الاوروبيين يصف البطريرك عام (١٨٨٠) بانه « الزعيم السياسي والديني لأمة تيوقراطية » (٤٢) .

لا عجب ، فالطائفة المارونية كانت قد شكلت الاكثرية الساحقة في المتصرفية ، وتسلمت معظم الوظائف الاساسية في الادارة تحت اشراف البطريرك . وحتى جهاز الدرك كان قد لحظ مشروع اعداده ان يكون التوزيع على اساس الطوائف وبالشكل التالي : (٤٣)

موارنة	١١٩٧	عنصرا
ارثوذكس	٢٠٤	عناصر
دروز	١٩٦	عنصرا
كاثوليك	١٣١	»
شيعة	٦٣	»
سنة	٤٩	»

ولا يخفى ما لهذه الوظيفة من اهمية في اطار العلاقات السياسية والاجتماعية السائدة . فرجال الدرك وقد « ورثوا » دور « ازلام » المشايخ الذين كانوا يكلفون بجباية الضرائب من الفلاحين، شكلوا جهاز « سلطة » جديدة برزت فيها الغلبة الطائفية المارونية بشكل واضح ، وتداخلت فيها مجمل العلاقات العائلية التي عكست تراتبها هذه المرة داخل تراتب الادارة الجديدة .

هذا ، لكن يبقى السؤال الاساسي حتى هنا بدون جواب . كيف حلت مسألة الارض التي كانت في اساس التوتر الاجتماعي بين (١٨٤٠ و ١٨٦٠) ؟

راينا كيف ان اجهزة النظام الجديد احتوت القوى الاجتماعية المتصارعة في اطار « مؤسسات » حضنت « التقليدي » و « الجديد » في آن معا . لكن هذا التطور ما كان يمكن ان يحصل لولا التطور الاقتصادي الذي حصل في الربع الثالث من القرن التاسع عشر والذي كان من ابرز معالمه : التحول السريع في ملكية الارض ؛ وتوسع مشاريع « تحليل » شرانق الحرير في الجبل .

لم تكن الدعوة العثمانية لمسح الاراضي والتي تكررت في النظام الاساسي لجبل لبنان ، هي التي ادت فعليا الى التحول في طبيعة ملكية الارض . ذلك ان هدف السلطة العثمانية الذي توخى توسيع

« الملكية الفلاحية » في الجبل ، فشل تماما بسبب اصطدام مشروع المسح بفساد الموظفين ونفوذ المشايخ في القرى وقدرتهم على تزوير او تحريف « الشهادة » المحلية (٤٤) . واما من جهة املاك الكنيسة، فلم تمس لأنها تعتبر « وقفا » « لا يطاله التشريع المدني » (٤٥) .

الخلاصة ان الملكية الكبيرة لم يمسها الاصلاح الزراعي العثماني بشكل اساسي . فقد توزعت الملكيات في سورية قبل (١٩١٤) وفق النسب التالية (٤٦) :

ملكية كبيرة	٦٠ ٪
ملكية متوسطة	١٥ ٪
ملكية صغيرة	٢٥ ٪

بيد انه تجدر الملاحظة ان توزيع الملكية في جبل لبنان لم يصل الى هذا الحد من التمركز . صحيح اننا لا نملك ارقاما في ذلك ، لكننا نستطيع ان نلاحظ بسهولة ان عملية تفتيت تدريجي للملكية وانتقال للارض من مالك الى آخر كانت تأخذ طريقها بعد (١٨٦١) . هذه « العملية التاريخية » ارتبطت بظاهرة « ارتقاء » اجتماعي ميز بصورة اساسية الطائفة المارونية . ويمكن تلخيص العوامل التي ادت الى مسار هذه العملية كما يلي :

١ ـ اثر حوادث الستين عرفت الطائفة الدرزية هجرة كثيفة نحو حوران ، رافقتها عمليات بيع للاراضي في الجبل للموارنة بشكل خاص . فبين (١٢٢٠) معاملة بيع مسجلة في قضاء الشوف بين (١٨٦١ و ١٨٦٣) نجد ان ثلاثة ارباع البائعين كانوا من الدروز ، وثلثي المشترين من الموارنة (٤٧) .

وهكذا ، ففي اواخر القرن التاسع عشر اصبح المسيحيون وعلى راسهم الموارنة المالكين الاساسيين للاراضي الزراعية في الجبل . ان بيانا بعدد المكلفين بدفع ضريبة « الويركو » العقارية على اساس الانتماء الطائفي ، وضع في السنوات الاولى من القرن العشرين ، يعطينا فكرة أدق عن التوزيع الطائفي للارض كما استقر في اواخر القرن التاسع عشر : (٤٨)

الطوائف	عدد الذكور	ضريبة الويركو على الاملاك	
اسلام	٣ر٣٩٤	١٧٣ر٢٧١	قرشا
دروز	١٢ر٤٦٧	٦١٨ر٤٢٩	قرشا
متاولة	٤ر٢١٢	٥٩ر٦٦١	قرشا
موارنة	٥٧ر٤٢٠	١ر٣٤٤ر٦٣٠	قرشا
روم ارثوذكس	١٣ر٥٥٢	٢٩٠ر٠٥٢	قرشا
روم كاثوليك	٨ر٦١٧	١٣٣ر٤٥٥	قرشا
بروتستانت	١٧٢	٦ر٩٥٤	قرشا
يكون	**٩٩ر٨٣٤**	**٢ر٦٢٦ر٤٥٢**	**قرشا**

٢ ـ انفتاح باب الهجرة الى شتى المدن السورية القريبة والى مصر واستراليا واميركا الشمالية والجنوبية . وقد كان معظم المهاجرين الى هذه البلدان فلاحون و « مرابعون » موارنة . (يقدر عدد المهاجرين بين ١٨٦٠ و ١٩٠٨ بـ ١٠٠ الف كلهم مسيحيون واغلبهم موارنة) (٤٩) . فكان ان شكلت الهجرة مصدرا اقتصاديا مهما لعائلات مارونية كثيرة . فالمهاجر كان يرسل الى ذويه مبالغ من المال ، او يعود وبحوزته ثروة ما جناها خلال سنوات . هذا الامر وفر للفلاح امكانية ان يتحول الى ملاك فعلي ، او ان يزيد من املاكه السابقة . وقد ساعد في ذلك ان المشايخ الذين تمسكوا سابقا بالارض باعتبارها قاعدة للسلطة (وظيفة المقاطعجي)،

اتجهوا ابتداء من (١٨٦١) نحو الادارة باعتبارها القاعدة الجديدة للسلطة . فكان هؤلاء يسارعون لبيع اراضيهم ، وبأسعار زهيدة لتوفير المال الضروري لشراء منصب اداري ، او الحفاظ على مستوى « لائق » في حياتهم الاجتماعية . ان عملية انتقال الارض من فئة اجتماعية الى اخرى كانت تتم اذن دون صدام . وقد شكل ذلك « المخرج » السلمي للتناقضات التي انفجرت بين (١٨٤٠ و ١٨٦٠) .

وكان ان ترافقت هذه « السيولة الاجتماعية » مع مظاهر البحبوحة الاقتصادية التي عمت في العديد من قرى الجبل في الوسط المسيحي ــ الماروني . نقرأ في تقرير الدكتور كارسلو «Carslow» احد المبشرين الاسكوتلنديين الذين اقاموا في قرية الشوير (١٨٩٣ ــ ١٨٩٤) ما يلي : « في طريقنا الى الجبل لاحظنا تحسنا ملموسا في معالم القرى التي مررنا فيها . فقد كانت اعمال البناء في قرى كثيرة على قدم وساق . كانت السقوف الترابية تزال ويوضع مكانها سقوف من قرميد مرسيليا الاحمر . وكانت النوافذ تدهن بالدهان الاخضر ، وكان كل شيء يدل على الرخاء والسعة . (...) وللشوير الآن بلدية تقوم بأعمال في البلدة تدعو الى الاعجاب والاكبار . فقد عبدت الشوارع ، وانشئت عيون الماء ، ونظفت مغاورها ... وجهزت جميعها بمواسير من حديد . ومنذ زمن قصير جدا وضعت البلدية اربعة مصابيح تضاء بالكاز لانارة الشوارع الرئيسية ... ولا يرضى العمال الآن بالاجور التي كانت تدفع لهم منذ سنوات . (...) ويبدو ايضا ان مظاهر هذا الغنى والازدهار مرده الى رجوع عدد غفير من الذين كانوا قد هاجروا الى البرازيل ، والولايات المتحدة ، واوستراليا ، لسنوات خلت . وبعد ان جمعوا ثروات عظيمة بشتى الطرق عادوا الى اوطانهم ليتمتعوا بالعيش الهانيء ... » (٥٠) .

٣ ــ عامل مهم اخير ساهم في « الارتقاء الاجتماعي » للطائفة

المارونية هو التوسع في الاستثمارات الفرنسية في مجـال زراعة التوت وحل الشرانق في سورية عامة وفي جبل لبنان خاصة . في عام (١٨٨٥) مثلا كان في جبل لبنان (١٠٥) (حلالات) ترتبط جميعها برساميل فرنسية ، سواء كان اصحابها « وطنيين » او اجانب . وكان معظم هذه « الحلالات » مقاما في القرى المارونية (٥١) .

وقد ساهمت مسـاعدة رأس المـال الفرنسي لأصحـاب « الحلالات » المحلية في تكوين نمط من « الراسمالي » فـي الجبل هو في ذات الوقت : « ملاك وصناعي وتاجر » (٥٢) . وكان هذا « الرأسمالي » بفعل ارباحه التي يجنيها من تجارته مع فرنسا في ميدان الحرير يوسع املاكه ، ويتحول الى ملاك كبير جديد ، يتبع اسلوب « المرابعة » في استثمار الارض ، لكنه يفرض سيطرته ورقابته على « المرابعين » والملاك الصغار بفضل ثروته المالية (٥٣) .

وكان من جراء توسع انشاء « الحلالات » في جبل لبنان ايضا ، ان فتح مجال واسع لتشغيل اليد العاملة . وهذا المجال ايضا تحدد في حيز جغرافي ــ طائفي ، فبين الـ (١٢٠٠٠) عاملة ، والـ (٢٠٠٠) عامل عام (١٩١١) نجد (٨٥٠٠) موارنة ، (٢٠٠٠) كاثوليك ، (٢٥٠٠) ارثوذكس ، (١٠٠٠) دروز (٥٤) . صحيح « ان الاجور ــ كما يقول دومنيك شفاليه ــ كانت زهيدة جدا وان ظروف العمـل مرهقة . بيد انه ما كان يحسب بالنسبة للعامل والفلاح المسيحي ليس وضعه الخاص بالذات . فهذا الاخير ما كان يرى الا بؤس غيره من فلاحي المناطق الاخرى من سورية ،وهو بؤس اكبر من بؤسه بكثير » (٥٥).

نخلص الى القول : ان مجموعة من المصالح اتحدت فـي اطار جغرافي ــ اداري ــ سياسي واحد . هذا الاطار تحدد جغرافيا بجبل لبنان ، واداريا بنظامه الاساسي وما نتج عنه من اجهزة ، وسياسيا بهيمنة العلاقات التقليدية ضمن سلطة تمثلت فيها قوى مختلفة : الاكليروس الماروني ــ العائلات القديمة والجديدة ضمن

توجهين : ادارة ورأسمال ؛ بالاضافة الى كل ما تتداخل في هذه العلاقات من مراكز قوى للنفوذ الاجنبي ومداخلات القناصل .

تبقى كلمة لا بد منها . ان هذا الاطار الذي ضم مجموعة المصالح هذه ، كرس هامشية الطائفة الدرزية التي كانت قد أضحت نسبتها في عهد المتصرفية حوالي (١٠ ٪) فقط من عدد السكان . فقد بقيت على هامش التطور الاقتصادي الذي اصاب الموارنة وعلى هامش التقرير « السلطوي » (من خلال عضوية مجلس الادارة) . لذلك كادت « السيولة الاجتماعية » تنعدم في وسطهم مما كان من شأنه بالمقابل ان يدعم « الوحدة الطائفية » تحت قيادة نفس الزعامات : ارسلان وجنبلاط (٥٦) . ومما كان من شأنه ايضا ان يدفع بدروز جبل لبنان الى التعرف الى « هويتهم السياسية » عبر التطلع الى اخوانهم في حوران . لعل في ترشيح الامير شكيب ارسلان (وهو شوفي) عن حوران لعضوية مجلس «المبعوثان» العثماني (٥٧) بعد ١٩٠٨ دلالة واضحة لهذا النزوع خارج اطار متصرفية جبل لبنان حيث انعقدت مجموعة المصالح المارونية .

وهكذا يمكن ان نقول انه في غضون عهد المتصرفية نشأت في جبل لبنان ، « حركة سياسية » مارونية بقيادة البطريرك ، يمكن تعريفها انطلاقا من نشوئها على قاعدة علاقات اجتماعية عربية موروثة تمحورت حول السلطة وما تدره من منافع « بعصبية مارونية » جديدة . هذه العصبية ما لبثت في اوائل القرن العشرين مرحلة التقسيم الامبريالي للعالم ان عبرت عن نفسها بصياغة ايديولوجية « قوموية » « Nationalitaire» وذلك بفعل عاملين خارجيين :

١ ــ الثقافة الغربية التي اعطت ثمارها في الجبل وفي الوسط المسيحي ــ الماروني على وجه التحديد .

٢ ــ مصلحة الامبريالية العالمية في التقسيم على اساس خلق « دويلات / وطن » على شاكلة كاريكاتورية « للدولة / الوطن » في اوروبا .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

هوامش الفصل الثاني

١ ـ Chevallier D. «Aux origines des troubles agraires ..» p. 55.

٢ ـ كانت الكنيسة المارونية تملك وحدها ثلث الاراضي الزراعية في الجبل وتشكل الطرف الرئيسي في بيع الشرانق للتجار واصحاب الحلالات .
Chevallier D. «Sociéte ...» p. 246-256.

٣ ـ يورد انطوان ضاهر العقيقي في مخطوطته امثلة عديدة عن مظالم وتجاوزات قام بها افراد من آل الخازن حيال الاهالي . يوسف ابراهيم يزبك : « فتنة وثورة في لبنان » ص ٧٢ـ٧٤ .

٤ ـ Chevallier D. «Société ...» p. 202-205.

٥ ـ تراجع شروط عقود « المرابعة » في :
Chevallier D. «Aux origines des troubles ...»

٦ ـ سميليانسكايا .. « الحركات الفلاحية ... » تستشهد المؤلفة « بالاختام » التي حملتها وثيقة الصلح بين الاهالي وآل الخازن ، والتي تشير الى ان اصحابها كانوا حكما في وضع « اقتصادي » يسمح لهم باقتناء الاختام .. لكن الوثيقة ايضا تحمل تواقيع عدد لا بأس به من الخوارنة . كذلك ينبغي عدم اغفال ان المطران طوبيا عون الذي حرض الفلاحين في البداية ضد المشايخ ، هو الذي قاد حركة المصالحة بين الاهالي والمشايخ . راجع الوثيقة وتواقيعها في : العقيقي ، انطوان ضاهر : « ثورة وفتنة » ص ٢١٤ ـ ٢١٧ .

٧ ـ Chevallier D. «Aux origines des troubles agraires ...» p. 55.

٨ ـ نفس المصدر ، ص ٥٨ .

٩ ـ على سبيل المثال : كتابات الاستاذ فؤاد قازان ، والدكتور عبدالله حنا . راجع ما يذكره الدكتور حنا في هذا الموضوع : القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان (١٨٢٠ـ١٩٢٠) ـ بيروت ١٩٧٥ ، ص ١٧٢ـ١٧٣ .

١٠ ـ راجع « عريضة » المطالب التي قدمها اهالي كسروان الى البطريرك في : العقيقي .. ص ١٦١ـ١٦٢ .

١١ ـ من مضمون رسالة وجهها طانيوس الى قرى الفتوح والكفور : « ... قــر الرأي اننا كافة نقوم «جمهورنا» لاجل مساعدة اخوتنا المسيحيين والمحاماة عنهم

وصيانة محلاتنا . فيلزم ان تحضر من طرفكم نقالة العدة ويحضر ايضا مع جمهوركم نساء عاقلات لتقدم الماء لجمهوركم ، ويلزم ان تختاروا نفرين عاقلين لان يكونوا في الديوان في الزوق ... » اخوكم طانيوس شاهين ١٠ حزيران ١٨٦٠ » . العقيقي ... ص ٢١٢ .

١٢ ـ العقيقي ... ص ١٣٥ .

١٣ ـ نذكر بموقف الامير امين ارسلان من مشروع رجل الاعمال الانكليزي « سكوت » «Scott»

١٤ ـ ذلك هو « انطباع » الدروز كما نلمسه في مذكرات من عاصر منهم الاحداث : راجع حسين ابو شقرا : الحركات في لبنان ... ص ١٠٤–١٠٩ .

١٥ ـ Chevallier D. « Société du Mont Liban ...» p. 285.

١٦ ـ راجع : ريستلهوبير «Ristelhueber» : تقاليد فرنسا في لبنان (الترجمة العربية) لبنان ١٩٢١ ـ غالب حنا : « فرنسا صديقة ومحامية » .

١٧ ـ جب وبوون : « المجتمع الاسلامي والغرب » راجع فصل « الحرف » .

١٨ ـ مثل شائع بين حرفيي دمشق : راجع : ماسينيون «Massignon» مقدمة كتاب : « قاموس الصناعات الشامية » ـ القاسمي .

١٩ ـ راجع احصاءات وتعليقات :

Cuinet Vital. «Géographie administrative» p. 395-366 et p. 46-47.

٢٠ ـ Corm G. « Coutribuition à l'étude des sociétés Multiconfessionnelles » p. 221 - 223 .

٢١ ـ شرارة وضاح : « في اصول لبنان الطائفي » خط اليمين الجماهيري ، بيروت ١٩٧٥ .

٢٢ ـ Emerit Marcel : « La crise syrieune et l'expanstion economique française en 1860», Revue historiqpe CCVII 1952, 67 éme année, pp. 211 - 232 .

٢٣ ـ راجع بعض نصوص المراسلات بين بوفور ونابليون الثالث من جهة ، والاكليروس الماروني من جهة ثانية في : غالب حنا : فرنسا صديقة ومحامية ، ص ٣٥٥ ـ ٣٦٠ .

٢٤ ـ راجع الفصلين الخامس والسابع من هذا الكتاب ..

٢٥ ـ يناقش الاستاذ شفاليه هذه المسألة في « Société du Mont-Liban »

٢٦ ـ عوض « الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ ـ ١٩١٤ » .

٢٧ ـ راجع نصوص البروتوكولات في :

Cuinet Vital « Géographie administrative »

٢٨ ـ نفس المصدر .

٢٩ ـ من الضروري هنا ان يعاد النظر في ما كتبه بولياك حول « قنانة » الفلاح وارتباطه بالارض في كتاب : « الاقطاعية في مصر وسورية وفلسطين ولبنان » (الترجمة العربية) بيروت ١٩٤٨ .

٣٠ ـ راجع حول طبيعة « الاقطاع » مقالة الاستاذ Claude Cahen الشهيرة ..
« L'évolution de l'Iqtâ du IX au XIII siécle » Annales 1953, pp. 25-52

٢١ ــ Touma, T., op. cit. p. 225-338.

٢٢ ــ Ibidem p. 338 .

٢٣ ــ راجع بعض اسماء اعضاء مجلس الادارة في مذكرات : الحكيم يوسف : بيروت ولبنان في عهد آل عثمان .. ص ٦٥ــ٦٦ .

٢٤ ــ طربين احمد : « لبنان منذ عهد المتصرفية حتى عهد الانتداب » ص ٣٥ .

٢٥ ــ Touma T. op. cit ; p. 339 .

٢٦ ــ Chevallier D. « Société ... » p. 246 - 256 .

٢٧ Moutran N. « La Syrie de Demain ... » Paris 1916, p. 118

٢٨ ــ طربين احمد « لبنان ... » ص ١٨٣ .

٢٩ ــ نفس المصدر ، ص ١٨٥ .

٤٠ ــ نفس المصدر .

٤١ ــ اقتبسنا الامثلة التاريخية من طربين احمد : « لبنان منذ عهد المتصرفية .. » حيث يتوسع المؤلف في بحث علاقة الاكليروس الماروني بمتصرفي الجبل ، ص ٢٩٦ ــ ٣٣٤ .

٤١ ــ Charmes Gabriel: Voyage en Syrie, inpressions et souvenirs» Paris , 1981, cité par Touma T. op. cit; p. 331.

٤٣ ــ طربين احمد « لبنان منذ عهد المتصرفية .. » ص ٩٥ .

٤٤ ــ Weulersse J. op. cit; p. 95.

٤٥ ــ Ibidem p. 59.

٤٦ ــ Cardon k. op. cit; p. 105.

٤٧ ــ طربين احمد « لبنان ... » ص ٧٣ــ٧٤ .

٤٨ ــ حقي بك « دراسات علمية واجتماعية ... » ص ٦٢٦ .

٤٩ ــ Safa Elie : «L'emigration libanaise» Beyrouth 1960, p. 177.

٥٠ ــ ورد في : زين نور الدين زين : نشوء القومية العربية : ص ٤٩ــ٥٠ .

٥١ ــ Chevallier D : « Les bases d'une intervention ... » p. 292.

٥٢ ــ من بين اصحاب صناعة الحرير التي ساهمت في عام ١٨٩٥ بحدود ٤٥ ٪ من الدخل الوطني في الجبل ، لا نجد الا اسمين من عائلات مقاطعجية قديمة ...
Touma T. op. cit; p. 373.

٥٣ ــ يعطينا الاستاذ « شفاليه » مثلا على هذا النمط من « الراسمالي » : عائلة لحود التي ملكت اراضي واسعة تمتد من كسروان حتى مشارف بيروت الشمالية ، وتعاطت صناعة تحليل الشرانق واقامت علاقات تجارية وثيقة مع ليون ..
Chevallier D. « Société du Mont Liban ... » p. 296.

٥٤ ــ نفس المصدر ، ص ٢٩٨ .

٥٥ ــ نفس المصدر ، ص ٣٠٠ .

٥٦ ــ انطباعات يبديها الرئيس بشاره الخوري في مذكراته : « حقائق لبنانية .. » الجزء الاول ، ص ٣٦ .

٥٧ ــ راجع : الامير شكيب ارسلان ، سيرة ذاتية .

[illegible]

الفصل الثالث

منطلقات لفهم الاتجاهات السياسية العامة في المشرق العربي ١٧٨٦ – ١٩٢٠

- ١ -

اوضاع المناطق السورية المجاورة لجبل لبنان

بقيت ولاية بيروت تعتبر جزءا من ولاية سورية حتى عام (١٨٨٨) ، العام الذي فصلت فيه عن ولاية سورية لتكون ولاية مستقلة ترتبط بوزير الداخلية العثماني ، وتدار بواسطة موظفين مدنيين وعسكريين . وقد شملت ولاية بيروت السناجق التالية : سنجق بيروت ، سنجق عكا ، سنجق طرابلس ، سنجق اللاذقية ، سنجق نابلس ، وكان سنجق بيروت مؤلفا من (٤) اقضية اصبحت تشكل بعد (١٩٢٠) جزءا من « لبنان ـ الكبير » : قضاء بيروت ، قضاء صيدا ، قضاء صور ، قضاء مرجعيون . اما البقاع والسفوح الغربية من السلسلة الشرقية فشكلت جزءا من قضاء بعلبك التابع لولاية سورية (١) .

في الوقت الذي كان يعرف فيه جبل لبنان نهضته الاقتصادية ، وكانت تتبلور فيه تلك « العصبية المارونية » السياسية الجديدة ، ماذا كان شأن المناطق المجاورة وماذا كان من امر سكانها ؟

في الواقع كان معظم سكان هذه المناطق من المسلمين (سنة وشيعة) . وبالرغم من انه يصعب دراسة الاحوال الاقتصادية

والاجتماعية للسكان دراسة وافية ، بسبب غياب المراجع ، فانه يمكن ان نؤكد ان هذه المناطق ظلت بعيدة تماما عن الازدهار الاقتصادي الذي شهده الجبل بفعل توسع استثمارات راس المال الفرنسي في ميدان زراعة التوت وصناعة الحرير . على سبيل المثال نذكر انه بلغ بين (١٩٠٠ و ١٩٠٤) معدل انتاج جبل لبنان وحده من شرانق الحرير حوالي ٤ ملايين كلغم ، بينما لم يبلغ معدل الانتاج في بقية المناطق السورية كلها لهذه الاعوام اكثر من مليون كلغم واحد من الشرانق (٢) .

اذن ، على ماذا اعتمد سكان تلك المناطق في معاشهم الاقتصادي ؟

نظرة متفحصة للاحصاءات واللوائح التي يوردها « فيتال كونيه » «V. Cuinet» في كتابه : « الجغرافية الادارية لسورية ولبنان وفلسطين » المطبوع عام (١٨٩٤) ، حول النشاط الاقتصادي والانتاج السائد في كل من المناطق السورية ، تجعلنا نؤكد باختصار على الوقائع التالية :

ـ شكلت المناطق السورية الداخلية (حوران ، حمص ، حماة، حلب .) مراكز كبرى لانتاج الحبوب وتربية الماشية (٣) .

ـ شكلت المدن الساحلية المنافذ الرئيسية لهذا الانتاج الزراعي والحيواني .

ـ بين الساحل والداخل السوريين توجد قصبات عديدة ، شكلت بدورها محطات مهمة للقوافل واسواق تصريف لجزء منهم من المنتوجات القادمة من الداخل . هكذا كان ـ على سبيل المثال ـ شأن (النبطية ، الخيام ، بنت جبيل ، سوق الخان ، بعلبك) وغيرها من القصبات التي تمر بها طرق القوافل بين سورية الشمالية والجنوبية وفلسطين والساحل .

قدمت هذه القصبات ايضا ، عبر الدور الذي لعبته كمحطات ومراكز تسويق محلي (علـــى مستوى القضاء والقرى المجاورة) موردا اقتصاديا مهما لسكانها . قامت ركيزته على تبادل منتوجات محلية (زراعية وحيوانية بشكل خاص) . وكانت اهمية هذا المورد مرهونة باستمرار العلاقة بين الداخل والساحل السوريين .

وهكذا كان الحال ايضا بالنسبة للمدن الساحلية . فقد بقيت اهميتها الاقتصادية كمراكز تسويق وتصريف مرهونة بعمق الداخل الذي يمدها بمنتوجاته . فمثلا لم تكن صادرات مرفأ صيدا (حبوب وماشية) ــ وكما يمكن ان نستنتج من لوائح «Cuinet» ــ هي من منتوجات قضاء صيدا وحده (٤) . كذلك مدينة صور . وتعطينا مدينة طرابلس نموذجا اكثر وضوحا عن هذا الواقع . فقد بلغت قيمة الانتاج الحيواني والزراعي لسنجق طرابلس في عام (١٨٩٤) حوالي (١٢ر١٩٤ر٢٩٠) فرنك ، بينما بلغت قيمة المنتوجات المصدرة من مرفا المدينة لنفس العام حوالي ١٨ر٥٩٨ر٨٠٧ من الفرنكات (٥) . اذن بالاضافة الى ان المدينة كانت مركزا لسنجق شمـــل مناطق واسعة امتدت حتى حمص ، لعب مرفأ المدينة دورا هاما في عملية تصريف منتوجات سورية الشمالية .

من خلال الوقائع الاولية ، يمكن ان نستنتج ان تجار الساحل والقصبات الداخلية من المسلمين كانوا يرتبطون بشكل اساسي بالداخل السوري . وكانت مبادلاتهم التجارية ترتكز الـــى عمليات تسويق المنتوجات الزراعية والحيوانية والحرفية . ومـــن خلال تفحص لوائـــح التصدير والاستيراد للمدن الساحلية والداخلية السورية نلاحظ ايضا ان مصر وبقية الولايات العثمانية هـــي التي شكلت السوق الرئيسي لهذه المنتوجات . اما اوروبا فلـــم تكـــن تستورد الا المواد الاولية الضرورية لصناعتها (القطن وخيوط وشرانق الحرير) (٦) .

هذا الواقع الذي يتجه نحو تخصيص التجار المسلمين المدينيين في مجال النشاط الاقتصادي الهامشي والداخلي ، يستند بالطبع الى موقف اسلامي محافظ ، معاد للغرب الذي اعتبر مصدر « خطر » على الدين (بما هو قيم وتراث وانتماء) . فاذا اضفنا ان تجار المدن ذات الطابع التاريخي الاسلامي كانوا يرون كيف تفرق اسواقهم بسلع الغرب المصنعة ، وكيف ينتشر الوكلاء والمستوردون من الطوائف المسيحية في « مدنهم » ، وكيف تزداد الهوة اتساعا بينهم وبين زملائهم المسيحيين ، ادركنا ان وسيلة الدفاع والمقاومة لدى الفئات الاجتماعية الاسلامية لا يتيحها حينذاك ، الا تأكيد الانتماء الايديولوجي الى الاسلام والارتباط السياسي بالدولة العثمانية .

يضاف الى ذلك ان ردة فعل التجار المسلمين المدينيين ضد الغرب ، جاءت ايضا في سياق بروز تناقض اكثر حدة بين ظاهرة الغزو الاستعماري للاسواق المحلية وفئات اجتماعية اسلامية واسعة ارتبطت بمعاشها ومصيرها ومستقبلها بالحرف المحلية ، لا سيما الحرف النسيجية .

كان هذا القطاع قد استطاع ــ بالرغم من المنافسة الاوروبية له منذ بداية القرن التاسع عشر ، وتراجعه النسبي في منتصف القرن ــ ان يحافظ على وتيرة محدودة من الاستمرارية حتى اواخر القرن ، وذلك بفضل قدرته على ان يستجيب للحاجات والتقاليد والاذواق المحلية في شتى بقاع الامبراطورية العثمانية . لقد كانت مدن مثل دمشق ، حمص ، حماة ، حلب ، بيروت ، طرابلس ، تنتج كل انواع النسيج القطني والحريري الذي يحتاجه سوق الاستهلاك المحلي واسواق استانبول ، بغداد ، مصر ، ومناطق اخرى من الدولة العثمانية . هذه الحرف ، شكلت ايضا ، أهمية اقتصادية كبرى بالنسبة لمجموعات سكنية مدينية واسعة . اذ انها كانت تستوعب اعدادا مهمة من الايدي العاملة (١٠ ــ ١٥٪ من السكان) . يقدر «Cuinet» عدد عمال النسيج في ثلاث مدن فقط (دمشق ،

حماة ، حلب) في اواخر القرن التاسع عشر بـ (٥٣٩٠٠) عامل (٧) .

لكن ، بالرغم من هذا الصمود النسبي ، كـان وضع هـذه الحرف قد اصبح في السنوات الاولى من القرن العشرين يعاني وضعا دقيقا وحساسا . فقد ابتدأت الصناعات الاوروبية تقلد الانماط الخاصة بالنسيج السوري ، والموجهة الى الاذواق المحلية ، واخذت تزاحمه في اسواقه الخاصة وبأسعار مغرية جدا (٨) .

كان اول من دق ناقوس هذا الخطر على مصير الحرف المحلية السيد بول هوفلين «Paul Huvelin» استاذ القانون فـي جامعة ليون ورئيس البعثة الفرنسية الموفدة الى المنطقة لدراسة امكانات سورية في اوائل القرن العشرين .

يتحدث السيد «Huvelin» في تقريره الموجه عام (١٩١٩) الى مؤتمر الصناعيين والتجار في مرسيليا (ما قيمة سورية ؟) عن هذا الخطر ، يقول : « ان تنظيم العمل في المشرق لـم يتخط نقطة النمو التي وصل لها فـي القرون الوسطى . ففـي اسواق دمشق وحلب يستمر العمل كما كان منذ (٥٠٠) سنة . الحقيقة انه ليس ثمة صناعة بالمعنى الدقيق في سورية ، اعني بذلك ان يكون شكل الانتاج متميزا بتقسيم العمل على اساس حركات بسيطة ، منجزة بواسطة عمال مختصين ، وما يستتبع ذلك من استخدام للآلة وتراكم رؤوس اموال كبيرة ووجود جهاز موظفين . لا يوجد فـي سورية الا حرف ، اي مشاغل انتاج صغيرة يتم توزيع العمل فيها بصورة بدائية . فرب العمل يشتغل وحده او مع عدد قليل مـن العمال وبرأسمال صغير وعدة بسيطة . كان الحرفيون يتكتلون على اساس الانتماء للحي في « البازار » ، وكانت مشاغلهم تطل مباشرة على الشارع حيث تستخدم في نفس الوقت كمحلات للبيع » (٩) .

بعد هذا الوصف الدقيق ينذر «Huvelin» بحتمية زوال هذه

الحرف اذا لم تتحول الى « صناعة رأسمالية » وفق « النموذج الاوروبي » . يقترح «Huvelin» اذن « رسول الاستعمار الفرنسي » المشروع « التكنيكي » الامبريالي لانقاذ هذه الحرف . بيد ان الفئات الاجتماعية الاسلامية المنخرطة في هذا الميدان ما كان بامكانها ان تتعرف الى هذا المشروع . فقد رات في مصدره سببا لتقهقرها وعاملا لخرابها . وهي لذلك وجدت في اشكال تنظيم عملها كما استقرت منذ القرون الوسطى وفي تكتلها العائلي المهني في الحي والسوق ، والمتداخل مع ارث عريق من المؤسسات العربية ــ الاسلامية (المسجد ، صلاة الجمعة ، الطريقة ، التجمعات المهنية التي يربط ما بين أفرادها ميثاق شرف على غرار ميثاق «القبيلة») . وجدت في هذه الاشكال اساليب حماية ودفاع في وجه الغزو الاوروبي بشتى صوره ، سواء كان هذا الاخير سلعة او « تكنيك » او ثقافة . يضاف الى ذلك ان ايديولوجية « القناعة » في الربح والتي لخصها المثل الذي شاع في اوساط الحرفيين « لقمة كسب ــ حلال »، شكلت ايضا عنصرا من عناصر التماسك الاجتماعي (١٠).

يضاف الى هذا التماسك ما بين الحرفيين انفسهم ، روابط وثيقة بعملائهم من التجار والمستهلكين . روابط امنتها حضارة اسلامية احتضنت بدورها شبكة مهمة من العلاقات الاقتصادية تمتد من الاناضول حتى مصر (١١) .

يمكن ان نستنتج من كل هذا ، ان «البورجوازية» الاسلامية المدينية في المشرق العربي (التجار والحرفيون) ، كذلك العناصر الاجتماعية المرتبطة بنشاطها الاقتصادي (عمال واصحاب دكاكين . .) شكلت عبر انتمائها الاسلامي وانتظامها في اطر من العلاقات البشرية ذات الجذور التاريخية العربية ــ الاسلامية البعيدة قوى اجتماعية مناهضة للغرب الاستعماري .

هل ينطبق هذا الحكم على الفئات الاجتماعية الاسلامية في مدينة بيروت ؟

في الواقع ، هناك ضرورة لمعالجة اوضاع بيروت على حدة . فهذه المدينة كانت في ذات الوقت مرفأ لدمشق بل لكل سورية الداخلية ، ومرفأ ايضا لمتصرفية جبل لبنان . عبر هذا المرفأ كانت تصدر خيوط وشرانق الحرير المنتجة في الجبل ، كذلك الحبوب والمواد الغذائية والسلع الحرفية الآتية من دمشق ومناطق سورية الداخلية . كذلك كان هذا المرفأ يستقبل لسورية كميات ضخمة من السلع الاوروبية المصنعة (١٢) . ومما زاد في اهمية هذا الدور ، الطريق المعبدة (بيروت ـ دمشق) التي دشنت عام (١٨٦٣) ، كذلك خط سكة الحديد الذي مد بين المدينتين عام (١٨٩٢) والخط المتفرع منه نحو حوران . ولقد كان من شأن كل هذا ان يكسب مدينة بيروت استقطابا تجاريا هائلا ، كان من نتيجته المباشرة تقلص اهمية مرفأي صيدا وصور وتراجع « الدور التسويقي » الذي كانت تلعبه « القصبات » الوسيطة الواقعة بين صيدا وحوران .

من جهة اخرى كانت بيروت سوقا رئيسيا للولاية الكبيرة التي تحمل اسمها ، كذلك سوقا لجبل لبنان ، ومركزا لكل فعاليته وشؤونه الاقتصادية ، حتى ان الدعاوى ذات الطابع التجاري التي كانت تنشأ في الجبل كان لا بد ان ينظر فيها في « محكمة بيروت التجارية » .

ما يهمنا هنا هو معرفة كيف توزعت هذه الفعاليات الاقتصادية في المدينة على المستوى الاجتماعي ـ الطائفي . ينبغي التذكير ان بيروت التي كانت سابقا مدينة اسلامية ، اخذت منذ (١٨٦٠) تفقد طابعها هذا . يقدر «Cuinet» ان عدد سكان بيروت ارتفع في اواخر القرن التاسع عشر الى (١٢٠) الف نسمة ولم يشكل المسلمون آنذاك الا ثلث عدد السكان مقابل ثلثين من المسيحيين اغلبهم من الكاثوليك (حوالي ٤٠ الف) . هذا وكانت النشاطات الاقتصادية في المدينة لا سيما في ميدان التصدير والاستيراد بيد البورجوازية المسيحية (١٣٠) .

ولم يكن نشاط هذه البورجوازية المدينية ــ ومعظمها مؤلف من عائلات كاثوليكية وارثوذكسية ــ يقتصر على تصدير الحرير من الجبل الى فرنسا ، وانما كان نشاطها يمتد الى السوق السوري بكامله حيث كانت عناصر هذه البورجوازية تلعب دور وكلاء التصدير والاستيراد من سورية الى اوروبا وبالعكس .

صحيح ان بعض العائلات الاسلامية البيروتية (بيهم وداعوق مثلا) انخرطت في هذا الدور التجاري الوسيط الذي اخذت تقوم به بيروت بين اوروبا وسورية . لكن ينبغي الا يبالغ في اهمية هذا الدور ، كما يفعل الاستاذ جاك كولان ــ صاحب كتاب « تاريخ الحركة النقابية في لبنان ــ » .

ان التجارة الاسلامية البيروتية ظلت بشكل اساسي منخرطة في نشاطات سوق داخلي عثماني. بينما برزت البورجوازية المسيحية البيروتية ذات الطابع غير الماروني على راس المؤسسات التجارية التي كانت تمسك عمليات الترانزيت بين سورية واوروبا .

ان هذا الموقع الاقتصادي الاجتماعي الذي احتلته هذه البورجوازية المسيحية المدينية كان يسمح لها كما قلنا باستيعاب مزدوج لثقافتين (غربية وعربية) ، كانتا في اساس تكون ايديولوجية «قوموية» عربية ــ سورية معادية للاتراك ومشجعة بالتالي من قبل الدول الاوروبية . هذا ما سمح منذ (١٨٧٦) ببروز افكار سياسية غائمة ترفع شعارات من مثل « الوحدة السورية » و « الاستقلال السوري » و « الانفصال عن الاتراك » . وكان ان شكلت الجمعيات « جمعية بيروت السرية مثلا عام (١٨٨٠) » ، والمحافل الماسونية ، والتعبيرات الادبية المختلفة (قصيدة ابراهيم اليازجي الشهيرة) ، مظاهر التجسيد لهذه الافكار . ولم تلبث هذه الافكار بالذات ان شكلت تيارا سياسيا تمثل في « نوع » من الفكر « العلماني » و « الليبرالي » الذي حملت لواءه « المقطم » و « المقتطف » في مصر .

الخلاصة ان بيروت عرفت في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين بروز « قوة اجتماعية » قوامها الاساسي التجار المسيحيون . هذه القوة شكلت محور « العمل السياسي » طيلة تلك الفترة فحملت لواء مناهضة الاتراك ، وصاغت عبر مثقفيها مشاريع « الدول ــ القوموية » في اطار يتخطى بيروت وجبل لبنان . اما التجار المسلمون فرغم انخراط بعضهم في ذات العلاقات الاقتصادية مع الغرب ، فقد بقيت العائلات الاسلامية البيروتية عامة مشدودة الى موقف ايديولوجي يحرص على عدم التفريط بالدولة العثمانية ، ويتجاوب مع المواقف الاسلامية ــ العربية التي تصاغ في الداخل العربي ضد « خطر » المستعمر الاجنبي .. لكن مع كل « التردد » الذي يمكن ان يرافق موقفهم هذا نتيجة «الاغراءات» الكثيرة التي يقدمها « نموذج » التاجر المسيحي في بيروت والرغبة في احتذاء حذوه . من هنا هذا التردد الذي طبع الموقف السياسي للعناصر « البورجوازية » الاسلامية الاولى في بيروت عندما وضعت امام خيارات « الاصلاح » والاستعانة « بالمفتشين والمستشارين الغربيين » في حركة بيروت الاصلاحية (عام ١٩١٢) ، والمؤتمر العربي في باريس (عام ١٩١٣) ، واخيرا في عام (١٩٢٠) وما بعده عندما وضعت امام خيارات « التوحيد القومي » من جهة والتجزئة والالتحاق « بنعم » الرساميل الاجنبية من جهة ثانية .. على كل حال كانت « القوة الاجتماعية » المهيمنة هي القوة الغالبة سياسيا .. ولم يكن امام التجار المسلمين «المدينيين» فيما بعد ، الا الالتحاق بهذه القوة الغالبة .

[illegible]

- ٢ -

المجموعات الاجتماعية « Les groupres sociaux »

والتعرف الى « الهوية السياسية »

ان ما ابتغيناه من خلال التأكيد على المستويات الاقتصادية المختلفة التي احتلتها الطوائف ومناطقها . ليس بالطبع الاستنتاج الميكانيكي بأن الاتجاهات الايديولوجية والمواقف السياسية هي تعبير مباشر عن هذه المستويات . ان هذا التأكيد يبغي الدلالة على الصفة اللامتساوية واللامتكافئة للنمو الاقتصادي الذي عرفته المنطقة ارتكازا الى التغلغل الاستعماري على مستوى الطوائف والمناطق .

ان هذا النمو اللامتكافيء ادى في راينا الى تحويل الطوائف الى « مجموعات » اجتماعية « مختلفة » تملك من خلال مصلحة الفئة الاجتماعية السائدة في كل مجموعة ، ومن خلال ثقافة كل منها القديمة او المستجدة ، وجهات مختلفة في تعيين موقعها السياسي ، وبالتالي في التعرف الى هويتها السياسية في خضم الاحداث المصيرية التي عصفت بالامبراطورية العثمانية في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، واوائل القرن العشرين .

ما ينبغي التأكيد عليه هنا هو ان تحول الطوائف الى

« مجموعات » اجتماعية مرتكزة الى مصالح مختلفة وغير متجانسة على صعيدي تحديد العلاقة مع الغرب الامبريالي من جهة والعلاقة مع الدولة العثمانية من جهة ثانية ، كان في اساس تكون الاتجاهات السياسية المختلفة وتعيين وجهاتها العامة . وفي الربع الاخير من القرن التاسع عشر كان قد تشكل ثلاث مجموعات اجتماعية في جبل لبنان والمناطق السورية المحيطة :

١ ـ الاكليروس الماروني والبورجوازية الجبلية المارونية . ويشكلان مع شتى الفئات الاجتماعية في الجبل مجموعة بشرية لها مصلحة في التوحد ، من جهة على قاعدة مصالحها المرتكزة الى الاستثمارات الفرنسية في مجال زراعة التوت وتربية الشرانق وتحليلها ، ومن جهة اخرى على قاعدة انتمائها الطائفي الذي اعطاه « النظام الاساسي » واجهزة الادارة الجديدة اطارا « شرعيا » ينزع اكثر فأكثر الى بناء دولة مارونية مستقلة .

٢ ـ البورجوازية الاسلامية المدينية والتي تشكل مع الريفيين من سكان القصبات الوسيطة وملاكي الاراضي في المناطق السورية الداخلية كحوران وحمص ..) . والحرفيين المنتشرين في المدن السورية ، « وحدة مصالح » ـ وان كانت غير واضحة اقتصاديا ـ تنتظم في اطار سوق داخلي عربي ـ اسلامي يتهدد اكثر فأكثر بالغزو الاوروبي . مما كان يدفع هذه الفئات الى مزيد من « التوحد الديني » والتمسك بوحدة الدولة العثمانية بالرغم من التناقضات التي كانت تنشأ احيانا بين هذه الفئات من جهة والادارة التركية المحلية من جهة ثانية .

٣ ـ البورجوازية المسيحية المدينية ، وهي مزدوجة المصلحة والانتماء . فهي تلعب دور الوسيط التجاري بين سورية واوروبا . ويحاول مثقفوها استيعاب قيم الحضارتين العربية والاوروبية في آن معا .

. . . .

كيف تحددت المواقف السياسية لكل من هذه القوى الاجتماعية حيال الاحداث التي عصفت بالامبراطورية العثمانية في مرحلة تاريخية اتسمت بشكل اساسي ببروز المشاريع الامبريالية في الالحاق والتقسيم .

بالنسبة للمجموعة الاولى ، اقتضت مصالح الفئة الاجتماعية السائدة فيها الحفاظ على الامتيازات التي ارتبطت « بالنظام الاساسي » للجبل . هذا النظام الذي كفلته الدول الاوروبية ولا سيما فرنسا ، اصبح يشكل منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر عنصرا مهما من عناصر «الهوية السياسية» للموارنة . غير ان هم الحفاظ على هذه « الامتيازات » التي تزايدت بفعل توسع الاستثمارات الفرنسية في الجبل ، اصطدمت بوجهة الحكم العثماني السائر نحو مزيد من المركزية . هذا الشكل من التناقض لم يلبث ان ظهر - لا سيما عندما انكشفت مشاريع التقسيم الامبريالية في اوائل القرن العشرين - بصورة صراع بين الحكم التركي » الذي يسعى لتشديد قبضته على كل الولايات والمتصرفيات (السياسة الحميدية وتركيا الفتاة) من جهة ، والتطلع الماروني لاكساب هذه «الامتيازات» مزيدا من التكريس والتوسع والاعتراف الدولي بها من جهة ثانية . وقد اكتسب هذا الصراع في غضون الحرب العالمية الاولى صفة التعرف على « الهوية اللبنانية » من خلال ترسخ عاملين : الاعتماد الكلي على فرنسا ، واعتبار كل ما هو مسلم وتركي سببا للافقار والبلاوي .

اما بالنسبة للبورجوازيتين المسيحية والاسلامية في المدن ، وفي بيروت خاصة ، فقد جمع فيما بينها في بعض الاحيان موقف مشترك من الادارة التركية ، لا سيما في بيروت والمرافيء والمدن التجارية . ذلك ان فساد الادارة العثمانية (الرشوة ، العجز ، عدم الكفاءة) ، والمعاملات الجمركية المتميزة بالتعقيد والابتزاز ، كانت

تقف عائقا في وجه اعمال التجار كافة . كذلك فان سياسة التمييز العنصري في توزيع الوظائف في ادارة الولاية والسناجق كانت تثير سخطا واشمئزازا لدى المسلمين والمسيحيين على حد سواء . فوالي بيروت مثلا كان تركيا ، كذلك متصرف السنجق ، ومدير الامن العام ، والمديرون الاول المسؤولون ، وحدها الوظائف من الدرجة الثانية والثالثة كانت من حق الوطنيين . هذا التمييز كان من شأنه ان يثير لدى المثقفين من ابناء هذه الفئات نقمة ما ، وبالتالي رغبة في احتلال مناصب ادارية اساسية (١٥) .

بيد ان هذه النقطة المشتركة لم تعن ابدا التقاء بالوسائل والاهداف بين الفئتين الاجتماعيتين الاسلامية والمسيحية . ففي حين كان مثقفو البورجوازية المسيحية في بيروت المتشربون بالافكار الاوروبية « الليبرالية » قد بدأوا يلهجون بالانفصال عن الاتراك منذ (١٨٨٠) (جمعية بيروت السرية ومناشيرها) وينظرون لهذا الانفصال في باريس عام (١٩٠٥) بتعابير ومفاهيم اوروبية (كتاب نجيب عازوري مثلا : يقظة الامة العربية Le Reviel de la nation arabe ») كان المثقفون المسلمون الذين غلبت على ثقافتهم سمات التراث العربي ـ الاسلامي يرون في هذه الاتجاهات محاولات استعمارية مشبوهة يجب محاربتها (١٦) .

ان الخلافات كانت تظهر اذن على مستوى تحديد « الهوية السياسية » لكل فئة ، وتعيين موقعها من الدولة العثمانية في خضم الصراعات الدولية الناشبة .

استقلال ؟ ام اصلاح في اطار الدولة العثمانية ؟ وان كان اصلاحا ، فمن أي نوع وبأية وسائل ؟ تلك هي الاسئلة الحاسمة .

اما الاجوبة فكانت تعين وجهتها ليس فقط المواقع الاجتماعية للفئات ، وانما ايضا الوسائل الثقافية المحصلة . فاذا كان صحيحا

بأن النموذج الاوروبي قد شكل بالنسبة للجميع نموذجا جديرا بالاقتداء ، فان الصحيح ايضا « ان اوروبا كانت مكروهة جدا من المسلمين » . صحيح « ان اوروبا كانت ـ كما يقول مكسيم رودنسون ـ تمثل نظاما سياسيا قويا يخيل للمسلمين انه يحمل علاجا لمشاكلهم ... لكن في الاساس كان هناك رغبة عميقة لديهم في استخدام النموذج واكتشاف سره للانتقام » (١٧) .

هذا ما يميز في راينا الموقف الاسلامي السياسي . ظل معارضا للتجزئة والانفصال عن الدولة العثمانية حتى عام (١٩١٥) . وكان في اساس معارضته هذه ، موقفه المعادي من الاستعمار الغربي الذي كان يبغي النيل من وحدة هذه الدولة . من هنا انحصار تناقضه مع الهيمنة التركية قبل (١٩١٥) في حيز المطالبة بالاصلاح ، ونيل « حقوق العرب » في اطار الدولة نفسها . هذا هو جوهر مواقف رشيد رضا وشكيب ارسلان وغيرهم من الكثيرين الذين التقوا عند الخط الاصلاحي العام الذي مثله الافغاني ، وعبده ، والكواكبي .. كان هؤلاء يعرفون ـ اذا جاز القول ـ اين هو التناقض الرئيسي .. انه مع الاستعمار الغربي لا مع الهيمنة التركية .

اما بالنسبة للبورجوازية المسيحية المدينية : صحيح انها لم تكن اسيرة الموقع الاجتماعي الضيق الذي احتله الموارنة في الجبل في اطار «النظام الاساسي» وسيادة الاكليروس الماروني ، لكنها بارتباطها الاقتصادي بأوروبا وثقافتها « الليبرالية » التي تنمو نحو « العلمانية » وانفتاحها « الكوسموبوليتي » التي تجسد في انتماء بعض عناصرها الى المحافل الماسونية ، فانها كانت لا تدعو فحسب للاستفادة من « النموذج الاوروبي » ، بل ايضا لاعتبار اوروبا صديقة ينبغي ان تتدخل وتحكم لاصلاح حالنا واعداد « الدولة / الامة » المنشودة .

هذه « الامة » هي المشرق العربي كما فهمها نجيب عازوري ، هي « سورية الطبيعية » كما دعا لها فارس نمر ويعقوب صروف

صاحبا المقطم والمقتطف ، او كما تصورها نـدره مطران وجورج سمنه وخيرالله خيرالله في كتبهم التي حملت عنوان: «سورية» (١٨).

ان هذه النزعة « القوموية » « nationalitaire » الانفصالية حملتها في راينا ــ وقبل ١٩١٥ ــ فئات اجتماعية غير «جماهيرية»، بل اكثر من ذلك معادية « لخط الجماهير » . من هنا لا يمكن ــ في راينا ــ اعتبار اصحاب هذه النزعة « طليعيون » لا لسبب ، الا « لعلمانيتهم » المعلنة . ما يهم ليس الفكر مجردا عن الواقع الذي انتجه .. ان المشروع السياسي الذي انتجه اصحاب هذه النزعة هو « مشروع امبريالي » ، او دعـوة للاستعمار متلبسة لباس «التقنية» . قد يدعو هذا الكلام الى الدهشة . لكن ماذا يسعنا ان نحكم حين نقرأ لفارس نمر ــ وهو يجادل رشيد رضا في الموقف من الاستعمار ــ : « انا احتلالي على رؤوس الاشهاد » (١٩) .

حتى شبلي الشميل ، فان النظـرة « الكوسموبوليتية » لأفكاره السياسية كانت تصب « موضوعيا » فـي الموقف « الكوسموبوليتي » للامبريالية . ففي رأيه « لا بد من ان تحل عاجلا ام آجلا الوطنية العالمية محل الولاء للوطن المحدود » (٢٠) . كذلك عندما ناقش المجلس التشريعي في عام (١٩٠٩) ، مسألة تمديد امتياز قناة السويس وانتهى الى الرفض . « كتب شميل ان مـن مصلحة مصر تمديد هذا الامتياز وقبول البدل المعروض من الشركة؛ لأن التقدم العلمي أسرع اليوم مما كان عليه في الماضي . وكذلك التقدم الاجتماعي ومفهوم الوطن على تحول ، وقريبا سيشمل العالم كله . وعندما ينتهي الامتياز عام (١٩٦٨) ، لن تكون القناة ملكا لمصر اكثر مما تكون ملكا للصين او لأميركا . فلتأخذ اذن ، مصر البدل المعروض ما دام حقها في القناة معترفا به ، ولتستخدمه في سبيل الخير العام » (٢١) .

اذا كانت المواقع الاجتماعية هي التي شكلت العوامل الحاسمة في الاختيارات السياسية والايديولوجية لمثقفي الفئات التي حاولنا

تصنيفها على اساس الانتماءين : « الاقتصادي » و « الطائفي » المتداخلين الى حد كبير . فان ما ينبغي عدم نسيانه هو ان هذه الاختيارات كان يعاد انتاجها عبر اجهزة « ايديولوجية » ، تمثلت في المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة التي كانت تحتضن «ثقافات» متعددة متباينة ، وتحظى بحقوق وحرية عمل ضمنتها للاوروبية منها «الامتيازات الاجنبية» ، وحركة التبشير ، وبالنسبة المحلية منها نظام « الملل » العثماني .

يخيل هنا ان التعدد في المدارس الذي شهده النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو جزء من نظام « الملل » الذي حفظ حقوق الطوائف الدينية في ممارسة شعائرها وثقافتها الخاصة . في الواقع ان هذا التعدد لم يعد يعكس الحقائق الاجتماعية ذاتها التي كان يعكسها تعايش الملل المتوازن في ظل النظام العربي ـ الاسلامي ـ العثماني . بل اخذ هذا التعدد يعكس مع التغلغل الاستعماري في المنطقة حقائق اجتماعية مختلفة ، احدى مظاهرها الخلل الكبير في توازن علاقات الطوائف ببعضها بعضا ، لا من حيث الوزن الاقتصادي فحسب ، بل من حيث اختلاف الولاءات « الثقافية » والسياسية لكل طائفة . حين كان ابناء الموارنة في جبل لبنان يتربون في المدارس الفرنسية ذات النزعة الدينية المحافظة (كل انواع مدارس التبشير الفرنسي بالاضافة الى المدارس الاكليركية المارونية الخاصة) ، كان كثير من ابناء البورجوازية المسيحية المدينية يحصلون ثقافتهم في المدارس الانجيلية الانكليزية والاميركية ، التي اولت بعض العناية وعلى طريقتها الخاصة ، بالثقافة العربية (جهود المبشرين البروتستانت في هذا المضمار بالتنسيق مع ناصيف اليازجي وبطرس البستاني وغيرهما . .) . هذا في حين كان ابناء البورجوازية الاسلامية ينجذبون نحو المدارس الحكومية التي انتشرت انتشارا نسبيا في عهد السلطان عبد الحميد ، والى المدارس الخاصة الاسلامية (المقاصد ، مدرسة الشيخ عباس . .) . هذا فضلا عن المدارس الكثيرة الملحقة بالجوامع وحلقات العلماء التي أمنت حدا من الثقافة الاسلامية الشعبية .

في اواخر القرن التاسع عشر كان قد اصبح للتعليم وظيفة ايديولوجية ذات صلةبالاتجاهات السياسيةالتي تنحو نحوها القوى الاجتماعية في الداخل ، والتي اعتمدت على بعضها السياسات الاستعمارية الاوروبية . ففي حين أمَّن التعليم « الارسالي » الفرنسي والاكليركي الماروني اجهزة ادارة جبل لبنان وأصدقاء لفرنسا في كل سورية ، وأمن التعليم الانجيلي ــ الاميركي والانكليزي ــ دعاة « للديمقراطية الغربية » متحمسين لاحتذاء « النموذج الغربي » السياسي ، أمن التعليم الرسمي والاسلامي عامة ثقافة اسلامية تغذت منها ايديولوجية الجماهير الاسلامية حول « الوحدة العثمانية » و « الوحدة الاسلامية » واخيرا « الوحدة العربية » المشرقية بالشكل الذي ظهرت فيه بين (١٩١٨ ــ ١٩٢٠) كمشروع سياسي « قومي وحدوي » معاد للسياسات الالحاقية ورافض لمشاريعها التجزيئية .

هذه النظرة العامة على اتجاهات التعليم تبغي فقط الاشارة الى القنوات الثقافية التي تم من خلالها وعي الموقع الاجتماعي لدى كل فئة وتكوين ايديولوجيتها .

غير ان الايديولوجية ، والاتجاهات السياسية ، والمواقف خضعت ايضا ، ولا سيما في تعبيراتها التنظيمية والمطلبية لظروف تاريخية معقدة . منذ سنة (١٨٧٦) تاريخ احداث بلغاريا ، والبدء الفعلي باقتطاع اجزاء من الامبراطورية العثمانية ، حتى سنة (١٩١٨) حيث ستلقى هذه الاخيرة حتفها ، مرت العلاقة بين الدولة العثمانية والدول الاوروبية بسلسلة من الاحداث الكبرى التي ستترك آثارا كبيرة على الاتجاهات السياسية في المنطقة ، وذلك بشكل برامج و « مشاريع دول » وحركات داخلية وتنظيمات مختلفة . هذا ما سيشكل موضوع الفصول الاربعة اللاحقة .

هوامش الفصل الثالث

١ — Cuinet Vital, op. cit; p. 4, p. 314, p. 324.

٢ ــ حقي بك : « دراسات علمية اجتماعية » .

٣ ــ حسب تقدير Cuinet انه خلال خمسة اشهر بلغ تصدير حوران من القمح ما معدله حمولة ٦٠٠٠ جمل يوميا ، أي ما يعادل ٢١٠ كيلو حمولة لكل جمل . وهذا يساوي ٢٦٠ر١٨٩,٠٠٠ كيلو أي حوالي ١٨٩ الف طن .
— Cuinet Vital, op. cit; p. 346–347.

٤ ــ نفس المصدر ، ص ٨٠ .

٥ ــ راجع لوائح Cuinet عن صادرات وواردات مرفأ طرابلس لعام ١٨٩٤ .

٦ ــ نفس المصدر . راجع اللوائح في الملحق رقم ٦ .

٧ ــ نفس المصدر ، ص ٣٦٦ .

٨ ــ بيهم محمد جميل : الحلقة المفقودة في تاريخ العرب ، القاهرة ١٩٥٠ ص ١٨٠ .

٩ — Huvelin Paul : "Compte Rendu de la Mission Française en Syrie" (Mai-Septembre 1919) Que vaut la Syrie ?
— Fasc I. Paris - Marseille, Congrés Français de la Syrie, p. 26.

١٠ ــ راجع مقدمة ماسينيون لكتاب « قاموس الصناعات الشامية » القاسمي ، ص ٩ .

١١ ــ راجع ايضا لوائح التصدير والاستيراد للمدن السورية في : Cuinet Vital

١٢ ــ نفس المصدر : صادرات وواردات مرفأ بيروت .

١٣ ــ يمكن ان نستعيد على سبيل المثال بعض اسماء بوردها Ducoussou لمصدري « بالات » الحرير في بيروت بين ١٩٠٤ و ١٩١١ : ابناء بصول ، فرعون ، حلو ، ثابت ، طرازي ، فياض ، صباغ ، خياط ، خطار ، طراد ، نقاش ، فريج ، حايك ، ناصر ، شرتوني ، الريس ، فرنيني ، مفرج ، موصلي ، رباط ... الخ ..
— Ducoussou Gaston : "L'industrie de la Soie en Syrie...", Paris 1913, p. 233–235.

١٤ — Coulaud J. : "op. cit; p. 55-56. —

١٥ — نلمس هذه النقمة في كتابات بعض المعاصرين في اواخر العهد العثماني :
الحكيم يوسف : « بيروت ولبنان في عهد آل عثمان .. » ص ٢٦ — ٢٩ .

١٦ — ستعالج هذه النقطة بالتفصيل في الفصول اللاحقة ، لا سيما في الفصل الرابع.

١٧ — Rodinson Maxime : "Marxisme et Monde Musulman", p. 253. —

١٨ — Khairallah Khairallah : "La Syrie", Paris 1912. —
— Samné Georges : "La Syrie', Paris 1920.
— Moutran Nadra : "La Syrie de Demain", Paris 1916.

١٩ — راجع الفصل الرابع من الكتاب .

٢٠ — حوراني البرت : الفكر العربي في عصر النهضة ، ص ٣٠١ .

٢١ — نفس المصدر ، ص ٣٠١ .

٢٢ — راجع :
— Salam N. : "L'histoire et le Role de la Pénétration et de L'Influence Française et Anglo-Américaine dans l'Enseignement au Liban de 1840 à 1914", (Mémoire), Paris 1974.

الفصل الرابـع

أشكال واتجاهات النضال ضد الاتراك والاستبداد الحميدي (١٨٧٦ – ١٩٠٨)

الباب الثالث

نشاط علماء المغرب

- ١ -

سياسة السلطان عبد الحميد

بدات مرحلة جديدة في علاقة الدول الكبرى بالامبراطورية العثمانية منذ (١٨٧٦) . ذلك ان التوازن الدولي الذي قام في السابق على قاعدة التسوية بين السياستين الاوروبيتين المتنافستين (سياسة فرنسا الداعية لتقسيم الامبراطورية العثمانية ، وسياسة بريطانيا الداعية بالمقابل الى الحفاظ على تمامية الامبراطورية) ، عدلته في هذه المرحلة عوامل جديدة اطلقت العنان للدول العظمى لتدخل فيما بينها في سباق محموم نحو السيطرة والالحاق، وتقسيم ما تبقى من العالم غير الصناعي . ففتح قناة السويس ، والآفاق الاقتصادية والاستراتيجية التي سمح بها امام اوروبا لربط مستعمراتها الافريقية والاسيوية في البحر المتوسط ، وتضخم الدين العثماني ، وخضوع الدولة خضوعا تاما للاخطبوط المالي لمؤسسات اوروبا الامبريالية ، كذلك التحركات القومية في البلقان واطماع روسيا وموقفها منها . . شكلت كلها عوامل وظروفا جديدة تعينت عليها طبيعة علاقة الامبرياليات الاوروبية بالدولة العثمانية وولاياتها ، وخاصة العربية منها .

في بداية هذه المرحلة بالذات (٣١ آب ١٨٧٦) تسلم عرش السلطنة عبد الحميد الثاني ، عبر انقلاب ضد اخيه السلطان مراد .

وكان وراء الانقلاب ممثلو الاتجاه الاصلاحي في ادارة الدولة وعلى راسهم مدحت باشا (١) ، وكان البرنامج الذي اعده الانقلابيون ينطلق من هاجس حماية الامبراطورية امام اطماع الدول الكبرى . ولما كانت هذه الاطماع تتـذرع بسـوء الادارة التركية واوضاع الاقليات الطائفية والاثنية ، فان اصلاحا سياسيا فـي البلاد كان من شأنه ـ في رأي الاصلاحيين العثمانيين ـ ان يقفل باب التدخل الاجنبي ، ويضع حدا للتحركات الداخلية التـي تشجعها الدول الكبرى في الولايات (٢) . وضمن هذه الحسابات كان اعلان الدستور في (٢٣) كانون الاول (١٨٧٦) ، وهو الدستور الذي عرف باسـم « دستور مدحت باشا » .

لكن السلطان عبد الحميد كان يستعد منـذ الايـام الاولى للانقلاب على مـن أتى بـه والانقضاض على الاصلاحات الدستورية التي اضطر ان يعلنها . ففي (٥) شباط (١٨٧٧) وبناء علـى امر السلطـان تـرك مدحت باشا تركيا ، وتمـت انتخابات مجلس « المبعوثان » في الولايات في جو مـن الارهاب والتدخل الرسمي لمصلحة مرشحي السلطـان . وفي (١٤) شباط (١٨٧٨) علق عبد الحميد الدستور ، وحل المجلس ، وامـر النواب بالعـودة الـى بلادهم (٣) . وكانت حجته في ذلك اندلاع الحـرب الروسية ـ العثمانية (٤) .

ما الذي كـان يعـده السلطان عبد الحميد كبديـل لبرنامج الاصلاحيين داخليا وخارجيا ؟

جاءت نتائج الحرب الروسية ـ العثمانية لتفتح امام بريطانيا وفرنسا طريقا لبدء مرحلة من التفاهم على تقاسم بعض الحصص مـن الامبراطورية . هكـذا ، وكثمن لموقف بريطانيا في معارضتها لمعاهدة سان ستيفانو المذلة والمرهقة للدولة العثمانية وتعديلها في مؤتمـر برلـين (١٨٧٨) ، تنـازل السلطان لبريطانيا عـن جزيرة

قبرص ، وكثمن لسكوت فرنسا اوعـزت بريطانيا لهـذه الاخيرة باحتلال تونس . وتم ذلك في عام (١٨٨١) . وفي عام (١٨٨٢) (وكانت بريطانيا قد اشترت اسهم مصر في قناة السويس) احتلت هذه الاخيرة مصر متذرعة بخطر ثورة احمد عرابي على المصالح الاوروبية فيها .

اذن ، لم يعد بوسع السلطان ان يراهن على الموقف البريطاني السابق في الدفاع عن وحدة الامبراطورية في وجه مطامع روسيا وفرنسا . لقد دخلت بريطانيا الآن منطق سياسة الالحاق والتقسيم . بيد ان دولة امبريالية فتية اخذت تمثل دورها في هذه المرحلة . لقد كانت المانيا داخلة ، اثر قيام وحدتها السياسية وانطلاقتها الاقتصادية ، في عهد بسمارك ، معترك التسابق الاستعماري ، لكن من باب اقتصادي واسع .

وورد في تقرير الماني رسمي رفع الى غليوم الثاني عام (١٨٨٨) ما يلي : « ما يزال الشرق المنطقة الوحيدة البعيدة عن سيطرة الدول الاوروبية المباشرة ... وامكاناته الاقتصادية والبشرية من السعة بحيث تجعله حقلا مثاليا للاستعمار الالماني ، لذا وجب ان نجد للسيطرة عليه قبل ان تمتد اليه يد الغير . لقد نالت فرنسا قسطها من العالم الاسلامي في افريقيا الشمالية وافريقيا الغربية . ونالت بريطانيا نصيبها منه في مصر والسودان وافريقيا الشرقية والهند ، كما نالت روسيا المناطق الاسلامية الواقعة على البحر الاسود وفي القفقاس . وللشعب الالماني الحق كله ليداعي بنصيبه من هذا العالم ... والدول الاوروبية تحاول اليوم ان تتقاسم ما تبقى من الامبراطورية العثمانية فيمطى العراق لبريطانيا ، وارمينيا لروسيا مع القسم الشرقي من آسيا الصغرى ، وتمنح سورية لفرنسا ، وطرابلس الغرب لايطاليا » .

« وعلى المانيا بالاتفاق مع النمسا ان تحبط هذه المساعي

بجميع الوسائل السلمية وغير السلمية . ومن هذه الوسائل التغلغل الاقتصادي في المنطقة . والعمود الفقري لهذا التغلغل ان ينشأ خط حديدي يتصل بسوريا والعراق عبر آسيا الصغرى ... وعلينا ضمانا للنجاح ان نتقرب من الشعوب التركية والعربية ، وان يكون فتحنا لهذه البلاد فتحا ادبيا واقتصاديا يصون مصالحنا بصورة اكيدة وسليمة » (٥) .

هذا التوجه الاستعماري الالماني الحديث الذي يصطدم بالسياسات الاوروبية الالحاقية ، قدم للسلطان عبد الحميد صيغة مراهنة جديدة لضمان سلامة الامبراطورية على قاعدة توازن دولي اوروبي جديد . وكان دخول المانيا للشرق من باب «التقرب للشعوب العربية والتركية» ومن باب تنفيذ المشاريع الكبرى (خط سكة حديد الحجاز) ، يصب في برنامج السياسة الداخلية للسلطان . فبدل الاصلاح الدستوري وخلق « وطن عثماني » ـ كما نادى « العثمانيون الجدد » ـ لجأ عبد الحميد الى استغلال المشاعر الدينية لدى المسلمين . فجعل من شعار « الوحدة الاسلامية » عقيدة رسمية للدولة (٦) معتقدا انه بذلك يقوي مركزه في العالم الاسلامي كله كخليفة على المسلمين جميعهم .

من جهة اخرى ، ولكي يأمن جانب المحاولات الانقلابية التي قد تقوم بها المعارضة الاصلاحية العثمانية ، ولكي يمنع امكانية أي تحرك انفصالي قد يقوم على اساس ديني او اثني في الولايات ، لجأ عبد الحميد الى سياسة داخلية تقوم على القمع الشديد للاتجاهات «الليبرالية» والاصلاحية وعلى الاحتواء المعنوي والمادي للزعامات الدينية والسياسية ذات المرتكز الاقطاعي من المسيحيين والمسلمين على حد سواء .

واشتد الارهاب الحميدي في داخل تركيا وشتى ولاياتها . وعام (١٨٨٣) اغتيل مدحت باشا بأمر من السلطان ، واندثر دستور

(١٨٧٦) الذي « منح العثمانيين الحرية والمساواة » واعلن من جملة ما اعلنه « اللامركزية الادارية » . وراحت المعارضة العثمانية تنشط ، لا سيما في الخارج ، ضد الاستبداد الحميدي وعلى قاعدة الافكار التي اطلقها دستور (١٨٧٦) . ذلك ان الجانب القمعي والاستبدادي في سياسة عبد الحميد ، شكل الجانب الرئيسي الاكثر حدة والاكثر تأثيرا في مواقف وبرامج الفئات الاصلاحية و « الليبرالية » على اختلاف انتماءاتها « الاثنية » والطائفية . بيد ان السياسات الاوروبية الاستعمارية والمواقع الاجتماعية المختلفة التي كونها التغلغل الاستعماري الاقتصادي والثقافي في التركيبات الاجتماعية لدى شعوب الامبراطورية ، لم تكن لتغيب عن تلك المواقف والبرامج ، ان من ناحية وجهتها السياسية المعادية للاستعمار او من ناحية وظيفتها التي تصب ضمنا او صراحة في مصلحة المشاريع الاستعمارية في الولايات العثمانية .

اذن ، كيف تميزت المواقف السياسية للفئات الاجتماعية في المناطق التي تشكل اطار دراستنا (جبل لبنان ومناطق المشرق العربي المجاورة) في مرحلة النضال ضد الاستبداد الحميدي ؟

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

- ٢ -

موقف « نخبة » من المثقفين المسيحيين في بيروت

١٨٨٠ – ١٨٧٦

بعد تعليق الدستور ، وحل المجلس ، وانتهاء الحرب الروسية ـ العثمانية ، نشهد في بيروت عام (١٨٨٠ – ١٨٨١) ، اصداء لموقف سياسي اتخذ شكل دعوة سرية عنيفة للثورة على الاتراك : مناشير لا تحمل توقيعا ، كتبت باليد وعلقت على جدران المدينة تحمل على ظلم الاتراك ، وتندد بالفساد ، وتدعو « السوريين » للثورة والاستقلال .

وما يلفت النظر في هذه المناشير ، عدا ظاهرة الجدة في طريقة الاعلام السري الجماهيري فيها ؛ تضمنها مفاهيم سياسية جديدة لا عهد للافكار السائدة بها . فللمرة الاولى في التاريخ العربي الحديث تبرز الدعوة الى « الوطن السوري » . تبدأ المناشير بالنداء « يا ابناء سوريا » ؛ « يا اهل الوطن » . وتذكر « بالنخوة العربية » و « الحمية السورية » . وتدرج المطالب التالية :

ـ « استقلال نشترك به مع اخوتنا اللبنانيين بحيث تضمنا جميعا الصوالح الوطنية » .

ــ « ان تكون اللغة العربية رسمية في البلاد وان يحق لابنائها الحرية التـــامة في نشر افكارهم ومؤلفاتهم وجرنالاتهم بمقتضى واجبات الانسانية ومقتضيات التقدم والعمران » .

ــ « ان تنحصر عساكرنا في خدمة الوطن . . . » .

وينتهي احد البيانات بايــراد بعض الابيات مــن القصيدة البائية المنسوبة لابراهيم اليــازجي « تنبهــوا واستفيقــوا ايهــا العرب » (٧) .

ما هي خلفية هذا التوجه ؟ ومن كان يقف وراءه ؟ ان شهادة الدكتور فارس نمر ــ وهو احد ابرز المسؤولين عــن هــذا التوجه واحد المشاركين في صياغة وكتابة المناشير بخط اليد ــ تلقي ضوءا مــا على حقيقة ما حدث . يقول فارس نمــر لمؤلف كتــاب « نشوء القومية العربية » ، الدكتور زين نور الدين زين : ان المسؤول عــن عملية كتابة المناشير والصاقها كان جمعية سرية ، تاسست حوالي سنة (١٨٧٦) ، وتألفت من مجموعة من المثقفين المسيحيين (يدعوهم الشاهد « نخبة مفكرة ») ، درسوا في الكلية السورية الانجيلية (جامعة بيروت الاميركية لاحقا) . وابرز هؤلاء فارس نمر باشا ، ابراهيم الحوراني ، يعقوب صروف ، ابراهيم اليازجي ، شــاهين مكاريوس .

اما الدافع الاساسي لمثل هذا العمل فهو على حد التعبير الذي يورده المؤلف نقلا عن الشاهد :

« احتقار الاتراك لهم واعتبارهم ادنى شأنا منهم » وشعورهم انهــم « غرباء » في الامبراطورية العثمانية . امــا لجوؤهم الــى الايديولوجية القومية ، التي انعكست بالمناداة بسورية وطنا ــ دون ان يتضمن ذلك تحديدا جغرافيا ــ و « بالعروبة » انتماء لغويا

وثقافيا وتاريخيا ، فسببه حاجة هذه المجموعة لتاليف « جبهة عربية موحدة (من المسلمين والمسيحيين) تقوم على فكرة العروبة ، وتستطيع ان تقف في وجه الاتراك » . اما الوسائل التنظيمية التي يشير اليها الشاهد ــ وهي اشارة ذات دلالة كما سنرى ــ فهي المحافل الماسونية في بيروت التي عمل اعضاء الجمعية على ادخال بعض الوجهاء المسلمين اليها . بيد ان هذه العلاقة مع المسلمين لم تتطور . لأن هؤلاء اتفقوا مع اعضاء الجمعية على « محاربة الظلم التركي واستبداده ... وعلى مبدأ المساواة بين العرب والاتراك . غير انهم اختلفوا على الهدف الاعلى للجمعية ، وهو طرد الاتراك من ولاية سورية » (٨) .

وهكذا اضطرت الجمعية السرية ان توقف عملها بين عامي (١٨٨٢) و (١٨٨٣) . وامام تصاعد الاستبداد الحميدي والقمع البوليسي الداخلي اضطر ابرز مؤسسي هذه الجمعية : فارس نمر ، وشاهين مكاريوس ، ويعقوب صروف ، ان يلجأوا الى القاهرة في عام (١٨٨٥) ليؤسسوا هناك جريدة سياسية يومية هي جريدة « المقطم » ومجلة فكرية : « المقتطف » ، وليتابعوا من خلالها نشر افكارهم في خط « ليبرالي » ذي صلة اكيدة بتلك البداية التي نشأت في بيروت .

ماذا عن اهمية هذه الظاهرة في تاريخ لبنان والمشرق العربي ؟ ثمة رأيان متعارضان حول هذا الموضوع . راي جورج انطونيوس الذي ينطلق من مفهوم رومانسي مثالي للقومية العربية ، فيراها « فكرة » مجردة عن ارض الواقع ، ويبحث لها عن بدايات في الافكار المعلنة دون انتباه للقوى الاجتماعية التي حملتها . لذلك نراه يعتبر هذه البداية « اول محاولة منظمة لبعث الحركة العربية القومية » ويبني جسرا بينها وبين الدعوة القومية كما تبلورت اثناء وبعد الحرب العالمية الاولى (٩) .

اما الراي الثاني ، فهو للدكتور زين نور الدين زين . فهو اذ يقف موقف ردة الفعل العنيفة في وجه الراي الاول ، ويقع تحت هاجس شهادة شفوية قدمت له في ظروف زمنية وتاريخية مختلفة (اواخر الاربعينات اي قبيل وفاة فارس نمر بسنوات ١٩٥١) ، فانه يعتبر هذه الظاهرة مجرد ظاهرة « مسيحية ــ لبنانية » . اذ يقول « ان الحركة المناوئة للاتراك في لبنان ، في القرن التاسع عشر ، كانت بوجه الاجمال مارونية ــ لبنانية ، ولا يمكن اعتبارها ثورة عربية وطنية في الشرق العربي ضد الحكم التركي » (١٠) .

ومن وجهة نظرنا . لا يمكن الموافقة على راي الاستاذ انطونيوس في جعله افكار جمعية بيروت التي نشأت في ظروف (١٨٧٦ ــ ١٨٨٠) وفي محيط اجتماعي وثقافي معين ، مقدمة لحركة القومية العربية التي تبلورت لاحقا (في الحرب العالمية الاولى وبعدها) . ذلك ان الدعوة للقومية العربية ارتبطت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى بقوى اجتماعية معادية للغرب المستعمر عامة . اما دعوة اعضاء ما سمي « جمعية بيروت السرية » فانها ، على العكس ، ارتبطت بقوى احتلت بفعل التغلغل الاستعماري بوجهيه الاقتصادي والثقافي ، مواقع تابعة وداعية لتوسيع مصالح الاستعمار ، ونشر افكاره كما سنرى في مكان آخر من هذه الدراسة .

كذلك فان راي الدكتور زين باعتبار « جمعية بيروت » ودعواتها المعادية للاتراك ، مجرد تعبير عن واقع مسيحي ــ لبناني راي جزئي ومخالف للواقع . فهو لا يرى بين الاتجاهات التي نشأت في اوساط المثقفين المسيحيين غير الاتجاه اللبناني ــ الماروني . وهو ــ في راينا ــ اتجاه نشأ كما راينا في الجبل ، في اطار المتصرفية وعلى قاعدة التبعية الاقتصادية لفرنسا . وفي ظل هيمنة الكنيسة المارونية والثقافة الفرنسية اليسوعية . اما في بيروت ، وفي المدن المشرقية التجارية ، فقد نشأ في الوسط الثقافي المسيحي (وهو ذو انتماء ارثوذكسي وكاثوليكي غالب) اتجاه « قومي سوري » معاد

للاتراك ، لكنه مختلف في مضمونه السياسي ومواقعه الاجتماعية عن الموقف اللبناني ـ الجبلي (الماروني) . ان ذكر فارس نمر «للبنان» في سياق شهادته للمؤلف « كان في لبنان جماعة صغيرة من الشبان تطالب اولا بتحرير لبنان من الحكم التركي » يعكس موقفه في اواخر الاربعينات ، أي بعد ان كان قد اكتمل تكون لبنان الكبير على قاعدة الميثاق الوطني ، وليس له أية صلة بتوجه فئة المثقفين المسيحيين المدينيين (وكان فارس نمر من بينهم) في الربع الاخير من القرن التاسع عشر . ان هؤلاء كانوا قد تربوا ونشأوا في المدن السورية التجارية ، وتغذوا من مصادر ثقافية غربية كانت اهم مكوناتها ما تسرب من فكر القرن الثامن عشر الفرنسي وبعض مصادر الثقافة الانجلو ـ اميركية .

ان الاضراب الطلابي الذي قام عام (١٨٨٢) في « الكلية السورية » في بيروت بسبب طرد احد الاساتذة المحبذين لنظريات « داروين » وما اعقب ذلك من أزمة حادة على صعيد انتقاء الاساتذة وتصنيفهم وطرد بعض الطلاب من قسمي الطب والادب (١١) يعكس جوا من « الجيشان الفكري » ، كانت افكار « داروين » ، التي نقلت عبر بعض الاساتذة الاجانب ، تشكل وبصورة متفاوتة الوضوح عنصرا من عناصر تكوينه وتحريكه .

كذلك ، فان افكار « فولتير » « التحررية » وجدت من يقرأها وينقلها في اطار « الكلية السورية البروتستانتية » ، ان مثل الياس حبالين (الذي يعطيه الدكتور زين ، والذي كان يدرس اللغة الفرنسية في الكلية بين (١٨٧١ ـ ١٨٧٤) ، ويغذي طلابه بالافكار السياسية التحررية ضد الاتراك) مثل ذو دلالة واضحة على تسرب بعض افكار القرن الثامن عشر الفرنسي لطلاب الكلية السورية (١٢) .

وبالاضافة الى كل هذا ـ شكلت المحافل الماسونية ، التي كانت قد تأسست في بيروت حتى ذلك الحين (١٣) اطراً لتبادل هذه

الافكار ونشرها . ذلك ان الحياة الداخلية للمحافل التابعة للمحفل الشرقي الفرنسي الذي اسس له فرعا في بيروت باسم « محفل لبنان » كانت قد أضحت خلايا ثقافية نشيطة . اذ « اهتمت هذه المحافل بالمشاكل الاجتماعية واولت عناية فائقة لتثقيف اعضائها » . وقامت بنشر افكارها بين الاعضاء على اساس « الاخاء والمساواة بين البشر من كل الطبقات دون تمييز للمهنة والقومية والدين » (١٤) . ان مثل هذا النشاط الماسوني الذي نجد نموذجا له في كتاب « فضائل الماسونية » لشاهين مكاريوس ـ احد اعضاء جمعية بيروت السرية .. شكل بلا شك الاطار الفكري للعمل السياسي المناهض للسيطرة التركية الذي « قامت بـه الجمعية عبر مناشيرها السرية ... ان ما يلفت النظر في هذا المجال ، ويؤكد على واقع ما نشير اليه ان شاهين مكاريوس كان يشغل عام (١٨٨١) مهمة « كاتب سر محفل لبنان » ، وكان بالاضافة الى ذلك مؤسس محفل اللطائف في مصر ومحفل « فينيقية » في بيروت عام (١٨٩٢) (١٥) .

هذه المصادر الثقافية الغربية للتوجه السياسي المعادي للسيطرة التركية كانت تترافق مع الموقع الاجتماعي الذي احتلته العائلات المسيحية المدينية التي تعاطت اعمال التجارة وعمليات التصدير والاستيراد من والى الغرب في نطاق المدن السورية ، الساحلية والداخلية . وهو موقع « كوسمبوليتي » يشكل طرف التناقض الرئيسي معه السيطرة الادارية التركية المباشرة . اما المضمون « القوموي » العربي ـ السوري الذي يتجلى في نداء البيانات ، فلم يكن قط تعبيرا عن موقف جماهيري او قوى اجتماعية واسعة تتحد مصالحها وتتجانس في اطار سوق عربي موحد يشمل حدود ما سمي في الدعوة : سورية . فصحيح ان ثمة اصوات مشابهة في معاداتها للاتراك ونزعتها « القوموية » السورية ارتفعت من مثقفين مسيحيين من الداخل السوري ، امثال فتح الله مراش ورزق‌الله حسون الحلبيان وغيرهما (١٦) ، لكننا لا نجد في ادبهم السياسي اي تحديد لمفهوم « الوطن » ومفهوم « سورية » ، مما

يدعونا للاعتقاد ان التعبير استخدم وفق الصيغ الغربية التي راجت يومذاك والتي تعكس ضمنا او صراحة مشاريع تجزئة الامبراطورية العثمانية وفق التمركز الاستراتيجي والاقتصادي لمصالح الدول الاستعمارية يومذاك .

فالمشروع الفرنسي الذي كان يطمح الى انشاء دولة بين الاناضول التركي ومصر منذ عام (١٨٦٠) ، كان لا يزال يراود الدبلوماسية الفرنسية . ولعل الحرب الروسية ـ العثمانية (١٨٧٧–١٨٧٨) وما فتحته من ابواب على طريق تقسيم الامبراطورية (التنازل عن قبرص لبريطانيا ، الاعداد لاحتلال مصر ، احتلال فرنسا لتونس الخ ..) . قد احيت في الدوائر الاستعمارية الفرنسية مشاريع تقسيمية من هذا النوع . لذلك اضحت مراصد الاستعمار في مدن المشرق العربي في ذلك الوقت اكثر دقة في التقاط اصوات التذمر ومشاعر النقمة ضد الاتراك ، واكثر اهتماما في التركيز على الخصوصيات الطائفية والاثنية في المناطق التي يسعى لتركيز الهيمنة عليها وفصلها عن الدولة العثمانية . ويبدو ان القنصل الفرنسي في بيروت كان يعكس في تقريره الى وزارة الخارجية الفرنسية عام (١٨٨١) امنية الدبلوماسية الفرنسية في « استقلال سوريا » اكثر مما كان ينقل واقع الحال في الداخل ، فهو ينهي تقريره المؤرخ في (٣) كانون الثاني (١٨٨١) بتأكيد ما يلي : « مهما يكن من امر فانه في حال نشوب تعقيدات جدية بين الامبراطورية العثمانية واليونان فانه من المحتم اننا سنشعر برد فعلها في سورية » (١٧) .

تلك هي الوجهة العامة الغالبة في النزعة الاستقلالية « السورية » عند بعض الافراد المنتمين الى اقليات غير اسلامية في المشرق العربي . وهي وجهة ترافقت مع نمو اشكال التبعية

للاستعمار في المدن المشرقية التجارية التي كانت قد تحولت الى مرافىء واسواق ومحطات في شبكة العلاقات الاستعمارية .

وهذه النزعة لم تقدم لنا في ذلك الوقت برنامجا « استقلاليا » محددا لمشروع دولة « سورية » او « عربية » ، غير انها اشارت الى نموذج « استقلالي » حصل في المنطقة على قاعدة شكل من اشكال التبعية للاستعمار ، هو شكل « متصرفية جبل لبنان » . وفي صيغة المطلب الوارد في المنشور « استقلال نشترك به مع اخوتنا اللبنانيين بحيث تضمنا جميعا الصوالح الوطنية » استدلال واضح على النزوع لدى بعض المثقفين المسيحيين نحو تعميم هذا النموذج « الاستقلالي » في المنطقة .

يبقى امر يستوقف ، وهو جانب التركيز على اللغة والتراث العربيين في التوجه التعبوي الذي نلحظه في المناشير والقصائد والمقالات العائدة الى من وردت اسماؤهم في « جمعية بيروت السرية » (اليازجي ـ صروف ، نمر ، الخ ..) . ان هذا الامر يستوجب دراسة خاصة على حدة . لكنه ، مهما يكن ، يصح في رأينا الافتراض التالي : ان هذا التوجه كان من جهة ، نتاج «نوع» من ثقافة عربية تكونت عبر جهود المبشرين الانجيليين ، ومن تعاون معهم من الادباء المحليين ، امثال ناصيف اليازجي وبطرس البستاني، وكان ، من جهة اخرى ، صيغة ايديولوجية للبحث عن انتماء حضاري وتاريخي ، وتأكيد هذا الانتماء في وجه الهيمنة التركية .

صحيح ان هذا التوجه « العروبي » الذي ميز تحرك افراد ينتمون الى اقليات غير اسلامية استمال بعض المسلمين المدينيين ، لكن غلبة التناقض بالنسبة لهؤلاء لم تكن مع الاتراك . ان حدود تناقضهم مع الهيمنة التركية رسمتها كما سنرى بتفصيل اكثر ، مصالحهم في المشاركة والاصلاح ضمن ادارة واحدة . هذه الحدود

هي ذاتها التي ابقت على المسافة القائمة بين هذا التوجه «الفئوي» المعادي للاتراك والنازع نحو الاستقلال من جهة ، والتحرك الجماهيري المعارض للاستبداد الحميدي و « الاحتكار » التركي للدولة من جهة ثانية .

يعلق المستشرق مارسيل كولومب على هذه الحدود بقوله : « ان المسلمين العرب ما كان بامكانهم ان يسيروا على غير هدى وراء تعليمات مسيحيي سورية الذين يحرضونهم للثورة على الاتراك ، اخوانهم في الدين . ذلك انهم بقدر ما كانوا عربا كانوا ايضا مسلمين، بل ربما شعروا انهم مسلمون اكثر من كونهم عربا . فالفكرة القومية لم يكن لها ان تنتشر بينهم الا بالقدر الذي يسمح به الاسلام ويعطيه شرعية وحقا . وبتعبير آخر : ان العرب المسلمين ما كان بامكانهم ان يكونوا قوميين الا بشرط ان يبقوا مسلمين » (١٨) .

هذا التأكيد ، وان كانت خلفيته موضوعا للنقاش يصف بشيء من الواقعية طبيعة الارتباط التركي ـ العربي ، وحرص العرب المسلمين على عدم التفريط به . لكن ، يبقى ان نضيف ان التناقض الرئيسي كان يقوم آنذاك مع الغرب المستعمر ، ومشاريعه التجزيئية والالحاقية للشعوب الاسلامية جميعها . لذلك شكلت الرابطة الدينية ـ وهي بالنسبة للاسلام رابطة حضارية وسياسية ـ شكلا من اشكال التضامن للوقوف في وجه خطر الاستعمار الزاحف .

غير ان هذه الرابطة لم تمنع بروز تناقضات بين الاتراك من جهة والعرب المسلمين من جهة ثانية ، بيد ان هذه التناقضات كانت تدور دائما في فلك التناقض الرئيسي فيتحدد مسارها على ضوء التصدي لهذا التناقض واي من الاطراف يتصدى له . فاذا كان الاتراك هم الذين يتصدون له ، خفت التناقضات وكادت تنعدم ، واذا عجز الاتراك عن ذلك او تهاونوا احتدم التناقض الثانوي وازداد

على اكثر من مستوى ، لا سيما عندما يلوح في الافق « بديل عربي » يتصدى للاستعمار . وعندما قامت ثورة عرابي في مصر واتضح طابعها المعادي للاستعمار وتخلى عنها السلطان عبد الحميد (١٩) ؛ التفت حول عرابي جماهير عربية واسعة تخطت حدود مصر ، فكان ينظر الى عرابي في ولاية سورية على انه زعيم العرب جميعا (٢٠) . كذلك نظر الى ثورة المهدي في السودان عبـــر تصديهـــا للقـــوات البريطانية المستعمرة . وعندما تبين ضعف الدولة في الحـــرب الروسية ــ العثمانية واخذت الاوساط السياسية تتساءل عن مصير ولاياتها في المشرق ، شهدنا ايضا بين (١٨٧٧ و ١٨٨٠) تحركا يقوم به وجهاء مسلمون في بيروت وصيدا وجبل عامل ودمشق هدفــه « العمل على انقـــاذ الوطن مـــن الاحتلال الاجنبي » . ومثـــل هذا التحرك يستحق وقفة خاصة ، لانه كثيرا ما دمج لدى الباحثين مع الموقف الاول المعادي للاتراك ذي النزعة الانفصالية .

- ٣ -

تحرك وجهاء المسلمين بين ١٨٧٧ - ١٨٨٠

الوثيقة التي تحدثنا عن هذا التحرك شهادة معاصرة لمنح الصلح نقلها ونشرها عادل الصلح بعنوان « سطور من الرسالة : تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة (١٨٧٧) » . ومن خلال هذه الشهادة نستنتج ان مجموعة من وجهاء بيروت وصيدا ودمشق (ملاك اراض وتجار) بالتعاون مع علماء من الطائفة الشيعية في جبل عامل ، قاموا بعدد من الاتصالات والاجتماعات للبحث في مصير البلاد الشامية. يقول صاحب الوثيقة : « كان وضع الدولة المضطرب ، والوعي القومي النامي في سورية ، حافزين أهابا بأهل البلاد ليتداولوا في ما يجب عمله لتجنيب وطنهم المصير السيء ومن افجع صوره وقوع احتلال اجنبي » (٢١) .

كانت بيروت مهد الفكرة ، والمبادر لها الوجيه البيروتي احمد الصلح . وقد باشر هذا الاخير باجراء اتصالات سرية في بيروت ، ثم في صيدا وجبل عامل . وتردد في اطار الاتصالات الاسماء التالية : الحاج ابراهيم آغا الجوهري (وجيه صيداوي) ؛ السيد محمد الامين والشيخ علي الحر (من علماء الطائفة الشيعية) ، الاستاذ الشيخ احمد عباس الازهري ، الحاج حسين بيهم .

واسفرت الاتصالات الاولى والنقاشات الاولية عن تشكيل وفد للتباحث مع زعماء دمشق وعلى رأسهم الامير عبد القادر الجزائري ، كذلك ارسلت رسل ووفود الى حماة وحمص وحلب واللاذقية وحوران، وتم الاتفاق على اجراء اجتماعات سرية في بيروت لوضع « الخطط اللازمة » ، ثم انتقل المجتمعون الى دمشق « لاكمال البحث والمداولة » في دار السيد حسن تقي الدين الحصني . وانتهت هذه الاجتماعات بعدد من المقررات :

ـ اختيار الامير عبد القادر ليكون رأس هذه الحركة .

ـ الاعتراف بالخلافة العثمانية أي « ان يبقى الخليفة العثماني خليفة للمسلمين » .

ـ بالنسبة « لماهية الاستقلال المنشود » اتفق المؤتمرون على « اقرارمبدأ السعي لتحقيق استقلال بلاد الشام ، وتأجيل البت في مدى هذا الاستقلال ، الى انتهاء الحرب الروسية ـ العثمانية ، وانجلاء وضع الدولة ومصيرها » (٢٢) .

ويتابع صاحب الوثيقة « وكان على رجال مؤتمر دمشق ان يراقبوا ما يجري في مؤتمر برلين ، ليتخذوا على ضوء ذلك موقفهم الاصوب . وكان يروج بين العاملين انه اذا تبين ان احدى الدول الاجنبية تهدف الى الاستيلاء على بلادنا ، كما كانت نية النمسا في البوسنة والهرسك ، وروسيا في بعض الولايات الشرقية من الاناضول .. وكما هي نية بريطانيا في قبرص ، فلا بد من طلب الاستقلال التام . اما اذا تبين انه ليس ثمة من عزم على احتلال البلاد فتكون الغاية تحقيق الاستقلال الذاتي كما هي الحال في مصر وفي بعض بلاد البلقان » (٢٣) .

لا بد ونحن نقرا هذه الشهادة المسجلة بقلم احد ابناء المشاركين الاساسيين في الحركة ان نسجل بعض الملاحظات :

ـ اولا : على الرغم من تسجيل الشهادة في مرحلة لاحقة كان الوعي القومي العربي فيها قد تبلور في سياق انفجار التناقض مع الاتراك ، ووضوح مخاطر الاحتلال الاجنبي ، فلا نلمس في مضمون الشهادة التي تحكي فصول هـــذه الحركة اية اشارة لعداء يكنه القائمون بالحركة نحو الاتراك . بل على العكس ، فكل الاشارات تسجل عداءهم للاجنبي ، وحذرهم من وقوع البلاد فـــي براثن الاستعمار .

ـ ثانيا : ان « الاستقلال » لم يكن يعني بالنسبة للقائمين بالحركة انفصالا عن الاتراك ـ كما عنى بالنسبة « لأعضاء جمعية بيروت السرية » ، بل على العكس كان « الاستقلال » يعني الحيلولة دون وقوع البلاد تحت الاحتلال . والا فمضمون الاستقلال « امارة عربية » في اطار الخلافة العثمانية .

ـ ثالثا : ان ما حرك هذه الطروحات واعطاها مبرر الطرح ، ان على مستوى « الاستقلال التام » او على مستوى « الاستقلال الذاتي » ، هو نتائج الحرب الروسية ـ العثمانية وما دار حولها في الاوساط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية الاوروبية من لفط حول مصير الدولة العثمانية ومشاريع تقسيمها . لذلـــك بقيت اهداف القائمين بالحركة مجرد اصداء لهذا اللفط . لذلك ايضا لم تكن الحركة تملك اي مخرج بعد مؤتمر برلين ونجاح الدبلوماسية البريطانية في اطالة عمر الدولة العثمانية مقابل التخلي لها عن جزيرة قبرص ، غير التلاشي ، امام هجمة السلطان عبد الحميد على كل معارضة ، وكل اصلاح ، وكل هامش استقلالي في الولايات .

وبالفعل ، هذا ما حصل . يقول صاحب الوثيقة : « قـــامت السلطات في سورية باتخاذ تدابير احترازية كثيرة . ففرضت الاقامة الجبرية على زعماء الحركة في مناطق نائية ، ونفت الى خارج البلاد بعضا منهم ، واخذت تحت الرقابة الشديدة الاشخاص الذين أيدوا الحركة ، ثم منعت هذه السلطات الاختلاط بـــين الامير واحمد

الصلح (...) ونفت السيد محمد الامين احد اركان الحركة ، الى طرابلس » (٢٤) .

بالاضافة الى هذه الملاحظات ثمة اسئلة تطرح نفسها على الباحث : هل كانت هناك ثمة علاقة بين القائمين بالحركة واعضاء جمعية بيروت ؟ وما كان دور عبد القادر الجزائري في هذه الحركة ؟ وامر آخر ملفت للنظر : ثمة عدد من الرسائل تلقاها الامير من يوسف كرم تحمل افكارا ومشاريع سياسية للمنطقة . ومن المعروف ان يوسف كرم كان يتنقل في ذلك الوقت بين الدوائر الاوروبية ساعيا لنفسه بحكم جبل لبنان . فما هي طبيعة العلاقات القائمة بين الرجلين وبين المشروعين ؟

في شهادة فارس نمر تأكيد على ان اعضاء الجمعية اتصلوا ببعض وجهاء المسلمين (لا يسمي احدا منهم) في اطار المحافل الماسونية ، غير ان هؤلاء لم يوافقوا على الاهداف الانفصالية للجمعية (٢٥) ، بل اكثر من ذلك ، فلم يستمر اللقاء المشترك طويلا بينهم . كما تجدر الاشارة الى ان المناشير قد اثارت احتجاج بعض العائلات الاسلامية في بيروت . يذكر القنصل الفرنسي العام في سورية مثلا ، ان عائلة بيهم البيروتية ارسلت الى الوالي رسالة موقعة من وجهائها « تدين ما جاء في المناشير من افكار هدامة وتدعو لملاحقة صارمة لهذه الألاعيب المجرمة » (٢٦) .

وما يستوقفنا حيال هذا الموضوع ايضا ما ورد في تقرير القنصل الفرنسي عن الحالة السياسية في سورية خلال فترة (١٨٨٠ – ١٨٨١) .

ثمة فكرة تتكرر في التقرير ، مفادها ان « الجمعية الخيرية الاسلامية » هي المسؤولة عن ظهور المناشير « الثورية » في عدد من المدن . هذه الفكرة التي لا يجزم في مدى صحتها لا نعرف

كيف عرفت طريقها الى دوائر القنصليات الاجنبية في بيروت . فمن المعروف ان اركان الجمعية الخيرية الاسلامية تأسست عام ١٨٧٨) – وعلى رأسهم الشيخ عبد القادر القباني – انطلقوا من واقع تحسسهم لخطر التعليم الاجنبي باعتباره وسيلة من وسائل التغلغل الاستعماري في البلاد ، ليؤسسوا مدارس خاصة لابناء الطائفة ، لا سيما بعد ان كان المسلمون قد قاطعوا المؤسسات التعليمية التبشيرية (٢٧) .

اذن من الصعب ان نصدق ان من وعى وحمل مهمات التصدي للاستعمار الثقافي يمكن ان يكون وراء دعوة انفصالية لن يستفيد منها في نهاية المطاف الا الدول الاستعمارية الساعية الى تقسيم الدولة العثمانية . فهل يكون في ترداد اسم « الجمعية الخيرية الاسلامية » وتحميلها مسؤولية صدور المناشير محاولة ما لابعاد الانظار عن الفاعلين ، وايجاد « مظلة » اسلامية للتحرك المعادي للاتراك ؟.. اننا نرجح هذا الاحتمال .

ذلك ان التناقض القائم بين وجهاء المسلمين في المدن المشرقية من جهة والادارة التركية المباشرة من جهة ثانية ، ما كان يمكن ان يعبر عن نفسه في ذلك الوقت على مستوى اعادة النظر بالعلاقة مع الدولة المركزية . هذا الخلط في مستويات العلاقة مع الاتراك هو ما يدفع مثلا القنصل الفرنسي في بيروت الى الاعتقاد بأن « جمعية خيرية اسلامية » ربما تكون المسؤولة عن ظهور المناشير « الثورية » في صيدا وبيروت وطرابلس ودمشق .

اما استنتاجه هذا ، فقائم على ترافق ظهور المناشير مع حادثة حصلت في صيدا . خلاصتها كما يرويها القنصل الفرنسي لوزير الخارجية : ان القائمقام التركي في قضاء صيدا رفض طلب ترشيح احد افراد عائلة المجذوب لعضوية محكمة القضاة العليا في القضاء ، كذلك رفض طلبات ترشيح اخرى لحنا لطوف (روم كاثوليك)

والشيخ الحر (شيعي) وجبور نمور (ماروني) . وكان ذلك سببا في شغب بدات اولى مظاهره في صيدا . يقول القنصل ان مجذوب ، المرشح السني الصيداوي « نظم عريضة احتجاج ضد سلوك الحاكم التركي واخذ يزرع الشغب في البلاد بفضل مساعدة اقربائه من آل الجوهري ، وهم اعضاء نافذون في الجمعية الخيرية الاسلامية في صيدا » . ويتابع القنصل : « كان يمكن ان يبقى الحادث محليا لولا ظهور مناشير تطالب بطرد الاتراك وتعيين قائمقام عربي . ولما كانت قد وصلت اخبار هذه المظاهر ذات الاتجاهات العربية الى الباب العالي ، ارسل هذا الاخير الى والي بيروت يلومه بحدة على عجزه عن اكتشاف من هم وراء هذه المناشير التي كانت منذ فترة ، تعلق بصورة سرية على جدران مدن دمشق وبيروت وصيدا ومدن اخرى ». وحصل ان « اوقف الجوهري ، وجبور نمور ، ومجذوب، واقتيدوا الى بيروت حيث اجري تحقيق معهم حضره الوالي بنفسه » .

ويستنتج القنصل : « ما يستخرج من هذه الوقائع هو تدخل هذه الجمعية الخيرية الشهيرة التي تأسست في عهد مدحت باشا ، في الشؤون العامة ... وبالنسبة لي فاني مقتنع ان مؤسسي الجمعية الخيرية يضعون امامهم هدفا سياسيا بحتا ، انهم ذوو نزعة معادية للاتراك والمسيحيين معا ، يطمحون للاستيلاء على حكم البلاد وتسلم المراكز المهمة فيها » .

ويذيل القنصل تقريره بملاحظة كتبت في (٢) كانون الثاني (١٨٨١) يقول : « اتخذت قضية صيدا طابعا اكثر خطورة . ذلك ان عائلة بيهم التي تحتل المركز الاول بين العائلات الاسلامية في بيروت ، توسطت لدى الوالي من اجل المجذوب ... غير ان حمدي باشا رفض هذه الوساطة ... وفي نهار (٣١) كانون الاول ظهرت في بيروت مناشير اكثر عنفا من سابقتها ، تطالب بالاستقلال الاداري والعسكري لسورية ، وبادارة شبيهة بادارة لبنان ، الخ .. طلب

الوالي من الباب العالي السماح له باعلان حالة الطوارىء في سورية . مما دفع وجهاء مختلف الطوائف ومن بينهم زعماء عائلة بيهم ان يوقعوا عريضة للوالي يرفضون فيها الافكار الهدامة التي تتضمنها المناشير ، ويطالبونه بملاحقة صارمة لأصحاب هذه الالاعيب المجرمة » (٢٨) .

اما راي القنصل في الرواية التي نسبت يومذاك المناشير لمجموعة من الشبان المسيحيين ، فلعل من المفيد عرضه كما ورد في نص التقرير :

« الافتراضات الاكثر غرابة آخذة في الشيوع . فمثلا جريدة فرنسية « Les Débats » نشرت ترجمة لأحد المناشير الاخيرة ، وجعلتنا في وضع يعتقد المرء معه ان لنا ثمة مصلحة في تلك المظاهر .

« يبحث اليوم عن تفسير آخر : يزعم ان المناشير صدرت عن مجموعة من الشبان المسيحيين الذين تخرجوا من الكليات السورية ، واستلهموا أفكارهم من روسو وجماعة الموسوعيين « Les Encyclopédistes » . لذلك فهم يطمحون للقيام بثورة اجتماعية ، وبذل الجهد لرفع مستوى مواطنيهم الى المستوى الذي نحن فيه الآن خلال سنتين من الزمن .

« هذه التفسيرات المختلفة تجعلنا ــ الى حد ما مسؤولين مباشرة عن التحرك الذي يحرض عليه في هذه البلاد . غير اني أسارع لأضيف ان هذه التفسيرات غير مقبولة ابدا . فمن المحتمل ان يكون بعض المسيحيين قد لعبوا دورا ما في المناشير الاولى التي ظهرت في دمشق . غير ان مجموع المسيحيين في سورية لا ينقصهم الوعي حتى يمهدوا طريق الحكم الى مسلمي سورية ويعملوا براحة بال من اجل استعبادهم بالذات .

« لا ، بل لعله من الجائز ان يكون بعض اعضاء الجمعية الخيرية الاسلامية قد لجأوا الى وسيلة المناشير المغفلة باعتبارها اقل تعريضا للخطر ، ليثيروا مشاعر الحقد على الاتراك » (٢٩) .

في رأينا ان تقرير القنصل الفرنسي لا يعكس بصدق الواقع السياسي السائد آنذاك في سورية ، واتجاهاته المختلفة . انه ينقل مجمل الاخبار والشائعات التي وصلت الى القنصلية عن طريق المخبرين المحليين . لذلك يتردد خبر مسؤولية « الجمعية الخيرية » عن صدور المناشير اما « كمظلة » اسلامية للتحرك المسيحي المعادي للاتراك ، واما لأن الامر التبس على المخبرين والقناصل (٣٠) عندما ترافق ظهور المناشير مع حادثة صيدا التي ورد ذكر لتفاصيلها في تقرير القنصل الفرنسي . وعلى كل حال ان شهادة فارس نمر بصدد ظهور المناشير تزيل كل التباس في هذا الشأن .

وفي رأينا ايضا ان حادثة صيدا ، شأنها شأن الحوادث الجزئية التي كانت تنتج عن تضارب صلاحيات الموظفين الاتراك مع الهيمنة العائلية المحلية السائدة ، لا تعبر الا عن تناقض ثانوي بين المسلمين العرب والدولة الإسلامية ذات الغلبة التركية . وفي اطار هذا التناقض نفهم حادثة صيدا وغيرها من الاحداث المشابهة ، كذلك نفهم طبيعة حركة « الاستقلال الذاتي » التي ورد ذكرها في المذكرات التي نقلها عادل الصلح . فهي (الحركة) وان طرحت صيغة « الامارة العربية » في اجواء الحرب الروسية — العثمانية واجواء المؤتمرات التي اسفرت عنها (معاهدة سان ستيفانو ومؤتمر برلين)، لم تخرج عن نطاق المفهوم الاسلامي للسلطة (امارة عربية في اطار خلافة يتبوأ مركزها الاتراك العثمانيون) .

اما عن دور الامير عبد القادر الجزائري في الحركة ، فليس لدينا بشأنه الا ما ورد في مذكرات منح الصلح . وهو ان القائمين بالحركة اتصلوا به في دمشق وبايعوه زعيما للحركة واميرا مرتقبا على بلاد الشام .

ان غموضا كبيرا يكتنف هذه النقطة ، وهي تحتاج على كل حال ؛ الى مزيد من التحقيق الوثائقي في ارشيف وزارتي الخارجية البريطانية والفرنسية والاوراق الشخصية لدى بعض العائلات . غير اننا نعلم مع هذا ؛ ان اسم الامير تردد منذ (١٨٦٠) في تقارير القناصل الاجانب بصفته صديقا لفرنسا وشخصية عربية ــ اسلامية مرموقة (٣١) . كذلك نعلم انه كان متعاطفا مع الحركة الماسونية التي دخلت بلاد الشام والتي في اطار محافلها كانت تطرح طروحات الاستقلال . يقول شاهين مكاريوس كاتب محفل لبنان في انتماء الامير عبد القادر الى الماسونية : « وكان قد سمع كثيرا عن الجمعية الماسونية وما لها من صحيح المبادىء وفعل الخير ، فتاقت نفسه الى الانضمام اليها ، واغتنم فرصة مروره بالاسكندرية اثناء عودته من الحجاز سنة (١٨٦٤) فانتظم في سلكها في (١٨) يونيو (حزيران) بمحفل الاهرام التابع للشرق السامي الفرنساوي ووافقت مشاربه من كل الوجوه ، فأحبها واحب اهلها ، ومال اليها واليهم كثيرا وكان لا يخفي نفسه ، وطالما جاهر انه من اعضائها » (٣٢)

كذلك ايضا ، نعلم انه تلقى عددا من الرسائل من يوسف كرم اثناء اندلاع الحرب الروسية ــ العثمانية . وتكشف الرسائل عن مشروع استقلالي عربي يطرحه يوسف كرم على الامير بعد فشله في اقناع الحكومة الفرنسية بتبني تسميته حاكما على جبل لبنان . وكتب في احدى الرسائل الموجهة الى الامير عبد القادر ، يعرض مشروعا كونفدراليا عربيا يشير ضمنا فيه الى امارة جبل لبنان : « بينما حكومة روسيا منهمكة بالحرب الحاضرة ، فان حكومتي فرنسا وانكلترة لاعتقادهما بسقوط الحكومة العثمانية القريب ، قد هيأتا الوسائل الآيلة الى تجزئة الديار العربية الى اقاليم تلجأ الى حمايتها (...) » . لذلك يقترح : « اذا رات فخامتكم ان تعين على الاقاليم العربية أمراء مستقلين يدفعون اليكم اموالا مقررة ، ويوحدون صفوفهم تحت رايتكم ضد كل تعدي ، قبل ان تتداخل بأمورنا الدول الاجنبية ، فذلك كما يتراءى لي هو احسن سياسة ... » (٣٣) .

في رسالة مغفلة موجهة الى يوسف كرم ـ ويبدو انهـا مـن صديق لهذا الاخير كان يقوم بدور ضابط الاتصال بين الرجلين ـ كشف للرهان الذي بنى عليه يوسف كرم طموحه وهدف اتصاله بالامير عبد القادر . يقوم الرهان على اعتبار ان « الانكليز اصبحوا اكثر اضطرارا لفض المسألة الشرقية من سائر الدول . . . على حد تعبير نص الرسالة ـ (وان) اهم قطر لهم في المملكة العثمانية هـو سورية لا مصـر ، لانهـم يعتبرونها كمقاطعة هندية نظـرا لمركزها الجغرافي الممتد من خليج العجم الى السويس » (٣٤) .

كما في رسالة اخرى من نفس الصديق ، ثمة اشارة الى قبول الامير عبد القادر بمشروع كرم وتأجيل التحرك بانتظار دخول اليونان الحرب . ورد في الرسالة : « فخامة الامير يهديكم تحياته ، وهو مباشر بالمقتضى من جهته كما نوهتم ، وباتفاق الراي معه فنقول : انه ، وان تكن الظروف الحاضرة اصبحت موافقة لبداية العمل ، فمن الضرورة انتظار دخول اليونان ، الذين بالاشتراك مـع السفن الروسية التي امرت بالدخول لبحرنا ، لا بد ان يشغلوا قوة الاتراك البحرية ويقطعوا وصولهم الينا بحرا . فبعد دخولهم مع ما لا بد من ظهوره بذاك الوقت من سياسة اوروبا ، نستنير نوعا عن كيفية نهوضنا . وحينئذ كل تأخير من اتمام واجباتنا الوطنية يكون خطأ . واما سفري ، بكل تأكيد اكون ان شاء الله عندكم حالا بعد دخول اليونان مصحوبا بالتحارير اللازمة من الامير » (٣٥) .

فمن خلال ما ورد في الرسائل ، وما نعرفه عن شخصية كرم المغامرة ، نرجح ان المشروع المطروح بالاتفاق مع الامير عبد القادر ، ليس له أية صلة بما طرحه الوجهاء المسلمون على الامير حول ضرورة انقاذ بلاد الشام من الاحتلال الاجنبي .

ان مشروع كرم ، وان وافق عليه الامير عبد القادر على لسان صديق كرم ، يرتكز الى تحرك مناويء لرستم باشا قام بـه بعض

المطارنة والرهبان في متصرفية جبل لبنان وعلى راسهم صديقا كرم المطرنانان الدبس والبستاني (٣٦) . وهو تحرك جزئي كما راينا ، تحكمت فيه حدود التناقضات التي برزت بين الحاكم المدني وصلاحياته من جهة ، وركائز السلطة الاكليركية من جهة ثانية في جبل لبنان . اما في بقية انحاء سورية فلم يكن لطموح كرم ولا لطموح الامير عبد القادر ــ ان صحت موافقة هذا الاخير على مشروع كرم ــ ركائز فعلية ولا استعدادات شعبية للتجاوب مع مشروع كهذا .

على كل حال ، بعد مؤتمر برلين واحتلال بريطانيا لقبرص ، ودفع فرنسا بالمقابل نحو احتلال تونس ، سقط الرهان على بريطانيا في امكانية احتلالها لسورية . اذ اصبحت مصر ، لا سورية هي البلد الذي تهيء له بريطانيا . فقد مات الاحتلال . وبقيت سورية مسرح صراع بين الدول الاستعمارية ، خاصة بعد دخول المانيا حلبة هذا الصراع . اما على صعيد العلاقات العربية ــ التركية في سورية فبالاضافة الى تأثرها بالصراعات الدولية فقد اتخذت مسارا داخل السلطنة العثمانية وخارجها . وتحدد بعاملين متناقضين : من جهة اشتداد القبضة الحميدية ، ومن جهة ثانية تصاعد ونمو حركة « ليبرالية » قوية في صفوف الاتراك .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

- ٤ -

مظاهر ثقافية « مسيّسة »

في بعض مدن المشرق العربي : بيروت - دمشق

منذ (١٨٨١) وحتى (١٩٠٨) لا تشهد المرحلة اي عمل سياسي بارز في المدن السورية . ولعل السبب هو في سياسة السلطان عبد الحميد ، في مظهريها القمعي والاحتوائي في آن واحد . لكن بالرغم من ذلك تحدثنا المراجع عن تأسيس ونشاط جمعيات ثقافية وادبية مختلفة تأطر في حلفاتها ومنتدياتها مثقفون وادباء ووجهاء عائلات مدينية ينتمون الى اجزاء اجتماعية حددتها في بيروت المواقع الاقتصادية الجديدة التي اخذت تحتلها عائلات معينة بعد انخراطها في علاقات تبادل واسعة مع الغرب على مستوى استيراد السلع الجديدة واقتباس الافكار وفي المدن التجارية ذات الطابع الاسلامي ، (كدمشق مثلا) مواقع عائلات ذات الارتباط بسوق عربي - اسلامي داخلي .

وعلى سبيل المثال نذكر « الجمعية العلمية السورية » التي كانت قد تأسست في بيروت عام (١٨٥٨) ، وتوقفت اثناء الحرب الاهلية ، ثم استأنفت نشاطها ابتداء من سنة (١٨٦٨) ، لتعرف فيما بعد امتدادا واسعا بحيث انضم اليها حوالي (١٨٠) عضوا من

انتماءات طائفية مختلفة لكن ضمن غلبة مسيحية عددا وثقافة . واهم الشخصيات اللامعة في الجمعية : حسين بيهم، حنين الخوري، سليم البستاني ، عبد الرحيم بدران ، سليم شحاده ، سليم رمضان ، موسى فريج ، حبيب جلخ ، رزق الله خضرة ، ابراهيم اليازجي ، حبيب بسترس ، ناصيف اليازجي (٣٧) .

اما النشاط الثقافي للجمعية فكان محصورا « بنخبة » بدات على ما يبدو تتعرف على « افكار » اوروبا وتتمثلها وفق الصيغ التعبيرية التي قدمتها الكولونيالية نفسها (مدنية ، حضارية ، علم ، الخ . .) .

ان الموضوعات التي تضمنتها بعض المحاضرات التي نظمتها الجمعية تعكس بوضوح محاولة التمثل هذه . ولعل ايراد امثلة من عناوين المحاضرات واسماء المحاضرين يبدو مفيدا في هذا السياق (٣٨) :

المحاضرون	عنوان المحاضرة
حنين الخوري	ـ حاجات العقل ـ الزراعة ـ تاريخ الحضارة الاوروبية
المركيز موسى دي فريج	ـ التجارة ـ الحضارة
سليم شحاده	ـ واقع التعليم
ابراهيم ثابت	ـ حاجات الحضارة .

وبالاضافة الى هذه الجمعية ، تاسست جمعيات علمية وثقافية اخرى ذات اهداف انسانية وخيرية ، في كل من طرابلس وصيدا وبيروت . من هذه الجمعيات : زهرة الاحسان ، شمس

البر ، زهرة الآداب (٣٩) ، فضلا عن « جمعية المقاصد الخيرية » التي كانت قد تأسست عام (١٨٧٨) بدافع تعليمي مناهض للنشاط التبشيري .

غير ان ابرز النشاطات الثقافية التي كانت تعبر عن مواقع المثقفين المسلمين الفكرية والسياسية تلك التي ظهرت في دمشق في السنوات العشرين الاخيرة من القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين والتي شكل محورها ومحركها الشيخ طاهر الجزائري (٤٠) .

ومن المفيد ان نقتبس هنا ما ورد عن نشاط الشيخ في كتاب « القومية العربية » للامير مصطفى الشهابي :

« في تلك المدة التي قضاها الشيخ طاهر الجزائري بالشام ، في السنوات العشرين الاخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الخمس الاولى من القرن العشرين ، كان يتحلق حوله في دمشق صفوة المتعلمين والنبهاء والمفكرين العرب ، فتألفت من جماعهم اكبر حلقة ادبية وثقافية كانت تدعو الى تعليم العلوم العصرية ، ومدارسة تاريخ العرب وتراثهم العلمي وآداب اللغة العربية ، والتمسك بمحاسن الاخلاق الدينية ، والاخذ بالصالح من المدنية الغربية » .

« وكان من الرجال الاوائل في هذه الحلقة علماء مصلحون ومؤلفون معروفون كالشيخ جمال الدين القاسمي ، والشيخ عبد الرزاق البيطار ، والشيخ سليم البخاري وغيرهم ، ثم التحق بها عدد كبير ممن كانوا دونهم في السن منهم : رفيق العظم ، ومحمد كرد علي ، وفارس الخوري ، وعبد الحميد الزهراوي ، وشكري العسلي ، وعبد الوهاب المليحي ، وعبد الرحمن الشهبندر ، وسليم الجزائري » (٤١)

ويعلق المؤلف على الجانب السياسي الذي تولد عن طبيعة نشاط الحلقة فيقول : « ومن الطبيعي ان يتولد في هذه الحلقة الادبية وخارجها شعور قوي بالوضع السيء الذي كانت عليه شعوب الدولة العثمانية عموما والشعب العربي فيها خصوصا . وقد نتج عن هذا الشعور قيام حلقة او جمعية سرية سياسية في دمشق مؤلفة من اعضاء عرب واتراك هدفها : السعي للقضاء على استبداد السلطان عبد الحميد وحكمه المطلق ، بجعل الحكم شورى في الدولة، أي بنشر الدستور المعلق » (٤٢) .

وان كان لا بد من تعليق على الخلفية السياسية لهذا النشاط ، فاننا نكتفي بالاشارة الى ان اعجاب هذه المجموعات ببعض مظاهر « المدنية الغربية » ودعوتهم للعودة الى التراث واحيائه ، لم يدفع سياسيا الى مواقف معادية من الدولة العثمانية كما هو الحال بالنسبة لبعض المثقفين المسيحيين الذين « بهرتهم » « المدنية الاوروبية » ، فكانت الدعوة لاحياء التراث العربي صيغة ايديولوجية معادية للاتراك ليس اكثر .

فالفرق بين المثقفين والفهمين ندركه ببساطة في موقف وسلوك الشيخ طاهر الجزائري . لقد شغل الشيخ ولفترة طويلة ، منصب مفتش عام للمعارف في ولاية سورية . ومن خلال هذا الموقع ، وهو موقع ديني و « عثماني » في نفس الوقت ، استطاع بموافقة الوالي حمدي باشا ان يفتتح عددا من المدارس الحكومية التي تدرس العلوم بالعربية ، وتعنى بتدريس آداب هذه اللغة ، وان ينشىء جمعية شبه رسمية (الجمعية الخيرية) تمول وتساعد من قبل الدولة ، لها مدارسها ومطبعتها الخاصة . بل اكثر من ذلك استطاع ان يجمع آلاف الكتب والمخطوطات الموقوفة على المساجد في قبة الملك الظاهر في دمشق فكان بذلك مؤسسا للمكتبة الظاهرية التي تتبع اليوم المجمع العلمي العربي (٤٣) .

ان اهتمام الشيخ طاهر بدراسة التــراث وجمع مصـادره ، واحياء اللغة العربية وآدابها ، ينبع اولا من موقفه المعادي للنشاط الارسالي الكولونيالي حتى ولو لبس هذا الاخير لباس « العروبة » ، وثانيا مــن حرصه علــى سلامة الدولة العثمانية . ان حجته التي اقنع بها المسؤولين الاتراك بضرورة توسيع ميدان التعليم الرسمي، وتدريس اللغة العربية وآدابها ، ينبع من هذه القناعة التي يعبر عنها مصطفى الشهابي بالصيغــة التاليــة : « ان مدارس الارساليات الاجنبية من بروتستانتية وكاثوليكية كلها تدرس العربية وآدابها ، خلافا لمدارس الحكومة العثمانية . فاذا طالت هذه الحال نشأ في المدارس الاجنبية نشء له تفكير خاص ومذاهب سياسية لا تسر الدولة . ولذلك يجب مقاومة هذه النزعات بالطريقة التــي يتبعها الاجانب » (٤٤) .

هذا ، ويحدثنا مصطفى الشهابي اعتمادا علــى وثائق اخيه عارف الشهابي عن « حلقة سياسية سرية » تألفت في دمشق عام (١٩٠٢) . ومن المفيــد متابعــة نشأة الحلقة ومســار تطورها مع المؤلف : « كان في الصفوف الاخيرة من مدرسة الحكومة الثانوية بدمشق وفي خارج تلك المدرسة ، شبان نبهاء في ميعة الصبا يتردد بعضهم على حلقة الشيخ طاهر الجزائري ، ويصغون في انتبــاه وتواضع الى ما كان يدور فيها من احاديث ومحاورات فــي اللغة العربية وقواعدها وآدابها ، وفي حضارة العرب والاسلام ، وفي ذلك التراث العلمي العظيم من المخطوطات التي خلفها لنا الاجداد ، وفي الجهل الضارب اطنابه بالبلاد العربية ، وفي الوسائل التــي يجب التوسل بها لرفع مستوى التفكير والتعليم .. » (٤٥) .

وما لبث هؤلاء الشبان ان « الفوا حلقة خاصة نعتت بحلقة دمشق الصغيرة » ، وكان لولب هذه الحلقة محب الدين الخطيب ، ومن اعضائها البارزين عارف الشهابي ، وعثمان مردم ، ولطفي الحفار ، وصالح قنباز ، وصلاح الدين القاسمي . ان الطروحات

السرية لهذه الحلقة تسجل خطوة مهمة على طريق « تسييس » الاهتمامات الثقافية لحلقة الشيخ طاهر الجزائري ، وذلك باتجاه الدفع سريا نحو الدعوة لبرنامج سياسي يقضي « بمطالبة الدولة العثمانية باتخاذ نظام لامركزي يضمن للعرب حقوقهم في الحكم ، ويجعل لغتهم في الولايات العربية لغة رسمية في مدارس الحكومة ودواوينها ومحاكمها » .

هذه الطروحات شكلت منطلقا لتوسيع الاتصالات بين شبان دمشق وبيروت . وكان من بين الذين اتصل بهم في بيروت عارف النكدي ، عبد الغني العريسي ، محمد المحمصاني ، والامير عادل ارسلان (٤٦) .

في سنة (١٩٠٥) انتقل بعض شبان دمشق للدراسة في مدارس اسطنبول العالية فنقلوا معهم اليها اهتماماتهم الثقافية — السياسية . وفي عام (١٩٠٦) اسس محب الدين الخطيب ، وعارف الشهابي ، وعبد الكريم قاسم الخليل ، وشكري الجندي « جمعية النهضة العربية » ، واتفق على ان يكون مركزها الثابت في دمشق . وانتخب محب الدين الخطيب رئيسا لها في اسطنبول ثم في دمشق . وانتخب صلاح الدين القاسمي اول امين لها (٤٧) . وهكذا اصبحت الجمعية اطارا يضم العديد من الشبان المنتشرين في المدن المشرقية العربية ، والذين ستبرز اسماؤهم بعد (١٩٠٨) ، ان في حزب اللامركزية او جمعية « العربية الفتاة » او جمعية « العهد » ، وفي غير ذلك من النشاطات السياسية والمواقف .

نموذج من النشاطات الثقافية للجمعية يستوقفنا لدلالته على الخلفية الايديولوجية والسياسية لاصحابه .

ففي حفلة غداء اقيمت في (١٧ آب ١٩٠٧) في ارض الوادي بدمشق ضمت اغلب اعضاء الجمعية القى رشدي الحكيم خطابا في

« التقدم الذاتي » ، وذكي الخطيب خطابا في « الانسان والتربية » ، وصلاح الدين القاسمي خطابا عنوانه « العلم والاجتماع » ولطفي الحفار خطابا في « اللغة العربية » ، ومحب الدين الخطيب خطابا عنوانه « الدين والاصلاح » (٤٨) .

ولكن ، مهما يكن من امر الاهمية السياسية لهذه النشاطات فمن المؤكد ان وجهة الموضوعات المطروحة والاهتمامات التي تدور حولها تعكس وعيا انسانيا واهتماما ثقافيا يذكر بتعبيرات عصر « النهضة » الاوروبية وبهموم مفكريها وادبائها . لكنه في الحالة التي نذكر يأتي التعبير عن هموم « النهضة » العربية خليطا من مفاهيم اوروبية « عصرية » تبشر بها ايديولوجيا الكولونيالية ، ومن قيم تراثية تشد الى الجذور والماضي ، وتحذر في نفس الوقت من خطر الغرب .

وعلى كل يبقى الجانب الاساسي في هذه النشاطات هو اشاعتها في دمشق جوا من «روح التكتل» على حد تعبير جاك بيرك (٤٩) . لكن مهما قيل عن اهمية هذه الجمعية في بلورة الوعي القومي عند العرب عن طريق اشاعة روح تنظيمية « عصبوية » ، يبقى الاسلام اطار لقاء تاريخي مهم مع الاتراك ، ويبقى بالتالي خط دفاع اساسي واولي ضد السياسات الاستعمارية الاوروبية . لقد كانت التطلعات القومية تعبر عن نفسها في اطار الدولة العثمانية الاسلامية بحركة معارضة ضد الفساد والاستبداد ، ومن اجل المشاركة العربية والاصلاح .

ذلك هو القاسم المشترك الذي جمع المثقفين المسلمين العرب مع اخوانهم « الاحرار » من الاتراك . وهنا بالذات يكمن الخطأ الكبير الذي يقع فيه بعض المؤرخين العرب حين يتحدثون عن « الاستعمار التركي » وعن اعتبار حركة المثقفين العرب في المشرق حركة معادية للاتراك بشكل اساسي .

ألم يكن « الاحرار » الاتراك اكثر تقدما من اخوانهم المسلمين العرب على صعيد استيعاب الفكر السياسي الليبرالي واكثر عداء للاستبداد الحميدي ؟ الـم يضطـر بعض المثقفـين المسيحيـين « الليبراليين » الذين هاجروا من سورية ان ينضموا بسبب ذلك الى صفوف التنظيمات « الليبرالية » التركية ويناضلوا معا ضد طغيان عبد الحميد ، ومن اجل اعادة الحيـاة الدستورية ؟ ان العمـل المشترك الذي برز في الداخل سرا ، وفي الخارج علنا ـ لا سيما في مصر وبلدان اوروبا ـ شهادة دامغة على ذلك .

— ٥ —

اشكال واتجاهات العمل السياسي في الخارج

أ ـ في اوروبا : المعارضة التركية ـ محور عثماني مشترك

لم يستهدف الارهاب الحميدي الفئات الاصلاحية و « الليبرالية » غير التركية وحدها . بل لعل الاصلاحيين والثوريين الاتراك كانوا اكثر من غيرهم عرضة للارهاب والطغيان (٥٠) .

بدات موجة الارهاب الحميدي بنفي مدحت باشا ، ثم اغتياله في ظروف غامضة بعد ان وجهت اليه تهمة اغتيال السلطان عبد العزيز . ولم تلبث ان تصاعدت حملات الملاحقة الشديدة والاعتقالات ضد كل مناد بالاصلاح وبتطبيق الدستور . وانتشرت في انحاء البلاد شبكة واسعة من الجواسيس والمخبرين ، لا سيما في المدارس والكليات . مما اجبر عددا كبيرا من « احرار » الاتراك ان يتركوا البلاد نحو اوروبا ويقيموا في عواصمها ، لا سيما في باريس (٥١) .

هناك أقام احد « الليبراليين » المسيحيين من بيروت ، خليل غانم الذي كان نائبا في المجلس العثماني عن ولاية سورية ايام تطبيق دستور (١٨٧٦) ونزح اثر تعليق هذا الدستور ليؤسس في باريس

عام (١٨٧٨) جريدة تحمل اسم « تركيا الفتاة » . وفي عام (١٨٨٩) وصل باريس احمد رضا ، احد الليبراليين الاتراك الذي انكشف نشاطه المعادي لعبد الحميد ، فاضطر ان ينزح الى باريس وينضم الى مجموعة « تركيا ــ الفتاة » . وفي عام (١٨٩٥) وبالتعاون مع خليل غانم وعدد من المنفيين الآخرين بدأ احمد رضا باصدار صحيفة « مشورت » التي كانت تصدر مرتين في الشهر وباللغة التركية مع ملحق فرنسي . وهذه الصحيفة اصبحت فيما بعد الصحيفة الرسمية لجمعية الاتحاد والترقي (٥٢) .

في كانون الاول (١٨٩٩) هرب الداماد محمود باشا صهر السلطان من تركيا مع ولديه البرنس صباح الدين والبرنس لطف الله ، حيث اقاموا في فرنسا ونشطوا في محاربة السلطان وفضحه والتعبئة ضده . بعد وفاة الداماد محمود عام (١٩٠٣) ، اكمل البرنس صباح الدين مهمة التصدي للسلطان ، محاولا ان يبلور خطا سياسيا مستقلا عن خط جمعية الاتحاد والترقي . فأنشأ منظمة اطلق عليها اسم : « عصبة الادارة اللامركزية والمبادرة الخاصة » ، وانشأ صحيفة دعاها « ترقي » (٥٣) .

وفي هذه الاثناء كانت عناصر ارمنية وكردية والبانية وعربية تتوافد الى اوروبا، وبالتحديد الى جنيف وباريس ولندن وبروكسل حيث تشكل هناك لجانا وروابط وتصدر نشرات ومجلات (٥٤) .

وبالنسبة للنشاط العربي يذكر ارنست رامزور ان « النشاط الوحيد الجدير بالذكر هو الذي قامت به منظمة تدعى « لجنة الاصلاح التركية السورية » بزعامة الامير امين ارسلان . لقد كانت هذه المنظمة قائمة منذ زمن ، ولكن يبدو انه لم يكن لاعضائها دافع قومي حقيقي ، بل كان دافعهم الرغبة في الاصلاحات التي قد تجعل حياتهم في الامبراطورية اسهل . اما خليل غانم فكان سوريا نصرانيا لا يرقى الشك الى اخلاصه لاهداف تركيا الفتاة كما رأينا » (٥٥) .

اذن كان العمل المحوري والاساسي الذي انشدت اليه شتى العناصر الاثنية ، لا سيما العربية هو العمل الذي تمثل « بتركيا الفتاة » و « عصبة الادارة اللامركزية » . فالعناصر العربية ، لا سيما تلك التي مرت بتجربة (١٨٧٧–١٨٨٠) بشقيها الاسلامي والمسيحي ، والعناصر التي بدأت تتعرف على افكار اوروبا وتستنهض اوضاعها اما تقليدا او تحديا (الجمعية العلمية السورية– حلقة طاهر الجزائري ، جمعية النهضة العربية . .) (٥٦) ، وجدت في برامج « تركيا الفتاة » وكتابات مجلة مشورت (التي كانت تدخل سرا اراضي الدولة العثمانية) وافكار صباح الدين ، استجابات لتطلعاتها وتعبيرات عن جزء كبير من مطالبها .

فالبرنامج السياسي الذي نشرته « مشورت » في (٣ كانون الاول ١٨٩٥) تضمن نقاطا تلتقي عندها بعض تطلعات العرب ومطالبهم . واهم هذه النقاط :

– « اننا نطالب بالاصلاحات ولا نقصرها على هذه الولاية او تلك ، بل نطلبها للامبراطورية كافة ، لا لمصلحة قومية واحدة ، بل لمصلحة العثمانيين كافة سواء كانوا يهودا او نصارى او مسلمين .

– « اننا نريد ان نتقدم في مضمار المدنية ، ولكننا نعلن بعزم اننا لا نريد ان نتقدم الا بالطريق الذي فيه تدعيم العنصر العثماني ، واحترام ظروف وجوده الخاصة .

– « اننا مصممون على رعاية اصالة حضارتنا الشرقية ، ولهذا السبب لا نأخذ من الغرب الا النتائج العامة لتطوره العلمي ، والا الاشياء التي يمكن هضمها حقا ، وهي ضرورية لتوجيه الشعب في سيره نحو الحرية .

– « اننا نعارض احلال التدخل المباشر للدول الغربية محل السلطة العثمانية ، وهذا ليس ناجما عن التعصب ، لان المسألة الدينية عندنا امر خاص – ولكنه منبعث من العاطفة المشروعة للكرامة المدنية والقومية » (٥٧) .

ثمة برامج وافكار اكثر جذبا وتعبيرا عن مصالح اثنيات الامبراطورية العثمانية ، تلك هي افكار وبرامج البرنس صباح الدين . فقد ذهب هذا الاخير ابعد مما ذهبت اليه جمعية « الاتحاد والترقي » في التعبير عن خصوصيات المناطق والقوميات التي تتشكل منها الامبراطورية .

ففي « المؤتمر الاول للاحرار العثمانيين » الذي عقد في باريس من الرابع حتى التاسع من شهر شباط سنة (١٩٠٢) القى البرنس صباح الدين امام سبعة واربعين عضوا من الترك والعرب واليونانيين والاكراد والالبانيين والارمن ... خطابا افتتاحيا جاء فيه : « ينبغي ان يكون مفهوما جيدا ان الاتراك الذين يكونون الاكثرية في الامبراطورية لا يطلبون لانفسهم الا ما يطلبونه ، وبنفس المقياس ، لاخوانهم المواطنين المسلمين وغير المسلمين كافة .

« ان الامبراطورية العثمانية منذ ظهورها حتى عهد الدستور لم يثبت تقصيرها قط في احترام لغة وعادات وديانة جميع الشعوب المختلفة التي تتولى مصائرها ...

« اننا نعيد القول : ان الاصلاحات التي نطلب تطبيقها في بلادنا، والتي نعمل بكل قوانا لتطبيقها ، لا نطلبها لشعب دون آخر او ملة دون اخرى ، كلا اننا نطلبها لجميع العثمانيين دون استثناء » (٥٨) .

وتأتي مقررات المؤتمر تأكيدا لامكانية العمل المشترك . واهمها ما يلي :

١ ــ اننا نرفض الربط بين الشعوب العثمانية والنظام الذي عشنا فيه خمسا وعشرين سنة ، فهو نظام ظالم وهو المصدر الوحيد للمساوىء المقترفة في الامبراطورية والتي تستثير احتقار الانسانية جمعاء .

٢ – اننا نريد ان نؤسس بين مختلف شعوب الامبراطورية واجناسها ائتلافا يضمن للجميع ، ومن غير تمييز ، تمتعهم التام بحقوقهم التي أقرتها اعلانات السلاطين وعززتها المعاهدات الدولية ، وان نوفر لهم الوسائل التي ترضي تماما آمالهم الشرعية في الاسهام بالادارة المحلية ، وتضعهم على قدم المساواة من ناحية الحقوق والواجبات المطلوبة من كافة المواطنين ، وان نستثير فيهم شعور الاخلاص والولاء للعرش ولآل عثمان اللذين وحدهما يستطيعان المحافظة على الوحدة .

٣ – سنوجه جهودنا في جميع الاحوال الى تنسيق رغبات جميع الشعوب العثمانية ، وجهود جميع المواطنين من اجل هذا الهدف الثلاثي : (أ) الحفاظ على وحدة الامبراطورية العثمانية وعدم امكان تفككها . (ب) اعادة تأسيس النظام والسلم في الداخل وهما شرطان اساسيان للتقدم . (ج) احترام القوانين الاساسية في الامبراطورية وخاصة الدستور الذي أدخل في سنة (١٨٧٦) . والذي هو بلا جدال اهم ما فيها والذي يقدم اقوى واثمن ضمان للاصلاحات العامة ولحقوق الشعوب العثمانية وحرياتها السياسية تجاه التعسف (٥٩) .

اذن ، كان من الطبيعي ان تشكل هذه البرامج والتوجهات محور عمل رئيسي قادر على استقطاب شتى الاتجاهات « الليبرالية » والاصلاحية المحلية في المشرق العربي .

الا انه تبقى ظاهرة لا بد من الوقوف عندها ونحن نتحدث عن النشاط السياسي في باريس ، وهي ظاهرة ارتفاع صوت نجيب عازوري آنذاك مطالبا بانفصال الولايات العربية عن الدولة العثمانية، وتأسيس دولة عربية « مستقلة » .

من هو اولا نجيب عازوري ؟ ماروني من جبل لبنان ، عاش

منذ صغره في فرنسا ، نشأ وتعلم في جو اجتماعي ـ ثقافي فرنسي، ولم يكن يعرف العربية (٦٠) .

في سنة (١٩٠٤) اسس في باريس « عصبة الوطن العربي » التي لم تثر آنذاك الا اهتمام بعض الكتاب والصحفيين الفرنسيين بما صدر عنها من بيانات ونشرات قليلة . في سنة (١٩٠٥) اصدر كتابا بالفرنسية يحمل العنوان التالي : « يقظة الامة العربية في آسيا التركية :

« Le Reveil de la nation arabe dans l'Asie Turque ».

ويتوجه صاحب الكتاب الى الدول الاوروبية طارحا عليها مشروعا يقضي بانشاء دولة عربية « تمتد حسب رأيه في حدود تخومها الطبيعية ، من وادي دجلة والفرات الى قنال السويس، ومن شاطىء المتوسط الى بحر عمان . ويكون حكمها ملكيا دستوريا ليبراليا تحت سلطان عربي . اما ولاية الحجاز الحالية فانها تشكل مع المدينة دولة مستقلة يكون رئيسها في نفس الوقت خليفة للمسلمين جميعا » . ويتابع المؤلف : « وهكذا فان معضلة كبيرة ، هي فصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية ، في الاسلام تكون بذلك قد تحققت لما فيه خير الجميع » .

هذا المشروع ينطلق بالطبع من تحديد وظيفة اقتصادية وسياسية لهذه الدولة اوحت بها الاوساط الثقافية الكولونيالية الفرنسية المحيطة بنجيب عازوري . وفي معرض حديثه عن « حسنات » هذه الدولة يقول عازوري : « سنحافظ على مصالح الاجانب الموجودة حاليا ، وسنحترم كل الامتيازات التي اعطيت لهم حتى يومنا هذا من قبل الاتراك ، كما اننا سنحترم ايضا استقلال لبنان (...) .

« ما من انسان شريف ومستقيم يمكن ان يكون معاديا لحركة خيرة ستفتح افقا واسعا للتجارة العالمية ، وستضمن للرساميل الاوروبية توظيفات لا تحصى ، مغرية واكيدة .

هذا ، وبمجرد ان ننفصل نحن عن تركيا ، ستنال كل الشعوب المضطهدة الاكراد والارمن والالبان ... حريتها (...) .

«لا نطلبن من الدول الكبرى ان تقوم بأية تضحية من اجلنا، ولا ان تقوم بأي عمل عسكري في مصلحتنا . نرجو فقط من الدول المتنورة والانسانية في اوروبا واميركا الشمالية ان تحبذ عبر مجرد حيادها حركتنا وان تشجعنا بعطفها . ولا يبقى الا ان نسير نحن بمشروعنا العظيم والسليم نحو الغاية المنشودة . اننا اثنا عشر مليونا من العرب ، يضطهدهم بضعة مئات من الموظفين الاتراك المستعدين لخيانة الباشا في اللحظة التي يرون فيها اننا نحن الاقوى » (٦١) .

ماذا كان صدى هذا الصوت ؟ لقد اثار كتاب عازوري بعض الاهتمام في الاوساط الدبلوماسية والاقتصادية الاوروبية ، لكن على صعيد الداخل ، وفي اوساط المثقفين المسلمين بالذات بقي بلا صدى ولم يثر اي انتباه . اما من قدر له ان يقراه او يسمع به فانه اما لم يثر عنده اي اهتمام او انه اثار استياء عبر عنه محمد جميل بيهم بما يلي : « وبقي صوت العروبة يتصاعد حينا بعد حين ، ومداره على الاكثر الخلافة ، وانها للعرب دون آل عثمان . ومن المؤسف ان هذا الصوت لم يكن يصدر في اوروبا عن قوميين مخلصين استندوا الى منظمات كما فعل الارمن ؛ بل كان مصدره اما موتورين او وصوليين استغلوا هذه الحركة في سبيل بلوغ منافعهم الخاصة ، او مأجورين من الاجانب كانوا يرفعون عقيرتهم وفقا للوحي الذي يوحى اليهم : فقد اصدر ابراهيم بك المويلحي جريدة الخلافة في نابولي (١٨٧٩) وهو يتوخى منها الانتقام للخديوي اسماعيل باشا ، بمناسبة خلعه عن عرش مصر . ونشر الدكتور لويس صابونجي في لندن جريدة اخرى تحمل اسم «الخلافة» (١٨٨١) ومجلة « الاتحاد العربي » وكان يعتمد فيهما على

اموال بريطانية . واصدر الاستاذ خليل غانم في نفس العام ، بباريس جريدة البصير ، وكانت تغذيها الاموال الفرنسية (...) .

« ... وقد حاول الاستاذ نجيب عازوري اللبناني اثارة القضية العربية في باريس في مطلع القرن العشرين (...) . ويسؤنا القول بأن الظنون كانت تحوم ايضا حول نشاط المشار اليه : ذلك انه هبط باريس غاضبا من جراء عزله من الوظيفة التي كان يشغلها في فلسطين ، فأخذ بمنشوراته يواعد الترك بالعرب ... » (٦٢) .

في الواقع ان « ظاهرة » عازوري لم تكن لتستحق هذه الوقفة اولا ان العديد من المؤرخين العرب الذين بحثوا في تاريخ النضال القومي العربي لم يولوها اهمية في مسار هذا النضال او جعلوها نقطة مهمة على طريق تبلور الوعي القومي (٦٣) . لنقرأ هذه الفقرة لاحد المشاركين يومذاك في النشاط السياسي (الامير مصطفى الشهابي) في «اهمية» هذا الكتاب : « ومن الطبيعي القول بأن نشاطا قوميا كهذا النشاط ، مقره باريس ولغته افرنسية ، لا يمكن ان يبلغ صداه البلاد العربية في يسر ، ولا ان يكون له تأثير يذكر في نفوس العاملين في الحركة القومية العربية . وانا على يقين من ان كتاب العازوري لم يكن عند احد من شباب جمعية النهضة العربية ، ولا عند احد ممن الفوا عقب اعلان الدستور العثماني الجمعيات والمؤسسات القومية العربية المختلفة . وفي سنة (١٩١١) وجدته يباع في احدى مكتبات باريس فاشتريته ودللت بعض الرفاق من الطلاب العرب عليه . فلم يهتموا به ، لانهم كانوا قد شبوا عن الطوق ، وعرفوا من شؤون القومية العربية وواجباتهم فيها ما لم يعرفه غيرهم » (٦٤) .

ونخلص الى القول : ان العمل المشترك التركي ـ العربي ، المناهض لاسلوب عبد الحميد في الحكم كان العمل السياسي السائد في اوروبا ، وان ارتفعت بعض اصوات فردية تطالب بالانفصال عن الاتراك .

ب : في مصر : خطان مختلفان « المنار » و « المقتطف »

وكما كانت باريس ، كانت القاهرة ايضا ملجأ « للاحرار » والاصلاحيين عربا وتركا ، مسلمين ومسيحيين .

ومن بين الاصلاحيين المسلمين الكبار نذكر الشيخ محمد رشيد رضا ، نزح من طرابلس اثر تصاعد موجة القمع وشمولها ، واستقر في القاهرة . خلال عامي (١٨٩٧ ـ ١٨٩٨) أسس بالتعاون مع احد مثقفي دمشق محمد رفيق العظم : « جمعية الشورى العثمانية » ، ومجلة ناطقة باسمها هي مجلة المنار (٦٥) .

خرج محمد رشيد رضا من محيط اجتماعي ـ ثقافي اسلامي ، وتغذى بثقافة دينية ـ تاريخية كان ابرز ممثليها يومذاك والمساهمين في نشرها : السيد الافغاني ، والشيخ محمد عبده ، والشيخ عبد الرحمن الكواكبي ، وقد تميز الخط الاسلامي المعادي للاستعمار بالمباديء التالية (٦٦) :

ـ المناداة بالوحدة الاسلامية مجسدة سياسيا « بالاتحاد العثماني » والخلافة .

ـ الدعوة للنضال ضد الاستعمار الاوروبي .

ـ الدعوة للنضال ضد استبداد عبد الحميد .

على اساس هذه المباديء انضمت في القاهرة عناصر عربية وتركية الى « جمعية الشورى العثمانية » ، واستطاع محمد رشيد رضا ان يقيم علاقات سرية مع الداخل (٦٧) .

والى جانب هذه المجموعة السياسية ، كانت مجموعة اخرى قد تكونت اساسا من بعض المثقفين المسيحيين الذين سبق ونزحوا من بيروت عام (١٨٨٥) بعد انخراطهم في « جمعية بيروت السرية » ،

لتكمل خطها السياسي في القاهرة ، مستفيدة من الاجواء « الديمقراطية » التي اتاحها الانجليز لنمو المعارضة ضد عبد الحميد والاتراك عبر مجلات وجرائد كالمشير والمقطم والمقتطف .

كانت هذه المجموعة تلتقي مع « جمعية الشورى العثمانية » فيما يتعلق بالنضال ضد استبداد عبد الحميد . لكن خارج اطار هذا الهدف المشترك ، كانت ثمة فروقات سياسية عديدة تميز المجموعتين ، لا سيما في مسألة الموقف من الاتراك والموقف من الدول الاوروبية .

ففي وجه الموقف المعادي للاستعمار الذي كانت تمثله «المنار»، رفعت « المشير » الموقف المعادي للاتراك على اساس استحالة اقناعهم بالاصلاح ، ودعت لطلب مساعدة الغرب (٦٨) .

في وجه السجال الذي قدمته « المنار » في موضوع خطر اوروبا منطلقة من مثل مصر التي وقعت في ايدي الانجليز ، كان فارس نمر يطرح في « المقتطف » ضرورة المرور بمرحلة تحضير الشعب للاستقلال بواسطة « ترقية الامة بالعلوم والمعارف » (...) « واذا حاسنا المحتلين واستعنا بهم على اصلاح احوالنا واكتسبنا ثقتهم » . لذلك فهو يدعو للاستعمار ويجاهر : « انا احتلالي على رؤوس الاشهاد ، من اكبر الاحتلاليين ، لأني جاهرت وشهدت ولم أخف ولم أنكر ان المحتلين أصلحوا في هذا القطر اصلاحا عظيما » (٦٩) .

ومهما يكن ، فلم يمنع هذا الاختلاف في تحديد الموقف من الاستعمار لقاء الخطين على أرضية مشتركة هي معارضة السلطان ، وتحقيق الاصلاحات الدستورية على قاعدة البرامج التي طرحها « الليبراليون » الاتراك .

ولعل هذا اللقاء هو ما يفسر لم استقبلت «ثورة تركيا الفتاة» في تموز (١٩٠٨) بحماس وفـرح عظيمين من الجميع وووجهت عودة الدستور بابتهاج شديد غطى جميع المناطق والمدن ، وشمل جميع الطوائف والاتجاهات ؟ (٧٠) .

لكن « الثورة كانت ، على حد تعبير جورج سمنه ، اضعف مما بدت عليه . فاذا كان الكل مسرورا للحالة الجديدة ، فانه مـا من احد كان مسرورا لذات الاسباب ، وما من احد كان ينتظر مـن المستقبل نفس الانجازات » (٧١) .

هذه الملاحظة التـي كتبت عـام (١٩٢٠) من قبل احد ممثلى الاتجاه السوري الموالي لفرنسا ، تصف جيدا احتمالات الواقع كما سيتطور بعد (١٩٠٨) .

وقبل الانتقال الى دراسة واقع ما بعد (١٩٠٨) ، تحسن العودة الى جبل لبنان ، لمتابعة اهم المواقف السياسية التي عرفتها المتصرفية خلال الحقبة (١٨٧٦ ـ ١٩٠٨) .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

- ٦ -

مواقف سياسية في اطار متصرفية جبل لبنان

(١٨٧٦ – ١٩٠٨)

كانت اوضاع الجبل ، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تتجه ، كما قلنا سابقا ونكرر الآن ، نحو تثبيت « وضع خاص » في المنطقة طال بفوائده ومنافعه تقريبا كـل الفئـات الاجتماعية من السكان الموارنة . فالاكليروس الماروني جنى ارباحا طائلة علـى المستوى الاقتصادي من خلال زراعة التوت وتجارة شرانق الحرير ، ومارس سلطـة مهيمنة علـى المستـوى السياسي . والبورجوازية الريفية المارونية راكمت ثروات ضخمة أتت من الارض وحلالات الشرانق والتجارة . كذلك وجدت الفئات الشعبية فـي مجالات العمل المتوفرة في الجبل ونتائج الهجرة وسيلة لتخطي الفقر الذي تعانيه المناطق المجاورة . كل هذا انتظم ايضا على المستوى الاداري والحكومي في اطار « استقلال » نسبي مرتكز الى حماية الـدول الاجنبية ولا سيما فرنسا .

في اطار هذا « الوضع الخاص » كيف تحددت مواقف القوى الاجتماعية في جبل لبنان من اعلان الدستور عام (١٨٧٦) ، ومن ثورة تركيا الفتاة عام (١٩٠٨) . وهل افرز الوضع الخاص ، خلال كل هذه الفترة قوى جديدة وطروحات جديدة في اطار الادارة القائمة ؟

أ ـ أزمة (١٨٧٦) المتعلقة بتطبيق الدستور العثماني

غداة اعلان دستور عـــام (١٨٧٦) انفجرت في الجبـل أزمة سياسية نتجت عن التضارب القائم بين موجبات تطبيق الدستور المعلن في استانبول وبين النظام الاساسي المطبق في الجبل .

كان الدستور يقضي بأن ترسل كل ولاية عثمانية مندوبين عنها الى « مجلس المبعوثان » . على هذا الاساس ، تلقى رستم باشا حاكم متصرفية جبل لبنان آنذاك امرا من وزير الداخلية العثماني باجراء الانتخابات في الجبل بمساعدة والي سورية .

وعندما تبلغ مجلس الادارة الامر ، كان الرد رفض الانصياع لأوامر المتصرف . وكانت حجة المجلس تقوم على ما يلي : « .. ان وجود نواب لبنانيين ليس له مبرر في ندوة مدعوة لتحسين حـالة الولايات التركية عموما ؛ فلبنان يتمتع منذ (١٥) سنة بدستور خاص تضمنه الدول الكبرى ، وهو كالباب العالي لا يمكنه اجراء تحوير فيه ، ولا يريد ذلك على كل حال ، وهو راض عـن مصيره ولا مجال امامه للشكوى ؛ وان نظامات (١٨٦١) التي خلصته مـن شرور كثيرة قد امنت له الرفاهية ، وان ما يريده هو تطبيق هذا النظام بدقة » (٧٢) .

كان هذا الموقف مباركا من قبل الاكليروس الماروني ، ومدعوما من القنصلين الفرنسي والروسي . وازاء هـذه المعـارضة اضطر السلطان ان يصرف النظر عن هذه المسألة مؤقتا . فأرسل وزيـر الداخلية رستم باشا يعلمه ان جبل لبنان سيكون معفى هذا العام من ارسال نواب الى استانبول (٧٣) .

ما دلالات حركة المعارضة هـذه ؟ ان موقف مجلس الادارة والاكليروس الماروني لم يطلق حركة معارضة عنيفة ضـد الحكومة

التركية كي تضطر هذه الاخيرة بفعل الضغط الداخلي ان تتخلى عن مشروعها . فمن المؤكد ان الحكومة المركزية لم تصرف النظر عن المشروع الا لحرصها على ان تحول دون تحوّل هذه المسألة بعد تدخل الدول الاجنبية الضامنة للنظامات الاساسية للجبل ، الى مسألة دولية تفتح ابوابا جديدة لمزيد من التدخل الاجنبي . اذن كانت محاولات رفض القوى المهيمنة في الجبل للمشاريع المركزية التي تمس نظامات الجبل ، مستندة بشكل اساسي الى القوى الخارجية الاستعمارية المعارضة لأي اجراء يتناقض مع مضمون هذه النظامات .

يتساءل القنصل الفرنسي بعد ان طلب منه رستم باشا التدخل لاقناع مجلس الادارة بقبول اجراء الانتخابات : « ألسنا نخاطر بأن نعرض للزوال عملا بذلنا المستحيل للحصول عليه ؟ » (٧٤) .

ب ـ تناقضات داخلية وقوى جديدة عاجزة

منذ تلك الازمة وحتى عام (١٩٠٨) ، لم يشهد الجبل تحركا مهما معاديا للاتراك . فالصراع بين رستم باشا والاكليروس الماروني، وقضية نفي المطران بستاني ، وتحركات كرم ، وبعض الاحداث الجزئية التي مر ذكرها في فصل سابق ، كلها امور انتهت الى توازن داخلي في السلطة المحلية شكل فيه البطريرك الماروني كما ذكرنا الطرف الغالب . هذا التوازن المحلي توافق على كل حال مع توازن عام لجأ السلطان عبد الحميد لاقامته في ولايات الامبراطورية . فبالاضافة الى سياسته « الوحدوية الاسلامية » التي لم تكن في الحقيقية الا واجهة سياسية ، حاول السلطان ان يكسب التأييد السياسي لكل الشخصيات الدينية غير الاسلامية . وفق هذه السياسة كانت دعوة البطريرك الماروني بولس مسعد ، الى استانبول عام (١٨٧٦) واستقباله بحفاوة من قبل السلطان (٧٥) .

كتب «توفيق توما » اعتمادا علـى مذكرات الياس الحويك :
« في حوالي سنة (١٨٨٠) يبدو ان البلاد التي اسلست امرها اخيرا، تكيفت مع النظام القائم . فلم نعد نشهد انتفاضات تطالب برئيس وطني يحل محل الاجنبي . لقد اصبح الامر مقصورا على العمل لاختيار هذا الاخير من بين الشرفاء » (٧٦) .

ومن الاهمية بمكان ان نذكر ان هذا «التكيف» الذي يشار اليه ليس الا ذاك الاحتواء للقوى المختلفة في الجبل ، وهو احتواء لعبت مؤسسات النظام واجهزته الدور الحاسم في ايجاده علـى قاعدة العلاقات الاجتماعية الموروثة . لكن بعد ان تفسخت هذه الاخيرة وفقدت تماسكها «العصبوي» السابق الذي كـان يفرز تحالفات عائلية واسعة حول مسألة الامارة . . لقد اصبحت ممارسة هـذه العلاقات في اطار الادارة « الجديدة » تحزبات ضيقة ، ومنافسات فردية ، مما كان له شأن بدون شك في فساد البنية الادارية للنظام وفي فساد الموظفين « من الصغير حتـــى الكبير » . كان الحـاكم والاكليروس يتدخـــلان في انتخابات « مجلس الادارة » وتعيـين الموظفين ، واصدار الاحكــام القضائية في مختلف القضايا وفق مقاييس اجتماعية من شأنها تحقيق توازن في السلطة المحلية ذي غلبة اكليركية ــ مارونية .

اما عن موقف الدروز « فبدوا راضين عموما . صحيح ، على حد ما يذكر الدكتور احمد طربين ، ان لهم شكاوى ضد قائمقامهم في الشوف الذي سيبدل به في عهد واحد منافسه نسيب بك جنبلاط ، فتنقلب الآية ويصبح الراضون ساخطين ، ولكن كل هذا لا يخرج عن نطاق التحزب وهو شكل من اشكال النزاع القديم الذي لا يمس النظام وقواعده ، ولا يجرهم الى العصيان والثورة علـى الحكومة كما كان شأنهم في الماضي . وهكذا انشغل الدروز اما بالمهاجرة الى حوران او الى المهجـر ، او بالتحزب ضد هـذا المتصرف او ذاك القائمقام بشكل لا يشوبه خطر جدي على الامن » (٧٧) .

هذه العوامل التي شكلت المصادر الداخلية للنظام القائم شكلت ايضا عوامل مكونة لتناقضات جديدة كانت تبرز بين الحين والآخر بين قوى جديدة شابة من جهة (تقتصر على « مثقفين طموحين » في الوسط الماروني) و « مفاسد » الحاكم من جهة ثانية .

لم يكن التعبير عن هذه التناقضات يتخطى الاستياء والنقمة والشكوى . وغالبا ما كان التعبير يتخذ شكل ردود فعل عفوية فردية ، او في الحالات الاكثر « تقدما » عرائض موجهة للحاكم او الدول الكبرى .

ولعل من المفيد تقديم انموذج عن هذا التوجه : خطاب رفعه عبود ابي راشد ، صاحب امتياز ورئيس تحرير جريدة «النصير» ، ونشره في كراس مستقل بعنوان : « صوت الحق » رفعه الى مظفر باشا في (١٥) تشرين الاول (١٩٠٢) يوم تعيينه حاكما على جبل لبنان (٧٨) .

يتضمن الخطاب « ملاحظات تنتصر للنظام اللبناني » وتبين « ما طرأ عليه من مواقع الخلل » ، فيدعو صاحب الخطاب الى تحرير مشايخ القرى الذين ينتخبون عضو مجلس الادارة من الضغوط ، كما يدعو الشيخ الى « استشارة منتخبيه واخذ افكارهم » . كما يلفت نظر الحاكم الى « داء الرشوة » والتدخل بالتوصيات والرسائل في المحاكم والادارة . . . « فلا تراعى الاهلية ، ولا تنظر الجدارة والاستحقاق ، فلا يوظف الا الحامل جعبة من الرسائل او صرة من الدنانير » . يشكو احتكار بعض العائلات المعينة لبعض الوظائف : « ان بعض بقع من لبنان اختصت او بالحري خصصوها بتولي افراد بعض الاسرات عليها وهكذا كلما عزل او استقال ينصب غيره من اسرته ، كأن المسالة ارثية ، او كأن لا يصلح احد للحكم غير هؤلاء الرجال » . يدعو الى اعتماد مقياس «الاهلية» و « الجدارة » في تعيين الموظفين « ان في اراضي لبنان رجالا محنكين

... وشبانا ادباء متخرجين ، وكلهم ينتظرون مركزا ليبينوا لمواطنيهم تفانيهم في سبيل نجاح لبنانهم .. » . اخيرا يطالب « بحرية الصحافة » ومنع تجاوزات « مأموري الاجرا » « الذين يعاملون الناس معاملة الحيوان فيقتصوا منهم ضربا .. » وتحسين « راتب الجندي » كي يمتنع عن الرشوة .

ان التذمر الذي يحمله صوت ابي راشد استمر بالتعبير عن نفسه عبر اصوات اخرى . فهذا خيرالله خيرالله (٧٩) ايضا ، احد خريجي جامعات اوروبا ، يطرد من وظيفته في ادارة الجبل ، بعد سنتين ونصف من الخدمة (١٩٠٥ ـ ١٩٠٧) لسبب بسيط هو تقديمه للحاكم مشروعا اصلاحيا للادارة لم يوافق عليه هذا الاخير .

كتب خيرالله في مذكراته الشخصية حول ما جرى : « احسست باذلال يصيبني في صميم شهامتي كشاب ، اذ يحكم علي كأني عادم للاهلية يثقل الادارة ، وينبغي الاسراع للتخلص منه . كل هذا بعد ست عشرة سنة من الدراسة والعمل المضني في المدارس ، وبعد ان نلت شهادات لم ينلها احد من زملائي . كذلك ، بعد سنتين من الاستاذية ، وبعد ان انهك نظري بتحصيل المعارف المختلفة التي قد يحتاج اليها موظف في بلد يتطلب كل شيء فيه اعادة بناء : كالاقتصاد ، والسياسة ، والتجارة ، والصناعة ، والعلم الاداري والقانون ايضا » .

ويقدم خيرالله خيرالله صراعه مع الادارة على انه صراع بين « جيلين » ، يقول : « ان حاجات جديدة نشأت ، وان هموما جديدة تراود اذهان ابناء اليوم . فمؤسسات الماضي لم تعد تستجيب لتطلعات وافكار وحاجات الجيل الجديد .. » .

« سبع واربعون سنة مضت . والعصر الوسيط لـ (١٨٦٠) اختفى تماما . لم تعد تشغلنا اليوم المنازعات الدينية . ما يشغلنا

وما يثير اهتمامنا هو عملية بناء مجتمعنا على اسس ثابتة من التسامح والعدالة ، والنظام والتقدم . اننا بحاجة لخلق تجارتنا ، وتنمية صناعتنا ، وتحسين زراعتنا ، ونشر تعليم جدي متماسك ، وعلى الاخص عملي يستجيب لحاجاتنا الحالية والمستقبلية ، في كل مكان وبين كل طبقات المجتمع » (٨٠) .

ويتخطى خيرالله حدود مسألة طرح الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي ليضع موضع التساؤل شرعية السلطة لحاكم يختار من خارج لبنان . « اننا كشعب جديد ، مفعم بالامل ، لا نريد ان يكون كل مستقبلنا ، كل ذاك المثال الذي نحلم به ، مركزا في يد رجل غريب ، رجل لا يستطيع ان يهتم بنا ولا يمكن ان يكن لوجودنا الفض ، الحديث العهد ، الاحترام والعطف الكافيين ... » (٨١) .

ان نماذج عديدة من هذه الاصوات كانت ترتفع بين الحين والآخر في عهد المتصرفية . وهي اذ كانت تعبر عن ايديولوجية « ليبرالية » مقتبسة من الخارج ، ونزعة مثالية رومانطيقية نابعة من المعاناة الفردية في الداخل ، فقد اصطدمت بالحدود السياسية للواقع الذي تحلم بتغييره . ان هذه الحدود كانت رسمتها في الداخل قوى مهيمنة ، بل كانت آنذاك في أوج هيمنتها . لقد كنا حيال هيمنة قوى تمحورت حول زعامة البطريرك الماروني على جبل لبنان وعلى تطبيق نظامه الاساسي . « فالمساوىء » التي يفضحها بعض المثقفين من ذوي النزعة الليبرالية هي ظواهر طبيعية لتداخل القوانين المرسومة في النظام الاساسي مع معطيات الواقع وقواه الاجتماعية وفق صيغة « تكيف » اضحت معها « الظواهر » التي يشكو منها بعض المثقفين الناقمين « مؤسسات » و « اعرافا » وقواعد مقبولة للعلاقات الاجتماعية . لذلك كانت الاصوات الاصلاحية تبقى بلا صدى او طي صفحات المذكرات الشخصية ...

فكان على المطالب بالاصلاح اما ان يندمج في الواقع او يرحل كما فعل خيرالله خيرالله .

ج ــ الموقف من دستور (١٩٠٨)

بعد انقلاب « تركيا الفتاة » واعلان الدستور عام (١٩٠٨) عادت مسألة اشتراك الجبل في البرلمان العثماني لتطرح من جديد . واذ بالجبل يشهد كما حدث في عام (١٨٧٦) صراعا سياسيا بين اتجاهين . لكن الصراع شمل هذه المرة اطرافا اوسع . فالمنادون بالاشتراك لم يقتصروا على المتصرف كما حصل في السابق ؛ بل اصبحوا كما نستنتج من بعض الوثائق التي تمكنا من الاطلاع عليها ، « مجموعات » ربما كانت تنتسب الى المحافل الماسونية في الجبل أو الى تنظيم « تركيا الفتاة » .

في (١٣) ايلول (١٩٠٨) تقدمت « مجموعة من اللبنانيين » على راسها شكيب ارسلان ، ناصيف بك جنبلاط ، حبيب باشا السعد و (٤٠) ضاهر بعريضة الى الحاكم في بيت الدين تتضمن المطالب التالية :

١ ــ « نشر الدستور العثماني في لبنان وانتخاب نواب بموجبه ، شرط ان لا يحق لهؤلاء النواب مناقشة المسائل التي تمس النظامات الخاصة بلبنان الا بناء على طلب اللبنانيين انفسهم . .

٢ ــ حل مجلس الادارة مع الاحتفاظ بحق اللبنانيين باعادة انتخاب من يريدون من الاعضاء الحاليين .

٣ ــ تطهير الادارة (. . .)

٤ ــ الغاء الضرائب الجديدة (. . .)

٥ ــ تشكيل لجنة مؤقتة في كل قضاء (بما في ذلك دير القمر)

تتألف من ثمانية اعضاء يسمون من قبل السكان . مهمتهم مراقبة مالية الادارة ، ودراسة ما يناسب من الغاء او تثبيت للضرائب المعمول بها ، تقديم موازنة يتحدد فيها عدد الموظفين وحجم مخصصاتهم » (٨٢) .

هذه المبادرة وما رافقها في بيت الدين من مظاهرة شعبية جرت بمناسبة الاحتفال بعيد مولد السلطان ، اثارت موجة من الخلافات السياسية في الجبل تمحورت حول مسألة تطبيق الدستور في متصرفية جبل لبنان . من المفيد هنا نقل ما كتبه القنصل الفرنسي العام في بيروت الى وزير الخارجية الفرنسية محللا مواقف الطوائف ومواقف القنصليات الاجنبية من ذلك . يقول مبتدئا بتفسير موقف الدروز : « ان الدروز يجدون في الانضمام الى الدستور وسيلة لمحاربة ما يدعونه بهيمنة العنصر الماروني في لبنان ، فهم يأملون عبر خضوعهم للقانون العام السائد في الولايات ان يتمكنوا من الاتحاد مع اخوانهم في حوران ، حيث تتمتع عائلة ارسلان هناك ايضا بموقع ممتاز . بهذا يشكلون في المستقبل اكثرية تجد نفسها في وضع تستطيع معه استعادة نفوذها في لبنان . هذا النفوذ الذي قضت عليه ــ حسب رأيهم ــ احداث (١٨٦٠) . من وجهةنظرهم يتصورون ايضا ان النظام الجديد اذا ما طبق في الجبل يزيل تماما الحاجز الذي خلقه النظام الاساسي ــ على حد قولهم ــ بين مختلف الطوائف ، ويسمح لهم بالتالي بالحصول على عدد من الوظائف اكبر من تلك التي يستفيدون منها حاليا .

« من الممكن ان يكون الاعتبار ذاته هو الذي يوحي بموقف الارثوذكس الملكيين في هذه الظروف . ثم ان الاقليات التي تنظر الى الدستور على انه جاء ليكسبهم مزيدا من الحقوق ، تلقى على ما يبدو تأييد قنصلية المانيا . فالقائم بأعمال القنصلية . . . رغبة في تشجيع الاتجاهات « الاتحادية » للقوميات العثمانية ، نراه يخطىء موقف مجلس الادارة عندما ارتكز هذا الاخير على سابقة (١٨٧٦)

ليعبر عن حرصه على الامتيازات اللبنانية، ويوافق على ارسال نواب الى استانبول (٨٣) .

اما في الوسط الماروني فكانت ردة الفعل على مظاهرة بيت الدين والخطوات التي اتخذها المتصرف بنشرة تعليمات استانبول وتعميمها بواسطة المديرين ومخاتير القرى ، معاكسة تماما . اذ تقوم مظاهرة مضادة في دير القمر ، ويرسل السكان الى الحاكم والقنصليات الاجنبية الاحتجاج التالي : « سعادة الحاكم . بتاريخ (٣٠ آب ١٣٢٤) وتحت رقم (٣٢٤) ، نشرتم برقية الصدر الاعظم التي يدعو فيها السكان اللبنانيين الى البرلمان القادم . ان لبنان يتمتع ـ وبشكل امتياز ـ بنظام منحه له السلطان بموافقة الدول الكبرى الست ، لذلك فاننا نتمسك بهذا النظام ونمتنع عن التدخل في انتخابات النواب وعن اي عمل آخر من شأنه المساس بالنظامات الاساسية التي نسير بموجبها » .. التوقيع : سكان قضاء دير القمر .. (٨٤) .

ويستنتج القنصل الفرنسي بعد متابعته لشتى مظاهر الخلافات التي نشبت حول مسألة تمثيل الجبل : « ان اللبنانيين بأكثريتهم الساحقة ، وبصورة خاصة الموارنة .. بقوا متعلقين بمبادىء الحفاظ على نظامهم الحالي . صحيح انه يوجد بينهم من يناقش ايضا وبذهنية ان يجني ثمار الارتباط بوجهة نظر « الاتحاديين » ، الوسائل التي تؤول الى التوفيق بين الامنية العامة والتطبيق الكامل للدستور . لكن الاكثرية ترى خطر المشاركة في التشريع المشترك للامبراطورية لانها تتم على حساب الامتيازات التي يستفيدون منها حاليا ، وتزداد الاحتجاجات في الصحافة يوما بعد يوم ضد مظاهرة (١٣) ايلول ونتائجها » (٨٥) .

من الامثلة على هذه الاحتجاجات منشور طويل مغفل ، طبع بشكل كراس ويحمل العنوان التالي : لبنان في خطر : خطاب مهم الى اللبنانيين عموما والى طالبي مبعوثين للبنان خصوصا (أي الوفد

الذي تقدم الى المتصرف وطلب منه ذلك) وهم الحزب الذي سمينا قسما منه « شيزمفرانماسون » « Le schisme Franc-maçon » اراطقة الحرية » (٨٦) .

ان اقتباس بعض الفقرات من هذا الخطاب يعطينا من جهة فكرة عن طبيعة السجال السياسي الذي اطلقه الصراع حول مسألة التمثيل في جبل لبنان ، ويقدم لنا من جهة ثانية انموذجا لبدايات تكون ايديولوجية « قوموية » لبنانية .

« ... لقد طلبتم ولا تزالون تطلبون مبعوثين للبنان وبرهانكم واحد هو لاجل المحافظة على نظام لبنان ، غير ان البعض منكم يتباهون ويتفاخرون بتوهيمهم للآخرين قائلين لهم : ما يضرنا لو نحن خدمنا في العسكرية وهذا امر واجب على كل عثماني وواجب علينا ان نشارك الدولة بكل شيء ، وقبلا كنا محتاجين الاستثناء ، واما اليوم بعد منح الدستور ، فالاحرى بنا ان نعدم الاستثناء . فيا لها من خيانة كبرى ... « ... يجب ان تفهموا بأن دولتنا والانسانية والضمير وواجبات الوطن كل ذلك يأمركم بأن تحبوا في الاول وطنكم لبنان المحبوب من الدنيا ... » .

« .. ان لبنان مستثنى ، ومعنى مستثنى لغة مجرد منفرد غير متعلق بشيء آخر . والحال نوابنا المكرمون هم اثنا عشر نائبا (مبعوثا) مندوبون ووكلاء عن الشعب اللبناني ، الشعب المستثنى ، الشعب الممتاز ، الشعب الحر ، من نحو (٤٧) سنة وذلك ليناضلوا عن حقوقه ويحافظوا على نظام وطنهم المقدس ... » .

« ... انكم لا تؤمنون بنوابكم الاثني عشر الذين هم امام عيونكم ، وطلبكم مبعوثين اقرار بأنكم لا تقدرون على اصلاحهم ، فكيف تؤمنون بنائبين يكونان بعيدين عنكم داخل البحار ، ومن أين تأتيكم القوة حينذاك على اصلاحهما ... » .

... « لا تقولوا هذه فئة من الاكليروس والاعيان وخلافهم تعاكس بالمبعوثين ومن الضرورة او الواجبات الماسونية مقاومة تلك الفئة لاجل اسقاط نفوذها ، لا ، لا ، لا ، فهنا لا يوجد لا اكليركي ولا عامي ولا شيخ ولا مير ولا ماسوني ولا خارجي ، ولا ، ولا ، ولا ، ويجب ان نكون منزهين مجردين عن الاغراض والتعصبات ونقول كلنا باعتبار كوننا لبنانيين (وليس كما قال بعضهم محافظين واحرار) ... » .

« كيف يمكننا ان نامن على نظامنا من ان تشوبه العيوب ، بل كيف يمكنا ان نأمن على وطننا من ان يصير رويدا رويدا تابعا للولايات ، فيكون من ثم اصحاب المقاصد الشخصية نالوا مآربهم ، ونكون بذلك نجرنا خازوقنا في يدنا وبحثنا عن حتفنا بظلفنا ، ونصبح بعدئذ بلا لسان كالسنور الذي كان يلسح المبرد المحمي بحيث كان يلسح دمه السائل منه ، فاذن تيقظوا ايها اللبنانيون واحذروا كل الحذر من ان تسلموا بالمبعوثين ... ان لبنان محدق بـه الخطر ان لم تتفقوا معي جميعا بصوت واحد وكلمة واحدة صارخين في كل ناد ليس لنا حاجة على الاطلاق بمبعوثين ... » (٨٧) .

مهما يكن من امر هذه الاحتجاجات التي اتخذت طابعا سجاليا في الداخل ، فانها عبرت عن مصالح القوى المهيمنة المارونية في الجبل . وبالمقابل لم يشكل الاتجاه الآخر ، وان وجد في صفوفه بعض الاصلاحيين و « الليبراليين » الذين راهنوا على برامج « الاتحاديين » في انقاذ الامبراطورية واصلاحها وتطويرها ، تيارا متماسكا . فقد انخرط فيه العديد من الوصوليين الذين حاولوا ان يستفيدوا من حركة « تطهير الادارة » ، وتقاطع الانتماء اليه كما هو حال التيار الاول ، مع الاتجاهات الحزبية الضيقة في الجبل . على كل حال كانت محاولة تطبيق الدستور العثماني في متصرفية الجبل ، تعني عمليا خطوة على طريق اضعاف امتيازات الجبل والغائها لمصلحة المركزية التركية . لذلك لم تكن المسألة لتحسم

ضمن معادلة الصراع الداخلي ، او على اساس موقف «الاتحاديين» المدعوم من المانيا وحدهـا . ان المسألة كانت قد تكرست منـذ (١٨٦٠) على صعيد دولي . والآن تتفق النزعة اللبنانية المتولدة عن « العصبية » المارونية المرتكزة الـى « الامتيازات » مـع الوجهة الغالبة للمشاريع الامبريالية التقسيمية للامبراطورية العثمانية . بعد سنوات يؤكد قنصل فرنسـا فـي بيروت رينيـه ريستيلهويبر «René Ristelhueber» في كتابه : « تقاليد فرنسا فـي لبنان » : « ولنا ايضا ان نضمن ونرقب النظام الذي منحه لبنان بعد احداث (١٨٦٠) وذلك من اجل مصالحنا السياسية . نعم لقد وقعت نظام الجبل جميع الدول العظمى وهن متكافئات من حيث الحق ، لكن من حيث الواقع لفرنسا ولفرنسا قبل كل سواها ان تجعل هذا النظام محترما » (٨٨) .

كان من المحتم اذن ان تفشل محاولات الاتحاديين «التوحيدية» وان يتلاشى التيار المطالب بتمثيل الجبل في البرلمان العثماني ، وان ينمو في المقابل التيار المتمسك « بالامتيازات » ، وان يوسع فـي السنوات القليلة المقبلة ، « مطالبه اللبنانية » على قاعدة مصالحه الاقتصادية والسياسية من جهة ، وعلى موازاة تطور الدبلوماسية الفرنسية وحساباتها في المنطقة .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

هوامش الفصل الرابع

١ ـ رامزور ارنست : تركيا الفتاة ـ الترجمة العربية ـ بيروت ١٨٦٠ ، ص ٤٢ ـ ٤٣ .

٢ ـ كان وراء هذه الوجهة في الاصلاح السياسي موقف ايديولوجي صاغه « العثمانيون الجدد » الذين يعتبرون طلائع سابقة لحزب « تركيا الفتاة » ، يتمحور حول مفهوم « الوطن العثماني » . انظر في ذلك : ـ

— Lewis B. : "The Emergence...".

ص ٢٤٣ والصفحات اللاحقة .

يقول مارسيل كولومب «M. Colombe» في ذلك ايضا : « ان العثمانيين الجدد » اعتقدوا ان بامكانهم ايجاد علاج للمشاكل التي تعانيها الامبراطورية باطلاقهم فكرة « الوطن » . بحيث يمكن ان تتمتع العناصر المختلفة المتباينة فيه ، من الان فصاعدا ، بذات الحقوق ويكون عليها نفس الواجبات . بهذا لا تعود هذه العناصر ترفع مطالب خاصة وتبحث عن دعم لها (...) . في الواقع كان المقصود الوقوف في وجه تدخلات الدول الكبرى من خلال انتزاع ذريعة تدخلها في شؤون الامبراطورية »

— Colombe M. : "Islam et Nationalisme Arabe à la Veille de la Première Guerre Mondiale".
— Revue Historique, Janvier-Mars 1960, p. 86.

٣ — Lewis B. : op. cit; pp. 163-165.

٤ ـ رامزور ـ المرجع المذكور سابقا ، ص ٤٤ .

٥ ـ يرد في : اسماعيل عادل : السياسة الدولية في الشرق العربي ـ الجزء الرابع ص ١١٣ ، بيروت ١٩٦٤ .

٦ — Lewis B. : "Les Arabes dans l'Histoire", Bruxelles 1958, p. 159.

٧ ـ انظر نماذج مصورة عن هذه المناشير في : « نشوء القومية العربية » زين نور الدين زين ، الطبعة العربية ـ بيروت ١٩٦٨ . نقلا عن ارشيف وزارة الخارجية البريطانية .

٨ ـ نفس المصدر ، ص ٦٠ ـ ٦١ .

٩ ـ جورج انطونيوس : يقظة العرب . ص ١٦٠ ـ ١٦١ .

١٠ ـ زين نور الدين زين ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .

١١ ـ Salam Nawaf : "L'Histoire et le role de la Pénétration et de l'Influence Française et Anglo-Américaine dans l'Enseignement au Liban de 1840 à 1914", p. 145-147. —

١٢ ـ زين نور الدين زين : المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

١٣ ـ تأسس في بيروت عام ١٨٦٩ فرع لمحفل « الشرق الفرنسي » عرف بمحفل لبنان . كذلك تأسس في ذات الوقت فرع للمحفل الاكبر الاسكوتلندي . انظر زين نور الدين زين ، المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

١٤ ـ La Grande Encyclopédie, t. XVII, "La Franc - Maçonnerie", pp. 1185-1191. —

١٥ ـ انظر مكاريوس شاهين : فضائل الماسونية ، مصر ١٨٩٩ ، ص ٦٢-٦٣ . ومجلة المقتطف ، السنة السادسة ، ص ٣٧٢ ـ ٣٩١ .

١٦ ـ المقدسي انيس الخوري : الاتجاهات الادبية في العالم العربي الحديث ـ بيروت ١٩٦٣ ، ص ٣١ .

١٧ ـ Ministère des Affaires Etrangères Français Archives Diplomatiques Turquie, Vol. 23, Rapport No. 48. —

١٨ ـ Colombe Marcel : "Islam et Nationalisme Arabe à la Veille de la Première Guerre Mondiale". —

— Revue Historique 84e année CC XXIII, Janvier-Mars 1960, pp. 85-98.

١٩ ـ بصدد موقف السلطان عبد الحميد من ثورة عرابي انظر : اسماعيل عادل ، السياسة الدولية في الشرق العربي ، الجزء ٤ .

٢٠ ـ كانت تلك ملاحظة قنصلي بريطانيا في دمشق والقدس اثر قيام انتفاضتي عرابي والمهدي بين ١٨٨٢ و ١٨٨٥ . انظر : زين نور الدين زين ، نشوء القومية العربية ، ص ٦٨ .

٢١ ـ الصلح عادل : سطور من الرسالة ، تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧ . بيروت ١٩٦٦ ، ص ٩٢ .

٢٢ ـ نفس المصدر ، ص ١٠٠ .

٢٣ ـ نفس المصدر ، ص ١٠١ .

٢٤ ـ المصدر نفسه ، ص ١٢٦ .

٢٥ ـ زين نور الدين زين . المصدر السابق ، ص ٦١ .

٢٦ ـ وزارة الخارجية الفرنسية ـ الارشيف الدبلوماسي ـ تركيا ، مجلد ٢٣ ، تقرير رقم ٤٨ .

— M.A.E.F. Archives Diplomatiques, Turquie, Vol. 23, R. No. 48.

٢٧ ـ سلام نواف ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ .

— Salam N. : op. cit; p. 166.

٢٨ ـ ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية ... مجلد ٢٣ ، تقرير ٤٨ .
M.A.E.F. Turquie. Vol. 23, R. 48.

٢٩ ـ نفس المصدر .

٢٠ ــ ورد خبر جمعية المقاصد بشأن مسؤوليتها عـــن المناشير في تقرير القنصل البريطاني ايضا ، كما اورده الدكتور زين نور الدين ــ المصدر المذكور سابقا ص ٦٢ ــ ٦٦ .

٢١ ــ انظر :

— Emerit Marcel : "La Crise Syrienne et l'Expansion Economique Française en 1860. Revue Historique 1952 76e année", pp.211–232.

٣٢ ــ مكاريوس شاهين : المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

٣٣ ــ كما ورد نصه في الرسالة المنشورة عنـد عادل الصلـح ، المصدر السـابق ، ص ١١٤ ، نقلا عن كتاب : « يوسف بك كرم في المنفى » سمعان الخازن ، ص ٢٤٦ . طرابلس ١٩٥٠ .

٣٤ ــ نفس المصدر ، ص ١٢١ . نقلا عن الخوري اسطفان البشعلاني « لبنـــان ويوسف كرم » ، ص ٥٧٠ ــ ٥٧٢ . بيروت ١٩٢٤ .

٣٥ ــ نفس المصدر ، ص ١٢٢ .

٣٦ ــ انظر الفصل السابق .

٣٧ ــ سلام نواف ، ص ١٦١ .

— Salam N. : op. cit; p. 161.

٣٨ ــ نفس المصدر ، ص ١٦٢ ، نقلا عن نقولا زيادة : ابعـاد التـاريخ اللبنـــاني الحديث ، القاهرة ١٩٧٢ .

٣٩ ــ برو توفيق ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ، الجامعة العربية ١٩٦٠ ، ص ١٩ .

٤٠ ــ ندين بمعلوماتنا عن الشيخ طاهر الجزائري وحلقته في دمشق للاستاذ مصطفى الشهابي مؤلف كتاب : القومية العربيـــة (تاريخها وقوامها ومراميها)ــ الجامعة العربية ١٩٥٨ .

٤١ ــ نفس المصدر ، ص ٥١ .

٤٢ ــ نفس المصدر ، ص ٥١ .

٤٣ ــ نفس المصدر ، ص ٥٠ .

٤٤ ــ نفس المصدر ، ص ٤٩ .

٤٥ ــ نفس المصدر ، ص ٥٢ .

٤٦ ــ نفس المصدر ، ص ٥٣ ــ ٥٤ .

٤٧ ــ نفس المصدر ، ص ٥٥ .

٤٨ ــ الدكتور صلاح الدين القاسمي : آثاره ، صفحات من تاريخ النهضة العربية، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٤ــ٦ .

٤٩ ــ — Berque Jacques : "Les Arabes d'Hier à Demain", Paris 1961, p. 17.

٥٠ ــ كان احمد رضا ، احد قادة « تركيـــا الفتاة » يرى « ان لكـل قومية فـي الامبراطورية العثمانية الواسعة الرقعة، حاميا ما عدا الترك انفسهم. » فكان « يتشكى بحرارة من ترك التركي البائس بلا محام يدافع عنه وهـــو الذي يعاني الالم من ظلم عبد الحميد ، كما يعاني أي فريق آخر من سكان دولة عبد الحميد » .

انظر : رامزور ارنست : تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨ ، ترجمة الدكتور صالح احمد العلي ، بيروت ١٩٦٠ ، ص ٩١ــ٩٢ .

٥١ ـ نفس المصدر ، ص ٥٠ـ٥٢ .
٥٢ ـ نفس المصدر .
٥٣ ـ نفس المصدر ، انظر ص ٨٣ و ص ١٠٨ ـ ١١٠ .
٥٤ ـ نفس المصدر ، ص ٩٠ـ٩١ .
٥٥ ـ نفس المصدر ، ص ٩١ .
٥٦ ـ ورد في محاضرات مصطفى الشهابي ان حكومة السلطان عبد الحميد اتهمت الشيخ طاهر الجزائري « بالاشتراك في اذاعة نشرات كانت جمعية « تركيا الفتاة تذيعها للطعن باستبداد السلطان عبد الحميد ، فنزح الشيخ الى مصر ملجأ الاحرار » . كذلك ورد ان افراد حلقة الشيخ طاهر ، كان لها اتصال سري برجال « تركيا الفتاة » .
الشهابي ، مصطفى : المصدر السابق ، ص ٥٠ـ٥١ .
٥٧ ـ رامزور ، المصدر السابق ، ص ٥٧ ، نقلا عن :
— Revue Occidentale, sec. Sér. XII, p. 128.
٥٨ ـ نفس المصدر ، ص ١١٠ .
٥٩ ـ نفس المصدر ، ص ٩٤ ـ ٩٥ .
٦٠ ـ زين نور الدين زين ، المصدر السابق ، ص ٢٠١ .
٦١ ـ ورد النص في :
— Bruneau André : "Traditions et Politique de la France au Levant", Paris 1931, thèse p. 189–190.
٦٢ ـ بيهم محمد جميل ، « قوافل العروبة ومواكبها ... » ، ص ١٩ـ٢٠ .
٦٣ ـ ليس من كتاب في تاريخ القومية العربية يخلو تقريبا من اشارة الى كتاب « عازوري » : مما يثير التباسا ووهما حول اهمية نشاط عازوري في مجال النضال القومي .
٦٤ ـ الشهابي مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .
٦٥ ـ برو توفيق ، المصدر السابق ، ص ٥١ـ٥٢ .
٦٦ ـ علوش ناجي : الثوري العربي المعاصر ، بيروت ١٩٦٠ ، ص ١٠٦ـ١٠٨ .
٦٧ ـ برو توفيق ، المرجع السابق ، ص ٥١ ـ ٥٢ .
٦٨ ـ المقدسي انيس ، الاتجاهات الادبية في العالم العربي الحديث ، بيروت ١٩٦٣، ص ٣٠ ـ ٣٢ .
٦٩ ـ المقتطف ، مجلد ٣٦ ، ص ٢٦٠ ـ ٢٦٥ . ورد عند : علوش ناجي : المصدر السابق ، ص ١٠٥ ـ ١٠٦ .
٧٠ ـ المقدسي ، انيس ، المصدر السابق ، ص ٧٦ـ٨٣ .
٧١ ـ سمنة جورج : سورية
— Samné Georges : "La Syrie", Paris 1920, p. 58.
باريس ١٩٢٠ ، ص ٥٨ .
٧٢ ـ د. طربين احمد ، لبنان منذ عهد المتصرفية الى بداية الانتداب ١٨٦١ـ١٩٢٠ جامعة الدول العربية ، ١٩٦٨ ، ص ٣٠٧ .
اعتمادا على تقرير القنصل الفرنسي :
— Beyrouth, T, 20 Rapport, No. 37 du 20 déc. 1876.
٧٣ ـ نفس المصدر ، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠ .

٧٤ ــ نفس المصدر ، ص ٣٠٩ ، اعتمادا على تقرير القنصل الفرنسي :
— Beyrouth, T, 21 Rapportt No. 40 du 5 Juin 1977.

٧٥ ــ تلك هي المناسبة التي هاجم فيها يوسف كرم البطريرك اثر معارضة هــذا الاخير لعودته الى لبنان ، يعتبر كرم ان نيل البطريرك لاعلى الاوسمة العثمانية جعله اكثر فأكثر خادما مطيعا للمتصرف .. ارشيف مديرية الاثار اللبنانية .. مذكرة يوسف كرم الى الكرسي المقدس وفرنســا حــول الشؤون اللبنــانية . وثيقة رقم ٦٦٠٢ .

٧٦ — Touma T. : op. cit; t. I, p. 328.

٧٧ ــ طربين احمد ، المصدر السابق ، ص ٣٥٩ .

٧٨ ــ وجدنا نسخة من هذا الكراس في مكتبة الاخ الاستاذ عبده مرتضى الحسيني ــ بعلبك .

٧٩ ــ خيرالله خيرالله ماروني ابن لتاجر حرير من جران البترون ، درس الفلسفة في جامعة «ليبج» بلجيكا ، بين ١٩٠١ و ١٩٠٤ . انظر نبذة عن سيرته وافكاره ونشاطه في كتاب توفيق توما :
الريفيون والمؤســسات الاقطاعية عند الدروز والموارنة في لبنان مــن القــرن السابع عشر حتى ١٩١٤ ــ بيروت ١٩٧١ ، الجزء الثاني ، ص ٦٧٣ ومــا بعدها .
— Touma T. : Paysans et Institutions Féodales Chez les Druzes et les Maronites du Liban du XVIIIe siécle à 1914, Beyrouth 1971, T. 2, p. 673, et les suivants.

٨٠ ــ نفس المصدر ، ص ٦٧٣ ــ ٦٧٦ . ندين للدكتور توفيق توما في اقتباس بعض الفقرات لخيرالله خيرالله ، وهي مأخوذة من «اوراق» شخصية غير منشورة .

٨١ ــ نفس المصدر ، ص ٦٧٦ .

٨٢ ــ ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية ــ الارشيف الدبلوماسي ــ تركيا ، مجلد رقم ١١١ (١٩٠٨) . ملحق برسالة القنصلية الفرنسية في بيروت ، رقم ٧٩، تاريخ ٢٠ ايلول ١٩٠٨ .
انظر ايضا : الامير شكيب ارسلان ، سيرة ذاتية ــ بيروت ١٩٦٩ ، ص ٣٦ــ٣٩

٨٣ ــ ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية ــ رسالة رقم ٩٧ ــ ٢٠ ايلول ١٩٠٨ .

٨٤ ــ نفس المصدر ، رسالة رقم ٨٤ تاريخ ٢٧ ايلول ١٩٠٨ ، وملحقها .

٨٥ ــ نفس المصدر .

٨٦ ــ توجد نسخة من هذا المنشور في مكتبة المؤلف .

٨٧ ــ فقرات مجتزأة من نص المنشور .

٨٨ ــ ريستلهيوبر رينيه : تقاليد فرنسا في لبنــان ، ترجمة القس بولس عبود ــ حريصا ــ لبنان ١٩٢١ ، ص ٣٢١ .
— Ristelhueber René : "Traditions Françaises au Liban". 1918.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل الخامس

اتجاهات واشكال العمل السياسي
في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨ – ١٩١٤)

[illegible]

[illegible]

[illegible]

- ١ -

نحو مزيد من مشاريع التقسيم والالحاق : ردة فعل « الاتحاديين »

تميزت المرحلة التاريخية التي ابتدأت بانقلاب « تركيا الفتاة » بأجواء الامل والحماس اللذين رافقا الحدث ، بظهور عوامل جديدة حاسمة ومؤثرة في اتجاهات ومسار الحركات السياسية في المشرق العربي . ولم يكن اعلان الدستور وما نتج عنه من تأسيس وتشكيل جمعيات سياسية محلية هو الحدث الحاسم . فالسياسة الدولية بتناقضاتها وبما تمخضت عنه من مشاريع الحاقية وتقسيمية قبيل انفجار هذه التناقضات ، كانت في الواقع العنصر الغالب في مجموعة العوامل الحاسمة .

وعلى الصعيد الدولي ، انطلقت موجة جديدة من الاحتلال والالحاق لأراضي الدولة العثمانية ، والتحضير لتقسيم ما تبقى منها . فعشية الحرب العالمية الاولى كانت تخوم الوطن العربي قد « قضمت » من قبل الامبرياليات الاوروبية (احتلال ليبيا والمغرب ١٩١١ – ١٩١٢) . ومن جهة اخرى كان حكم « الاتحاديين » تواجهه صعوبات قاتلة من جهة اوروبا الشرقية : استقلال بلغاريا ، ضم البوسنه والهرسك للنمسا – هنغاريا ، الاضطرابات في البانيا ، الموقف المتفجر في صربيا ..

كان المشرق العربي، وبالتحديد ماأطلق عليه يومذاك تعبير سورية الطبيعية، هو الحلقة الرئيسية من الامبراطورية العثمانية التي توجهت اليها مطامع الدول الاستعمارية. ففي (٢١ كانون الاول ١٩١٢) القى الرئيس الفرنسي (بوانكاريه) «Poincaré» خطابا في البرلمان جاء فيه : « لست بحاجة ان اقول للمجلس ان لنا في لبنان وسورية مصالح تقليدية واننا لعازمون على جعلها موضوع احترام . اني لسعيد ايضا بأن اتمكن من ان اضيف بأنه ليس هناك أي مبرر لتصور وجود أي من الخلافات بيننا وبين الحكومة الانكليزية حول هذه النقطة . ان الحكومة الانكليزية اعلنت لنا بكل ود ان ليس لديها في هذه المناطق أية نية للتحرك ، وليس لها اهداف او مطامح سياسية من أي نوع كان » (١) .

اما مصالح فرنسا « التقليدية » فيعدوها تقرير رسمي صادر عن « لجنة الموازنة » الفرنسية كما يلي : « انها شركة فرنسية رأسمالها (١٤) مليون فرنك تلك التي بنت مرفأ بيروت . ان ادارات استثمار الماء ، والغاز ، والكهرباء ، مشاريع فرنسية . ان خطوط السكك الحديدية : يافا ــ القدس (١٨٨٩) ، دمشق ــ بيروت (١٨٩١) ، حلب ــ رياق (١٨٩٣) ، دمشق ــ حمص (١٩٠٩) ، التي اندمجت في شركة « دمشق ــ حلب » برأسمال (١٢٥) مليونا ، كلها مشاريع فرنسية . وفي مجال التجارة مثلت صادرات سورية الى فرنسا المقام الاول ، فقد خرج من مرافيء الاسكندرون ، وبيروت وحده ما يعادل (١٣) مليونا . ثم ان معظم المبادلات التجارية تتركز في مجال صناعة الحرير » (٢) .

على صعيد التغلغل الثقافي و « الانساني » احتلت فرنسا قبل الحرب العالمية الاولى مركزا مهيمنا في سورية فقد كان لديها اكثر من (١٠٠) مؤسسة للخدمات الاجتماعية (مستشفيات ، مصحات ، دور لليتامى والعجزة ، الخ .) واكثر من (٢٢٠) مؤسسة تعليمية (عام ١٩١٣) ضمت حوالي (٥٢) الف طالب » (٣) .

منذ (١٩١٢) بدات فرنسا تهيىء الوضع الداخلي في سورية لاحتمال تدخل مباشر . وكان ان شكلت « الثقافة » وسيلة هـذه التهيئة : « فارتبطت جامعة القديس يوسف في بيروت بجامعة ليون لتطوير التعليـم العـالي الفرنسي . وفـي نفس العـام درس «Paul Huvelin» (استاذ في كليـة الحقـوق في ليون) و « Rigollot » (مدير « المدرسة المركزية الليونية ») الموفدان في بعثة الى سورية ، امكانية تأسيس مدرسة حقوق ومدرسة تكنيك في بيروت . وبغية دعم هذه المبادرة تأسست عام (١٩١٣) « الرابطة الليونية لتطوير التعليم العالي والتقني في الخارج . وقد ضمت هذه الرابطة بالاضافة الى الجامعيين بعض رجال الاعمال ، ولا سيما كبار تجار الحرير امثال «Ennemmond Morel» و «Louis Guerin» . وكان ان دشنت مدرسة الحقوق في بيروت في تشرين الثاني (١٩١٣) وانيطت ادارة الدروس فيهـا باليسوعيين ، بينمـا اشرفت جـامعة ليون على التعليم ومنح الشهادات . ووفق نفس المبدأ ، افتتحت ايضا وفي نفس الوقت مدرسة التكنيك (...) . وكان رئيس جامعة ليون «Paul Joulin» قد طلب من غرفة تجارة ليون المشاركة في جهود انشاء هذه المدرسة التي تهدف الى اعداد مساعدين محليين للمهندسين ولرؤساء « الورش » الفرنسيين . وفي الوقت الذي كان يتطور فيه النفوذ الفرنسي بشكل فريد في شتى اشكاله الصناعية والتجارية ، يجدر التذكير ان ليون كانت تملك أهم المؤسسات في تلك المناطق (حلالات شرانق ، سكك حديدية ، مناجم .. الخ) . لذا صوتت الغرفة علـى تخصيص (٦٠٠٠) فرنك توزع بين « الموازنة العامة » و « موازنة الحرير » ... » (٤) .

في كانون الاول (١٩١٤) ، يتقدم وزيـر الخـارجية الفرنسي «M. Doumergue» الى لجنة الشؤون الخارجية في المجلس بتقرير يتحدث فيه عن هذه السياسة ، فيؤكد علـى اهميتها ونجاحها ويستعيد بعض جوانبها :

« في مجرى هذه الازمة الخطيرة التي غيرت كليا اشكال المسألة الشرقية والتي يبدو ان من نتائجها توتير العلاقات ما بين الدول الكبرى ، تقوم حكومة الجمهورية ببذل كل جهودها لانقاذ المصالح الفرنسية الموجودة في الشرق ...

« من اجل تدعيم نمو الثقافة الفرنسية وتركيز نفوذنا ، عدة اجراءات كانت قد اتخذت وكانت مؤازرتي لها أكيدة . ان مدرسة للقانون ومدرسة للفنون والمهن تأسستا في بيروت تحت اشراف جامعة ليون .

« هذه المؤسسات المفتوحةللجميع، تتوجهللمسلمين كما لسائر الطوائف المسيحية في سورية . واني ارتئي ايضا ، وبقدر ما تسمح به الموازنة التي اتصرف بها ، خلق مدرسة مهنية في دمشق .

« حيال الهجمات الموجهة في اكثر الاحيان ضد فرنسا في الصحافة العربية ، كان سلفي قد ارتأى خلق جهاز صحفي خاص بسورية . واني باذل جهدي في تزويد قناصلنا في البلاد العربية بوسيلة تمكنهم من التصدي لدسائس اخصامنا في هذا الميدان . من جهة اخرى ارتئي ان يقام في حمص – وهي مركز مهم لوادي العاصي الخصيب ، نيابة – قنصلية .

« اعتقد ايضا انه منالواجب ان اشير انه بمناسبةتعيين حاكم جديد للبنان ، استطاعت الدبلوماسية الفرنسية ان تحصل للبنانيين ، وهم اقدم اتباع لنا في الشرق ، على بعض اصلاحات ادارية ، وعلى اصلاح مالي جدي وضع تحت الدراسة ، واخيرا على فتح مرفأ جونية الواقع شمالي بيروت (...) .

« ان مهمتنا القاضية في المساعدة علىابراز قيمةهذا الجزء من الامبراطورية العثمانية ، ستسهلها بصورة فريدة ، التطمينات التي

اعطيت في كانون الاول (١٩١٢) لسفير الجمهورية في لندن من قبل الحكومة البريطانية وهي ان هذه الاخيرة ليست لديها في هذه المناطق ، اية نية للتحرك ، ولا اية اهداف ولا اية مطامح سياسية » (٥) .

هذا ، لكن الدبلوماسيات الاوروبية لم تكن بعد استقرت على قاعدة تقسيم ثابتة لمناطق النفوذ . فالدول الكبرى جميعها كانت تتسابق حتى ذلك الحين ، على استثمار ولايات الامبراطورية (٦) .

فما ان نشر خطاب الرئيس « بوانكاريه » حتى تحركت العواصم الاوروبية مستفسرة عن مدى صحة التأكيدات البريطانية. فسفيرا ايطاليا والمانيا يطلبان من مكتب وزراء الخارجية البريطانية في لندن « تحديدات » بهذا الشأن ، وسفير المانيا يعلم الحكومة البريطانية ان « المانيا لن تقف مكتوفة الايدي حيال أي تدخل فرنسي في سورية » . مما دفع بريطانيا ان تقدم توضيحا لتصريحها خلاصته ان « عدم اهتمامها بسورية » «désintéressement» لا يعني التزاما من قبلها بالاعتراف بلبنان وسورية مناطق نفوذ فرنسية (٧) . وبالفعل كانت هذه المناطق لا تزال رغم الوجود الفرنسي المادي والمعنوي الكثيف ، مراكز تزاحم اقتصادي بين الدول الكبرى . في عامي (١٩١٣ ــ ١٩١٤) قدرت الاستثمارات الاوروبية في الشرق الادنى بــ (٢٤) مليون ليرة لبريطانيا ، بــ (٣ر٣) مليار فرنك لفرنسا ، و (٨ر١) مليار فرنك لالمانيا (٨) .

في وجه تلك السياسات الاوروبية التوسعية ، كانت قيادة « الاتحاديين » تحاول النفاذ من خلال تناقضاتها . فاذا كانت مطامع بعض الدول الاستعمارية « القديمة » (بريطانيا ــ فرنسا ..) تتجسد وتظهر امام الحكام الاتراك بشكل مشاريع احتلال ومناطق نفوذ ، فان مطامع الاستعمار الجديد المتمثل بالمانيا كانت تأخذ شكل التوسع الاقتصادي في « سوق اسلامي » موحد تحت قيادة حليفة

وتابعة . هذا الفرق في التوجه الاستعماري جعل « الاتحاديين » ، شأنهم في ذلك شأن عبد الحميد ، يعتمدون على المستعمرين الجدد في مواجهة المستعمرين القدامى . كتب (بومبار) «Bompard» ، سفير فرنسا في استانبول في (٢٠ آذار ١٩١٢) الى بوانكاريه وزير الخارجية : « تسألونني ، سعادتكم ، اذا كان صحيحا ان المصارف الالمانية ، وبصورة رئيسية « دوتش ـ بنك » ، قد وضعت في تصرف حزب « الاتحاد والترقي » مبلغ (٥٠٠) الف فرنك لانفاقها على الانتخابات القادمة » ... لم يكن السفير يملك براهين على صدق او كذب مثل هذا الخبر . الا انه يضيف : « مما لا شك فيه ان الالمان انضموا في الصراع الحالي الدائر بين الاحزاب في تركيا ، الى جانب « حزب الاتحاد والترقي » . واما عن مكان المصالح الفرنسية في سياسة « الاتحاديين » فيقول : « انـي مقتنـع ان اعجابهم وتقديرهم يذهبان باتجاه فرنسا . فهم يقتبسون عنا طبائعنا ، ويستحسنون بلادنا ومجتمعنا . لكنهم في نفس الوقت وعلى صعيد المشاريع والاعمال لا يرتكزون بشكل اساسي علينا . انهم يهبون للفرنسيين العاطفة وللالمان المكاسب » (٩) .

هذه السياسة « الاتحادية » الموالية للالمان ، استكملت على الصعيد الداخلي بسياسة « التتريك » . فالدعوة الى « الوحدة الاسلامية » التي تبناها عبد الحميد كوسيلة لانقاذ الامبراطورية ، حلت محلها التعبئة التركية الشوفينية في محاولة لفرضها ايديولوجية دولة « عنصرية » على الجميع . وفي وجه تقهقر الدولة وتفككها وفي وجه نمو وولادة « الهويات القومية » المرتكزة الى خصائص « الاثنيات » الحضارية ، وخصائص الجماعات الدينية المدعومة والمشجعة من قبل الامبرياليات الاوروبية ، سار « الاتحاديون » بالمقابل في طريق الدعوة الى « قومية طورانية » تعتمد التعبئة الاستعلائية والاحتوائية حيال القوميات الاخرى .

نخلص الى الاستنتاج بان عاملين رئيسيين شكلا سمات مرحلة

ما قبل الحرب : اولا احتدام التناقضات مـا بـين الامبرياليات ، وانكشاف مطامع فرنسا في سورية على صورة مشاريع الحاقية . ثانيا : مواقف « الاتحاديين » في الاعتماد على المانيا خارجيا ، وفي التعبئة الشوفينية التركيـة داخليا . وفي اطـار هذيـن العاملين الرئيسيين كانت الاتجاهات والمواقف السياسية فـي جبل لبنـان والمناطق المجاورة لـه مـن المشرق العربي ، تتطور وتتخذ لنفسها برامج وصيغ عمل مختلفة عن المرحلة السابقة .

- ٢ -

بداية تشكيل التنظيمات السياسية

لنمسك بخيط الاحداث من جديد . ان النداء الذي اطلق عام (١٩٠٨) لاجراء انتخابات نيابية في الولايات ، والذي رفض كما راينا في جبل لبنان من قبل الاكثرية ، رحب بـه ترحيبا شديدا في المناطق الاخرى المجاورة (١٠) . غير ان بندا تضمنه القانون الانتخابي لـم يلبث ان اثـار شيئـا مـن الاستياء : الـزام المندوبين معرفة اللغة التركية (١١) . كتب جورج سمنه حول هذه المسألة : « خارج نطاق الموظفين لا نجد الا عددا قليـلا مـن المرشحين يتوفـر فيهم هـذا الشرط (...) فقد كان هناك تيار قوي في الراي العام قـد طالب ــ بدون احراز اي نجاح ــ ان يعترف باللغة العربية لغة رسمية . لذا بدا ثمة شعور بالمهانة حيـال تحيز الاتراك . فلـم يستمر ذاك الحماس الجميل ، حماس البداية . ففي الوقت الذي كـان فيه « الاتحاديون » يقودون حملتهم الانتخابية بحماس عظيم (...) كانت وجوه الناخبين يرتسم عليها موقف لامبال ومقلق . لقد بدانا نحس بولادة الخلافات العميقة و « بوطأة التناحرات المستعصية » (١٢) .

ماذا كانت طبيعة هذه التناحرات ؟ كيف عبرت عن نفسها على المستـوى السيـاسي والتنظيمي وعلـى مستوى « الخصوصية الطائفية » ؟

ينبغي اولا ان نلاحظ انـه في السنتين الاوليين بعـد اعـلان الدستور ، لم يمنع « تحيز » « الاتحاديين » الاتراك تطبيق مبدا حرية التعبير والتنظيم المنصوص عنه في الدستور في شتى الولايات العثمانية . كذلك ينبغـي ان نلاحظ ان برامـج الاحزاب التركية لا سيما برنامج « حزب الاحرار » ثـم برنامـج « حـزب الحريـة والائتلاف » الذي كـان امتدادا لافكـار صباح الدين النازعة نحو اللامركزية ، هي الاساس الذي انطلقت منـه مطالب الاصلاحيين العرب ، لا سيما المسيحيين منهم في سورية وفي الخارج، في معارضة النزعة المركزية التي اتجه نحوها « الاتحاديون » (١٣) .

كان هذا بالذات منطلق « العصبة العثمانية » التي تأسست في باريس في تشرين الاول عام (١٩٠٨) مـن بعض رجـال الاعمال والمثقفين المسيحيين البيروتيين .

ضم المكتب التنفيذي لهذه العصبة : شكري غانم ، الدكتور جورج سمنه ، الفرد سرسق ، نجيب طراد . وانطلقت « العصبة » من مبدأ « دعم ونشر الهدف السامي للعناصر الحرة في تركيا» (١٤). مع ذلك ، لم يخف النداء الذي وجهته العصبة نزعـة « قوموية » سورية تسترت بالدعوة للارتباط « بالعثمانية » ، وطموحا «نخبويا» للعب دور قائد في الدولة والمجتمـع . يتضمن البيـان التأسيسي « للعصبة » النداء التالي : « حتى ولو كان تأسيس هذه العصبة سوريا فانها ـ وكما يدل اسمها وهدفها ـ عثمانية في الاصل ، مفتوحة بالتالي لجميع العثمانيين من ذوي الارادة الخيرة .

« انه لمن الضروري ، وذلك من اجل خير الامبراطورية ، ان يشعر السوريون المبعثرون باعداد كبيرة على سطح الكرة الارضية .. برابطة مشتركة تجمعهم وان يفيد رقيهم ان فـي الخارج او الداخل الجماعة العثمانية (...) .

« في بداية هذه المرحلـة الجديدة وحيث ان ضعف الامة لا تسمح لها بأن تتنظم وحدها وتأخذ المبادرات المفيدة والجريئة ، فان على الحكومة ان تساعدها في ذلك ، وان تمهد لها السبل ، وتفتح لها بدون تمييز وبدون افكار مسبقة ، كل ابواب الانصهار الوطني، وان تقول لكل شعب ولكل عرق : « انتم في بيوتكم » (١٥) .

هذا التوجه تحكم في نزعته الاستقلالية ــ وان تستـر (كما قلنا) «بالعثمانية» ــ عاملان : اولا كون اصحاب هذا الصوت مـن المثقفين المسيحيين « اصدقاء » فرنسا . ثانيا : ارتفاعه في الخارج، وفي باريس بالذات ، في جو يتيح بل ويدفع الى النزوع الاستقلالي .

لكن موقف الاصلاحيين المسلمين العرب ظل دون هذا النزوع. فالتنسيق الفعلي مع الاتراك ظل يعتبر العمل الامثل والاكثر فائدة. اما فيما يخص موضوع الزام النواب معرفة اللغة التركية ، وهو الموضوع الذي شدد عليه جورج سمنه ، فانه اثار بدون شك استياء لدى النواب العرب (١٦) . لكن هذا الامر لم يمنع ، على الاقل في السنة الاولى من العهد الدستوري ، امكانية استمرار المراهنة على البرامج التركية ــ العربية المشتركة (١٧) .

يمكن ان نعدد في هذا المجال الكثير من الامثلة :

فرشيد رضا لم يدخر وسعا ، عبر اتصالاته وخطبه التـي القاها في جولته بين طرابلس ودمشق ، في دعـــم مرشحي حزب الاتحاد والترقي . يقول في ذلك : « كنت ابين لهم ولغيرهم ان تنفير العرب من الترك مفسدة من أضر المفاسد ، واننا في أشد الحاجة الى الاتحاد بالترك والاخلاص لهم ، لان مصلحتنا ومصلحتهم فـي ذلك ، على اننا احوج اليهم منهم الينا ، فمن يسعى الـى التفرقة بيننا وبينهم فهو عدو لنا ولهم ... » (١٨) .

يمكن ان نذكر وعلى سبيل المثال ايضا ، عبد الكريم الخليل وتوفيق البساط ، فقد استهدف نشاطهما الثقافي والسياسي بصورة اساسية جمع الاتراك والعرب في اطار « المنتدى الادبي العربي » في استانبول . ومما يذكر هنا ان شخصيات تركية ستبرز بعد حين ، كانت تتردد على « المنتدى » وتشترك في المحاضرات والندوات . من هؤلاء انور وطلعت ومدحت شكري وغيرهم (١٩) .

ثم ان مثل الامير شكيب ارسلان يبقى اكثر دلالة . فهدف الامير كان دائما وابدا الدفاع عن الشعوب الاسلامية والعربية امام الخطر الخارجي بالتعاون مع « الاتحاديين » . من هنا كان انخراط الامير في معركة التصدي للاستعمار الايطالي في ليبيا عام (١٩١١) . فبعد ان نظم حملة واسعة في المشرق لتأييد القضية الليبية توجه بنفسه على رأس مجموعة من المتطوعين ليشترك في المعركة هناك خلال ثمانية شهور جنبا الى جنب مع انور باشا ومصطفى كمال (٢٠) .

وبعد هذا ، يطرح سؤال : متى بدأ المثقفون المسلمون في المشرق العربي يمارسون عملا سياسيا وتنظيميا مستقلا عن وصاية الاتراك ؟

في رأينا ان التطور الداخلي في بنية وتوجه حزب الاتحاد والترقي بعد الانقلاب الثاني عام (١٩٠٩) ، هو الذي حدد بداية مفترق الطريق . فما هي طبيعة هذا التطور ؟

ان تجربتي الثورة في عامي (١٩٠٨ و ١٩٠٩) اظهرتا جيدا اهمية وزن العسكريين في حسم الخلافات السياسية ، وفي التصدي للقوى الرجعية المتمثلة بالسلطان وطبقته ذات المرتكز الاقطاعي المتخلف . ذلك ان حزب الاتحاد والترقي ضم في صفوفه منذ البدء عددا كبيرا من الضباط الشباب . هؤلاء ، الذين كانوا من ذوي

« الجذور الشعبيـــة المتواضعـة والنشأة الاوروبية ، والرواتب المحدودة جدا والذين كانوا ينظرون بمرارة الى الرتب العالية وكيف يستحصل عليها بأحقر الاساليب البوليسية ، شكلوا اداة التحرك الثوري » (٢١) . وفي عام (١٩٠٨) استطاع هؤلاء الضباط فرض الدستور على عبد الحميد ، وفي عام (١٩٠٩) افشلوا الردة الحميدية الرجعية . ان هذا الوضع بالذات كان يدفـع باتجـاه نشوء طبقـة عسكرية تمارس حكما « دكتاتوريا » . وكل هذا في ظل ظروف هجمة الامبرياليات علـى ولايات الدولة العثمانية وانتشار الافكار « الشوفينية » التي صدرتها ايديولوجية الامبريالية ، والتي كانت النزعة الطورانية تعبيرا تركيا لها ؟ فقبيل حصول هـــذا التحول بشهور قليلة كتـب احـد المراقبين السياسيين الفرنسيين مسجلا تخوفه « من ان يستفيد الجيش من تنظيمه . وذلك في غمرة نشوته بقوته ، ليمارس بواسطة قواده ديكتاتورية عسكرية حقيقية» (٢٢) .

هذا التخوف ما لبث ان تحقق تدريجيا . فمنذ تسلم طلعت باشا وزارة الداخلية في آب (١٩١٠)، بدأ نفوذ الضباط «الاتحاديين» يزداد اكثر فأكثر في كل ميادين الادارة . وهذا الصعود العسكري التركي ترافق مع سياسة ابعاد الموظفين غير الاتراك ، فالعرب مثلا حرموا من « حقهـم التقليدي » في وزارة الاوقـاف وانتزعت منهم وظائف ادارية عديدة (٢٣) .

كل هذا ايضا ترافق مع السياسة القمعية الدموية التي اتبعها طلعت باشا تجاه انتفاضات اليمن وحوران (٢٤) . علـى صعيـد الصحافة التركية ايضا نشهد حملة عنيفة معادية للعـرب تنظمها جرائد جمعية الاتحاد والترقي : طنين ، تركيـا الفتـاة ، اقدام ، بهدف استثارة المشاعر « الطورانية » عند الاتراك واستعداء بقية الشعوب العثمانية ، ذات الانتماءات الاثنية والقومية المختلفة وعلى راسها العرب (٢٥) .

ونخلص من هذا الى القول : ان التحول في خط « الاتحاديين » وهم في موقع الحكم والسلطة ، نحـو الديكتاتورية والايديولوجية « العنصرية » ، كان من شأنه ان يجعل من العمل المشترك علـى الصعيد التنظيمي بـين المثقفين المسلمين العـرب والاتراك امـرا مستحيلا . لكن على الصعيد السياسي بقيت مـع ذلـك مسألة الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية ضرورة مـن اولـى الضرورات بالنسبة للاصلاحيين المسلمين .

يشير « ندره مطران » وهو من المسيحيين المنادين « بالاستقلال السوري » والتدخل الفرنسي لدعم هذا الاستقلال ، الى موقف المسلمين كما استقر بعد اعلان الدستور ، واختلافه عـن موقف المسيحيين بهـذه العبـارات : « ان المسيحيين والمسلمين اشتركوا سويا في تحقيق الهدف المرتجى (يقصد النضال مـن اجـل الحكم الدستوري) . لكن وجها من اوجه الخلاف كان لا بد ان يبرز فـي غضون هذه السنوات الاخيرة ، أي بعـد ان منـح « الاتحاديون » تركيا نظاما دستوريا : فبينما كان المسيحيون وهم يشعرون بخيبة الامل وغموض الصورة ، يبحثون عن الخلاص عـن طريق التدخل الاوروبي ، كان المسلمون يستمرون في تعليق الآمال علـى رجـال « تركيا الفتاة » في ان يتمكن هؤلاء من تدعيم قوة الامبراطورية التي تجسد عظمة الاسلام الخالدة ، وان يمنحوا العرب في نفس الوقت حقوقهم العادلة » (٢٦) .

ان هذا الخلاف الذي يشير اليه ندره مطران كشاهد عيان كان يتعمق كلما نمت وتصاعدت اشكال التدخل الاستعماري في المشرق العربي ، وكلما ارتفعت اصوات الاهتمام « بسورية » مـن قبـل الدبلوماسيات الاوروبية . بعد تصريح (بوانكاريه) «Poincaré» عن « المصالح التقليدية » الفرنسية في لبنان وسورية عام (١٩١٢) . وزيارة الباخرة الفرنسية لمرفأ جونيه ، شاع في الولايات العربية تخوف من ان تقدم فرنسا على عمل عسكري مباشر في سورية (٢٧) .

كان ذلك سببا لتعمق الخلاف بين الموقفين بحيث ازداد « الرهان المسيحي » على التدخل الاوروبي من جهة ، وازداد « التخوف الاسلامي » من الاحتلال الاوروبي من جهة ثانية .

لكن باب الرهان على رجال «تركيا الفتاة» من قبل الاصلاحيين المسلمين كان ينسد شيئا فشيئا مع التحول في الخط السياسي «للاتحاديين» نحو التعبئة « الشوفينية » التركية و « العنصرية الطورانية » . وشكل ذلك مأزقا جعل العمل التنظيمي المشترك مع الاتراك امرا صعبا ومستحيلا كما رأينا . بيد ان المأزق لم يدفع حتى ذلك الحين للارتماء في احضان اوروبا والمراهنة على مشاريعها التقسيمية ، بل خلق حيزا من الاستقلالية عن العمل التركي النازع نحو الهيمنة العنصرية ، ودفع نحو مبادرات عربية مستقلة تقدم « برامج » تتضمن المطالبة بحقوق العرب وتتمسك « بالعثمانية » في وجه سياسة « التتريك » .

قامت اول مبادرة من هذا النوع في باريس ، في (١٤) تشرين الاول (١٩١١) ، عندما بادر عدد من الطلاب المسلمين الذين كانوا يدرسون في باريس الى تأسيس جمعية سرية اسموها « العربية الفتاة » ، كان على رأس المبادرين : محمد رستم حيدر (بعلبك) ، عوني عبد الهادي (نابلس) ، جميل مردم (دمشق) ، محمد المحمصاني (بيروت) ، رفيق التميمي (نابلس) ، توفيق سويدي (بغداد) . وبعد سنتين من العمل السري في باريس ، انتقل نشاط الجمعية الى بيروت ودمشق (٢٨) .

بالرغم من الغموض الذي اكتنف برنامج الجمعية ، فانه من المؤكد انه اقتصر على مطالب اصلاحية بشأن نيل حقوق العرب وتطوير البلاد على الصعيدين الثقافي والاجتماعي ، ضمن وحدة الدولة العثمانية (٢٩) .

وكان ان جذبت هذه الجمعية اليها العديد من مثقفي المدن الاسلامية في المشرق العربي ، لا سيما في بيروت وصيدا وطرابلس ودمشق . لكن النشاط السياسي لهؤلاء لم يظهر الا في اطار الشرعية التي نالها حزب علني كان قد تأسس في القاهرة هو « حزب اللامركزية الادارية العثماني » .

كان هذا الحزب قد تأسس في كانون الثاني عام (١٩١٢) ، بمبادرة عدد من المثقفين المسلمين والمسيحيين المقيمين في القاهرة . تشكلت نواة الحزب من الدكتور شبلي الشميل ، اسكندر عمون ، سمير جريديني ، رشيد رضا ، حقي العظم ، ومحب الدين الخطيب (٣٠) .

وما يلفت النظر في برنامج حزب اللامركزية ، كونه شكل نقطة تلاق بين مختلف الاتجاهات الليبرالية والاصلاحية في المشرق العربي . فاللامركزية الادارية التي دعا لها البرنامج شكلت القاسم المشترك بين المثقفين والمفكرين المسيحيين « الليبراليين » النازعين نحو الاستقلال عن الدولة العثمانية ، والاصلاحيين المسلمين الذين يعارضون التتريك . ومن جهة اخرى ، شكلت ايضا مطالب الاصلاح ، مرحليا ، العامل الموحد (٣١) . لكن دون ان تلغي عند الاتجاه « الليبرالي » موقف النزوع نحو الغرب والمراهنة على مساعدته وتدخله .

ابتدا الحزب نشاطه بحملة اعلامية واسعة تولتها مجلة المنار . ولم تلبث هذه الحملة التي اتخذت طابع السجال السياسي مع انصار المركزية والتتريك ، ان خلقت اجواء « مسيسة » في العديد من مدن المشرق العربي ، لا سيما في بيروت ودمشق وبغداد والبصرة

وغيرها (٣٢) ، طالت بصورة خاصة فئات التجار والمثقفين ، وكان ان جاء صعود حـــزب « الائتلاف والحرية » العثماني ، المعارض « للاتحاديين » والمؤيد « اللامركزية » الى السلطة ، مناسبة في نفس الوقت لاشاعة مناخ سياسي ملائم للدعوة الى «اللامركزية» (٣٣) . وشكل كل هذا منطلقا لقيام عدد من الحركات الاصلاحية في العديد من المدن التي ذكرنا ، تطالب بالاصلاح من وحـــي برنامج « حزب اللامركزية الادارية العثماني » . ونكتفي هنـــا بالوقوف عند حركة الاصلاح التي قامت في بيروت .

[illegible]

- ٣ -

حركة الاصلاح في بيروت

كانون الثاني – نيسان ١٩١٣

في اواخر عام (١٩١٢) ، بعث والي بيروت ادهم بك الى الصدر الاعظم كامل باشا ، تقريرا عن الحالة السياسية في المدينة جاء فيه: « يتجاذب البلاد عوامل مختلفة ، ولقد ولى قسم عظيم من الاهالي وجههم نحو انجلترا او فرنسا لاصلاح الحالة التعسة التي هم فيها . فاذا نحن لم نأخذ بالاصلاح الحقيقي تخرج البلاد من يدنا لا محالة » (٣٤) .

في جوابه ، يطلب الصدر الاعظم من الوالي دعوة مجلس الولاية للاجتماع لدراسة الموقف وتقديم برنامج اصلاحي للحكومة (٣٥) .

لم تكن هذه المبادرة من قبل الحكومة المركزية الموالية للائتلافيين ، الا ان تطلق وتشجع مبادرات جميع الاطراف « الليبرالية » والاصلاحية في بيروت من مسلمين ومسيحيين . فعلى موازاة اجتماع مجلس الولاية ، انعقدت جمعية عامة في مقر بلدية بيروت ضمت (٨٤) شخصا (رجال اعمال ، محامون وصحفيون) . وفي نهاية الاجتماع تشكلت لجنة مؤقتة من (٢٥) عضوا (٣٦) ، تحددت مهمتها بصياغة لائحة بالمطالب الضرورية لاصلاح اوضاع الولاية ، ومتابعتها .

نكتفي هنا بالاشارة الى اهم المطالب التـي وضعتها اللجنة ، والتي ووفق عليها في الجلسة العامة في (٣١) كانون الثاني (١٩١٣) :

ـ اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية داخل الولاية . اما اللغة التركية فتبقى اللغة الرسمية في ما يخص المراسلات مع استانبول .

ـ استخدام اللغة العربية في مجلسي النواب والاعيان .

ـ استشارة السلطات المحلية بشأن تعيـين الموظفين المدنيين والقضاة وضباط « الجندرمة » .

ـ تخفض الخدمة العسكرية الى سنتين وتقضى الخدمة ايـام السلم في الولاية .

ـ تقسيم واردات الخزينة الى نوعين :

ا ـ حاصلات الجمـارك والبريد والبـرق وضريبة الخدمة العسكرية ، تعود الى الحكومة المركزية .

ب ـ ما عدا ذلك من واردات تعود كلها الـــى مالية الولاية (الرسوم البلدية ، ضريبة العقارات ، العشور . . .) .

ـ تشكيل مجلس عمومي للولاية يتألف من (٣٠) عضوا نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غير المسلمين لمدة اربـع سنوات . يجري انتخابهم على قاعدة التمثيل النسبي العددي فـي دوائـر الانتخابات . . . تكون صلاحياته بصورة اساسية ادارية ، والى حد ما تشريعية ، شرط ان لا تمس شؤون السلطنة الاساسية . . (عقد قروض في حدود نصف واردات الولاية ، اعطـــاء رخص لتأليف شركات مساهمة للمشاريع العمومية النافعة ، شرط الا تتضمن امتيازا ، حق استجواب الوالي وطلب عزله . .) . الامور السياسية العامة (الدفاع ، الخارجية ، الامتيازات . . .) تبقى من صلاحية الحكومة المركزية ؛ كذلك تعيين الموظفين الرئيسيين (الوالي ، حاكم

الشرع ، مدير المالية (الدفتردار) ، قائد الدرك وضباط الدرك...).
لكن شرط معرفتهم اللغة العربية (ما عدا الوالي) .. اما بقية الموظفين فيعينون من اهالي البلاد بعد امتحان وباشراف لجنة المجلس العمومي .

- تعين الحكومة المركزية مستشارين في الولاية لتنظيم ادارات الدرك والمالية والبريد والجمرك ، ومفتشين في سناجق الولاية . يختار المستشارون والمفتشون من الاختصاصيين الاوروبيين ، شرط معرفتهم احدى اللغات الثلاث : العربية او التركية او الفرنسية . وتكون مدة خدمتهم ١٥ سنة (٣٧) .

لعل من الاهمية بمكان ونحن نورد بعض ما تضمنته لائحة المطالب هذه ان نشير الى انها كانت تنطوي ضمنا على وجود اتجاهين داخل الجمعية العامة . فمحمد جميل بيهم ، وهو من القادرين على وصف الحدث بفضل اطلاعه على ما جرى في داخل الجمعية من نقاشات ، يحدثنا عن هذا الواقع بما يلي (٣٨) :

« ... على ان وجهات نظر البيروتيين كانت مختلفة، خصوصا لوجود فئة ذات وزن كانت حريصة على التخلص من الحكم العثماني ، وللسعي لاستقلاله تحت حماية فرنسا (٣٩) . وكان المسلمون من جهة اخرى ، مع حرصهم على اللامركزية وتأمين حقوق العرب في السلطنة . يضنون بالدولة العثمانية ، ولا يرضون عنها بديلا من الدول الاجنبية . ولما كان لا بد من تقارب وجهات النظر بين طلاب الاصلاح من انصار فرنسا وانصار اللامركزية ، فقد جاءت اللائحة الاصلاحية التي وضعها تسعون مندوبا منهم في دار بلدية بيروت يوم (٣١ كانون الثاني ١٩١٣) تجمع بين شروط اللامركزية وبين وجود مستشارين اجانب في جهاز حكومة الولاية بالاضافة الى مفتش اجنبي لكل لواء » (٤٠) .

ومهما يكن من امر ، فان الحركة الاصلاحية البيروتية اصطدمت سريعا بالانقلاب الحكومي الذي قاده الاتحاديون ، في نفس الشهر الذي قدمت فيه اللائحة الاصلاحية .

فقد اعتبرت حكومة « الاتحاديين » ان الحركة التي شهدتها بيروت مؤخرا ليست الا « خيانة للدولة العثمانية . فبادرت الى عزل ادهم بك الوالي السابق المتعاطف مع حركة الاصلاح وعينت بدلا منه حازم بك الذي امر بحل « اللجنة الاصلاحية » في (٨) نيسان (١٩١٣) . احتجاجا على هذا الاجراء ظهرت الصحف البيروتية في الغد اوراقا بيضاء مكللة بالسواد وحاملة نص قرار الحل في الصفحة الاولى ، دون تعليق (٤١) .

بعد ثلاثة ايام من اتخاذ هذا الاجراء ، عقدت الجمعية العامة اجتماعا في القاعة الكبرى في « الكلية السورية » وقررت الدعوة للاضراب العام في (١٢) نيسان والاحتجاج على حل اللجنة (٤٢) .

وبالفعل استجاب تجار بيروت في اليوم المحدد فاقفلوا مخازنهم وصدر في نفس الوقت بيان صحفي يحمل تواقيع عدد من وجهاء ومثقفي بيروت (٤٣) .

اكد البيان بعد عرضه لظروف نشأة الجمعية الاصلاحية وموقف الوزارة السابق منها مبدأ « حرية الاجتماع » و « الحرية الفردية » و « حرية الرأي » واعتبر اجراء الوالي عملا لا يتعارض مع مضمون الدستور العثماني وحسب ، وانما ايضا مع نظرة « العالم المتمدن » . ويخلص البيان الى « الاحتجاج بشدة » على عمل « الوالي » الذي « عبث بمصلحة الوطن » .

وفي ذات الوقت ارسلت برقية الى الصدارة العظمى ووزارة الداخلية موقعة من (١٣٠٠) بيروتي يتألفون من « ملاكين وتجار

وصيارفة واطباء ومحامين وصحفيين وادباء ». تفند البرقية الحجج التي استند اليها الوالي لحل الجمعية الاصلاحية وتجيب عليها . « فالحجة بعدم شرعية الجمعية تسقط ، لان الجمعية انعقدت باذن رسمي من الحكومة المحلية . . . كذلك ان القول بأن بعض الاصلاحات المطلوبة تتنافى مع مباديء الانظمة الاساسية قول لا يعتمد على اي اساس . . . » وتنتهي البرقية « بالاحتجاج بشدة » على هذا العمل (٤٤) .

جاء رد الوالي مزيدا من اجراءات القمع والتهديد . فقد امر بفتح المحلات ، وهدد من يذعن للاضراب بالسجن والتغريم ، والقى القبض بالفعل على ستة اعضاء من اللجنة الاصلاحية ، من بينهم : اسكندر عازار ، زكريا طبارة ، رزق‌الله ارقش ، سليم طبارة ، بتهمة التحريض والتهييج ضد الحكومة ، كذلك صادر صحيفتين : الاتحاد العثماني (ومدير تحريرها : احمد طبارة) والمفيد (ومدير تحريرها عبد الغني العريسي) (٤٥) .

كذلك جاء جواب الصدر الاعظم على برقية اصلاحيي بيروت حاملا موقفا اكثر تصلبا واصرارا على رفض اشكال العمل التي لجأت اليها الجمعية الاصلاحية والمطالب التي رافقتها . فقد جاء في البرقية « ان السكان ان ارادوا اصلاحا فليطلبوه من البرلمان ، فان وافقت عليه الاكثرية البرلمانية نفذته الحكومة . اما اذا شاء السكان تأسيس لجان وتقديم مطالب تتناقض مع القانون فان الحكومة لا يمكنها ان تقيم اعتبارا لهذه المطالب . . . اننا نطلب منكم ان تطلعوا كل من يهمه الامر على هذا الموقف . وعليه يجب احالة كل من ينخرط في عمل غير شرعي الى المحكمة العرفية ليصار الى الحكم عليه خلال ساعتين . وان السلطات العسكرية قد تلقت في هذا الشأن كل التعليمات الضرورية » (٤٦) .

حيال هذه المواقف الصارمة من قبل الحكومة المركزية ووالي

بيروت كانت الحركة الاصلاحية البيروتية تتراجع وتنسحب . في (٢٠) نيسان زار الوالي وفد من وجهاء بيروت للتوسط في امر اطلاق سراح المعتقلين الستة . بعد ابراق الوالي الى استانبول جاء الجواب في المساء بالقبول باطلاق سراحهم . لكن بعد ان توجه هؤلاء الى الرأي العام البيروتي بنداء يطلبون فيه من التجار فتح محلاتهم وعودة الحياة الطبيعية الى المدينة (٤٧) . وهكذا كان ، وكانت بذلك نهاية الحركة الاصلاحية في بيروت (٤٨) .

غير ان الحلقة المركزية كانت دائما مسألة الاصلاح التي شكلت اذا صح التعبير ، المظهر الرئيسي للتناقض بين دعاة الاصلاح واللامركزية ، من جهة ، وبين الحكومة التركية المركزية من جهة ثانية . لكن جبهة المعارضة هذه ظلت كما سنرى تضم اتجاهين وموقفين كان يشكل عنصر تقاربهما الموقف التركي الرسمي الرافض لاي مطلب لامركزي .

- ٤ -

المؤتمـــر العربي الأول في باريس

حزيران ١٩١٨

في الوقت الذي كانت فيه الحركة المطلبية البيروتية تتراجع ، مع بقية الحركات المطلبية في المـدن الاخرى مـن المشرق العربي . تحت ضغط التهديد والاجراءات البوليسية الرادعة ، كانت باريس تشهد اعدادا لتحرك مطلبي عربي بديل .

فقد استطاع بعض دعاة الاصلاح مـن المسلمين : عبد الغني العريسي ، محمد طبارة ، توفيق فايد (بيروت) ، جميل مـردم (دمشق) ، عوني عبد الهادي (نابلس) ان ينقلوا مسرح الحركة المطلبية الى هناك ، حيث يمكن ان تشهد اصداء ابعد وتأثيرا اشد .

وكانت باريس منذ زمن مركز اقامة عدد من المثقفين المسيحيين الذين تركوا بيروت ، وجبل لبنان وبعض المناطق المجاورة ، ليتعاطوا بعض النشاطات الثقافية والسياسية في الصحف الباريسية والمراكز الثقافية التـي كانت تتولى امـر الدفاع عن السياسة الاستعمارية الفرنسية .

وكان من بين هؤلاء شكري غانم الذي طرح عـــام (١٩٠٢)

« القضية العربية » من خلال مسرحية شعرية اسماها « عنتر » قدمت على مسرح « الاوديون » في باريس . كذلك كان قد اختير رئيسا « للجنة اللبنانية » عام (١٩١٢) (٤٩) .

كما كان من بينهم ايضا خيرالله الذي انتقل بعد اقالته من وظيفته في ادارة جبل لبنان عام (١٩١١) الى باريس حيث عمل محررا لشؤون المشرق في جريدة « لوتان » «Le temps» . وفي عام (١٩١٢) اشترك مع شكري غانم في تأسيس « اللجنة اللبنانية » واختير امينا لها . .

كان هناك ايضا جورج سمنه ، وندره مطران اللذان كانا يتعاطيان منذ زمن نشاطات ثقافية وسياسية في اطار المؤسسات الكولونيالية الفرنسية .

في هذا الجو السياسي السائد في باريس انطلقت فكرة الدعوة الى مؤتمر عربي يمثل شتى الاتجاهات المعارضة للمركزية التركية على اختلاف جذورها الثقافية وانتماءاتها الايديولوجية السياسية . وعلى هذا الاساس تشكلت « لجنة تحضيرية » تألفت من عبد الغني العريسي ، محمد طباره ، جميل مردم ، عوني عبد الهادي ، شكري غانم ، ندره مطران ، شارل دباس ، جميل معلوف (٥٠) .

ارتأت اللجنة ان يكون حزب اللامركزية ـ الادارية العثماني هو الحزب المشرف على المؤتمر . وفي (٤) نيسان (١٩١٣) بعثت لجنة المؤتمر الى اللجنة العليا لحزب « اللامركزية » رسالة تطلب فيها ان يختار الحزب من بين زعمائه ممثلا يراس جلسات المؤتمر ، كذلك ارتأت ان تدور الابحاث في المؤتمر حول المسائل التالية :

ـ حقوق العرب في المملكة العثمانية .

ـ ضرورة الاصلاح على قاعدة اللامركزية .

ـ المهاجرة من سورية والى سورية .

ـ الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال .

بعد اخذ موافقة الحزب توجهت اللجنة التحضيرية الى الامة العربية ببيان تدعو للمشاركة في المؤتمر ودعمه وتأييده بشتى الوسائل . ان قراءة فاحصة للبيان تدعونا للاعتقاد ان اللجنة قد حاولت ان توفق بين وجهتي النظر السائدتين . فالبيان يؤكد اولا على ضرورة درء خطر الاحتلال الاوروبي : « نحن الجالية العربية في باريس ، وقد اوقفتنا مناظرات الجرائد الاوروبية ، ومغامز السياسة في الاندية العمومية ، على استقراء ما يجري من المخابرات الدولية بشأن البلاد العربية واخصها زهرة الوطن سورية ... فجرى البحث عن التدابير الواجب اتخاذها لوقاية الارض .. من عادية الاجانب ... » .

لكن الحل المقترح هو في ازالة الاستبداد التركي : « لم يبق بين جمهور الناطقين بالضاد من لا يعلم ان ذلك نتيجة الادارة المركزية » ، لذلك يتركز المطلب على « اصلاح امورنا الداخلية على ما يتطلبه اهل البلاد من قواعد اللامركزية حتى يشتد بها ساعدنا وتستقيم قناتنا ، فينقطع بذلك خطر الاحتلال والاضمحلال وتنفى مهزلة الرق .. » . اذا كانت الاشارة الى خطر الاحتلال الاوروبي هي من قبيل ارضاء الاتجاه القومي المعادي للاستعمار الاوروبي ، واذا كانت الدعوة الى اللامركزية ورفض الهيمنة التركية يشكلان الموقف العام المشترك ، فان الدعوة الضمنية للتوجه للدول الاوروبية شكلت بالمقابل الوجهة التي كان يدفع باتجاهها اصدقاء فرنسا الذين كانوا يشكلون نصف اعضاء اللجنة التحضيرية ، والذين سيلعبون كما سنرى دروا مهما في اعمال المؤتمر وتوجيهه .

ان هذا التجاذب في وجهتي النظر تلخصه العبارات التالية من البيان : « .. وبعد المداولة تقرر عقد مؤتمر للعرب حيث نبسط للامم الاوروبية ، اننا امة ذات وجود حي لا ينحل ، ومقام عزيز لا

ينال ، وخصائص قومية لا تنزع .. ونصارح الدولة العثمانية بأن اللامركزية قاعدة حياتنا ... وان العرب شركاء في هذه المملكة ... » (٥١) .

وانعقد المؤتمر بين (١٧ و ٢٣) حزيران في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية في باريس . مثل اللجنة العليا لحزب اللامركزية عبد الحميد الزهراوي (نائب سابق عن حماة)الذي ترأس المؤتمر . وتمثلت بيروت بعدد من الشخصيات التي شاركت في الحركة الاصلاحية : (سليم سلام ، احمد مختار بيهم ، خليل زينية ، احمد طبارة ، ايوب ثابت ، البير سرسق) . كذلك تمثلت العراق بوجيهين : توفيق السويدي ، وسليمان عنبر . وحضرت المؤتمر ايضا وفود اخرى مثلت لجان وروابط عديدة : منها اللجنة اللبنانية في باريس (شكري غانم) ، والاتحاد اللبناني في القاهرة (اسكندر عمون) ، وممثلين لجاليات لبنانية ـ سورية في الولايات المتحدة والمكسيك (٥٢) .

والكلمات التي القيت في المؤتمر تعكس بوضوح مضامين الاتجاهات الموجودة على الساحة . يكفي ان نورد بعض فقرات مهمة لاستخلاص شتى المواقف وتحديد خلفياتها .

افتتح المؤتمر بكلمة القاها عبد الحميد الزهراوي ، رئيس المؤتمر ومندوب اللجنة العليا لحزب اللامركزية . واهم ما جاء فيها : التأكيد على الاخاء العربي ـ التركي في اطار الرابطة العثمانية، وان المشاركة في الحكم على اساس اللامركزية هي القاعدة التي تثبت هذا الاخاء . اما بالنسبة للموقف من الغرب فيغيب الجانب السياسي فيه تماما وتغيب معه بالتالي مخاوف الاحتلال الاوروبي التي كان يحذر منها حزب اللامركزية عبر مجلة « المنار » ، بل اكثر من ذلك يندفع الزهراوي الى التأكيد : « ان اوروبا ليست هي الغول ، وانما الغول هو سوء الادارة وفساد السياسة » . وعليه

تصبح اوروبا بعد « تغييب » مصالحها ومشاريعها الاستعمارية في الولايات العثمانية « دليل الشرق » . لذلك يقول « ان اردنا ان نحتل مكانا تحت الشمس ، علينا ان نستوعب مباديء الحضارة الغربية . اذ لا شيء اخطر من ان نبقى جامدين (...) . اما « عقدة » التفوق الاوروبي فيحلها الزهراوي بالعودة الى ماضي العرب . « عندما نتبنى اليوم افكار اوروبا فانما نفعل ذلك على اساس حق المبادلة . اننا نعترف بفضل اوروبا في ما نأخذه عنها ، كما هي اعترفت بفضل اجدادنا بشأن كل ما تدين به لهم » (٥٣) .

اما عبد الغني العريسي ، وهو من خريجي كلية العلوم في باريس ، ومن عائلة بيروتية اسلامية ـ ورئيس تحرير جريدة «المفيد» فقد مثل اتجاها ليبراليا ـ قوميا استخدم في التعبير عنه المفاهيم الاوروبية السائدة ، لكن دون ان يستتبع « تنظيره » «للامة العربية» على اساس المنهج الاوروبي الدعوة للانفصال عن الاتراك . فالعرب رغم كونهم « امة » ذات شخصية خاصة هم « عثمانيون » ايضا ، لهم حقوقهم كعرب ولهم حقوقهم ايضا كعثمانيين . ورد في خطابه « ان الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق الا اذا جمعت ـ على رأي علماء الالمان ـ وحدة اللغة ووحدة العنصر . وعلى رأي علماء الطليان : وحدة التاريخ ووحدة العادات . وعلى مذهب سياسة الفرنسيين : وحدة المطمح السياسي ، فاذا نظرنا الى العرب من هذه الوجوه الثلاثة علمنا ان العرب تجمعهم وحدة لغة ، ووحدة عنصر ، ووحدة تاريخ ، ووحدة عادات ، ووحدة مطمح سياسي . فحق العرب بعد هذا البيان ان يكون لهم ـ على رأي كل علماء السياسة دون استثناء ـ حق جماعة ، حق شعب وحق امة (...) . وان العرب يطلبون (حقهم) كشركاء في هذه الدولة ، شركاء في القوة الاجرائية ، شركاء في القوة التشريعية ، شركاء في الادارات العامة ، اما في داخلية بلادهم فهم شركاء انفسهم (٥٤) .

لكن ندره مطران وهو مثقف مسيحي من بعلبك يقيم في باريس

فقد عبر بصورة ضمنية عن طموحات استقلالية ، حددها في اطار سورية . دون ان يدعو صراحة للانفصال عن الاتراك ، اعتبر « السوريين » ضمنا « امة » خضعت لسيطرة الاتراك المباشرة بعد احداث (١٨٦٠) (٥٥) .

اما الشيخ احمد طبارة ، ممثل جمعية الاصلاح البيروتية ، ومدير تحرير جريدة « الاتحاد العثماني » فقد اكتفى بطرح موضوع الهجرة من سورية . بعد ان اشار الى ان حوالي (٦٠٠) الف سوري قد تركوا البلاد في غضون ربع قرن تساءل لماذا تعجز سورية اليوم عن تموين (٣) ملايين من السكان بينما كانت في ايام الرومان تمون حوالي (١٦) مليونا ؟ وهو اذ يعتبر الهجرة سببا لهذا الافقار لان « مناخ البلاد وطبيعة الارض وميزات الشعب بقيت كما هي ولم تتغير » يرى في نفس الوقت ان سبب الهجرة كانت في النظام السياسي المركزي . لذلك يكفي في رأيه ادخال الاصلاحات السياسية الادارية الى البلاد حتى يوضع حد لتيار الهجرة ، وحتى يحمل المهاجرون الى العودة الى ديارهم (٥٦) .

اخيرا ، تجدر الاشارة الى كلمة اسكندر عمون ، مسيحي من جبل لبنان وممثل « الاتحاد اللبناني في القاهرة » . فقد تحدث عن حسنات « اللامركزية » في نطاق التركيب التعددي للامبراطورية العثمانية . « فاللامركزية يفرضها واقع تعدد الاديان ، الاعراق ـ واللغات . والا فالاصرار على الوحدة الادارية لا يؤدي الا الى الفشل » (٥٧) . والحقيقة ان اسكندر عمون مثل في ذلك وجهة نظر « حزب اللامركزية ـ الادارية » الذي كان عضوا رئيسيا فيه ، اكثر مما مثل وجهة نظر « الاتحاد اللبناني » الذي كان في اغلبية اعضائه يمثل اتجاها لبنانيا ينحصر في الدفاع عن امتيازات الجبل والعمل على توسيعها .

بعد مداخلات عديدة ـ اشرنا لاهمها ـ وضع في الجلسة الاخيرة محضر للمؤتمر خلص الى تثبيت القرارات التالية (٥٨) .

١ ـ ان الاصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية .

٢ ـ من المهم ان يكون مضمونا للعرب التمتع بحقوقهم السياسية ، وذلك بأن يشتركوا في الادارة المركزية للمملكة اشتراكا فعليا .

٣ ـ يجب ان تنشأ في كل ولاية عربية ادارة لامركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها .

٤ ـ كانت ولاية بيروت قدمت مطالبها بلائحة خاصة صودق عليها في (١٩١٣/١/٣١) باجماع الآراء ، وهي قائمة على مبداين اساسيين هما : توسيع سلطة المجالس العمومية ، وتعيين مستشارين اجانب ، فالمؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين الطلبين .

٥ ـ اللغة العربية يجب ان تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني ورسمية في الولايات العربية .

٦ ـ تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية الا في الظروف والاحيان التي تدعو للاستثناء الاقصى .

٧ ـ يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية ان تكفل لمتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها .

٨ ـ يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الارمن العثمانيين القائمة على اللامركزية .

٩ ـ سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية.

١٠ ـ وتبلغ ايضا هذه القرارات الحكومات المتحابة مع الدولة العثمانية .

١١ ــ يشكر المؤتمر الحكومة الفرنسوية شكرا جزيلا لترحابها الكريم بضيوفها .

واضيف الى هذه القرارات ملحق يعتبر ان هذه المطالب هي بمثابة برنامج سياسي للعرب العثمانيين ينبغي الالتزام به والامتناع عن قبول أي منصب اذا لم يصر الى تنفيذه .

ان ما يستوقف ايضا في سياق المداولات التي جرت في المؤتمر والاقتراحات التي قدمت حول المطالب ، مسألة تعيين مستشارين ومفتشين أجانب في الولايات العربية . ذلك ان اصدقاء فرنسا في المؤتمر (ندره مطران ، شارل دباس ، شكري غانم ، جورج سمنه ..) حاولوا ادخال مطلب اعتماد مفتشين ومستشارين اجانب في لائحة المطالب ، مما اثار معارضة بعض المؤتمرين الآخرين وادى الى عاصفة من النقاشات الحادة بين مؤيدين ومعارضين . ولم يقفل النقاش الا بعد اقتراح صيغة « مرنة » قدمها سليم سلام واحمد طبارة ، تقضي بايراد نص في لائحة المطالب يتضمن الاشارة الى مطلب الحركة الاصلاحية البيروتية بشأن وجود مستشارين ومفتشين اجانب في بيروت . وبذلك لا يلزم النص الولايات الاخرى بهذا المطلب وتكون حرة فيما بعد باستدعاء خبراء اجانب او بالامتناع عن ذلك ، على اساس صلاحياتها التي تتيحها اللامركزية في حال تطبيقها (٥٩) .

استبعدت اذن الخلافات حول هذا الموقف بعد موافقة معظم ممثلي ولاية بيروت على الصيغة المقترحة . لكن اصدقاء فرنسا في المؤتمر ، لا سيما المقيمين منهم في باريس ، استفادوا من هذا التنازل واستفادوا ايضا من قرار كان المؤتمر قد صوت عليه ويقضي بتقديم لائحة بالمطالب الى الدولة العثمانية ، والى الدول الكبرى « المتحابة » معها ، ليدفعوا بنتائج المؤتمر نحو توظيف سياسي اوروبي في وقت كانت فرنسا تتحدث فيه وتلح في الحديث عن

« حقوقها ومصالحها التقليدية في سورية » (٦٠) . لذلك بعد ايام من انعقاد المؤتمر بادرت مجموعة من المقيمين في باريس على رأسها جورج سمنه وشكري غانم وندره مطران الى تقديم مذكرة الى وزراء خارجية «الدول الكبرى»، استهلت بمقدمة تاريخية-سياسية عن « وحدة » سورية و « آلامها » التي عانتها وتعانيها تحت الحكم التركي وتنتهي بتقرير عدد من المطالب « الشبيهة - على حد قول جورج سمنه - بمطالب المؤتمر من حيث الجوهر ، لكنها أعنف لهجة » (٦١) .

شيء آخر يميز هذه المذكرة هو اصرار موقعيها على تسمية المؤتمر العربي بالمؤتمر السوري ، وحصر المطالب بسورية بالذات واعطاؤها مضمونا اكثر نزوعا نحو الاستقلال الاداري والثقافي والاقتصادي والعسكري ، والتوجه الى الدول الاوروبية وطلب تدخلها الصريح في دعم المطالب .

تخاطب المذكرة وزراء الخارجية في الدول الاجنبية بما يلي : « .. انهم (يعني السوريين) استنفدوا كل الوسائل الشرعية الممكنة ، وهم الآن مصممون كل التصميم على نيل ما يطالبون به حتى انه يخشى في حال نفاد صبرهم ان يلجأوا الى ما يؤسف له . انهم على ثقة في طاقتهم ولا يطلبون اكثر من ان يشاركوا في رقي الامبراطورية . لكن الدعم ينقصهم . وبما انهم لاحظوا مرارا ان الدول الكبرى كانت تستخدم نفوذها حين يتعلق الامر بنيل مطالب مشروعة لشعب مضطهد ، فانهم يتوجهون الى حكومتكم وكلهم أمل وثقة في تجردكم وانسانيتكم » (٦٢) .

اما المطالب التي تتضمنها المذكرة فهي التالية : (٦٣)

١ - الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية .

٢ - مشاركة اهل البلاد في خدمة سورية وبعث نهضتها .

٣ ــ استقلال مطلق فيما يتعلق بالاشغال العامة والتعليم .

٤ ــ تنظيم عملية جباية الضرائب والغاء بعض الضرائب الجائرة .

٥ ــ تشكيل جمعية عامة تراقب الموظفين وتشارك الحاكم العام في تقرير كل الشؤون الادارية ، دون الحاجة الى اللجوء ، في كل مرة ، لطلب تعليمات اسطانبول .

٦ ــ اعادة تنظيم ادارة العدلية ، تشكيل جهاز درك فعال ، وحرس وطني يسهر على الامن السياسي .

٧ ــ تعديل قوانين التجارة وقوانين السلع غير المنقولة .

كتب جورج سمنه عام (١٩٢٠) معلقا على طبيعة المطالب ومصير هذه المذكرة التي قدمها جناح معين من المؤتمر العربي ــ السوري ، وعلى الآمال التي علقت على التدخل الاوروبي : « مما لا شك فيه ان الآمال الانفصالية لم تكن بعد صيغت بسبب استحالة التعبير عنها علنا ورسميا » (٦٤) . ويتابع : « للاسف ، وبسبب الانقسامات الاوروبية بقي تدخل الدول الكبرى الذي طالما تمنيناه ، خيالا . فضلا عن ان مبادرة حكومة واحدة (يشير الى فرنسا) كان يمكن ان تؤدي الى كوارث . اذن كان يجب انتظار الحرب حتى يسمع صوت السوريين » (٦٥) .

. . . .

عودة الى مطالب « المؤتمر العربي » . فماذا كان مصيرها وموقف « حكومة الاتحاديين » منها ؟. كلف « عبد الكريم الخليل » الذي كان يدير في حينه « المنتدى الادبي العربي » في اسطنبول ، بمباحثة « الاتحاديين » بشأن المطالب . بعد لقاءات مع طلعت باشا وجمال باشا ، بعض القواعد الاساسية المطلبية تم اقرارها ونشرت في صحف اسطانبول (٦٦) :

١ ــ اعطاء بعض الصلاحيات الادارية للسلطات المحلية .

٢ ــ ادخال تعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية.

٣ ــ الدعاوى والاحكام القضائية تكتب بالعربية والتركية .

٤ ــ المطالب المقدمة للسلطات الرسمية يمكن ان تكتب بالعربية .

٥ ــ تعيين بعض الزعماء العرب في مجلس الاعيان وفي القضاء الاعلى .

بناء على هذا الاتفاق الاولي ، وصل وفد يمثل المؤتمر العربي ويضم عددا من وجهاء بيروت (سليم سلام ، احمد طباره ، مختار بيهم) الى اسطانبول في (١٥ آب ١٩١٣) ليشكر الحكومة ، ويتابع تنفيذ الاصلاحات ، ويحدد مواعيد تحقيقها (٦٧) . استقبل الوفد رسميا وبحفاوة كبيرة ، واغدقت عليه من قبل المسؤولين وعود شتى جعلت الوفد يطمئن فيكتب في تقريره الى مندوبي الجمعيات العربية : « جئنا الاستانة لتحقيق مواعيد الاصلاح وطلب تنفيذها في اقرب آن . وقد سمعنا من جلالة السلطان وسمو ولي العهد وفخامة الصدر الاعظم وحضرة ناظر الداخلية وسائر رجال الحكومة، وجمعية الاتحاد والترقي وعودا صريحة قاطعة لا نستطيع ان نظهر ارتيابا فيها » (٦٨) .

بعد عودة الوفد ، طال الانتظار ، واستمرت الاصوات الداعية للاصلاح ترتفع في الصحف ، حتى لجأت الحكومة العثمانية اخيرا الى استصدار « ارادة سنية » بتاريخ (٤) كانون الثاني سنة (١٩١٤) تقضي بتعيين ستة من زعماء العرب اعضاء في مجلس الاعيان ، كان من بينهم : محمد بيهم ، عبد الحميد الزهراوي ، ويوسف سرسق (٦٩) .

اختلفت ردود الفعل العربية على هذه الخطوة : بعضهم

اعتبرها « اكبر ضربة على الاصلاح » (٧٠) . والبعض الآخر اعتبر ان قبول المناصب « من شأنه مساعدة الحكومة على تنفيذ الاصلاح » ، و « ان القبول خير من عدمه ، وان عصفورا في اليد ولا عشرة على الشجرة » (٧١) .

غير ان الامر بالنسبة « للاتحاديين » كان ينطلق من واقع العجز عن اجراء أي « اصلاح » جذري بسبب غرقهم « كحكام » لامبراطورية مفككة في دوامة من الازمات الداخلية والخارجية (الازمة الاقتصادية الخانقة ، والعجز المالي المتعاظم ، التدخل الاوروبي الدائم ، تهديدات روسيا . . .) . فضلا عن وطأة «الاتجاه الطوراني» الذي بدأ يؤثر تأثيرا فاعلا في توجيه السلطة المركزية .

لذلك لم يكن امام « الاتحاديين » حيال مأزقهم الا اللجوء ، في مواجهة الحركة المطلبية العربية ، الى سياسة تتراوح بين محاولة « احتواء » القيادة ، التهديد ، وبذل الوعود الكلامية ومحاولة العودة الى استخدام صيغة « الوحدة الاسلامية » . هذا ما يفسر - في رأينا - عددا من الاجراءات المتعاقبة والمتناقضة : من تعيين بعض زعماء العرب ، الى اعتقال عزيز علي مصري ، ضابط عربي في الجيش التركي (٩ شباط ١٩١٤) (٧٢) ، الى العودة الى « الوحدة الاسلامية » لاحراج المطالبين « باللامركزية » .

وعلى وجه الاجمال ، لم تكن الفرصة مؤاتية بعد لتوجيه ضربة حاسمة للمعارضة العربية بشقيها : « المسيحي » الذي يفضل ضمنا وبصورة عامة الانفصال ، و « الاسلامي » الداعي للاصلاح واللامركزية . فكما ان « الانفصاليين السوريين » الذين تحدث باسمهم جورج سمنة ، كانوا يراهنون على تدخل أوروبي ، فرنسي بصورة خاصة ، وينتظرون الحرب لرفع صوتهم ، كذلك بالنسبة للاتحاديين . أفلم يكن هؤلاء ينتظرون فرصة مناسبة (الحرب التي كانت على الابواب مثلا) لتصفية « المعارضة » بكل اتجاهاتها ؟ (٧٣) .

— ٥ —

العمل السياسي وبرامجه في جبل لبنان
(١٩٠٨ — ١٩١٤)

ماذا جرى من تطورات سياسية خلال هذه الحقبة في اطار متصرفية جبل لبنان ؟

راينا في الفصل السابق كيف ان رفض مجلس الادارة والاكليروس الماروني الاشتراك في البرلمان العثماني ، اثر اعلان دستور (١٩٠٨) ، قد شكل خطوة حاسمة على طريق تكريس « خصوصية » الجبل و « امتيازه » دوليا ، وتأكيد هوية سياسية « لبنانية » له في الداخل ترتكز الى « عصبية » مارونية غالبة .

وما ينبغي ان يشار اليه هنا هو ان هذه العصبية بدأت منذ (١٩٠٩) تأخذ وجهة مطلبية جديدة تبحث عن طرق الحفاظ على المكتسبات التاريخية ، وعن الوسائل التي من شأنها زيادة هذه المكتسبات ، وكيف يمكن الوقوف في وجه محاولات « اسطانبول » الغاء « امتيازات » (١٨٦١) .

لذلك ، فان العمل السياسي في الجبل اتخذ مجرى مختلفا عنه في المناطق الاخرى من المشرق العربي . فهنا ، وان تقاطعت بعض

المواقف المطلبية مع تلك التي رفعتها جمعية بيروت الاصلاحية او المؤتمر العربي ، فقد بقيت الوجهة العامة للعمل السياسي خاضعة لمصلحة البورجوازية المارونية المتحالفة مع الاكليروس الماروني في تأكيد الامر الواقع و « تحسينه » من خلال توسع « لبناني » في المناطق المجاورة للجبل .

هذه الوجهة كان لا بد ان تصطدم بالسياسة المركزية التركية الجديدة . فمنذ صعود « الاتحاديين » الى السلطة ، لم يعدم هؤلاء وسيلة لخنق الجبل اقتصاديا والتضييق عليه . ذلك ان الازدهار التاريخي الذي عرفه الجبل ارتهن بعلاقاته بأوروبا ، لا سيما بفرنسا ، وذلك بفضل مرافىء بيروت وطرابلس وصيدا والتي كانت آنذاك جزءا من ولاية بيروت التابعة بشكل مباشر الى وزارة الداخلية العثمانية .

من جهة اخرى ان عدم صلاحية اراضي الجبل لزراعة الحبوب وتوجهها تحت ضغط الحاجات الصناعية الفرنسية نحو زراعة واحدة (التوت) . فرض على الجبل محاولات اخرى للبحث عن موارد اقتصادية جديدة لكن دون جدوى . فالبقاع ، السهل الغني بالحبوب كان يومذاك جزءا من ولاية دمشق . وزراعة التبغ ، التي كان يمكن ان تشكل — الى جانب زراعة التوت — موردا مهما ، احتكرتها الادارة التركية ، كذلك كانت الحكومة المركزية قد صادرت ملاحات الساحل ، ونشرت جنودا يراقبون الشاطىء . وفرضت على مرفا جونيه الا يستقبل الا السفن الشراعية . حتى الهجرة التي كانت في السابق عاملا من عوامل الازدهار ، اضحت عاملا يهدد اقتصاد الجبل (٧٤) .

هذا الواقع نجد صدى التذمر منه لدى رجال الاعمال في الداخل والخارج . وما كتبه جورج سمنه يومذاك بصفته امين سر « اللجنة اللبنانية » في باريس يعكس بوضوح صدى التذمرات التي

كانت تجتاح اوساط رجال الاعمال « اللبنانيين » . يقول : « ان الباب العالي لم يترك من المؤسسات التي اعتقدت اوروبا ان بواسطتها يمكن ان تضمن مستقبل هذا الشعب ، الا الواجهة . وهكذا يصبح الاستقلال بالنسبة للبنان على هذا الاساس ، الموت دون مجد . فالسكان لا بد ان يختنقوا في مقاطعة صغيرة غير خصبة حيث يمنعون من استخدام السواحل لعمليات الترانزيت . ان تجارتهم وصناعاتهم لا بد ان تمر بالجمارك التركية . وبضائعهم التي يستوردونها من اوروبا يدفع عليها حتى تدخل الى بيروت او الى طرابلس او صيدا . كذلك يدفع عليها حتى تدخل الجبل ، ولا ننسى اخيرا « البخشيش » . فكيف يمكن العيش في هذه الظروف ؟ » (٧٥) .

ان الجواب على مثل هذا الواقع كان يتمثل بقيام حركة مطلبية في الداخل والخارج تحاول تحقيق اهدافها بوسائل الضغط الاوروبي ولا سيما الفرنسي . وفي ذات الوقت الذي كانت تصاغ فيه « المطالب اللبنانية » الجديدة كانت تتبلور في « حيثيات » المطالب صياغة ايديولوجية للبنان تسترشد بالتاريخ ، وتحاول ان تبنيه على « فرضيات » حاجات الموقف المطلبي الراهن . وهكذا ظهرت الى الوجود عبر صياغة حيثيات المطالب اولى محاولات بناء تاريخ « افتراضي » للبنان .

ففي «العرائض» العديدة التي قدمت للدول الاوروبية ، آنذاك وفي كتاب خيرالله خيرالله « سورية » الصادر في باريس عام (١٩١٢) ، نلمس بذور هذه المحاولات ، وهي تلتقي عند عدد من المقولات حول « الارتباط بالمدنية الفينيقية » و « الطابع الروماني ــ الاغريقي الغالب » و « استقلال الامارة » وتوسعها في عهدي معن وشهاب . كل هذا مع الغاء كامل لمرحلة طويلة حاسمة من التعريب والتأثير الاسلامي ، حتى يبرر الحديث اخيرا عن « الحدود التاريخية

والجغرافية الطبيعية للبنان » والتي ستتحدد في العرائض المطلبية كما سنرى بناء على حاجات اقتصاد الجبل (٧٦) .

برزت اولى المحاولات المطلبية من هذا النوع في اوساط رجال الاعمال والمثقفين الموارنة المقيمين في القاهرة . وانطلقت الفكرة عام (١٩٠٩) بانشاء « جمعية الاتحاد اللبناني » . وتحدثنا احدى وثائق الجمعية عن ظروف التأسيس بالعبارات التالية : « في سنة (١٩٠٩) يوم عرت السلطنة العثمانية هزة الاعجاب بالدستور نشأت في بعض الدوائر اللبنانية فكرة كانت ترمي الى الحاق لبنان بسورية لضمه اسوة بها الا جسم السلطنة . ولكن عصبة من فتيان لبنان رأوا ان تلك الفكرة تخالف تقاليد الوطن اللبناني ، ولا تنطبق على حقوقه ومصلحته في شيء ، فصحت عزيمتهم على مناهضة مشروع الضم ، والحيلولة دون تحقيقه بجميع ما تيسر لهم من الوسائل . وهكذا وضع المبدأ القائل «بالانفصال المقرون بالاستقلال» » (٧٧) .

من هي هذه العصبة من الفتيان ؟ يحدثنا بشارة الخوري في مذكراته ــ وكان يقيم حين تأسيس الجمعية في القاهرة ــ ان انطوان الجميل هو الذي دعا الجالية اللبنانية في القاهرة للاجتماع في قاعة « المسرح العربي » . وقد لبى الدعوة عدد كبير من اعضاء الجالية . وفي الاجتماع الذي انعقد في (١٩) تشرين الثاني (١٩٠٩) تولى داوود بركات مهمة عرض الوضع الداخلي في لبنان واطلق فكرة انشاء جمعية تضم المقيمين اللبنانيين في مصر للدفاع عن « حقوق الوطن »، وكان ان اسفر الاجتماع عن تشكيل لجنة تنفيذية تألفت من اسكندر عمون ، داوود بركات ، حبيب غانم ، حيدر معلوف ، بشارة واكيم، خليل ابي اللمع ، حبيب يزبك ، جورج حنا ... (٧٨) .

في الداخل قامت في جونيه ، اثر صدور القرار العثماني الذي يحظر استعمال الموانىء اللبنانية ، مذكرات مطلبية موجهة الى قناصل « الدول الكبرى » في بيروت . احدى المذكرات التي اطلعنا

عليها مذكرة بالفرنسية تحمل العنوان التالي : « لبنان وموانئه . مذكرة جوابية على قرار مجلس الوزراء العثماني القـاضي باقفال الموانىء اللبنانية . جونيه (٨) تشرين الثاني (١٩٠٩) » . وتحمل المذكرة في ذيلها تواقيع : بشارة أزي ، سجعان اريج ، بول نجيم ، عن « اللجنة اللبنانية » (٧٩) .

تفند المذكرة حجج الحكومة العثمانية القائلة : ١ ــ بأن النظام الاساسي لا ينص صراحة على ان يكون للبنان موانىء. ٢ ــ بأن حق السيادة العثمانية على المتصرفية يعطي الحكومة حق فتح واقفال الموانيء التي تراها مناسبة . ٣ ــ ان رسو السفن فـي الموانىء اللبنانية يمكن ان يؤدي الى احداث اضطرابات في ادارة البلاد .

وتجيب المذكرة ان خلو نص النظام الاساسي من بند واضح يسمح باستخدام موانىء الجبل لا يستتبع عمليا المنع ، وان حق الدولة في المنع لا يمارس الا في حالتين : حـالة الحرب والحصار ، وحالة ما تفرض تحويل مرفأ تجاري الى مرفأ حربي .

على ان الحجة الرئيسية التي يلجأ اليهـا موقعـو المذكرة هي « الحق التاريخي المكتسب » ، « فمرافىء الجبل كانت دائما مفتوحة للسفن من جميع الانواع تجارية كانت ام شراعية ، قبـل النظام الاساسي وبعده » . وتخلص المذكرة الى موقف يناشد الدول الكبرى ان تتدخل لدعم هذا المطلب بحيث « تبقى الموانىء ــ على حد قول المذكرة ــ مفتوحة كما كانت دائما تستقبل كل السفن التجارية دون تمييز » (٨٠) .

هذا ، وفي الوقت الذي كان يتحرك فيه اصحاب الفعاليات الاقتصادية في الجبل لانقاذ الاقتصاد المهدد بالاختناق ، ولتحقيق « الحاجة للنمو والتوسع نحو الخارج » (على حد تعبير المذكرة) ، كانت الجاليات اللبنانية الجبلية ، ذات الاكثرية المارونية ، تنشط

في الخارج وفق ذات التوجهات ، وذلك في اطـار « جمعية الاتحاد اللبناني » التي تأسست لها فروع عدة في بعض المدن المصرية واوروبا واميركا اللاتينية .

في (١٠ نيسان ١٩١٠) قدمت جمعية الاتحـاد اللبناني مذكرة الى الحكومة العثمانية المركزية جمعت فيها كل مطالب «البورجوازية المارونية الجبلية » والتي تتلخص بالتالي :

١ ـ فتح الموانىء اللبنانية للسفن البخارية .

٢ ـ اقامة محكمة للتجارة في جبل لبنان .

٣ ـ تصدير التبغ اللبناني بواسطة المرافىء العثمانية الى كل البلاد وخاصة الى مصر .

٤ ـ اعادة سهل البقاع الى لبنان .

٥ ـ انهاء مصادرة الملاحات وتحرير تجارة الملح .

٦ ـ السماح بتصدير المشروبات الكحولية (٨١) .

في (٥ نيسان عـام ١٩١٢) اصدرت جمعيـة « الاتحـاد اللبناني » واللجنة اللبنانية في باريس مذكرة موجهة الـى الدول الكبرى « ضامنة النظام الاساسي » تتضمن « الاماني اللبنانية » في اصلاح ادارة المتصرفية خلاصتها :

١ ـ ازالة الغموض الموجود في النظام الاساسي باتجاه تطويره نحو دستور يتوافق مع اقامة حكومة مستقلة في ادارتها .

٢ ـ تعديل طريقة انتخاب اعضاء مجلس الادارة ، اما بتعميم حق الانتخاب على كل المواطنين ، واما بزيادة عدد الذين يحق لهم الانتخاب .

٣ ـ توسيع صلاحيات مجلس الادارة .

٤ ـ نزع صلاحية عزل الموظفين والقضاة من يد المتصرف ، وجعل العزل مرتبطا بقرار صادر عن مجلس الادارة .

٥ ـ زيادة عائدات الحكومة عن طريق اجراء احصاء ومسح جديدين ، لكن دون اي تعديل في اساس الضرائب القديمة (٨٢) .

في تشرين الثاني (١٩١٢) ، وحين عقد سفراء « الدول الكبرى » مؤتمرهم في استانبول لتعيين خلف ليوسف فرنكو باشا ، وجه « الاتحاد اللبناني » الى المؤتمر المذكور التلغراف الآتي بتاريخ (٣٠) تشرين الثاني :

« ان الاتحاد اللبناني يكرر الالتماس باسم الشعب اللبناني ان يخول الاصلاحات التي كرر طلبها مرارا ، وبالاخص جعل حكومة لبنان دستورية ، مستقلة فعلا بكل اعمالها الادارية ، وان يكون لمجلس الادارة حق التشريع مع جعله مؤلفا تأليفا نسبيا من جميع الطوائف . ويلتمس ان تعاد الى الجبل املاكه واراضيه التي اخذت منه ولا سيما اراضي البقاع وبيروت ، وان يعطى رسوم جماركه وايرادات البوستة والتلغراف .. الخ .. » (٨٣) .

هذا التوجه المطلبي الذي حملته بشكل خاص « الجاليات اللبنانية » في الخارج كان ينتظم بصورة اساسية في خط الاستراتيجية الفرنسية وسياستها « السورية » . ذلك انه في سياق التحرك المطلبي « اللبناني » برز موقفان فرنسيان اكدا على أهمية هذا التحرك وأعطياه دفعا وتشجيعا :

ـ في (٢١ كانون الاول ١٩١٢) أطلق الرئيس بوانكاريه «Poincaré» تصريحه حول «مصالح فرنسا في سورية ولبنان» مشجعا ضمنا هذا التوجه ومطمئنا الحركة المطلبية « اللبنانية » .

ـ بعد يومين أي في (٢٣) كانون الاول ، رست المدرعة الفرنسية (جول فري) «jules Ferry» في ميناء جونيه وقامت قيادة المدرعة بزيارة رسمية الى البطريرك الماروني . وكان لهذه المبادرة في اطار الظروف الدولية والداخلية القائمة آنذاك اكثر من معنى سياسي . فدخول المدرعة الفرنسية الـى ميناء جونيه هو من جهة كسر ضمني لقرار الحكومة المركزية العثمانية ، ومن جهة اخرى تأكيد على أهمية فتح الميناء للملاحة البخارية (٨٤) .

على صعيد محلي ، فسر الحدث علـى انه تجاوز لبيروت ، المدينة ذات الطابع التاريخي الاسلامي ، وتأكيد فرنسي علـى توفير امكانية الاتصال المباشر بأوروبا للساحل الماروني ، بالرغم من استياء مسلمي بيروت ومعارضة الحكومة المركزية (٨٥) .

ان هذا كله توافق ايضا مع لحظة سقوط الاتحاديين المؤقت ، وصعود « الائتلافيين » المعتدلين ، وتعيين متصرف جديد للجبل : اوهانس باشا .

كل هذا ايضا ادى الى تحقيق عدد من المطالب المرفوعة قدمت مع تعيين المتصرف الجديد في (٢٣) كانون الاول (١٩١٢) . فلقد تـم تحقيق ما يلي من المطالب :

١ ـ تعديل طريقة انتخاب اعضاء مجلس الادارة . فمنذ الآن ينتخب الاعضاء مندوبون عن السكان بنسبة واحد عـن كل (١٠٠) منتخب .

٢ ـ ان المحاكم الموجودة في الجبل يمكنها ان تغطي القضايا التجارية .

٣ ـ سحب حـق المتصرف في تعليق عضوية اعضاء مجلس الادارة ، الا في الحالات التي يرتكب فيها العضو خطأ خطيرا ، وفي هذه الحـالة لا ينفذ التعليق الا بنـاء علـى موافقة اكثرية اعضاء المجلس .

٤ ـ يرفع عدد افراد الدرك من (٨٠٠) الى (١٢٠٠) رجل .
٥ ـ يفتح ميناء جونيه والنبي يونس للتجارة (٨٦) .

في (٨ كانون الثاني ١٩١٣) رست باخرة فرنسية في ميناء جونيه ، كانت تقل القنصل الفرنسي ونائب قائد البحرية اللذين توجها في تظاهرة عسكرية شعبية ضمت عددا من الضباط الفرنسيين نحو بكركي لزيارة البطريرك الماروني ، وتأكيد دور فرنسا في تحقيق بعض المطالب المرفوعة . ففي الكلمة التي القاها البطريرك في استقبال زائريه تأكيد واضح على هذا الدور : « اننا نشكركم على هذا الاسراع في زيارة جونيه التي لا تشكل مرفأ لبنانيا فحسب ، بل مارونيا ايضا ، فتح بفضل اهتمام فرنسا بنا ... انكم اذ تقومون بزيارتنا مع هذا العدد الكبير من ضباط البحرية ، كمن يقوم بزيارة بيته ويقيم بين افراد عائلته ، فانما هو برهان ساطع على الحب الذي يكنه الشعب الماروني نحو فرنسا منذ قرون » . وفي الكلمة ـ الرد ـ يصف نائب قائد البحرية البطريرك بأنه زعيم وأب لكل اللبنانيين « الذين تحبهم فرنسا كما تحب مواطنيها » (٨٧) .

هذا الموقف التأكيدي على دور فرنسا في تحقيق بعض المطالب المحلية ، لم يكن الا ليطلق العنان للحركة المطلبية في متصرفية الجبل ، لتقدم مطالبها و « امانيها » في صيغة ايديولوجية تشكل في « خصوصياتها » المعلنة جذور التكون التاريخي للاتجاه اللبناني ـ الماروني المهيمن .

ومن بين المذكرات العديدة التي انهالت على مراكز القنصليات الاجنبية في بيروت ، لا سيما القنصلية الفرنسية ، مذكرة من مجلس بلدية زحلة تطالب بضم البقاع الى لبنان ، تحمل تاريخ آذار (١٩١٣)

وتقدم « براهين تاريخية واقتصادية » على ان البقاع هو للبنانيين (٨٨) . ومن المفيد استعادة بعض « البراهين » الواردة في

المذكرة . تلجأ المذكرة في باب البراهين التاريخية على « ملكية » لبنان للبقاع الى عهد الامراء المعنيين والشهابيين ، فترى ان « لبنان امتد في عهد فخر الدين الثاني من حلب حتـى حدود مصر » وتستشهد كيف ان الامير بشير الشهابي كان يعين من قبله « حكاما على البقاع ، وكيف « ان ملكيات عديدة تقع غربي السهل مسجلة الآن فـي قلم مساحة ولاية دمشق لعائلة لبنانية كبيرة هـي عائلة جنبلاط » . كذلك تستشهد المذكرة بالمادة الثالثة من النظام الاساسي حيث ورد ان القضاء الثالث من لبنان يشتمل على زحلة وتوابعها ، لتستنتج « ان زحلة ليس لها مـن توابع الا السهـل » . وتستشهد ايضا بمساعي داوود باشا ، المتصرف الاول في الجبل ، لضم بيروت والحاق كل البقاع بمتصرفية الجبل . وتنتقل المذكرة الى «البراهين الاقتصادية» فتؤكد « ان البقاع بقي حتى (١٨٧٠) جزءا مـن لبنان من الوجهة السياسية والادارية . وان تعسف الحكومة التركية كان وراء مصادرته لمصلحة ولاية دمشق » ، وذلك كي « تلزم اللبنانيين بالانضمام الـى الولاية والتخلي عـن امتيازاتهم » . امـا المبررات الاقتصادية للمطالبة « باعادة » السهل فتعرضها المذكرة كمـا يلي :
– « ان السيول تجرف تربة لبنان ، فتحرمه من الخصوبة لمصلحة السهل . اذن من الطبيعي ان نطالب بملكنا اينما وجد ، وان يعود البقاع لنا » .

– « ان عددا من اللبنانيين يملـك ايضا وحتـى الآن جزءا لا يستهان به من السهل ، انه ارثهم وارض اجدادهم » (تعطي المذكرة مثلا عائلة اده) .

– « كان يمكن تجنب تحميل الدول الكبرى شكاوى اللبنانيين لو ان هؤلاء استطاعوا ان يزرعوا املاكهم ويحصدوا ثمارها بحرية وامان (...) . والواقع ان مخاطر هائلة تحيط بهـم وبأرزاقهم » تعدد المذكرة هـذه المخـاطر : تعسف الموظفين ورجـال الدرك في قائمقامية البقاع التابعة لولاية دمشق ، المظالم الهائلة التي ترتكب

بحق الفلاحين اثناء الحصاد واثناء جمع الضرائب ، مـن مصادرات ووضع اليد على المال والاثاث والدواجن ..

الى جانب هذه المظالم « الرسمية تتعرض مزارع اللبنانيين في البقاع الى اجتياحات موسمية «متوحشة» من قبل البدو والشركس والاكراد . وفي هـذه الظروف « لا يجـرؤ المسيحيون ان يزوروا حقولهم في السهل خوفا على حياتهم » .. « اما الحكومة التركية ، فان كانت شريكا في ذلك ام لا ، فانها تعلن دائما عجزها عـن ملاحقة الفاعلين » ... شيء آخر هو فساد القضاء في القائمقامية والتمييز بين المسيحيين والمسلمين . « فاذا وقع أي خلاف بين مسيحي وتركي، فالحق دائما يكون مع هذا الاخير ... » . وخطر آخر يهدد املاك المسيحيين في البقاع تشير اليه المذكرة ، هو خطر « المتاولة » «الذين يعيشون من محاصيل املاك المسيحيين . « فزعماء هؤلاء ، بالتواطؤ مع السلطة الشرعية يشكلون عصابات مسلحة تقطع الطرق ، تغـير على المزارع والحقول ... ان مقتل عدد من المسيحيين الابرياء فـي قرى نيحا ، الحدث ، تاليا الواقعة في الولاية لم تمض بعد عليه عدة شهور . وهكذا ، عن ضعف او تواطؤ لم تستطع الحكومة التركية ان تقبض على المجرمين » .

تثير المذكرة في سيـاق تعداد المخـاطر مسألة طبيعة الملكيـة الزراعية في البقاع . « في نظر الحكومة التركية ان المـالك الشرعي للبقاع ليس هو المالك الفعلي . هذا الاخير لا يملك الا حق زراعة الارض التي تعود الى السلطان . وعليه فان مـن يشتري ارضا لا يحصل من الحكومة الا على ورقة تشير الى ان التكليف في استثمار هذه القطعة انتقل من فلان الى فلان .. لا اشارة لكلمـة « بيع » . فاللبنـانيون ليسـوا فـي نظـر حكـامهم سـوى مزارعـين بالاجرة ... » (...)

وخطر اخير تؤكد عليه المذكرة هو خطر الكوليرا التـي تظهر في

سورية كل عام مع قدوم الحجاج الى مكة .. وتأتي الينا عن طريق سكة حديد الحجاز ... صحيح انه يوجد في لبنان حجر صحي على امتداد حدود زحلة ـ البقاع ، لكنه في هذه الحال سنضطر الى ترك املاكنا مهجورة ومحاصيلنا تتلف في محلها . والحركة التجارية تضعف ، فلا استيراد ولا تصدير . اما اذا توسعت حدود لبنان فيسهل علينا عندها اقامة محاجر صحية بيننا وبين دمشق . ويمكننا بالتالي ان نجمع محاصيلنا بأمان . بذلك أيضا تبقى حركة التجارة حرة بيننا وبين مرفأ بيروت ... » .

ـ « ان عددا من القرى المسيحية في سهل البقاع تطالب طوعا بالانضمام الى لبنان ، لكنها تلتزم الصمت ، وتكتم تطلعاتها خوفا من سياط الدرك وانتقام الحكومة » .

بعد ان تشير المذكرة الى ان موازنة لبنان تقع كل عام في عجز قدره (٦٠٠) ألف فرنك لا تشارك الحكومة العثمانية في سده، تناشد المذكرة الدول الكبرى « في ان تأخذ بعين الاعتبار ضعف الحالة المالية للبنان بالتعويض عليه باعادة سهل البقاع » (...) .

ان مثل هذه المذكرة التي وقفنا عند بعض مقاطعها الرئيسية تشكل انموذجا للتوجه المطلبي الذي ساد اوساط البرجوازية الجبلية واوساط « الجاليات اللبنانية » في العديد من مناطق العالم في فترة ما قبل الحرب . وان من يستعرض مجلدات ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية المتعلقة بلبنان وسورية في عامي (١٩١٢ ـ ١٩١٣) ، يجد سيلا من المذكرات والرسائل والبرقيات التي تحمل تواقيع اصحابها ، والتي تلتقي جميعها عند المطالبة « بتكبير لبنان » واكسابه مزيدا من الاستقلال على اساس تطوير نظامه الاساسي وتحويله الى دستور دائم .

هوامش الفصل الخامس

١ ــ ورد في

— Cité par Bruneau A. : op. cit; p. 195-196 et par Gontaut-Biron comte R. : "Comment la France s'est Installée en Syrie" (1918-1919), Paris 1923, p. 4.

٢ — Correspondance d'Orient 15 Juillet 1919, p. 28-29. —

الاحصاءات مستخرجة من تقرير « لجنة الموازنة » :

— Rapport sur le Budget Ordinaire des Services Civils (Affaires Etrangères).

٣ ــ نفس المصدر .

٤ — Chevallier D. : "Lyon et la Syrie...", p. 304. —

٥ — Archives Diplomatiques : 4e Série, Tome 130, Janvier 1914, pp.161 164. —

٦ — Contaut Biron : op. cit; p. 4. —

٧ — Documents Britanniques, T. X, p. 224, cité par Sadaka, Najib : "La Question Syrienne Pendant la Guerre de 1914 thèse", Paris 1940, p. 19-21. —

٨ — Ducruet J. : "Les Capitaux Européens au Proche-Orient", Paris 1964, p. 6. —

٩ — Documents Diplomatiques Français (1871-1914), Ministère des Affaires Etrangères, Paris 1936, T. 2, p. 237-238. —

١٠ ــ حكيم يوسف « سورية والعهد العثماني » ، ص ١٥٧ .

١١ ــ نفس المصدر ، ص ١٥٨ .

١٢ ــ سمنه ج. المصدر السابق ، ص ٥٩ ــ ٦٠ ــ

— Samné G. : op. cit; p. 59-60.

١٣ ــ برو توفيق ــ المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

— Correspondance d'Orient, No. 7,1 Janvier 1909, p. 220.

١٤ ـ سمنه ج. المصدر السابق ، ص ٦٢ .

— Samné G. : op. cit; p. 62.

١٥ — Correspondance d'Orient 1e Novembre 1908.

١٦ ـ برو توفيق ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ـ٢٥٢ .

١٧ ـ راجع مقالة كتبها الشيخ احمد طبارة ، بعنوان « واجباتنا بعد اعلان الدستور » في جريدة « الاتحاد العثماني » ٢٢ ايلول ١٩٠٨ .

١٨ ـ المنار ، مجلد ١١، جزء ١١ ، كانون الاول ١٩٠٨ ، ص ٩٣٨ـ٩٣٩ .

١٩ ـ راجع : داغر اسعد : مذكراتي على هامش القضية العربية . القاهرة ـ بدون تاريخ ـ ص ٣٥ . ودروزة محمد عزت : « حول الحركة العربية الحديثة » ، صيدا ١٩٥٠ ، جزء ١ ، ص ٢٤ .

٢٠ ـ الامير شكيب ارسلان ولد في الشويفات (جبل لبنان) ١٨٩٦ ، تلميذ وصديق الشيخ محمد عبده ، ربطته كذلك صداقة طويلة ومتينة مع الشيخ رشيد رضا . كان يملك الكثير من ملامح الافغاني ، فكرا وممارسة .
راجع «سيرته الذاتية» المصدر المذكور سابقا ، لا سيما ص ٧٧ـ٨٨ .

٢١ —

— Goblet Y. M. : "La Vie Politique Orientale en 1909", Paris, P.98.

٢٢ ـ نفس المصدر ، ص ١٠١ .

٢٣ ـ برو توفيق . المصدر المذكور سابقا ، ص ١٤٨ .

٢٤ ـ نفس المصدر ، ص ١٥٠ ـ ١٥٦ .

٢٥ ـ هذه الحملة كانت نتاج التحول في الخط الايديولوجي والسياسي « لجمعية الاتحاد والترقي » نحو الافكار « العنصرية والشوفينية » . وهذا التحول ، ما كانت اسبابه العميقة في المجتمع التركي ؟ هل هو مجرد تماثل «ايديولوجي» مع النزعة الامبريالية الغربية ، حمله عسكريون اتراك درسوا في الكليات العسكرية الاوروبية ، وشكل بالتالي ايديولوجية «طبقة عسكرية تركية حاكمة» غير مؤهلة لتوحيد البلاد العثمانية ، وغير قادرة على فهم تعدد الاثنيات والمجتمعات في الدولة ؟ ام ان وراء هذه الايديولوجية التي عبرت عنها يومذاك، العديد من الصحف السياسية التركية، اسبابا خاصة تتعلق بتطور المجتمع التركي نحو تكون « بورجوازية تركية » ذات مصالح توسعية والحاقية في البلاد العثمانية . ان مثل هذا الافتراض ـ وهو يتطلب على كل حال دراسة مستقلة ـ يبرر ـ منهجيا ـ الكلام عن تحول الهيمنة التركية ذات الركائز السلطوية القديمة (الخلافة ، والاقطاع بالمفهوم الاسلامي) نحو « استعمار تركي » قاعدته بورجوازية تركية ناشئة ، وتعبيره السياسي : حكم عسكري يمثله « الاتحاديون » العسكريون . على كل حال ، مهما كان من امر اسباب نشوء «العنصرية» التركية ، فان سياسة حكم «الاتحاديين» العسكريين اتصفت عمليا ، وكذلك اتصفت الحملة الاعلامية التركية ، بأشكال التوجه الاستعماري الغربي السائد آنذاك . فموقف صحف «الاتحاديين» مثلا الرافض لطلب المشاركة العربية واعتماد اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية واستخدامها في البرلمان العثماني ، يذكر بالسياسة الاستعمارية الاوروبية يومذاك . اذ تستشهد الصحف التركية لتأكيد موقفها الرافض ، بمثل فرنسا حيال الجزائر وتونس ، وبمثل بريطانيا حيال الهند . فترى

ان الهند لا تتمثل في البرلمان البريطاني ، كذلك فان البرلمان الفرنسي يخلو من نواب جزائريين وتونسيين .
في وجه هذه الامثلة ذات الدلالة على النزعة الاستعمارية التركية ، كانت الصحف العربية تستشهد بمثل الاتحاد السويسري حيث تعتمد ثلاث لغات رسمية ، وبمثل بلجيكا حيث تعتمد لغتان رسميتان وتعتبر ان علاقة العرب بالاتراك لا ينطبق عليها مثل فرنسا ـ الجزائر ، ومثل بريطانيا ـ الهند ، فهم (أي العرب) « عثمانيون » لهم حق المشاركة مع الاتراك في بناء الدولة العثمانية .
راجع مقاطع من هذا السجال السياسي الصحفي عند :
ـ برو توفيق ، المصدر المذكور سابقا . ص ١٦٢ ـ ١٧٦ .
ـ و « ثورة العرب » (مغفل) القاهرة ١٩١٦ ، ابتداء من ص ١٥٩ .
٢٦ ـ مطران ندره ، المصدر المذكور سابقا . ص ٣١ .
٢٧ ـ بيهم محمد جميل : « قوافل العروبة »... المصدر المذكور سابقا ، ص ٢٢ .
٢٨ ـ دروزة محمد عزت ، المصدر المذكور سابقا ، ص ٣٠ـ٣١ .
٢٩ ـ سعيد امين « الثورة العربية الكبرى ، مصر ، (بدون تاريخ) ، الجزء الاول ، ص ٩ .
٣٠ ـ راجع لائحة المؤسسين والمنتسبين الرئيسيين للحزب في : دروزة ، المصدر المذكور سابقا ، ص ٣١ .
٣١ ـ راجع نص برنامج « حزب اللامركزية » في الملحق رقم ٢ .
٣٢ ـ برو توفيق ، المصدر المذكور سابقا ، ص ٤٣٨ .
٣٣ ـ في تصريح للصدر الاعظم كامل باشا ، في حكومة حزب «الحرية والائتلاف» اجاب على سؤال : « أية سياسة في الداخل ستتبنون ، حيال مختلف اعراق الامبراطورية ؟ » بما يلي : « ان قوانيننا لا تقيم أي فرق بين المسيحيين والمسلمين (...) . اننا سنحترم التقاليد واللغات ايضا ، وسنزيد من حقوق ومبادرات الولايات . اننا من انصار سياسة متحررة جدا (...) » .
ورد التصريح في :
— Correspondance d'Orient 16/12/1912, p. 519-520.
٣٤ ـ برو توفيق ، المصدر المذكور سابقا ، ص ٤٤٤ ، استنادا الى : محمد كرد علي : خطط الشام ، دمشق ١٩٢٧ ، الجزء الثالث ، ص ١٢٩ .
٣٥ ـ بيهم محمد جميل ، « قوافل العروبة ...» ، ص ٢٢ .
٣٦ ـ من بين اعضاء اللجنة نذكر : « سليم علي سلام ، احمد مختار بيهم ، خليل زينية ، الدكتور ايوب ثابت ، الشيخ احمد حسن طبارة ، البرت سرسق ، اسكندر عازار ، رزق‌الله ارقش ، سليم طيارة ، كامل الصلح ، محمد ابراهيم طبارة ، جان بطرس ، يوسف هاني ، محمد فاخوري ، بترو طراد ، جميل الحسامي ، حسن ناطور ، حبيب فرعون .
راجع برو توفيق ، المصدر السابق ، ص ٤٤٥ .
٣٧ ـ ثمة نسخة عن لائحة المطالب بالفرنسية محفوظة في ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس .
كما وردت فقرات من نص اللائحة في كتاب : برو توفيق ـ المصدر السابق ، ص (٤٤٦ـ٤٥٠) نقلا عن المنار ، مجلد ١٦ ، جزء ٢ ، فبراير ١٩١٣ .

٣٨ ـ بيهم محمد جميل ، المصدر السابق ، ص ٢٢ـ٢٣ .
٣٩ ـ مما يؤكد هذا الرأي ان خليل زينية والدكتور ايوب ثابت كانا من المؤسسين « لجمعية النهضة اللبنانية » التي كانت على صلة وثيقة بالقنصلية الفرنسية في بيروت . كما يثبت ذلك وجود عدد من رسائلها وتقاريرها في ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس .
٤٠ ـ بيهم محمد جميل ـ المصدر السابق ، ص ٢٢ـ٢٣ .
٤١ ـ — Samné G. : op. cit,. p. 85.
انظر ايضا صورة طبق الاصل عن الصفحة الاولى من جريدة «لسان الحال» في : زين زين ، المصدر السابق ، ص ٢١١ .
٤٢ ـ — Correspondance d'Orient 1Mai 1913, pp. 418–419.
٤٣ ـ الموقعون هم : كامل الصلح ، اسكندر عازار ، محمد ابراهيم طيارة ، ايوب ثابت ، جان بسترس ، سليم علي سلام ، رزق‌الله ارقش ، احمد مختار بيهم ، احمد حسن طبارة ، ابراهيم حكيم ، جوزف هاني ، محمد فاخوري، جورج رزق‌الله ، بترو طراد ، عبد الحميد غندور ، البرت سرسق ، حبيب فرعون ، جان نقاش ، فؤاد حنتس ، سليم بواب ، عبد الباسط فتح‌الله ، جميل الحسامي ، حسن الناطور . نفس المصدر ، ص ٤١٩ .
٤٤ ـ نفس المصدر ، ص ٤١٩ .
٤٥ ـ برو توفيق ، المصدر السابق ، ص ٤٧٥ ـ ٤٧٦ .
٤٦ ـ — Correspondance d'Orient 16 Mai 1913, p. 467–468.
٤٧ ـ برو توفيق ، المصدر السابق ، ص ٤٧٩ .
٤٨ ـ شهدت مدن المشرق العربي في الوقت ذاته حركات اصلاحية مماثلة ، رفعت نفس المطالب ، لكن من غير مطلب المستشارين والمفتشين الاجانب . كان ذلك في دمشق ، بغداد ، البصرة . وقد انتهت كما انتهت حركة بيروت دون ان تحقق اي مطلب اصلاحي . راجع ، برو توفيق ، المصدر السابق ، ص ٤٤٥ ـ ٤٧٩ ، وص ٤٨٨ ـ ٥٠٢ .
٤٩ ـ — Voir Bruneau A. : op. cit; p. 190–191.
٥٠ ـ برو توفيق ، المصدر المذكور سابقا ، ص ٥٠٥ .
٥١ ـ اقتبسنا فقرات البيان من : برو توفيق ، المصدر السابق ، ص ٥٠٦ .
٥٢ ـ نفس المصدر ، ص ٥١١ .
٥٣ ـ نقلا عن النص الفرنسي :
— Correspondance d'Orient 1o Juillet 1913, pp. 13–16.
٥٤ ـ ورد النص في : برو توفيق ، ص ٥١٥ ـ ٥١٦ .
٥٥ ـ نقلا عن النص الفرنسي :
— Correspondance d'Orient 1o Juillet 1913, pp. 13–16.
ورد ايضا عند :
— Samné G. : op. cit; p. 89.
٥٦ ـ — Ibidem, p. 89.
٥٧ ـ وردت بعض فقرات الخطاب ايضا عند :
— Ibidem, p. 89.
برو توفيق ، المصدر المذكور سابقا ، ص ٥١٩ ـ ٥٢٠ .

٥٨ ــ نفس المصدر ، ص ٥٢١ــ٥٢٢ .
٥٩ ــ نفس المصدر ، ص ٥٢٧ .
٦٠ ــ ادرك شكيب ارسلان الذي عارض المؤتمر مخاطر انعقاده في باريس فكتب في مذكراته :
« كنت ساخطا على عقد هذا المؤتمر ... وكانت وجهة نظري ان مؤتمرا كهذا لا ينبغي ان يعقد في عاصمة كباريز لها ما لها من المطامح في سورية . ولا يجوز ان يعقد بينما الدولة مشغولة بالحرب البلقانية ، وقد فقدت قسما عظيما من السلطنة ، وسقطت اهميتها العسكرية والسياسية ، وان سقوط اهمية الدولة لا ينحصر ضرورة في الترك وحدهم ، بل يتناول جميع المسلمين لان الاوروبيين مهما اجتهدنا ومهما حاولنا التظاهر بالقومية لا يعرفون المسلمين الا امة واحدة اذا سقط بعضهم رأيت الاوروبيين احتقروا الجميع » .. الامير شكيب ارسلان : سيرة ذاتية ، ص ١٠٩ .
٦١ — Samné G. : op. cit; p. 91.
٦٢ ــ كما ورد في :
— Samné G. : op. cit; p. 93
٦٣ — Ibidem, pp. 93–94.
٦٤ — Ibidem, p. 90.
٦٥ — Ibidem, p. 94.
٦٦ ــ « مذكرات جمال باشا » ص ٧١ .
٦٧ ــ نفس المصدر ، ص ٧١ ، راجع ايضا «ثورة العرب» ، ص ٨٠ــ٨١ .
٦٨ ــ « ثورة العرب » ، حيث نجد وصفا دقيقا لزيارة الوفد واستقباله في اسطنبول ومباحثاته التي اجراها مع المسؤولين ونص التقرير الذي وضعه الوفد لزيارته، ص ٨٢ ــ ٩٢ .
٦٩ ــ نفس المصدر ، ص ٩٩ .
٧٠ ــ نفس المصدر ، ص ١٠٠
٧١ ــ نفس المصدر ، ص ١٠٠ ، كان ذلك رأي الزهراوي وعبد الكريم الخليل .
٧٢ ــ راجع تفصيل اعتقال ومحاكمة علي المصري في «ثورة العرب» ص ١٠٤ــ١٠٦ .
٧٣ ــ ان القلق على مصير سورية الذي كان يشغل بال « الاتحاديين » العسكريين الاتراك قبيل نشوب الحرب ، يبرز الى حد ما في مذكرات جمال باشا . راجع : ص (٦٩ــ٧٨) . راجع ايضا : « الاستخبارات والجاسوسية في الدولة العثمانية » .
ورد في الكتاب تقرير سفير تركيا في فرنسا الذي رفعه الى وزارة الخارجية التركية ومفاده :
« ان الحكومة الافرنسية بعثت بتعليمات سرية الى سفيرها في الاستانة والى قناصلها في بيروت ودمشق والقدس تتعلق بخطة العمل الواجب ان تسير عليها . هذه الخطة تتلخص بضرورة الاعتماد على العنصرين الكاثوليكي والماروني في اثارة شغب في سورية ولبنان يدفع الافرنسيين لان يتدخلوا فعليا في شؤون تلك المنطقة . ويدير هذه الحركة مباشرة السفير الفرنسي في الاستانة » . ص ١١ .

٧٤ ـ نسمع صدى التعبير عن هموم واقع الجبل في :
— Samné G. : op. cit; p. 216.
اضحت الهجرة في بداية القرن العشرين ـ بعد ان كانت في بدايات النصف الثاني من القرن الماضي مورد ازدهار ـ عامل خراب واستنزاف لاقتصاد الجبل . يقدم سمنة كمثل على خطورة نتائج الهجرة الاحصاءات التالية العائدة الى سنوات ما قبل الحرب :

ـ في قضاء كسروان : عدد المكلفين ١٥٥٤٩ ، عدد المهاجرين ١٠٢٠٦ .
ـ في البترون : عدد المكلفين ١٦٢٦٠ ، عدد المهاجرين ٦٨١٧ .
ـ في جزين : عدد المكلفين ٥٩٨٣ ، عدد المهاجرين ٢٢٣١ .
ـ في زحلة : عدد المكلفين ٣٠٠٠ ، عدد المهاجرين ١٥٠٧

٧٥ ـ — Samné G. : op. cit; p. 216.

٧٦ ـ يعلق الدكتور توفيق توما على كتاب خيرالله ـ وهو من انصار نفس الاتجاه ـ « بالرغم من ان الكتاب يحمل عنوان « سورية » ، وهي لفظة استخدمت كما نستخدم الان لفظة « اوروبا » ، فان ما عنى به خيرالله هو ان يبرهن للعالم ان اللبنانيين قد اثبتوا انهم جديرون وقادرون على ان يكونوا مستقلين : فمنذ ان قدم اسلافهم الفينيقيون حرف الهجاء ، ركيزة ومتن كل الثقافات والحضارات الانسانية ، لم يتوقف سكان لبنان ابدا عن المشاركة في تطوير الحضارة العالمية » .

راجع :
— Touma T. : T. II, p. 680.

٧٧ ـ من كراس بعنوان : الاتحاد اللبناني في القطر المصري والمسألة اللبنانية ، القاهرة ١٩٢١ ، محفوظ في ارشيف المكتبة الشرقية ـ جامعة القديس يوسف ، ص ١ .

٧٨ ـ بشارة خليل الخوري : حقائق لبنانية ، بيروت ١٩٦١ ، ص ٨٠ .

٧٩ ـ — Le Liban et ses Ports : Note refutative en reponse à la décision du conseil des ministres ottoman concernant la fermeture des ports libanais. Djounié le 8 Novembre 1909.

ارشيف المكتبة الشرقية ـ اليسوعية .

٨٠ ـ نفس المصدر .

٨١ ـ بشاره خليل الخوري « حقائق لبنانية » ، ص ٨١ .

٨٢ ـ — Cité par Correspondance d'Orient 1o, Juillet 1912 et par Samné G.: op. cit; p. 223.

٨٣ ـ « الاتحاد اللبناني والمسألة اللبنانية » ، ص ٦ .

ـ وجدنا في ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية مذكرة بالفرنسية ترفع نفس المطالب التي قدمتها اللجان اللبنانية الاخرى :
— Exposé des plaintes et desiderata des libanais. Le Comité des cèdres du Liban, Beyrouth le 29 Avril 1912. Turquie Vol. 116, p. p. 105.

٨٤ — Samné G. : op. cit; p. 222.
٨٥ — Touma T. : op. cit; T. II, p. 704.
٨٦ — Correspondance d'Orient 1', Janvier 1913.
٨٧ — نقلا عن :
— Touma T. : op. cit; T. T. II, pp. 704–705.
٨٨ — Le Bequaa aux Libanais !!! Memoire présenté aux gouvernments des grandes puissances protecrices du Liban, par les Conseils municipaux de la ville de Zahlé et du Mont-Liban. Zahlé, Mars 1913.

ارشيف المكتبة الشرقية ، جامعة القديس يوسف ـ بيروت .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل السادس

تطور الاتجاهات السياسية في الحرب العالمية الأولى
بين القمع العسكري التركي والوعود الامبريالية « الجذابة »
(١٩١٤ – ١٩١٨)

[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible] – [illegible]

- ١ -

الامبرياليات ، (الاثنيات) ، والجماعات الدينية

في معرض وصفه لعلاقات الجماعات القومية والدينية في السلطنة العثمانية بالقوى الاوروبية ، كتب جورج قرم يقول :

« لقد وصلت التناحرات القومية الى قمتها في خلال الحرب العالمية الاولى ، وتحولت الى مذابح . فقد قامت القوى الاوروبية بتقديم الوعود الاكثر رعونة الى جماعات السلطنة ، واعدة اياها ، دون ادنى اهتمام بالامكانات العملية لتحقيقها ، باقامة وطن للامة الارمنية ، وللامة الكردية ، وللامة المارونية ... فالمسألة كانت تعني وقتها القضاء على الدولة العثمانية ، وحتى اعادة القسطنطينية الى اليونان .. » (١) .

والحقيقة ان هذه الصورة العامة تعكس الواقع بشكل ما . ونكتفي هنا بالاشارة لأوجهها الرئيسية في المناطق التي تكوّن موضوع دراستنا .

كان من نتائج تصريح الرئيس الفرنسي بوانكاريه عام (١٩١٢)، ان دعم موقف المسيحيين المعتمدين على حماية فرنسا في معارضتهم سياسة المركزة والتتريك ، وفي نزعتهم نحو الاستقلال .

لكن العلاقات بين الامبرياليات الاوروبية نفسها لم تكن قد استقرت بعد على قاعدة نهائية للتقسيم . فما ان دخلت تركيا الحرب الى جانب المانيا حتى اعلن لويد جورج بكثير من الحماس : « لقد دقت ساعة القدر الكبيرة موعد تصفية الحساب مع تركيا . . . » (٢) . ماذا كان اذن في جعبة الدبلوماسية البريطانية ؟

منذ (١٩١٢) كانت الديبلوماسية البريطانية في مصر تتجه نحو تبني فكرة كيتشنر القاضية باقامة دولة مستقلة في سورية والجزيرة العربية ، وذلك بهدف التضييق على الاتراك ، ومعاكسة ادعاءات فرنسا بشأن حقوقها « التاريخية » في سورية ، واقامة منطقة نفوذ انكليزية بين مصر والهند (٣) . هذه الفكرة ارتكزت على عاملين داخليين :

ـ استياء الاوساط المدينية الاصلاحية في مدن « المشرق » من السياسة التركية المركزية .

ـ الخلاف الذي كثيرا ما كان ينشب بين الشريف حسين والوالي التركي في مكة (٤) .

وفي سياق المحادثات السرية التي بدىء بالقيام بها منذ بداية الحرب (تشرين الثاني ١٩١٤) كانت الامبرياليات تختبىء في مشاريعها اذن ، وراء ستار اقامة دول « اثنية » وطائفية . فبوجه الحاح فرنسا التي كانت تريد « سورية كاملة ومنطقة الاسكندرون وقيليقية حتى سلسلة جبال طوروس » ، لم تتأخر الحكومة الروسية عن اثارة مشكلة الارمن : « فالارمن يحلمون بمرسين مع المنطقة المجاورة المأهولة بالارمن . وكانت روسيا قد وضعتهم دائما في حمايتها ، وليس باستطاعتها الان ان تتخلى عنهم » (٥) .

في (٢٠ آذار ١٩١٥) ، قدمت بريطانيا بشأن المحادثات الفرنسية الروسية الجارية بعض التحفظات على مشروع التقسيم

هــذا ، باثارتها مسألة « اقامة دولــة عربية ـ مسلمة مستقلة » .
كتب السفير الانجليزي الى سازانوف ، وزير الخارجية الروسي في هذا الموضوع : « ترى حكومة جلالته انه من الضروري منذ ان يختفي الاتراك من القسطنطينية (. . .) اقامة دولة اسلامية مستقلة في مكان يصبح المركز السياسي للاسلام (. . .) ، هذه الامبراطورية الاسلامية ربما تضم الجزيرة العربيــة «L'arabie» ، وبصورة موازية مــن الضروري معرفة ما اذا كان ينبغي ضم قسم آخر من آسيا الصغرى اليها ، وفي حال الايجاب ، أي منطقة هذه سوف تكون ؟ (٦) .

ان امثلة المحادثات السرية ، بــين الدول الامبريالية عديدة ، لكن مــا يهمنا هــو معرفة كيف كانت تظهــر ردات فعــل مختلف الاتجاهات السياسية المحليــة علــى هـــذه المشاريع التقسيمية الامبريالية المختبئة وراء ستار اقامة دول « وطنية » .

[illegible]

[illegible]

- ٢ -

مواقف اللجان «السورية ـ اللبنانية» في الخارج

عند اندلاع الحرب ، ظهرت للعيان في الخارج ، الميول « الانفصالية » الضمنية التي تكلم عنها جورج سمنه .

في الخامس عشر من شهر آب (١٩١٤) . بادر خيرالله خيرالله ، مؤسس اللجنة اللبنانية في باريس ، الى التطوع في الجيش الفرنسي ، واعلان نداء مؤثر « لمواطنيه المبعثرين في مختلف انحاء العالم » ، يدعوهم فيه للالتحاق في الجيش الفرنسي « لخدمة قضية الحق والحرية والمساعدة على خلاص بلدهم » (٧) .

بعد ثلاثة اشهر من هذا التاريخ ، تحل اللجنة اللبنانية ، ويقوم عدد من المسيحيين المقيمين في باريس بالالتحاق في الجيش الفرنسي . الهدف : يشرحه خيرالله في هذه الكلمات : « اننا اردنا اتخاذ موقف سياسي يكون تكملة للسياسة الفرنسية في الشرق (...) ولاعطاء هذا الموقف كل اهميته ، وليكون له الصدى المطلوب في لبنان وسورية ، فان اشتراك لبنانيين وسوريين في فرقة فرنسية امر ضروري (٨) .

على ماذا كانت تقوم السياسة الفرنسية في الشرق ؟

قد يكون من الضروري القول مجددا : ان ما يهم فرنسا كان سورية بكاملها . فلبنان كمتصرفية صغيرة ، لم يكن ليستحق ان يحظى بالاهتمام وحده .

من اجل ذلك سوف نلاحظ تغيرات اساسية في تاليف ، وفي اتجاهات اللجان اللبنانية ـ السورية في الخارج ، في الغرب عامة وفي فرنسا خاصة .

لقد لعبت المتطلبات السياسية الفرنسية دورا مهما في هذه التحولات (٩) . فلمعاكسة الوعود الانجليزية السرية المقدمة للشريف حسين حول خلق « المملكة العربية » ، ومن اجل قلب التوازن القائم في معاهدة سايكس ـ بيكو لمصلحتها ، لجأت فرنسا الى وسائل عديدة من بينها : تجنيد « اصدقائها السوريين ـ اللبنانيين » في الخط العام لديبلوماسيتها (١٠) .

وما نؤكده هنا ليس فرضية بدون اساس . فمذكرات ومشاهدات « اصدقاء » فرنسا ، زعماء الحركة « الانفصالية » السورية ـ اللبنانية في باركس تؤكد ذلك : ندرة مطران ، جورج سمنه ، شكري غانم .

في كتابه « سورية الغد » المنشور في باريس عام (١٩١٦)، جمع ندرة مطران الحجج الاساسية لمعارضي التدخل الفرنسي في سورية وجهد في دحضها . وقد كتب لاقناع الرأي العام الفرنسي المعارض للسياسة « الاستعمارية » لدى الحكومة الفرنسية :

« ليس لفرنسا الا ان تهتم بسورية ، فهي المكمل الضروري لامبراطوريتها الافريقية . فدمشق ، المدينة المقدسة ، وباب الكعبة والمركز المحافظ على التقاليد الاسلامية والعربية ، تشكل بالنسبة لفرنسا قمة الصرح ، ودعائمه هي الجزائر وتونس وفاس . وبما ان القاهرة والقسطنطينية ليستا لها ، فيجب ان تكون دمشق من

نصيبها . وهكذا فهي تستطيع من هناك قيادة التطور الوشيك الحدوث السوريين والعرب (...) فمن سورية تستطيع ان تراقب بشكل فعال بؤر الاتجاهات الوحدوية الاسلامية ، التي سيحاول الاعداء خلقها واستغلالها ضدها . فاذا امسكنا بالراس، غدا الجسم تحت تصرفنا المطلق (١١) .

واستنتج ندرة مطران بعد ان بيّن غنى سورية (١٢) : « ان فرنسا باحتلالها سورية لا تمارس سياسة عواطف ، بل انها تجد ما يشبع كل مصالحها المادية . كما ان السوريين لا يريدون ان يصدقوا ان فرنسا يمكن ان تتخلى عنهم في اللحظة الاخيرة ، بعد ان كانت حاميتهم ومصلحتهم (١٣) .

ويتوجه مطران بعدها بالكلام الى اللبنانيين (سكان جبل لبنان) (١٤) ، الذين يطالبون فقط بالاستقلال « اللبناني » ، من اجل اقناعهم بالانضمام الى دولة سورية محمية من فرنسا . وبعد جدال يسعى الى رفض اساس حججهم (١٥) ، يهاجم مطران بشكل مباشر الاكليروس الماروني الذي كان يقود حركة « الاستقلال اللبناني » . يتساءل ندرة مطران : لماذا يقف الاكليروس الماروني موقفا معاديا من مسألة خلق دولة سورية واحدة ؟ أيخافون من ان تكون حكومة مثل هذه الدولة مؤلفة من المسلمين فقط فيضيعون هم بالتالي في خضم اكثرية مسلمة ؟

ويجيب نخلة مطران « ان هذه الفرضية لا تقوم على اساس ، لانه في ادارة تقوم على العدل والمساواة ، الكفاءة والحق هما وحدهما اساس القيم ... » (١٦) .

وفي رأيه ان موقف البطريرك المعارض لانشاء دولة سورية ، يجد تفسيره في واقع « ان هذا الرئيس (البطريرك) واتباعه يغارون على امتيازاتهم السياسية ، فالسلطة المدنية هي ضرورية جدا ،

ليس فقط بالنسبة لنفوذهم الديني ، وانما ايضا وبصورة خاصة للحفاظ على املاكهم من الاراضي » (١٧) .

ومن اجل تهدئة قلق المسيحيين الشديد في الجبل ، وخاصة ، الموارنة من بينهم ، كتب مطران يقول : « أتشكون في ان فرنسا قادرة وعادلة بما فيه الكفاية لوضع كل واحد في مكانه ؟ اذن فما عليكم الا تسهيل مهمتها ، انتم الذين تحبونها ، ولا تعيقوا مهمتها الخيرة بنقاشات فارغة . برهنوا لها على ان حبكم لها هو فعلي وليس افلاطونيا . هي من اعطتكم امتيازات الاستقلال ، انها خير حكم قادر على استخدامها بما يناسب تطوركم : فاتركوا انفسكم لارادتها » (١٨) . كما ان نخلة مطران لا ينسى ايضا ، الاصلاحيين المسلمين العرب من ولايتي بيروت ودمشق (رفاق الامس في مؤتمر ١٩١٣) والذين بدأوا منذ عام (١٩١٥ ـ ١٩١٦) يطالبون بدولة عربية مستقلة : « وهناك ايضا ، بين السوريين ، حزب يعتقد حتى الان بامكانية استقلال سورية . وهناك ايضا من يريد اعادة بناء امبراطورية عربية . وغيرهم ايضا ممن ينادي بكونفيدرالية تضم جميع البلاد العربية الاسيوية ، وحتى الافريقية ... غير ان من ينادي بهذه المشاريع ، ليسوا الا المثقفين والمثاليين الذين لا يملكون اية ممارسة في الحياة السياسية ... » (١٩) ، بعد ان يبين الصعوبات التي تعترض مثل هذه المشاريع (الخلافات الدينية ، الفقر ، العجز في الادارة ..) . يكتب مطران : « كلا : ان السوريين الواعين ليس لديهم اي وهم ، حول امكانية استقلالهم ، ولا حول مقدراتهم الذاتية، لحماية ديمومة مثل هذه الحكومة المستقلة (...) ان السوريين يعرفون جيدا ، رغم كل الاشاعات المتجنية ، ان فرنسا تحترم ، في مستعمراتها التي تدين بالاسلام ، التقاليد الاسلامية ، وانها ادخلت فيها نظاما مزدهرا تحسد عليه فاذا ما تحرروا عن طريقها ، فانهم سوف يكونون بكل تأكيد اكثر سعادة ... » (٢٠)
هذا الجدل الذي يقيمه نخله مطران مع مختلف الميول السياسية التي تطرح السؤال حول مصير لبنان وسورية عام (١٩١٦)، له علاقة

بتناقضات الوضع العالمي وعلاقات الامبرياليات فيما بينها . صحيح ان جميع المعاهدات السرية بين الحلفاء قد استقرت في تلك الفترة، الا ان كل طرف كان يحاول جاهدا في نفس الوقت الخروج من الحرب ، بعد ان يفرض على الصعيد المحلي « الامر الواقع » الذي يسمح له باجراء مباحثات ما بعد الحرب ، من موقع قوة . ان نشاط نـدرة مطران الاعلامي في باريس ينخـرط في خـط الديبلوماسية الفرنسية الساعية لتثبيت مواقعها « المحلية » في سورية . لكن لم يكن هذا النشاط هو الوحيد .

في (١٥ تشرين الثاني عام ١٩١٦) اصدر وزير الحربية الفرنسي قرارا بتشكيل « فرقة الشرق » التي غايتها تنظيم مقاتلين في فرق مساعدة من اصل « عثماني » (ارمن وعرب) يتطوعون رغبة في الخدمة ضد تركيا . هذه الفرقة تشكلت في قبرص ووضعت تحت القيادة الفرنسية . رغم انها لا تشتمل على وحدات فرنسية الا انها كانت كما يقول جورج سمنه « رصيدا للحكومة الفرنسية » (٢١) .

في بداية عام (١٩١٧) تجمع بعض قدامى مؤسسي « اللجنة اللبنانية » تحت اسم : « اللجنـة المركزية السورية » (٢٢) . ان نشاط هذه اللجنة وبياناتها تشكل مثلا آخر على تزاوج حاجات الدبلوماسية الفرنسية مع بعض ردود الفعل « المحلية » في الخارج .

يؤكد البيان التأسيسي للجنة ، « ان هدفنا ، ولنقل ذلك بكلمة واحدة ، هو تحقيق انعتاق سورية تحت القيادة الفرنسية (...)

« عمليا اننا نصر على اربعة اهداف محددة :

١ ـ متابعة واكمال التجنيد في «الفرقة السورية» : انها المهمة الاكثر الحاحا .

٢ ــ اقامة صندوق اغاثة لسد الحاجات الاولية للوطن ، بعد تحريره مباشرة .

٣ ــ مركزة جميع التنظيمات التي تستهدف تحرير سورية .

٤ ــ وضع دراسة لصيغة النظام القادم في سورية ، بموافقة الحكومة الفرنسية . ويضيف البيان : « ان اللجنة تتعاون مع السلطات الديبلوماسية والعسكرية الفرنسية، وتقوم بدور الوسيط بين السوريين وبين حكومة الجمهورية التي ينتظرون منها تحريرهم » (٢٣) .

هذا التعاون مع السلطات العسكرية الفرنسية أدى ، وفق راي جورج سمنه ، الى تنظيم « فرقة ــ الشرق » هذه الفرقة « التي سمحت للسوريين المهاجرين بالقتال من اجل تحرير وطنهم » (٢٤) .

عدا ذلك ، ما هي اشكال العمل الاخرى التي قامت بها اللجنة ؟ (٢٥) .

يعرض جورج سمنه ، وكان سكرتيرا للجنة ، صفحات طويلة مصحوبة بالوثائق عن اعمال اللجنة ونشاطاتها السياسية : فقد ارسلت وفودا الى كل البلدان التي تقيم فيها جاليات سورية ــ لبنانية من اجل الدعاية السياسية . وقدمت الالتماسات العديدة الى السيد ريبو رئيس المجلس ووزير الخارجية الفرنسي ، ونظمت كذلك الاجتماعات والندوات ... (٢٦) .

لكن مهما يكن من امر ، فان الحركة لم تكن في الواقع سوى صدى للعمل السياسي الفرنسي . فنشاطات غرفة تجارة ليون ومارسيليا ، ونشاطات البعثات الفرنسية في سورية ، كانت تؤلف بالفعل الجوانب الاساسية لمظاهر هذه السياسة التي كانت تفصح عنها في ذات الوقت نشاطات « اللجنة السورية المركزية » (٢٧) .

اما بالنسبة للدور العسكري للجنة ، فلم يكن له وجود فعلي .

ففي عام (١٩١٨) اضطر رئيس اللجنة شكري غانم ان يصرح : « ان نتائج التجنيد كانت بالفعل قليلة الاهمية ، فحتى الآن لم يصل عدد المتطوعين من كل سورية الى اكثر من (٥٥٠) رجلا » (٢٨) .

ومهما يكن من امر هذه « النخبة » والدور الذي لعبته في خدمة السياسة الفرنسية ، نستطيع التاكيد ان هذه «النخبة» ذات الثقافة الفرنسية ، والمنبثقة عن برجوازية مسيحية يرتكز صعودها وثروتها اولا واخيرا الى التوسع الفرنسي في سورية كانت ترى « تحررها » وتبحث عنه عبر الطريق التي رسمته لها الوعود الفرنسية والظروف العالمية . غير ان طموحها في لعب دور «تاريخي» (كما يستدل من ادبها السياسي) : (اقامة وطن ـ دولة في كل سورية بما فيها لبنان) (٢٩) ، وفي لعب دور « القادة المثقفين للشعب » (حسب تعبير ماركس سايكس الذي استخدمه في لقاء معهم في باريس) ، لم يكن ليجد صدى او تجاوبا لا في صفوف الشعب في سورية ، ولا في الاوساط المثقفة ذات الوضع الاجتماعي والتاريخ الثقافي المختلفين .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

- ٣ -

الموقف في الداخل

جمال باشا والتيارات السياسية المحلية

أ ـ مهمة جمال باشا في سورية والغاء « امتيازات » جبل لبنان

دخلت الحكومة التركية الحرب في (٢٨ تشرين الثاني عام ١٩١٤) . وبعد هذا التاريخ بعشرة ايام ، كلف جمال باشا وزير البحرية ، بمهمة عسكرية في سورية ، على رأس الجيش الرابع تستهدف : « القيام بهجوم على القوات الانكليزية المرابطة على قناة السويس ، واعادة الامن والنظام الى سورية » . « فالاخبار الآتية من سورية تؤكد ان هناك اضطرابات وشغبا سببها نشاطات بعض الثوار العرب » . هذا ما أكده انور باشا لقائد الجيش الرابع .

بدأ جمال باشا ، فور وصوله الى دمشق ، باتخاذ تدابير من شأنها قبل كل شيء ، الغاء « الامتيازات » السياسية لجبل لبنان .

في تشرين الثاني ، ارسل مفرزة من الجيش اجتاحت الجبل . وتمركزت القيادة العسكرية في عاليه (٣٠) . وفي الوقت ذاته ، وضع المتصرف بصفته « موظفا عثمانيا » هو واداريوه وعسكريوه تحت تصرف القيادة العسكرية . وبعدها باشر جمال باشا بنفي بعض اعضاء مجلس الادارة وبعض الموظفين الكبار المعروفين بعلاقاتهم الوثيقة

بالقناصل الاوروبيين ، وخاصة القنصل الفرنسي ، الى خارج البلاد (٣١) . ثم لم يلبث ان عاد جمال باشا خلال عام (١٩١٥) فعزل جميع اعضاء المجلس ، وعين اعضاء جددا مكانهم ، كذلك عزل المتصرف اوهانس باشا ، معينا مكانه الحاكم علي منيف بك (٣٢) .

من المؤكد ان هذه التدابير كانت تستهدف الغاء كل حجة قد تدعو الى التدخل الاوروبي في سورية . لكن جمال باشا بعمله هذا كان يقضي على كل ما يمكن ان يشكل موضع انتماء سياسي «خاص» بالنسبة للاهالي المسيحيين وخاصة الموارنة بينهم ، من مثل « مؤسسات النظام الاساسي » ، « حماية فرنسا » ، استقلال الكنيسة المارونية ... الخ . هذا ما يفسر لماذا حاول جمال باشا اذلال البطريرك الماروني في مناسبات عديدة ، وذلك باجباره على القيام بزيارات صعبة له (٣٣) ، او اجباره على تبني سياسته وتأييدها بشكل علني (٣٤) . كل هذا كان من شأنه تحقيق الهدف الاساسي « للاتحاديين » بعد ان دخلوا الحرب : تثبيت تبعية المناطق لاسطنبول ، واعادة الاراضي التي خسرتها الامبراطورية (٣٥) ، وفرض « الطورانية » كايديولوجية عرق متفوق وقائد .

في الخطبة التي القاها مدير المدرسة الحربية في القسطنطينية، امام الضباط الاتراك المتوجهين الى الجبهة ، تبدو واضحة الايديولوجية العنصرية التي يلجأ اليها في عملية التعبئة . يقول : « نحن قبل كل شيء اتراك » انني اتساءل لماذا يسموننا عثمانيين ، وما هو العثماني ؟ انه تركي احتل هذه البلاد بواسطة جيشه التركي . انه لاكثر فخرا لنا ان يسمونا باسم الشعب الذي ننتمي اليه وليس باسمه هو . ايها الاصدقاء ستصبحون قريبا في الجيش، وقواد جنودنا الابطال : علموهم انهم اتراك وانهم يحاربون الاعداء من اجل تركيا ومن اجل علم تركيا ، وسوف يحرزون النصر .

« وكونوا اكيدين ان الهوية التركية هي افضل لنا من الاسلام، وان الفخر بالنسب هو اعظم شرف » (٣٦) .

لم يكن جمال باشا بعيدا تماما عن تأثيرات هذه الايديولوجية العنصرية . صحيح ان مواقفه كانت تتضارب في بعض وجوهها ومراحلها ، لكنها كانت تتجه بخطها العام نحو الهدف نفسه الذي اتينا على ذكره قبل قليل . ان وضع مواقف جمال باشا في مراحلها الظرفية يساعدنا على فهم وضع الحركات السياسية المحلية ، لا سيما العربية الاسلامية منها وبرامجها وتحالفاتها اثناء الحرب .

ونستطيع ان نميز مرحلتين قاطعتين في سلوك جمال باشا تجاه هذه الحركات ، وبالتالي في ردود فعل هذه الاخيرة على سلوكه .

- المرحلة الاولى تشتمل على تحضير الحملة الاولى على قناة السويس (شباط ١٩١٥) .

- المرحلة الثانية تبدأ مع الفشل الذريع لهذه الحملة، وحصار الحلفاء له ، وانتشار المجاعة وتكاثر عدد المشتبه بهم حوله .

ب - في المرحلة الاولى
السلوك المهادن للاصلاحيين من العرب المسلمين

ان « الثوار العرب » الذين تكلم عنهم انور باشا في حديثه مع جمال باشا لم يكونوا سوى الذين شاركوا في الحركة المطلبية الاصلاحية في بيروت ، والتي وجدت تكملة لها في نشاطات المؤتمر العربي في باريس . انهم بالتحديد بعض المثقفين العرب المسلمين الاصلاحيين الذين سبق وتعرف عليهم جمال باشا في « المنتدى الادبي العربي » في اسطنبول (٣٧) .

والمثقفون المسيحيون لا سيما المهاجرون منهم ، الذين ما ان بدأت الحرب حتى بدأوا يجهرون بأعلى صوت بنهاية الامبراطورية

العثمانية ، ويبشرون بانفصال سورية ، دون الاخذ بعين الاعتبار ما لهذه التصريحات من ردود فعل خطيرة في الداخل (٣٨) ، كل هؤلاء كانوا في عداد « الثوار » ، ومع ذلك لم يكن جمال باشا مستعجلا جدا في تصفية هؤلاء . فبعد الغاء « امتيازات » جبل لبنان ، وهي المهمة المستعجلة جدا ، صار تحضير الحملة على قناة السويس هو الشغل الشاغل . وهذا ما يفسر موقفه المهادن من « الاصلاحيين » وخاصة المسلمين منهم في تلك الفترة .

يقول جمال باشا : « منذ وصولي الى دمشق ، بدأت بتحضير الحملة العسكرية على القناة . وقد ركزت كل جهودي على خلق جو من الحماس الديني والوطني في البلاد العربية . وقد نظمت بمساعدة الزعماء العرب المدعوين بالاصلاحيين مهرجانا لهذا الهدف » (٣٩) .

في الخطاب الذي القاه في المهرجان ، حاول جمال باشا ايضا مصالحة « القومية التركية » مع « القومية العربية » (٤٠) .

ويتابع : « لقد اردت اتباع سياسة مصالحة وعفو في سورية (...) كان عندي ثقة كبيرة في الحزب الاصلاحي (٤١) لدرجة انني لم اتردد في حضور عيد وطني في بعلبك ، نظمه عبد الكريم الخليل ، وحيث لم يكن يرافقني سوى حارسي الشخصي والوالي السوري » (٤٢) .

على كل حال ، ان ما تتابع من حوادث سوف يبرهن على ان هذه الثقة لم تكن الا نتاج ظرف تكتيكي (٤٣) وكان الهدف منها استمالة العرب والمسلمين لتجنيدهم في الحملة العسكرية على القناة .

هناك فرضية اخرى ، قد تفسر مثل هذا السلوك . اذ من الممكن ان يكون جمال باشا قد راوده سرا مشروع اقامة سلطنة

مستقلة تحت حكمه . في هذه الحالة ، كان سلوك جمال باشا المهادن يستهدف استمالة المعارضة المحلية .

على ان هذه الفرضية ليست اكيدة ، وهي ترتكز على آراء بعض المراقبين الذين حاولوا بعد الحرب تفسير « شهر العسل » الذي حدث بين جمال باشا وبين زعماء العرب (٤٤) . من جهة اخرى ، لا نجد اي تأكيد لمثل هذه الفرضية في « الوثائق السرية الروسية » ولا الفرنسية او الانجليزية ، ولا حتى عند من كانت له علاقة وثيقة بجمال باشا نفسه (٤٥) . ومهما يكن من امر ، فان هذه الفرضية ، اذا تبينت صحتها مع الوقت ، فهي تقع في فترة قصيرة جدا . فجمال باشا كان دائما على وجه التقريب ، أمينا للخط « العسكريتاري » التركي الذي جمعه مع طلعت وانور من (١٩١٣ حتى ١٩١٨) (٤٦) .

طوال الفترة الاولى التزم الاصلاحيون العرب المسلمون من جهتهم موقف الحذر . فحتى مسألة الاصلاح على قاعدة اللامركزية تراجعت الى الوراء (٤٧) . في حين ان « تصفية الحسابات » مع المعارضة في شتى اشكالها كانت دائما محتملة من قبل الحكم العسكري التركي .

ج ـ في المرحلة الثانية

(حزيران ١٩١٥ ـ ايار ١٩١٦) : سياسة الارهاب

لم يكن من هزيمة الجيش التركي وخسائره الثقيلة في حملته على قناة السويس الا ان تزيدا في قلق جمال باشا وحذره .

ثم جاء الموقف السلبي للاهلين من الدعوة للخدمة العسكرية وتردد الشريف حسين واولاده في تقديم المساعدة العسكرية الموعودة

لجمال باشا ، يدفعان باتجاه اتباع سياسة انتقامية تجاه كل ممثلي المعارضة العربية (٤٨) .

اما موقف الاصلاحيين المسلمين في ولايتـي بيروت ودمشق ، والذين كانوا بأغلبيتهم ينتمون الى الجمعية السرية «العربية الفتاة» او الى «حزب اللامركزية الادارية» . فلم يكن بامكانهم معارضة جمال باشا الذي يحتل البلاد عسكريا . اما البرنامج الاصلاحي فقد تخطته الاحداث ، ولم يعد ملائما ، فوجدوا انفسهم مجبرين على ممارسة سياسة تراجع مستمرة امام جمال باشا (٤٩) .

غير ان الظروف الموضوعية السائدة في البـلاد كـانت تدعـو للاعتقاد بأن تمردا ضد الاتراك كان محتملا تماما ، فحصار بيروت والمرافىء الاخرى الساحلية كان له نتائج قاسية على التبادل الذي كان في اساس الحياة الاقتصادية للمنطقة . « فلقد اقفلت المخـازن والعديد من المشاغل والمعامل (خاصة النسيج والسجاير) ابوابها . مما أدى الى بطالة واسعة . كذلك ادى النفاد التدريجي للمخزون من البضائع المصنعة ، واصدار النقد الورقي المتتابع من قبل الباب العالي ، الى ارتفاع هائل في الاسعار . فالذهب صار نادرا ، وصار موضوع مضاربة واسعة جدا . كذلك سيطر الاحتكار على سوق الحبوب ، وقد عانى الجبل اللبناني والمنطقة الساحلية المعتمدين على المناطق الاخرى في الحصول على الحبوب ، الكثير مـن جـراء هذا الاحتكار (...) وكان ان ضربت المجاعة الناتجة عن هذه الظروف آلاف الضحايا (٥٠) .

ومما زاد في خطورة هذا الوضع ايضا انتشار الجراد في نيسان (١٩١٥) (٥١) . وكان وضع الاتراك من ناحية اخرى يسير من سيىء الى اسوأ على الصعيد العسكري : فبعد هجوم الحلفاء على الدردنيل الذي استطاع الاتراك صده ، توالت الهزائم والمشاكل فنشبت حملة القناة ، وقامت ثورة الارمن ، ونجح الهجوم العسكري الانجليزي

على الطرق . كل هذا كان ينبيء بقرب النهاية الحتمية لتركيا .

هذه العوامل مجتمعة تؤلف على الصعيد الموضوعي ، ارضا خصبة للثورة ، لكن الذي حدث هو عكس ما قد نتصور ، ان « الاصلاحيين » المسلمين لم يفكروا اطلاقا باستغلال هذا الوضع في تلك الفترة (٥٢) ، وجمال باشا هو الذي سيبادر الى اتخاذ الخطوة الاولى لتجنب احتمال اي ثورة او تحرك معاد . كيف ؟ ان جمال باشا نفسه ينبئنا بذلك : « لقد زارني الشيخ اسعد الشقيري ، مفتي الجيش ، في نهاية حزيران (١٩١٥) ، وأنبأني بأن علامات تنذر بالعصيان بدأت تظهر في أفق سورية ، وان كامل بك الاسعد نائب ولاية بيروت والقاطن حاليا احدى قرى قضاء صيدا يملك معلومات مهمة حول هذا الموضوع » (٥٣) .

وعندما حضر كامل الاسعد امام جمال باشا ، اكد له هذا الاخير : « لقد كانت سعادتكم واثقة جدا بالاصلاحيين واعطيتموهم صلاحيات واسعة (...) ففي هذا الوقت تجد رضا الصلح النائب السابق لولاية بيروت ، وعبد الكريم الخليل ، يتآمران للقيام بعصيان في مناطق صور وصيدا » (٥٤) . هذه الوشاية اكدت لدى جمال باشا مخاوفه وقلقه واعتقاده بأن الثورة اصبحت على الابواب في مناطق الجنوب الذي « لم يخضع ـ على حد قول جمال باشا ـ لمراقبة الجيش التركي » (٥٥) .

لكن ، اكان هذا الاستنتاج ينطبق على امكانات الواقع وعلى برنامج الاصلاحيين ؟

يحدثنا محمد جابر صفا ، الذي كان موقوفا بناء على وشاية مفتي الجيش وكامل الاسعد ، عن نشاط عبد الكريم الخليل في الجنوب : كان الخليل مفوضا ، من قبل جمعية عربية اندمجت مع « حزب اللامركزية » . باشر هذا الاخير في (١٨ تشرين الاول ١٩١٤)

في تأسيس فرع للحزب يقوم برنامجه على اللامركزية ، فـي صيدا وصور وبعض مناطق جبل عامل (٥٦) .

لكن من جراء انضواء العديد من الاشخاص مـن ذوي الميول المتعددة ، الصادقة منها والانتهازية، الى لجان الفرع، لم يتأخر خبر انشاء هذه اللجان عن الانتشار (٥٧) . ان مـا كان يجري اذن هو نشاط سياسي كان قد بدىء به قبل الحرب علـى قاعدة برنامج سياسي سائد هو برنامج الاصلاح اللامركزي . كما ان «صفا» يفسر وشاية كامل الاسعد انطلاقا من المنافسة القائمة بينـه وبـين رضا الصلح ، حيث ان نجـاح هـذا الاخير في ولاية بيروت كـان قد بدا بالتهديد الفعلي « للسلطة التقليدية » لكامل الاسعد . كما انه كان ينظر الـى ترشيح عبد الكريم الخليل للمقعد الشيعـي في البرلمان العثماني قبل الحرب ، عى انه « تعد على حقه الشخصي في تمثيل الشيعة » (٥٨) .

ان وشاية كامل الاسعد اذن لم تكن سوى محاولة مـن قبله لابعاد منافسيه السياسيين . ولكن جمال باشا كان بحاجة على كل حال الى حجة يبرر بها سياسته التصفوية والارهابية .

فقد أوقف العشرات من الاشخاص في تموز عام (١٩١٥) ، في المناطق المذكورة سابقا (٥٩) . وقد امتد القمع بعدها الى كل المناطق في ولايتي بيروت ودمشق . وفي (٢٠ آب ١٩١٥) ، وبناء على الاحكام الصادرة من قبل محكمة عاليه ، شنق (١١) شخصا فـي ساحة البرج ، التي دعيت فيما بعد « ساحة الشهداء » في بيروت .

كان من بينهم عشرة مسلمين ومسيحي واحـد (٦٠) . وقد تتابعت حملات التوقيف والحكـم بالاعدام . وفي (١٦ ايار ١٩١٦) شنق واحد وعشرون متهما في بيروت ودمشق (٦١) . كما ان الاحكام بالموت والتوقيفات تتابعت بحـق اشخاص عديدين : ٦١ شخصـا

حكم عليهم بالموت خطأ ، كما ان احكام نزع ملكية ونفي صدرت بحق عائلات بأكملها (٦٢) . فكل فرد كان له ادنى علاقة باللجان الاصلاحية القديمة او بالقنصليات الاجنبية في بيروت ودمشق هو مشبوه وملاحق (٦٣) . والرسائل المبعوثة الى اوروبا او الى مصر صارت موضوع مراقبة بوليسية قاسية ، واقل تعاطف يبدي مع الحلفاء في الرسالة كان كافيا لاصدار حكم الاعدام حتى على المرسل اليه (٦٤) .

. . . .

هذا القمع الشديد لم يكن يتناسب في عنفه مع الحجم الفعلي للحركات السياسية التي كانت قد بدات ترى النور في جبل لبنان وفي ولايتي بيروت ودمشق . لان هذه الحركات لم تكن غير متناسقة وموحدة في برنامجها وميولها فحسب ، بل ايضا وخاصة ، انها كانت غير قادرة في الداخل على وضع مصالح ووجود تركيا في خطر . فالبعض (المسيحيون عامة) كانوا يتطلعون الى التدخل الفرنسي . ولكن كان ، من بينهم ، من لا يهمه الا لبنان فقط ، وغيرهم ممن لا يدعون الا الى الوحدة السورية تحت الحماية الفرنسية . بالنسبة للآخرين (المسلمين عامة) ، كان املهم يتركز في تطبيق اللامركزية وتحقيق « حقوق العرب » داخل الدولة العثمانية ، وكانت وسائل نضالهم ، كما رأينا في مواقف « النخبة » المنتمية الى العائلات الوجيهة المدينية والبورجوازية الناشئة، على احياء الحضارة العربية الكلاسيكية بواسطة « التربية » و « التعليم » . انه اذن وبكلمة واحدة ، « طموح رومانطيقي » جاء الاضطهاد العنصري الذي مارسه جمال باشا ليزيده حدة وقوة .

لقد صرخ محمد المحمصاني قبل موته ، مستندا الى المشنقة : « انني مذنب ، اذا كان حب الحرية وارادة تحرر بلادي ذنبا . التحرر ، لقد اردته ، وبدلا من ان اشعر بالندم ، انني سعيد بأن أكون ضحيته الاولى . ان وعينا ينتفض ، نحن العرب ، المنحدرين

من احدى اجمل حضارات العالم ، عندما نفكر بالانحطاط الذي جرتنا اليه القبائل البربرية الاناضولية الرحل ، لقد نلنا ما فيه الكفاية من نير الاستعباد التركي ... » (٦٥) .

ولكن لا الوسائل السياسية ، ولا برنامج العمل ، استطاعا ان يجيبا على هذا الطموح المؤثر .

وبوجه هذه السياسة الارهابية ، لم تبد المعارضة الاسلامية العربية أية مقاومة ، فهي غير قادرة على التحرك وقيادة ثورة على الاتراك دون الوقوع في فخ سياسة الاستعمار . فبرنامجها السياسي الاصلاحي برنامج يضيع بين التناقضات المعقدة مع الاتراك من جهة ، ومع الاستعمار من جهة ثانية . ولا يطرح موقع الجماهير من كل ذلك . وهكذا كانت قيادات الحركة السياسية في المشرق بلونيها المسلم والمسيحي وباتجاهيها المعارض للغرب او المتحالف معه واقعة بنفس المأزق ، مدفوعة للموت او الى الهرب ، او الى انتظار التدخل الاوروبي . اذن على أية تهمة ارتكز جمال باشا في اصداره احكام الاعدام وتنفيذها ؟ كانت التهمة هي « اثارة البلبلة من اجل فصل سورية عن الامبراطورية العثمانية ، بالاشتراك مع دولة اجنبية عدوة : فرنسا » ومن اجل دعم هذا الاتهام بالحجج والبراهين ، قام جمال باشا بعد عودته الى تركيا ، بنشر وثائق وجدت في القنصلية الفرنسية في كل من بيروت ودمشق (٦٦) .

في الواقع ، نجد في هذه الوثائق العائدة الى سنوات ما قبل الحرب (خاصة عام ١٩١٣) عرائض تعبر عن طموحات بعض الشخصيات المسيحية بالاستقلال (٦٧) ، وبيانات متعلقة ببرنامج حزب « اللامركزية » (٦٨) .

ولكن ينبغي الاشارة الى ان هذه الوثائق كانت قد صودرت من قنصليتي دمشق وبيروت منذ ان دخلت تركيا الحرب ومنذ وصول جمال باشا الى دمشق (٦٩) .

فلماذا اذن لم يستعملها هذا الاخير الا في عام ١٩١٥ ؟

اما برنامج حزب « اللامركزية » فكان معروفا منذ عام (١٩١٢)، ومعترفا بشرعيته . وموقف المسيحيين كان ينتظم منذ زمن طويل ضمن منطق « الحماية » الاوروبية المفروضة على الامبراطورية العثمانية ، والتي اضحت مع الوقت « عرفا » تقبلته الدولة مرغمة .

من غير المفيد اذن ان نستدرج الى نقاشات « حقوقية » شكلية او اخلاقية لتثبيت الصفة الاستبدادية والتعسفية لسياسة جمال باشا وتأكيد « براءة » المتهمين (٧٠) . فما هو مؤكد بالنسبة لنا ان « تصفية الحساب » هذه مع المعارضين ، مهما كانت مواقف هؤلاء ، تجد تفسيرها في السياسة الديكتاتورية العسكرية التي اصابت بقمعها ، ليس فقط العرب من مسلمين ومسيحيين ، بل ايضا العديد من الليبراليين الاتراك (٧١) . ولم تكن العرقية التركية التي ارتكز اليها النظام العسكري ، الا لتزيد هذا التوجه القمعي حدة وعنفا .

اخيرا لم يكن تدهور الوضع العسكري نتيجة فشل حملة السويس الا ليدعو جمال باشا الى خلق جو من الارهاب والقمع يستطيع معه ، كما يصرح بذلك ، اخافة الاهالي وشل اي حركة محتملة . وبالفعل ، فان جمال باشا كان يخشى دائما من احتمال وقوع غزو فرنسي – بريطاني على الشاطىء . وكان ان صرح بذلك في مذكراته حين قال : « ان الفضل يعود الى الخطوات التي اتخذتها، خاصة عام (١٩١٦) ، في اننا تجنبنا ثورة في سورية طوال السنتين والنصف التي تبعت تمرد حسين » (٧٢) .

أكان جمال باشا على علم بالاتصالات السرية التي حصلت بين بعض العناصر العربية في دمشق وبين الشريف حسين ؟

كلا ، لانه كان هو نفسه متعجبا ومفاجأ عندما اندلعت ثورة الحجاز في (١٠ حزيران ١٩١٦) (٧٣) .

[illegible]

- ٤ -

طبيعة العلاقات بين الشريف حسين
وبين الحركات السياسية المحلية في المشرق العربي

خلال عام (١٩١٥) ، وخلال رحلات الامير فيصل ، ابن الشريف حسين ، الى سورية واسطنبول ، اقام الامير اتصالات ومباحثات مع الجمعيات العربية العاملة في دمشق « العهد » و « العربية الفتاة » (٧٤) . وكان ان اسفرت هذه المباحثات ، التي اطلع فيها اعضاء الجمعيتين على بداية مراسلات الشريف حسين ومكماهون ، عن صياغة مذكرة سلمت الى فيصل لتكون قاعدة للتحالف المطروح مع انجلترا (٧٥) . الفكرة الاساسية فيها كانت ، الاعتراف ، من قبل انجلترا ، باستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن الحدود التالية :

ـ شمالا : خط مرسين ـ اضنة الى ما يوازي خط العرض (٣٧) شمالا ، ومن هناك على طول خط : بيرجبك ، اورفا ، مادرين، ميدبات ، جزيرة ابن عمر ، اماديا والحدود الفارسية .

ـ في الشرق : من الحدود الفارسية حتى خليج البصرة .

ـ في الجنوب : المحيط الهندي (باستثناء عدن حيث يحافظ على وضعها الخاص) .

ـ في الغرب : شواطىء البحر الاحمر والمتوسط حتى مرسين .
كان للتحالف مع انجلترا صفة دفاعية ، وبالمقابل يعطى الانجليز نتيجة تدخلهم ، افضلية اقتصادية شاملة (٧٦) .

نستطيع الاستنتاج ، اولا انـه عبر جمعية « العربية الفتاة » التي انتمى اليها اكثرية المثقفين المسلمين في ولاية بيروت (٧٧) مرت العلاقة بين الحركة السياسية المشرقية « الاصلاحية » وبين المشروع « الانجليزي الشريفي الاستقلالي » . فما هو سبب هذا الانتقال من موقف يطالب « باللامركزية » الـى آخـر يطالب بالانفصال الكامل « للمشرق العربي » ؟ أليس ثمة اشكال ؟

لفهم مثل هـذا الاشكال . يجب ان نعـين التاريخ والسياق التاريخي اللذين انضجا مثل هذا البرنامج من قبل القادة السياسيين المسلمين في بيروت ودمشق .

حسبما جـاء في كتاب « امين سعيد » (٧٨) الغني بالوثائق والشهادات ، حول موضوع « الثورة العربية » ، ترك فيصل دمشق الى الحجاز حاملا مذكرة القادة ، حوالي نهاية كانون الاول (١٩١٥) . اي بعد حملة جمـال باشا الارهابية ضـد جميـع دعـاة الاصلاح والمعارضين (٧٩) .

في هذا السياق بالذات وضعت المعارضة العربية « المشرقية » نهاية لترددها فيما يختص بالقطيعة النهائية مـع الاتراك لتتبنى المشروع الانجليزي ـ الشريفي الذي كان يحضر في ذات الوقت . من هنا يمكن ان نستنتج ايضا ان جمال باشا رغـم تخوفه مـن وجود « طابور خامس » في سورية ، وبالتحديد على الساحل : بيروت . وصيدا وصور وجبل عامل ، ورغـم تشديده في القضاء علـى أي مشتبه به ، فانه من المؤكد انه كان يجهل امر المراسلات السرية التي حصلت بين انجلترا وبين الشريف حسين في الحجاز . ويجهل مـن جهة اخرى الاتصالات بين فيصل وزعماء « دمشق » (٨٠) .

ان ما يهمنا هنا هو تحديد العلاقة بين الموقف البريطاني الفعلي من جهة وبين مشاريع مصائر المناطق « المشرقية » من جهة اخرى . كما طرحتها مراسلات حسين ومكماهون .

لقد حصل تبادل رسائل بين هنري ماكماهون ، المفوض البريطاني في مصر ، وبين الشريف حسين من تموز عام (١٩١٥) ، وكانون الثاني (١٩١٦) (٨١) اشير فيها اكثر من مرة لمصير هذه المناطق .

في احدى الرسائل الموجهة الى الشريف حسين . يجيب مكماهون على طروحات الشريف حسين وقيادات « دمشق » بما يلي : « ان مرسين واسكندرون وبعض الاقسام السورية الواقعة غرب دمشق وحمص وحماة وحلب لا يمكن ان يقال انها عربية محضة . فيجب ان تستثنى من الحدود التي ذكرتموها . . . اما الاراضي التي تستطيع انكلترا العمل فيها بملء الحرية ودون ان توقع ضررا ، بحليفتها فرنسا ، فان لي السلطة التامة ، باسم حكومة صاحب الجلالة ان اعطيكم المواثيق التالية :

ان انكلترا مستعدة ــ على اساس تلك التعديلات ــ ان تعترف باستقلال العرب ، وتقديم المساعدة لهم في الحدود التي اقترحها شريف مكة . . . » .

ثم يشير مكماهون الى تحفظ بريطاني آخر بخصوص مصير بعض مناطق العراق : « اما فيما يتعلق بولايتي البصرة وبغداد ــ فان العرب يعرفون ان مركز انكلترا ومصالحها فيهما ــ تتطلب شكلا اداريا خاصا ومراقبة خاصة للمحافظة على تلك الانحاء من الاعتداءات الخارجية وتأمين راحة واطمئنان السكان وتوطيد مصالحنا المشتركة فيها » (٨٢) .

من خلال هذه التحفظات يمكن الاستنتاج ان الموقف البريطاني من « الدولة العربية » لم يلتق مع رغبات الشريف حسين والمذكرة الاولى المقدمة . فقد ظل الموقف مشدودا بشكل اساسي الى المصالح الامبريالية التي (رغم تناقضها الداخلي) ترجمتها اتفاقية سايكس – بيكو .

ماذا كان رد الشريف حسين حيال تحفظات بريطانيا بشأن مرسين واسكندرون ، والساحل الغربي السوري ، وولايتي البصرة وبغداد ؟ في الرسالة الجوابية (٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٥) كتب الشريف حسين : « ... رغبة في تسهيل الاتفاق وخدمة الاسلام... فاننا نتنازل عن اصرارنا في ضم مرسين واضنة الى المملكة العربية . اما قضية حلب وبيروت وسواحلهما فهي عربية صرفا ، وليس هناك فرق بين المسلم العربي والمسيحي العربي .. » . اما بالنسبة للعراق فيقول : « لما كان العراق قسما من المملكة العربية ، وكان مركز حكوماتها في عهد علي بن ابي طالب والخلفاء والذين تبعوه ... فان العرب القريبين والبعيدين ينظرون الى هذا القطر نظرة اعتبار خاصة ، ولا يستطيعون ان ينسوا بسهولة تقاليدهم وذكرياتهم ... (٨٣) . لذلك اعتقد انه ليس في المستطاع اقناع الشعب العربي بالتنازل عن هذا القطر ، انما رغبة منا في تسهيل الاتفاق واعتمادا على عهودكم في المادة الخامسة من كتابكم ، وحفظا لمصالحنا المشتركة في هذا القطر فقد نوافق ان نترك لمدة قصيرة الاراضي التي تحتلها الجيوش البريطانية تحت ادارة انكلترا لقاء مبلغ من المال يدفع كتعويض عن مدة احتلال تلك المنطقة واحترام اتفاقكم مع شيوخها .. » (٨٤) .

في رد مكماهون يستمر التحفظ البريطاني بشأن ولايتي حلب وبيروت : « اما بشأن ولايتي حلب وبيروت فحكومة بريطانيا العظمى قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنها ودونت ذلك عندها بعناية تامة ، ولكن لما كانت لفرنسا حليفتها مصالح داخلة فيهما ، فالمسألة تحتاج

الى نظر وثيق . وسنخابركم في هذا الشأن مرة اخرى في الوقت المناسب (٨٥) .

ويجيء رد الشريف في اول كانون الثاني (١٩١٦) وفق هذه الصيغة الغامضة : « .. عند اول فرصة تضع فيها اوزار هذه الحروب سنطالبكم بما نغض الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها » (٨٦) .

وهكذا ، فبالرغم من ان مسألة مصير سورية الغربية لم تكن قد حسمت بعد ، فقد قبل الشريف حسين عدم اثارة هذا الموضوع طيلة الحرب . وعلى اساس تلك الوعود التي تظهر فيها بوضوح دبلوماسية بريطانيا الامبريالية اعلن الشريف الثورة في مكة في (١٠ حزيران ١٩١٦) (٨٧) . وفي (٣١ تشرين الاول) نادى بنفسه « ملكا على العرب » ; لكن الفرنسيين والانجليز لم يعترفوا له سوى بلقب « ملك الحجاز » (٨٨) .

راهن الشريف حسين وابناؤه منذ البداية على امكانية انحياز الفرق العربية الموجودة في الجيش العثماني المتمركز في سورية . لكن جمال باشا كان قد ابعد هذه الفرق عن سورية في اطار الخطوات الاحتياطية التي اتخذها ووضعها على الحدود الروسية (٨٩) . فوجد الشريف نفسه مضطرا الى الاعتماد على اتباعه من القبائل العربية في مكة والطائف والمدينة (٩٠) .

وادرك الانجليز بسرعة ، وفي ذات الوقت ، اهمية تنظيم وتدريب هذه القبائل . فلجأوا منذ البداية الى وسيلة فعالة قضت بتحرير الضباط والجنود العرب « العثمانيين » ، أسرى الحرب في العراق ، وارسالهم الى الحجاز لانجاز هذه المهمة . ومن اجل حمل هؤلاء على التطوع بملء ارادتهم عمد الانجليز ايضا الى القيام بحملات تحريضية بينهم كاشفين لهم عسف الاتراك واساليب جمال باشا الارهابية (٩١) .

وفق هذه الخطـــة ، تركت في (١٦ ايلـول ١٩١٦) سفينة انجليزية ميناء « بومباي » الى جدة حاملة على ظهرها تسعة عشر ضابطا وثلاثمائة جندي عربي (٩٢) .

ان لائحة اسماء المتطوعين الموضوعة من قبــل فايز الفصين ، تسمح لنا بأن نتبين انهم كانوا بشكل اساسي عراقيين ، دمشقيين وفلسطينيين (٩٣) . أكان يعني ذلك انه لم يكن هناك اي متطوع من جبل لبنان او من المناطق التي ستكون « لبنان الكبير » بين الثوار العرب في الحجاز ؟

انه من الضروري التذكير هنا بأن التطوع عبر سورية كان قد اصبح مستحيلا بسبب التدابير الاحترازية التي قام بها جمال باشا قبل اعلان الثورة وبعدها .

على انه باستطاعتنا ذكر بعض الحالات الفردية : حالة فــايز الفصين ــ المسيحي اللبناني الذي لجأ الى بومباي ومن هناك توجه نحو جدة على ظهــر السفينــة الانجليزية (٩٤) ، اسكندر عمون ، محامي مسيحي من جبل لبنان اقام في القاهرة وكان سابقا رئيسا « لجمعية الاتحاد اللبناني » (٩٥) . كذلك حالة رشيد رضا (مسلم من طرابلس وصاحب مجلة المنار في القاهرة) الذي ايد الثورة مــن موقعه الديني وافتى « بوجوبها » بعد ان انقلب الحكم التركي لا على العرب فحسب ، بل على الاسلام ايضا (٩٦) .

بيد ان هذه الحالات الفردية ما لبثت ان تنظمت في مصر في اواخر عام (١٩١٧) في « هيئة قومية » تعمل لدعم الثـورة سياسيا « وتحض السوريين على الالتفاف حولها وتأييدها » (٩٧) . وتفصيل ذلك كما يروي امين سعيد ، ان كامل القصاب الذي سبق وقــام بــدور ضابط الاتصال في شتاء (١٩١٤ ــ ١٩١٥) بــين الجمعية « العربية الفتاة » في دمشق من جهة والشريف حسين وابنائه مــن

جهة ثانية ، تسلم بعد اعلان الثورة ادارة المعارف الحجازية ، « فنظمها طبقا للانماط الحديثة المتبعة في سورية ومصر ، فلم يرق ذلك للحسين الذي كان يفضل البقاء على الاساليب التقليدية القديمة » . ففضل القصاب السفر الى القاهرة في اواخر سنة (١٩١٧) للعمل في المجال « القومي » في الخارج . « وهناك لاحظ وجود نشاط كبير يبديه الافرنسيون في المحيط السوري ـ اللبناني لاقناع هؤلاء واولئك بأن مصير بلادهم صار مقررا وانها ستكون من نصيب فرنسا . . . كما لاحظ خلو الميدان من هيئة قومية . . تتعاون مع الثورة وتدعو لها . . . » (٩٨) .

بناء عليه تألفت بمبادرة قام بها القصاب « هيئة قومية ضمت الدكتور عبد الرحمن شهبندر ، والسيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار ، ورفيق بك العظم ، واحمد مختار الصلح ، وحسن حمادة المحامي وغيرهم ، جعلت شعارها : تأييد الثورة العربية ومقاومة الاستعمار الافرنسي » (٩٩) .

حاولت هذه الهيئة القيام بدور دعائي للثورة في اوروبا ، واقترحت بعد نيل موافقة الامير فيصل ، ايفاد بعثة الى اوروبا برئاسة مثقف مسيحي من بلاد الشام هو اسكندر عمون ، تشرح للراي العام الاوروبي القضية العربية . وكان الوفد يتشكل ويهم بالسفر « حين وصلت الى القاهرة جريدة « القبلة » لسان حال الحكومة الهاشمية تحمل في صدرها خبرا اثار ضجة كبرى » وهو محاكمة سجين حاول الفرار من السجن « بقطع يده ورجله من خلاف » . ويعلق امين سعيد على ذلك : « وتناقلت الالسن الخبر في القاهرة فرحب اناس بتطبيق احكام الشرع الشريف ، واستغرب ذلك آخرون ، واجتمع بعض اعضاء الوفد الذين دعوا للسفر ، وذهبوا الى دار الوكالة العربية معتذرين عن السفر » (١٠٠) .

وفي هذه الاثناء نشب خلاف بين الضباط السوريين والضباط العراقيين الذين شكلوا الاكثرية في الجيش العربي حول مسألة

القيادة ، فكان ذلك سببا ظرفيا اضيف الى الاسباب الظرفية الاخرى (تجربة القصاب في ادارة المعارف الحجازية ـ خبر «القبلة») فكان ان تشكل في حوالي آذار ـ نيسان عام (١٩١٨) في اوساط السوريين المثقفين المقيمين في مصر ، اتجاه يحاول طرح « القضية السورية » باستقلال عن حركة الشريف حسين .

يحدثنا امين سعيد عن هذا الاتجاه بقوله : « دعا القصاب واخوانه السوريون في القاهرة الى اجتماع عام درسوا فيه الموقف ووافقوا على انشاء حزب سياسي سوري » .

« ووقع الاختيار على السيد ميشال لطف الله من اعيان السوريين المسيحيين رئيسا للحزب الجديد ، والسيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار وكيلا للحزب الجديد ، والسيد سليم سركيس (صحافي سوري) سكرتيرا للحزب . وتألفت اللجنة الادارية كما يلي : رفيق العظم ، وكامل القصاب ، والدكتور عبد الرحمن الشهبندر ، والدكتور خليل مشاقة ، والمحامون اسكندر عمون ، ووهبه العيسى ، وحسن حمادة اعضاء » (١٠١) .

اما مبادىء « الحزب » الجديد فيوردها امين سعيد كما يلي (١٠٢) :

١ ـ ان تكون سورية بجملتها على وحدتها القومية مستقلة استقلالا تاما تضمنه جامعة الامم وتضمن دستوره ضمانا لا يخل بهذا الاستقلال .

٢ ـ تكون حدود سورية القومية كما يلي : جبال طوروس شمالا ، ونهر الخابور والفرات شرقا ، والصحراء فمداين صالح جنوبا ، والبحر الاحمر فخليج العقبة ورفح فالبحر المتوسط غربا .

٣ ـ يكون الحكم في سورية على مبدأ اللامركزية ، ويكون

اساس قوانينها واحكامها مدنيا ما عدا الاحوال الشخصية فانها تبقى كما هي .

٤ ـ يكون دستورها على مبدأ اللامركزية ضامنا لحقوق الاقليات .

وحاول الحزب الاستحصال على « عهد » من المندوب البريطاني في مصر بشأن تحقيق مطالبه ، فجاء رد الحكومة البريطانية في (١٦ يونيو سنة ١٩١٨) حاملا « التطمينات » في « ان حكومة جلالة الملك ترغب في ان تكون عامة الشعوب التي تتكلم اللغة العربية منقذة من السلطة التركية ، وان تعيش فيما بعد وعليها الحكومة العربية التي ترغب فيها » (١٠٣) .

اكتفى المندوب البريطاني في مصر بقراءة البيان الذي يحمل هذه « التطمينات » امام وفد الحزب وارسل الانجليز البيان الى الشريف حسين لاخذ موافقته عليه ، كما ارسل القصاب نسخة عنه الى الامير فيصل ، لكن لا الشريف حسين رد على الانكليز ولا فيصل رد على القصاب (١٠٤) .

هكذا اختلفت الاتجاهات السياسية وفق المواقع الاجتماعية ـ الثقافية للمجموعات والفئات . فالبعض انتظر الخلاص من جهة الحجاز مدعوما من جهة انجلترا . والبعض حلم بالاستقلال في اطار سورية ديمقراطية مستقلة ، لا انجليزية ولا فرنسية ، والبعض الآخر انتظر الخلاص قادما من فرنسا على اساس انشاء دولة سورية او لبنانية تحت الحماية الفرنسية .

هكذا بدات مختلف مشاريع تنظيم دولة المستقبل « الوطنية » تتفاعل في اذهان القيادات المحلية ، دون الاخذ بعين الاعتبار بأن الحلول النهائية مرتبطة في آخر المطاف بارادة الامبرياليات وتوازناتها فيما بينها وفق صيغ ابعد ما تكون عن التمنيات والوعود ، ان كانت

هذه الاخيرة بريطانية او فرنسية . وبالفعل ، ان مطامع الامبرياليات كانت هي العامل الحاسم ، فمصالحها وحدها هي التي اخذت بعين الاعتبار في المعاهدات السرية المعقودة فيما بينها .

على موازاة مراسلات حسين ـ مكماهون دخلت انجلترا وفرنسا في اتصال مباشر . في (٢ تشرين الثاني ١٩١٥) باشر الدبلوماسيان : جورج بيكو عن فرنسا ومارك سايكس عن بريطانيا باجراء مباحثات تمت في لندن ، واسفرت عن عقد اتفاق اصبح بعد قليل معاهدة وقعت عليها الحكومتان في (١٦ ايار ١٩١٦) وعرفت بمعاهدة سايكس ـ بيكو .

تنص المعاهدة على تعيين المناطق العثمانية العائدة لكل من فرنسا وبريطانيا بين الاناضول التي تركت للاتراك وبين الحجاز التي اعترف باستقلالها « كمملكة عربية » تحت قيادة الشريف حسين وذلك على اساس خمس مناطق حددت على خريطة ملونة بالشكل التالي :

ـ « ان فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان ان تعترفا وتحميا دولة عربية مستقلة او حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين (أ) داخلية سورية و (ب) داخلية العراق ... ويكون لفرنسا في منطقة (أ) ولانكلترا في منطقة (ب) حق الاولوية في المشروعات والقروض المحلية ، وتنفرد فرنسا في منطقة (أ) وانكلترا في منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الاجانب بناء على طلب الحكومة العربية او حلف الحكومات العربية .

ـ يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (شقة سورية الساحلية) ولانكلترا في المنطقة الحمراء (شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس) انشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة او بالواسطة او من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة او حلف الحكومات العربية .

ـ تنشأ ادارة دولية في المنطقـــة السمراء (فلسطين) يعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مـــع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة » (...) (١٠٥) .

من جهة اخرى كانت بريطانيا تعمل في هـــذا الوقت ، على استخدام كل المعطيات وكل تناقضات الوضع العالمي والعربي فـــي مصلحتها . كانت الحركة الصهيونية النامية تقدم بدورها لبريطانيا « معطى » عظيم « الفائدة » . ففي تشرين الثاني من عام (١٩١٤) كان قد اتصل هربرت صموئيل احد زعماء الصهيونية بادوار غراي وزير خارجية حكومة لندن وحثه على تبني قيام « دولة يهودية في فلسطين تكـون حليفة لبريطانيا وعلـى مقربة مـن مصر ومن قنال السويس ، وان يسعى للحؤول دون قيام دولة عربية مستقلة في سورية والعراق ، لان مستقبل تحقيق الدولة اليهودية يتوقف على مدى قوة جيرانها العرب او ضعفهم » (١٠٦) . وكان ان وافق غراي على الوجهة العامة لهذا المشروع وتـم الاتفاق بينــه وبـين اللجنة الصهيونية في لندن « على الا تمنح فلسطين استقلالها السياسي قبل ان يدخل اليها عدد من اليهود ، لانهم فيها آنذاك قلة ضئيلة ضعيفة لا تتعدى (٤ ٪) » (١٠٧) . وبعد سلسلة من مداخلات بريطانيا مـع فرنسا وافقت فرنسا على قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين . وبعد مداولات واخذ ورد بين اللجنة الصهيونية حول مضمون النص الذي يمكن ان يشكل وعدا رسميا من قبل الحكومة البريطانية وضع النص ـ الوعد في (١٧ تشرين الاول ١٩١٧) .

اما بشأن تناقض هـــذه الاتفاقيات والوعود مـع التحالف البريطاني ـ العربي فقد عبر سايكس عـن لا مبالاة بريطانيا بذلك بقوله : « ان رجال الثورة بحاجة اليوم لبريطانيا اكثر مما هي بحاجة اليهم ، ولا يسعهم بأي حال الاستغناء عن الاموال الطائلة التي تغدقها عليهم . وان العرب عامة في وضعهم السياسي والاجتماعي لا يشكلون اي خطر آني او في مستقبل قريب على مصالح التاج ـ ناهيك عـن

الانقسامات القبلية والحزبية والاقليمية المستحكمة فيما بينهم ، والتي تجعل وحدتهم الفعلية امرا مستبعدا . ولذا فانهم لن يقوموا بأي عمل عدائي رصين ضد بريطانيا واليهود غير الاحتجاج الكلامي وسيقبلون ايما تفسير تعطيه حكومة صاحب الجلالة لهذا التصريح » (١٠٨) .

وبالفعل هذا ما حدث على مستوى قيادة الانتفاضة العربية عندما انكشفت اتفاقية سايكس ـ بيكو وسمعت بوعد بلفور . فمن المعروف ان معاهدة سايكس ـ بيكو لم تبق سرا . في تشرين الثاني (١٩١٧) حملت الثورة الروسية الحزب البلشفي الى الحكم ، وكان ان عقد هذا الاخير معاهدة صلح مع المانيا ، وقام بنشر المعاهدات السرية المعقودة بين حكومة القيصر وبين دول الحلفاء ، ومن بينها معاهدة سايكس ـ بيكو . فحاول الاتراك عبر حملة دعائية كثيفة الاستفادة من الوضع لعقد مصالحة مع العرب ، وتشكيل جبهة موحدة ضد « الحلفاء » . لذلك نشروا صيغة المعاهدة ، وبدأت محاولات جدية في آب (١٩١٨) تسعى لتوحيد الصف (١٠٩) . لكن الشريف حسين بدافع الطموح الشخصي ، والتورط العسكري والمالي في المشروع البريطاني ، رفض عروض الاتراك وصدق تفسير لندن وتطمينات لورانس (١١٠) .

كذلك الامر بالنسبة لوعد بلفور فرغم انه « هز الضمير العربي، وتعالت الاحتجاجات في دار الاعتماد في مصر » فان بريطانيا بربطها ماليا وعسكريا قيادة الحركة العربية استطاعت ضبط ردود الفعل وتحويلها الى سجال قانوني ومسألة مواثيق وعهود . « وهكذا فيما راح الصهيونيون ينظمون صفوفهم لوضع تصريح بلفور موضع التنفيذ ، كان زعماء العرب يصرون على انه لاغ من الناحية القانونية . وما جاوزوا هذا الموقف السلبي » . « وعلى هذا تابعوا ثورتهم على الترك ، ومضى فيصل في تقدمه مع الجيوش البريطانية نحو الشمال باتجاه دمشق » (١١١) .

ضمن هذا الوضع ، ما كان بامكان القيادات السياسية المحلية والتي كانت « تفصل » المشاريع السياسية المتناقضة « لدولها » « العربية » او « السورية » او « اللبنانية » الا ان ترضخ في نهاية الامر لمتطلبات « قوانين اللعبة الكبرى » للامبرياليات .

نقول ذلك دون ان ننسى ذكر اتجاهات قومية عربية جنينية لكن اكثر راديكالية واكثر استقلالا عن وصاية الامبرياليات ، كانت قد بدأت بالظهور والتكون على قاعدة معاداة الاستعمار الغربي ، والتصدي لمشاريعه الالحاقية والتقسيمية . لقد شكل الاحتلال الاوروبي للمشرق العربي والوقوف في وجه مشروع بناء دولة عربية مستقلة في سورية ، مرحلة تبلور هذا الاتجاه وتجذره .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

هوامش الفصل السادس

١ — Corm G. : op. cit; p. 226.

٢ — كانت الدبلوماسية الفرنسية ترى ان الحكومة البريطانية مصممة علـــى ربط مصر بالخليج العربي عن طريق السيطرة الكاملة على كل الجزيرة العربية . راجــع :

— Bruneau A. : op. cit; p. 290.

٣ — هذا التصميم يظهر واضحا على كل حال في اطروحة لويد جورج القائلة : « ان الامبراطورية التركية تقع جغرافيا عبر قطعة من الارض او جسم مـــن المـاء بيننا وبين ممتلكاتنا الكبيرة في الشرق ... » .

راجع : زين نور الدين زين : الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سورية ولبنان ، بيروت ١٩٧١ ، ص ٥٧ .

٤ — داغر اسعد : مذكراتي على هامش القضية العربية ، ص ٨٦ .

٥ — Documents Diplomatiques Secrets Russes 1914-1917, Paris 1925, p. 288, Extrait du télégramme de l'Ambassadeur de France au ministre Russe Sazanov.

٦ — Ibidem, p. 291.

٧ — Cité par Touma T. : op. cit; p. 682.

مجتزاة من « اوراق » خيرالله الشخصية ..

٨ — Cité par Touma Ibidem, p. 683.

٩ — يشرح شكري غانم رئيس « اللجنة اللبنانية » سابقا ورئيس « اللجنة المركزية السورية » اسباب انحلال «اللجنة اللبنانية» وظهور اللجنة الجديدة فيحديث صحفي يقول: «انحلت اللجنة اللبنانية ضمنيا فيكانونالاول ١٩١٤ بسببمواقف بعض اعضائها . وفي حزيران ١٩١٧ تأسست بموافقة الحكومة الفرنسية «اللجنة المركزية السورية » التي طرحت برنامجا اوسع اشتمل ، فضلا عـن مطـالب جبل لبنان مطالب كل المناطق السورية » .

راجع الحديث في :

— Correspondance d'Orient 25 Avril 1918, p. 250-251.

١٠ ــ كانت فرنسا تشعر بقلق شديد حيال مباحثات حسين ــ مكماهون . حتى بعد وضع اتفاقية سايكس ــ بيكو ، بقي كل من الحليفين يعتبر ان الاتفاقية قد الحقت به شيئا من الغبن

راجع :

— Sadaka N. : op. cit; p. 62.

١١ ــ Moutran N. : op. cit; p. 49.

١٢ ــ Ibidem, p. 51-60.

١٣ ــ Ibidem, p. 60.

١٤ ــ يعتبر ندره مطران سكان الجبل « سوريين » .

١٥ ــ نفس المصدر ، ص ٩٧ ــ ١٠٠ .

بالاضافة الى اتجاه جمعية «الاتحاد اللبناني» في مصر و «اللجنة اللبنانية» في باريس ، كان هناك ثمة « اتجاه لبناني » آخر مثلته جمعية « النهضة اللبنانية » في نيويورك . يحدثنا ندره مطران عن هذا الاتجاه : « انه في ٥ ايلول ١٩١٥ انعقد مؤتمر لبناني مسيحي في نيويورك تحت اشراف هذه الجمعية . وقد طالب المؤتمرون بتحويل لبنان الى امارة دستورية مستقلة تماما يحكمها امير اجنبي » .

نفس المصدر ، ص ٩٧ ــ ١٠٠ .

١٦ ــ نفس المصدر ، ص ١٣٧ .

١٧ ــ نفس المصدر ، ص ١٣٨ .

١٨ ــ نفس المصدر ، ص ١٤١ .

١٩ ــ نفس المصدر ، ص ٣٣ .

٢٠ ــ نفس المصدر ، ص ٣٥ .

٢١ ــ النص الحرفي لتوصية وزير الحربية الفرنسي القاضية بانشاء « فرقة الشرق » منشور في احد ملاحق كتاب جورج سمنه .

— Samné G. : op. cit; p. 520-522.

٢٢ ــ رئيس اللجنة شكري غانم ، وسكرتيرها العام جورج سمنه .

٢٣ ــ راجع النص الكامل في

— Samné G. : op. cit; p. 490-491.

٢٤ ــ Ibidem, p. 494.

٢٥ ــ Ibidem, p. 494.

٢٦ ــ يورد جورج سمنه في كتابه المذكور كل الوثائق المتعلقة بنشاط الجمعية من التماسات وبيانات ومحاضر ندوات ومهرجانات . نعتقد انه لا لزوم ــ لانعدام الفائدة من ذلك ــ لا يراد نصوص منها . فكلها تدور تقريبا حول نفس الموضوعات : « ضرورة المطالبة بالوصاية الفرنسية » ، « تحقيق الوحدة الوطنية السورية » ، « افشال مطامح المملكة العربية الجديدة » .

بالنسبة النقطة الاخيرة لعل من المفيد استعادة موقف « اللجنة السورية » من ذلك . في احدى المذكرات التي رفعتها اللجنة الى وزير الخارجية الفرنسي نقرأ ما يلي : « ان الشريف حسين وانصاره يقومون في اوروبا وفي الولايات

المتحدة بحملة دعائية في الاوساط الشرقية ، من اجل ضم سورية الى الجزيرة العربية . هذه الفكرة الشنيعة تجرد السوريين من كل رأي ، لانها تكرس غلبة دين واحد ، وتخضع منطقة غنية ومتحضرة لمملكة فقيرة وغير منظمة ومأهولة بقبائل بدوية ... » راجع ص ٤٩٣ ـ ٥١٩ . لا سيما ص ٥٠٠ .

٢٧ ـ « ان اللجنة المركزية السورية » كانت تمول من قبل الشركات الفرنسية التي كانت لها مصالح في سورية . استنادا الى ارشيف غرفة تجارة ليون يستخلص الاستاذ دومنيك شفاليه المعلومات التالية : قدم البنك العثماني للجنة مبلغ (٦٠٠٠) فرنك ، بنك سورية (٥٠٠٠) فرنك ، البنك الفرنسي في سورية (٢٠٠٠) فرنك ، شركة مرفأ بيروت (٥٠٠٠) فرنك ، شركة سكة حديد دمشق ـ حوران (٥٠٠٠) فرنك ، وغيرها ايضا من الشركات الفرنسية ..
راجع :
— Chevallier D. : "Les Bases d'un Intervention...", op. cit; p. 314.

٢٨ ـ — Correspondance d'Orient 25 Avril 1918, p. 251.

٢٩ ـ على سبيل المثال نجد في كتاب جورج سمنه « سورية » وكتاب ندره مطران « سورية الغد » مشاريع دستورية « جاهزة » لدولة المستقبل . فالكاتبان ذهبا الى حد اقتراح دستور أساسي وهيكلية كاملة لجهاز الحكومة وادارتها وطريقة عملها ...
راجع بالنسبة لسمنه ، ص ٥٩٩ ـ ٦٢٠ .
راجع بالنسبة لمطران ، ص ٢١٠ ـ ٣٠٦ .

٣٠ ـ مذكرات جمال باشا ، ص ١٥٤ .

٣١ ـ الحكيم يوسف ، « بيروت ولبنان ... » ص ١٥٦ .

٣٢ ـ من بين اعضاء مجلس الادارة الذين وقع النفي عليهم : حبيب باشا السعد ، (الرئيس) ، خليل عقل (مندوب كسروان) ، نعوم باخوس (مندوب المتن) ، ومن بين الموظفين : سعيد البستاني ، جورج صفا ، سليم بـاز ، بولس نجيم ، نمر شمعون ... نفس المصدر ، ص ١٦١ ـ ١٦٢ .
يتحدث جمال باشا عن هؤلاء في مذكراته فيقول انه اضطر الى نفيهم خارج البلاد بسبب علاقتهم بالدولة الفرنسية ، وكاجراء احترازي ... اما لائحة اسمائهم فقد قدمت لي من قبل موظفي الحكومة واقترحت من قبل اصلاحيي بيروت .. » .
راجع : مذكرات جمال باشا ، ص ٢٢٠ .

٣٣ ـ الحكيم يوسف ، المصدر المذكور ، ص ١٧٢ ، ص ١٨٢ ، ص ٢٢٧ .

٣٤ ـ راجع بشأن ظروف هذه الزيارات :
— Touma T. : op. cit; p. 706-709.

والحكيم يوسف ، المصدر المذكور ، ص ١٧٢ ـ ١٧٣ .
يورد الدكتور توفيق توما مقطعا من تصريح البطريرك في تأييد جمال باشا جاء فيه : « ينبغي ان يكون المرء معاينا الواقع ليلاحظ كم يهتم سعادة جمال باشا من قلبه بمؤاساة هذا البلد البائس ... اننا لجدا سعداء بالتعبير عن اعترافنا بجميله لاجل ما فعله لخير الشعب اللبناني » .
— Touma T. : op. cit; p. 707.

٣٥ ـ حاول سفيرا بريطانيا وفرنسا في القسطنطينية ان يقنعا مرارا الحكومة التركية بالوقوف على الحياد «فينقذا بذلك استقلال ووحدة البلاد» . غير ان

الاتراك اشترطوا ثمنا لحيادهم ان يعد الحلفاء باعادة مصر الـــى الدولـــة العثمانية ، الجلاء من جزر بحر ايجه المحتلة من قبل بلغاريا ، واخيرا الغاء « الامتيازات » والامتناع عن التدخل في شؤون تركيا الداخلية .
راجع :
-- Correspondance respecting events leading to the rupture of the relations with Turkey.

من جهة اخرى نجد في مذكرات جمال باشا دفاعا عن دخول تركيا الحرب الى جانب المانيا ..
ففي رأيه شكل هذا الاختيار الوسيلة الوحيدة التي يمكن المراهنة عليها لانقاذ وحدة الامبراطورية ، وللتخلص من المطامع الاستعمارية الفرنسية في سورية ، والبريطانية في العراق ، والروسية في المضائق ، هذه المطامع التـى كانت تجد تلك الدول في تنفيذها مهما كان موقف تركيا .
راجع مذكرات جمال باشا ، ص ٧٠٧ .

٣٦ ـ ورد بالفرنسية لدى :
— Samné G. : op. cit; p. 431.

٣٧ ـ من بين هؤلاء عبد الكريم الخليل ورفاقه .

٣٨ ـ على سبيل المثال كتابات ندره مطران ، شكري غانم ، جورج سمنه ، خيرالله خيرالله الخ ..

٣٩ ـ « مذكرات جمال باشا » ص ١٦٣ .

٤٠ ـ نفس المصدر ، ص ٢١٦ ـ ٢١٧ .

٤١ ـ يقصد جمال باشا « بحزب الاصلاح » او « الحزب الاصلاحي » جميـــع الاصلاحيين العرب (جمعية بيروت الاصلاحية ، حزب اللامركزية ، والجمعيات السرية الاخرى ..) .

٤٢ ـ « مذكرات جمال باشا » ، ص ٢١٧ـ٢١٨ .

٤٣ ـ ستعالج هذه النقطة في السياق اللاحق .

٤٤ ـ ان غالبية الكتاب والمؤرخين العرب يتبنون هذه الفرضية . وحده ســـاطع الحصري الذي يستند في معلوماته عن هذا الموضوع على ما له من صداقات مع زعماء « تركيا الفتاة » يستبعد مثل هذه الفرضية . راجع : الحصري ساطع ، «ميسلون» ، ص ٤٤١ـ٤٤٢ .

٤٥ ـ — Documents Secrets Russes : op. cit.
كذلك فان الامير شكيب ارسلان لا يشير لا من قريب ولا من بعيد الـى هذا الاحتمال في « سيرته الذاتية » .

٤٦ ـ — Lewis B. : op. cit; p. 221.

٤٧ ـ لا نلمس في اية وثيقة ولا اية شهادة معاصرة اشارة ما الى موقف «انفصالي» صريح او ضمني لدى قيادات الحركة الاصلاحية من المسلمين .

٤٨ ـ « مذكرات جمال باشا » ، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ .

٤٩ ـ ان من عاصر الاحداث من القيادات العربية الاسلامية وشارك فيها يتحدث فقط عن «اخلاص» العرب للدولة العثمانية و «براءتهم» من التهم الـــتي وجهـت لهم . راجع « ثورة العرب » ، ص ١٦٩ ـ ١٧٢ .

٥٠ ــ راجع الامير شكيب ارسلان ، المصدر المذكور ، ص ٢٢٥ ــ ٢٣٦ .
راجع ايضا حتي فيليب « لبنان في التاريخ » ، ص ٥٨٩ــ٥٩٢ .
٥١ ــ درجت العادة في «التاريخ الرسمي» اللبناني المعتمد ان يعتبر الاتراك وجمال باشا بالتحديد ، هم المسؤولون عن المجاعة ، بل حتى عن انتشار الجراد ، وذلك لتغطية مسؤولية الحلفاء في الحصار البحري المضروب ، ومنع البواخر التي تحمل تموينا الوصول الى الشاطىء السوري . راجع في ذلك : الامير شكيب ارسلان ، المصدر المذكور ، لا سيما صفحات ٢٢٧ ــ ٢٣٦ (دور الحلفاء في مجاعة لبنان) . كذلك يحاول التاريخ «الرسمي» ان يغيب دور الاحتكار الرهيب الذي مارسه بعض الموظفين والتجار المحليين من اهل البلاد . حدثنا السيد وديع كرم شخصيا وكان في ايام الحرب الاولى مسؤولا عن مستودع توزيع القمح في صوفر ، بأن الحكومة كانت تبيع كيلو القمح بـ ٦ قروش بينما كان التجار يبيعون الكيلو بليرة عثمانية (ذهبية) . كذلك حدثنا عن عمليات تواطؤ بين موظفين وبين تجار لبنانيين لتهريب القمح من المستودعات والاتجار به في « السوق السوداء » .
٥٢ ــ في الوقت الذي بدأ فيه بعض المثقفين المسيحيين في الخارج يدعون منذ بداية الحرب الى الانتفاضة على الاتراك والاعتماد على دعم الحلفاء ، ينبغي ان نلاحظ ان الاصلاحيين المسلمين في ولاية بيروت لم يكونوا بعد على علم بمباحثات الشريف حسين مع بريطانيا .
بل اكثر من ذلك ان رشيد رضا الذي اصبح من طلاب «اللامركزية» بعد ان كان من دعاة الوحدة العثمانية ، دعا حين نشوب الحرب الى : « الكف المؤقت عن طلب الاصلاح » « وتقدير الحال » «وتقلد السلاح » والاستمساك بعروة الدولة . راجع المنار . مجلد ١٧ ، ج ١٢ ، تاريخ ١٩١٤/١١/١٨ ، ص ٩٥٥ ــ ٩٥٨ .
٥٣ ــ « مذكرات جمال باشا » ، ص ٢٢٤ .
٥٤ ــ نفس المصدر ، ص ٢٢٤ .
٥٥ ــ نفس المصدر ، ص ٢٢٥ .
٥٦ ــ صفا محمد جابر ، المصدر المذكور ، ص ٢١١ ــ ٢١٢ .
٥٧ ــ نفس المصدر ، ص ٢١٢ .
٥٨ ــ نفس المصدر ، ٢١٤ ــ ٢١٥ .
٥٩ ــ يذكر المؤلف الذي كان بين المعتقلين جميع اسماء الموقوفين في عاليه . راجع ص ٢١٦ ــ ٢١٧ .
٦٠ ــ عبد الكريم الخليل ، محمد ومحمود المحمصاني ، صالح حيدر ، عبد القادر الخرسا ، علي الارمنازي ، نور الدين القاضي ، مسلم عابدين ، سليم عبد الهادي ، نايف تلو ، محمود العجم . راجع (الحكيم يوسف) ــ «بيروت ولبنان...» ، ص ٢٣٥ .
٦١ ــ اعدم في صباح ٦ ايار في دمشق وبيروت في ذات الوقت قافلة من الشخصيات ضمت ١٤ مسلما و ٧ من المسيحيين .
في بيروت : اعدم الشيخ احمد طبارة ، عبد الغني العريسي ، سعيد عقل ، بترو بولي ، توفيق البساط ، عارف الشهابي ، جورج موسى حداد ، عمر

حمد ، سيف الدين الخطيب ، محمد حسين الشنطي ، سليم الجزائري ، امين محمد حافظ وجلال البخاري ، وعلي الحاج عمر .
في دمشق : شفيق المؤيد العظم ، عبد الحميد الزهراوي ، شكري العسلي ، رشدي شمعة ، عبد الوهاب الانكليزي ، عمر ورفيق سلوم ــ نفس المصدر ، ص ٢٣٨ .

٦٢ ــ الغصين فايز : مذكراتي عن الثورة العربية ، دمشق ١٩٥٦ ، ص ٥٠ .

٦٣ ــ ان الاوراق التي صادرتها السلطات التركية في القنصلية الفرنسية في بيروت كشفت اسماء عدد من الشخصيات المارونية التي كانت تعمل لفصل جبل لبنان نهائيا عن الدولة العثمانية واستقلاله وتوسيع حدوده وطلب معونة فرنسا في هذا السبيل . من بين هؤلاء الاخوان فيليب وفريد الخازن . نفي احدهما الشيخ فيليب الى الاناضول ، ثم الحق به اخوه الشيخ فريد . بعد وضع السلطة يدها على الوثائق ، سيقا معا الى الديوان العرفي في عاليه .. وبعد ان قضيا في السجن زهاء خمسة اشهر ، نفذت عقوبة الاعدام بهما في بيروت في ٥ حزيران ١٩١٦ .
راجع : الحكيم يوسف ، المصدر المذكور ، ص ٢٣٩ .
المذكرة التي كتبها الاخوان الخازن وقدماها الى القنصلية الفرنسية ، مطالبين فيها باستقلال لبنان وتوسيعه ، محفوظة في ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس :
— Turquie, Syrie-Liban.

٦٤ ــ الحكيم يوسف ، المصدر المذكور ، ص ٢٣٤ .

٦٥ ــ ترجمنا النص من الفرنسية كما ورد عند :
— Bruneau A. : op. cit; p. 286.

٦٦ ــ ينبغي ان نذكر هنا ان الجماهير الفقيرة هي التي تحملت اكثر من اية فئة اخرى نتائج الوضع الذي فرضته ظروف الحرب . فالقيادات السياسية وكوادرها ــ رغم ان بعضها اعدم شنقا او نفي وصودرت املاكه ــ استطاعت بشكل عام ان تنجو من المجاعة والامراض القاتلة التي ضربت الجماهير الفقيرة . فهي بشكل عام تنتمي الى عائلات مالكة ، او تتعاطى التجارة . وهذه الاخيرة استطاعت ان تتدبر امر معيشتها ، بل اكثر من ذلك تحول بعض التجار ــ وكان الوسط التجاري قاعدة التحرك الاصلاحي في بيروت عام ١٩١٣ ــ الى محتكرين « وتجار حرب » .

٦٧ ــ « ايضاحات عن المسائل السياسية ... » ديوان الحرب في عاليه ــ تركيا . طنين ١٣٣٤هـ . احمد جمال باشا .

٦٨ ــ مذكرات جمال باشا ، المصدر المذكور ، ص ٢٥٣ــ٢٥٧ .

٦٩ ــ نفس المصدر ، ص ٢٥٨ــ٢٥٩ .

٧٠ ــ نموذج من هذا « السجال » نجده مثلا في « ثورة العرب » ، المصدر المذكور ، ص ٢٤١ .

٧١ ــ — Lewis B. : op. cit; p. 222.

٧٢ ــ « مذكرات جمال باشا » المصدر المذكور سابقا ، ص ٢٤١ .

٧٣ ــ نفس المصدر ، ص ٢٤٤ .

٧٤ ـ انطونيوس جورج ، المصدر المذكور ، ص ٢٤١ ، راجع ايضا :
تركز نشاط « جمعية العهد » بشكل اساسي في العراق ، بينما « الجمعية العربية الفتاة » في ولايتي دمشق وبيروت .

٧٥ ـ نفس المصدر ، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢ : استعار المؤلف نص المذكرة من الملك فيصل نفسه .

٧٦ ـ نفس المصدر ، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣ .

٧٧ ـ راجع اسماء المنتسبين الرئيسيين الى « الجمعية » في :
دروزة محمد عزة . المصدر المذكور ، ص ٣٠ـ٣١ .

٧٨ ـ نظرا لعلاقته الشخصية بالملك فيصل .

٧٩ ـ سعيد امين : اسرار الثورة العربية ، بيروت (بدون تاريخ) ص ٥٧ .

٨٠ ـ مذكرات جمال باشا ، ص ٨١ .

٨١ ـ ان حدود «الدولة العربية» المقترحة من قبل الشريف حسين في رسالته الاولى الى مكماهون تتوافق مع مضمون المذكرة التي قدمتها قيادات دمشق الى فيصل .
راجع نص الرسالة المؤرخة في ٢٨ رمضان سنة ٣٣٣ (١٤ تموز سنة ٩١٥) وملحقها في : سعيد امين ، المصدر المذكور ، ص ٦٦ ـ ٦٧ .

٨٢ ـ نفس المصدر ، ص ٧٢ـ٧٣ .
كذلك : زين نور الدين زين «الصراع الدولي ...» الملحق : ص ٢٨٧ـ٢٨٩.

٨٣ ـ نفس المصدر ، ص ٧٤ـ٧٥ .

٨٤ ـ نفس المصدر ، ص ٧٧ .

٨٥ ـ نفس المصدر ص ٧٨ . وزين زين ، ص ٢٩٤ .

٨٧ ـ اعلن الشريف حسين الثورة بمنشور وجهه الى العالم الاسلامي : ينطلق من التحريض ضد «جمعية الاتحاد والترقي» التي «هدمت اركان الاسلام» و «مزقت الدولة الاسلامية» و «زهقت» ارواح الجماعات ... ليعلن الاستقلال على اساس «مبادىء نصرة الاسلام والسعي لاعلاء شأن المسلمين » مع الاستعداد « لقبول كل ما ينطبق على اصول الدين ويلائم شعائره من انواع فنون الترقي الحديث واسباب النهضة الصحيحة » . راجع نص المنشور في : الغصين فايز ، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٧ .

٨٨ ـ Ismail Adel : "Histoire d'un Peuple». Beyrouth", p. 179. —

٨٩ ـ سعيد امين ، المصدر المذكور ، ص ٥٨ـ٥٩ .

٩٠ ـ نفس المصدر ، ص ٥٩ .

٩١ ـ الغصين فايز ، المصدر المذكور ، ص ١٧٦ ـ ١٧٧ .
كان المؤلف في عداد اللاجئين السياسيين الذين فروا الى الهند هربا من بطش جمال باشا . وقد شهد عددا من اللقاءات التي كان ينظمها الانجليز في اوساط الاسرى العسكريين العرب ويحرضونهم فيها ضد الاتراك .

٩٢ ـ نفس المصدر ، ص ١٨١ .

٩٣ ـ نفس المصدر ، ص ١٨٢ .

٩٤ ـ نفس المصدر ، ص ١٨٢ .

٩٥ ـ ان موقف اسكندر عمون لا يعبر بالضرورة عـــن موقف « الاتحاد اللبناني » و « اللجان اللبنانية » في انحاء العالم . فقد انفرد اسكندر عمون بموقفه المؤيد لحركة الشريف ، وتابعت « اللجان اللبنانية » حركة المطالبة بتوسيع لبنان واستقلاله اما بمساعدة الحلفاء جميعهم (حالة جمعيـة الاتحـــاد اللبناني في مصر) او بمساعدة ووصاية فرنسا (موقف البطريرك الماروني) . على كل حال اثار موقف اسكندر عمون ، في حينه ردود فعل مضادة من قبل انصار « واصدقاء » فرنسا . كتب جورج سمنه : « ان السوريين تلقوا باندهاش البيان الذي نشره اللبناني المدعو اسكندر عمون والذي يصرح فيه بأن لبنان لا هدف له سوى الانضمام الى مملكة الحجاز ... » . بعد التشهير بهذا الموقف يهاجم جورج سمنه عمون ويتهمه بأنه نال ثمن هذا الموقف بأن « اصبح موظفا لدى الشريف حسين » . راجع :

— Samné G. op. cit., p. 513.

٩٦ ـ راجع خطابه الذي القاه في مكة في اجتماع ضم الحجاج المسلمين : لعـل من المفيد ايراد بعض المقاطع التي تساعد علـى استخلاص خلفية موقف رشيد رضا : « كلنا نعلم انه لا يوجد مكان في الدنيا يصلح لتأسيس دولة اسلامية تخلف الدولة العثمانية ، اذا وقع بها ما نخشاه عليها ، الا جزيرة العرب وما يتصل بها من البلاد العربية لما خص الله تعالى به هذه البقعة واهلها من الخصائص . ولا يعقل ان يحفظ استقلال الاسلام في مثل بلاد الافغان ان هو زال من مهده وموطن نشأته ومحل اقامة شعائره . انفردت هذه البقاع الطاهرة المقدسة بأنها اجدر بقاع العالم الاسلامي لاقامة استقلاله ، وكذلك انفـرد سيدها واميرها في هذا العصر للنهوض بما يجب من العمل والاستعداد لتجديد هذا الاستقلال ، فكان له بعمله اكبر منة في اعناق اهل هذه البلاد وفـي اعناق جميع المسلمين الذين يشعرون بأن امر الاستقلال هو اهم من المصالح العامة الدينية والاجتماعية ... ان الدولة العثمانية ان سلمت مـن السقوط وحفظ استقلالها لم يكن استقلال العرب في الحجاز وغيره مانعا مـن ذلـك ، ولا من تعاضد العرب والترك مع حفظ حقوق كل منهم . وان سقطت وفقدت استقلالها ، لم يكن هذا الاستقلال هو السبب فيه ولكنه يكون سبب حفظ استقلال الحكم الاسلامي في اشرف بقاع الاسلام . وهل يغيب عـن اذهانكم انه لولا اعلان هذا الاستقلال لترتب على سقوط الدولة العثمانية وقوع حرم الله تعالى وحرم رسوله (ص) غنيمة في ايدي الدولة الفاتحة ، فان تركوها بعد ذلك لنا كان لهم منة التصديق بها علينا ، والا كنا تحت سيادتهم والعياذ بالله تعالى » . كما ورد في : الغصين فايز ، المصدر المذكور ، ص ٢١٤ ـ ٢٢٠ .

٩٧ ـ سعيد امين ، المصدر المذكور سابقا ، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٧ .

٩٨ ـ نفس المصدر ، ص ٢٣٧ .

٩٩ ـ نفس المصدر ، ص ٢٣٧ .

١٠٠ ـ نفس المصدر ، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ .

١٠١ ـ نفس المصدر ، ص ٢٤٢ .

١٠٢ ـ نفس المصدر ، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣ .

١٠٣ ـ نفس المصدر ، ص ٢٤٥ .
١٠٤ ـ نفس المصدر ، ص ٢٤٦ .
١٠٥ ـ ورد نص المعاهدة كاملا في انطونيوس . الملحق ص ٥٧٩ ـ ٥٨٢ . اوردنا البنود الاساسية من المعاهدة مع انها منشورة في الكثير من المراجع ، وذلك كي تسهل متابعة تطور مشاريع التقسيم الامبريالية للمشرق العربي .
١٠٦ ـ اسماعيل عادل ، السياسة الدولية في الشرق العربي ، ص ٢٣٢ .
١٠٧ ـ نفس المصدر ، ص ٢٣٢ .
١٠٨ ـ نفس المصدر ، ص ٢٣٨ .
١٠٩ ـ ثمة عرض لمحاولات جمال باشا لعقد صلح مع العرب على اساس الاعتراف باستقلالهم معروضة في : انطونيوس ج. ص ٣٥٨ ـ ٣٦٢ .
بعد ان بعث جمال باشا الى فيصل رسالة يفضح فيها اسرار الاتفاقية الانكليزية ـ الفرنسية ـ الروسية ، ويعرض على الشريف حسين الصلح ، القى في ٤ كانون الاول ١٩١٧ خطبة ندد فيها بموقف الشريف حسين ، وعمم على الرأي العام العربي موقفه الداعي الى الصلح (راجع ص ٣٦٠ـ٣٦١) .
كذلك يذكر امين سعيد في كتابه « اسرار الثورة العربية » خبر محاولة للتوفيق بين العرب والترك قام بها الامير سعيد الجزائري من طرف جمال باشا في صيف ١٩١٨ . يورد المؤلف نص الكتاب الذي بعثه جمال باشا الى الامير فيصل ، ومحاولات الامير سعيد الاتصال بفيصل واقناعه بفائدة الصلح . راجع : سعيد امين ، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٢ .
١١٠ ـ ارسل الحسين الى نائب الملك في مصر يسأله عن الاتفاق وعن نصيبه من الصحة . وهذا هو الرد الذي تلقاه من وزارة الخارجية البريطانية : « ان البلشفيك لم يجدوا في وزارة الخارجية في بترو غراد معاهدة ، بل محاورات ومحادثات مؤقتة دارت بين انكلترا وفرنسا وروسيا في اوائل الحرب لتذليل المصاعب بين الدول اثناء مواصلة القتال ضد الترك وذلك قبل النهضة العربية . وان جمال باشا اما عن خبث او جهل غير في مقاصدها الاساسية واهمل شروطا فيها تقضي برضا الاهالي وحماية مصالحهم . كما تجاهل ما وقع بعد ذلك من ان قيام الحركة العربية ونجاحها الباهر وانسحاب روسيا قد اوجدا حالة اخرى تختلف عما كانت عليه بالكلية » .
نفس المصدر ، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ .
١١١ ـ اسماعيل عادل ، المصدر المذكور سابقا ، ص ٢٤٣ .

[illegible]

الفصل السابع

توازنات دولية وتجزئة سياسية اقليمية لسورية
(١٩١٨ – ١٩٢٠)

[illegible]

[illegible]

([illegible]٤٠ — ١٨٦٠)

- ١ -

مشاريع مرحلية لتنظيم الادارة في سورية

بعد الحرب مباشرة

قامت اول محاولة لتنظيم الادارة في سورية قبيل دخول القوات العربية ـ الانكليزية الى دمشق بيومين تقريبا ، اي في (٢٩ ايلول ١٩١٨) . فقد بادر الامير سعيد الجزائري اثر جلاء القوات التركية الى تحريك ميليشيا مغربية كانت في امرة عائلة الجزائري منذ زمن ، والى عقد « مجلس شورى » في دمشق اختير فيه الامير سعيد رئيسا للحكومة . كانت الخطوة الاولى رفع العلم العربي ، وارسال برقيات الى بلديات المدن والقرى السورية يعلن فيها انهزام الجيش العثماني ، وقيام حكومة عربية في دمشق باسم الشريف حسين ، ويطلب من رؤساء البلديات تمثيل هذه الحكومة في مناطقهم (١) .

غير انه بعد دخول القوات العربية والقوات البريطانية الى دمشق في اول تشرين الاول بادر لورانس ـ ولم يكن قد وصل اليها الامير فيصل ـ الى عزل الامير سعيد ، والى تولية شكري الايوبي ، ثم رضا الركابي ، امر ادارة المدينة بواسطة القوات العربية ، بينما انسحبت القوات البريطانية الى جنوبي المدينة (٢) .

في (٣ تشرين الاول) وصل اللنبي القائد العام لقوات الحلفاء في الشرق الى دمشق، ثم تبعه الامير فيصل. وشكلت الاجراءات التي اتخذها اللنبي الصيغة الاولية لتطبيق الخطوط العامة من اتفاقية سايكس - بيكو، لكن دون ان يقدمها على انها نتاج اتفاق سابق يكرس حقا من الحقوق لاي طرف. فقد اعتبر البلاد التي جلا عنها الاتراك «اراضي العدو المحتلة». وقسمها الى ثلاث مناطق وثلاث ادارات:

١ - المنطقة الجنوبية وتشمل متصرفية القدس، ولواء عكا ونابلس، وتوضع تحت الادارة البريطانية.

٢ - المنطقة الشمالية (التي اصبحت تعرف بالغربية) وتوضع تحت الادارة الفرنسية.

٣ - المنطقة الشرقية وتوضع تحت الادارة العربية، وشملت ولاية دمشق، والقسم الجنوبي من ولاية حلب ووضعت تحت الادارة العربية (٣٠).

وفق هذه الاجراءات التي اعتبرها اللنبي محض عسكرية، اعتبر نفسه بصفته القائد العام لقوات الحلفاء، الحاكم العسكري الذي تتبع له الادارات الثلاث. وبذلك يكون الامير فيصل بصفته قائد القوات العربية حاكما على المنطقة الشرقية ومسؤولا امام الجنرال اللنبي.

غير ان حسابات القوى المختلفة كانت تذهب باتجاهات متناقضة. «ففيصل كان قد أعلن باسم والده في بيانه الى الشعب السوري يوم ٥ تشرين الاول قيام حكومة عربية مستقلة ... شاملة جميع البلاد السورية، وعهد الى الركابي بالقيادة العامة». اما الفرنسيون فقد «عارضوا منذ البدء اقامة هذه الدولة الجديدة» (٤).

في المنطقة السورية الساحلية ، كانت قد تشكلت منذ نداء الامير سعيد الجزائري ، ادارات عربية تمثل سلطة دمشق الجديدة، وفي بيروت قام رئيس البلدية عمر الداعوق بمحاولة تنظيم حكومة عربية محلية ما لبثت ان تعززت بوصول شكري الايوبي على رأس حامية تتالف من (١٠٠) جندي (في ٤ تشرين الاول) ، فرفع العلم العربي على مبنى البلدية ، واتخذت الخطوة نفسها في بعبدا . فرفع العلم العربي على السراي وبعث مجلس الادارة من جديد برئاسة حبيب باشا السعد (٥) .

واتخذت الخطوات ذاتها في كل من صيدا وصور ومناطق جبل عامل . يحدثنا محمد جابر آل صفا عن ذلك : « في (٥ تشرين الاول ١٩١٨) قدم النبطية كامل بك الاسعد يصحبه السيد ايليا الخوري مندوب الامير فيصل تخفق امامه الراية العربية المربعة الالوان التي رفعت لاول مرة في ربوع جبل عامل، وركزت في اعلى دار آل الفضل . وكانت حكومة صيدا بعد جلاء الترك يديرها رئيس البلدية فتنحى عنها ، وانتخب الاعيان لرئاسة الحكومة في صيدا رياض بك الصلح ، وتشكلت حكومة صور برئاسة الحاج عبدالله يحيى خليل » (٦) .

على ان هذه المبادرات لم تدم طويلا . فمن جهة كانت فرنسا تسرع الخطى لتسلم « حصتها » في سورية الغربية . ومن جهة اخرى كان اللنبي يحرص على ارضاء الفرنسيين في حدود هذه المنطقة . فما ان نزلت القوات الفرنسية في بيروت في (٨ تشرين الاول) ، حتى طلب اللنبي من فيصل سحب ممثله من بيروت والغاء كل المظاهر العربية والتدابير الادارية التي اتخذت في تلك المنطقة . وكبديل للادارات العربية المحلية عين ضباطا فرنسيين حكاما عسكريين على كل من بيروت والجبل وصيدا وانطاكية واللاذقية . واستصدر هؤلاء باسم القائد العام امرا عمم على المناطق بواسطة القوات العسكرية الفرنسية « يمنع الاجتماع العام ، والمظاهرات السياسية من أي نوع كانت ، ومن خالف ذلك عد مسؤولا ومستهدفا للجزاء » (٧) .

هذا ، لكن الصراع بين قوى هذا التنظيم الاداري الذي شمل سورية استمر كل طرف من موقعه واهدافه ، وبأدواته ووسائله التي يملكها. ففي حين استمرت الحكومة العربية في تدابيرها تتجاهل في اطار منطقتها وصاية الجنرال اللنبي (٨) ، حاولت بريطانيا من جهتها « غض النظر » عن ذلك ، بغية استخدام « الحكومة العربية » ورقة للضغط على فرنسا بهدف الحصول على تعديل في اتفاقية سايكس ـ بيكو يضمن لبريطانيا الحاق الموصل الذي اعتبر في الاتفاقية من ضمن الدولة العربية ، ويكرس الوجود البريطاني في فلسطين التي اعتبرت منطقة دولية (٩) .

من جهة اخرى كانت فرنسا قد اطلقت على لسان رئيسها كليمنصو نظرية « التوازن بين الدول » ، « الذي لا يمكن ان يتحقق الا على اساس الوفاق بين الدول الكبرى » (١٠) .

هذا الموقف الفرنسي الذي اعلنه كليمنصو في خطابه الذي القاه امام البرلمان في (٣٠ كانون الاول ١٩١٨) ، اثار موجة من التساؤلات والتعليقات بين وفود مؤتمر الصلح في باريس . وكان الرئيس ويلسون قد ادان نظرية « التوازن » هذه ، معتبرا اياها جزءا من « هذا النظام العالمي القديم المسؤول عن واقع الاشياء التي ادت الى الحرب » (١١) . وكبديل لهذا الاسلوب نادى الرئيس ويلسون بنظرية « حق الشعوب في تقرير مصيرها » واسلوب «المساعدة الاقتصادية والتقنية» في التعامل مع الدول الجديدة (١٢) .

لكن تصريح ويلسون « عن حق الشعوب في تقرير مصيرها » اثار ردود فعل عديدة ، ان على مستوى الاطراف الرسمية لمؤتمر باريس ، او على مستوى « الوفود » غير الرسمية التي تمثل « قوميات » و « اثنيات » و « طوائف دينية » جاءت تطالب « بحقها في تقرير مصيرها » . كتب روبير لانسينغ ، وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية والذي لم يكن موافقا على وجهة نظر ويلسون عاكسا

ردود الفعل تلك : « عندما تحدث ويلسون عن حق الشعوب في تقرير مصيرها ، أي وحدة تلك التي فكر بها ؟ أهي وحدة عرق ، او مساحة معينة من الارض ؟ او جماعة معينة ؟. اذا لم نحدد هذه الوحدة فان تطبيق ذاك المبدأ خطر على السلام وعلى الاستقرار » . ثم يكمل : « بعد عشرة ايام ، أي في (٣٠ كانون الاول) ، انتشرت صيغة ويلسون انتشارا واسعا في الصحف وبين اعضاء بعض الجماعات والوفود غير الرسمية التي جاءت تسمع صوتها في المؤتمر . وهذا ما جعلني اكتب من جديد : كلما فكرت باعلان ويلسون . . . ازددت اقتناعا بخطر غرس هذه الافكار في رأس بعض الاعراق . انه سينتج عن ذلك مطالب يستحيل تحقيقها بواسطة المؤتمر واضطرابات في العديد من البلدان » (١٣) .

صحيح ان الجنرال اللنبي كان قد ثبت « حق » فرنسا في المنطقة « الزرقاء » التي نصت عليها اتفاقية سايكس ـ بيكو ، لكن مصير « المنطقة الشرقية » التي يديرها فيصل والتي تشكل قسما من « منطقة الامتياز الفرنسي » ، من جهة ، ومصير الموصل وفلسطين ومطامع بريطانيا بهما من جهة ثانية، ادخلا دول الحلفاء ، لا سيما بريطانيا وفرنسا مع ابتداء عام (١٩١٩) مرحلة منافسة حادة كان مسرحها الرئيسي مؤتمر باريس واحدى اسلحتها الاتجاهات والتيارات السياسية المحلية التي حملها ممثلو « القوميات » و « الاثنيات » و « الجماعات الدينية » .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

- ٢ -

الوفود غير الرسمية في مؤتمر باريس

الاتجاهات السياسية المحلية ومتطلبات « الدول الكبرى »

مثل الشريف حسين في مؤتمر باريس الامير فيصل . وفي اليوم الاول من (شهر كانون الثاني ١٩١٩) قدم الامير للمؤتمر مذكرة اولى جاء فيها : « لقد جئت اوروبا ممثلا والدي وبالنيابة عن عرب آسيا . . وهم يتوقعون من الحلفاء ان ينظروا اليهم على انهم شعب واحد . . ويطالبون الحلفاء بألا يتخذوا خطوات من شأنها ان تتعارض مع آمالهم في ان تتحد هذه الاقطار يوما تحت ظل حكومة واحدة ذات سيادة » (١٤) . في (٢٩ كانون الثاني) قدم لمؤتمر الصلح مذكرة ثانية اكد فيها على مطلب « الاستقلال والوحدة » مستندا الى مبادىء الرئيس الاميركي ولسن (١٥) . وقد اعترف في معرض عرضه لمطلب استقلال العرب بحق بريطانيا في ان تقوم بدور «ممتاز» في العراق . وبضرورة قيام نظام خاص في فلسطين ، وحكم ذاتي في جبل لبنان بمؤازرة فرنسا (١٦) .

غير ان فرنسا كانت تعتبر وجود فيصل في مؤتمر باريس مجرد مناورة انجليزية تبغي تقليص النفوذ الفرنسي في سورية وقصره على « المنطقة الغربية » (١٧) . لذلك كانت السلطة العسكرية في بيروت وجبل لبنان قد بادرت الى تحريك المجلس الاداري حيث تشكل

وفد من اعضائه موال لفرنسا ضم : داوود عمون ، اميل اده ، نجيب عبد الملك، عبد الحليم الحجار ، قدم في المؤتمر مذكرة شملت المطالب التالية :

١ ـ توسيع جبل لبنان وفق حدوده التاريخية والجغرافية ، ومصالحه الاقتصادية حتى يكون باستطاعته ان يشكل وطنا قادرا على توفير اسباب رزق شعبه ومصالح حكومته .

٢ ـ دعم استقلال هذا البلد وحق مواطنيه في الاشراف على اعماله الادارية والحكومية .

٣ ـ تأليف برلمان يقوم على مبدأ التمثيل النسبي وذلك لحفظ حقوق الاقليات .

٤ ـ طلب مؤازرة الدولة الفرنسية لتحقيق هذه التمنيات ، ومساعدتها على نشر العلوم بواسطة الادارة المحلية ، وعلى تطبيق مبادىء الحرية والاخاء والمساواة ، وضمان استقلال الوطن (١٨) .

غير ان هم فرنسا لم يكن ينصب على جبل لبنان ، ومطلب توسيعه فحسب . بل ان « سورية » بكاملها شكلت موضوع الاهتمام الفرنسي . لذلك كان لا بد ان يرتفع صوت « اللجنة المركزية السورية » في باريس ، في وجه المشروع « الانجليزي ـ الشريفي » على حد تعبير الدبلوماسيين الفرنسيين . فكان ان دعي شكري غانم رئيس اللجنة ، الى المؤتمر ليقوم بعرض « مطالب السوريين » من وجهة نظر فرنسا . استغرقت قراءة المذكرة التي رفعها رئيس اللجنة اكثر من ساعتين ، اكد فيها شكري غانم ان « اللجنة » «تمثل على اقل تقدير مليونا من السوريين » (١٩) . وادعى ان مطالب هؤلاء تنحصر في «اقامة دولة سورية كاملة في اطار حدودها التاريخية والطبيعية» وهم « يرفضون وضع هذه الدولة تحت السلطة العربية كما هو مذكور في البرنامج الحجازي ، وذلك تطبيقا للمبدأ الذي

يقول : ان الشعوب المتحضرة يجب الا تخضع في قليل او كثير لغيرها من الشعوب البربرية » . اما عن دولة الانتداب المقترحة فيؤكد شكري غانم ان هذه الدولة لا يمكن ان تكون الا فرنسا « التي اشبعت السوريين بثقافتها ، وجعلت من لغتها اللغة السائدة ، وادت العديد من الخدمات لسورية التي حافظت على علاقات ود معها جيلا بعد جيل » (٢٠) .

اما الموقف الاميركي ، فقد اخرج « محليا » ـ بعد تصريح ويلسون وتوصية قسم « الاستخبارات الاميركية » الداعية الى انشاء «اتحاد كونفدرالي عربي» يضم «الدولة السورية» (٢١) ـ عبر دعوة الدكتور بلس، رئيس «الكلية السورية في بيروت»، الذي دعي ليدلي برايه في المؤتمر . نظرا لعلاقات هذا الاخير مع مثقفي ووجهاء بيروت، مسلمين ومسيحيين ، سمح لنفسه ان يتحدث « باسم السوريين » فيطالب بالنيابة عنهم « بارسال لجنة حيادية مختلطة تمثل الحلفاء، الى سورية لتفسح المجال امام الاهلين في سورية وفي لبنان ايضا للتعبير بحريةودون اي عائق عن وجهة نظرهم السياسية وعن امانيهم بالنسبة الى نوع الحكم الذي يرغبون ، وبالنسبة الى الدولة الحامية اذا شاؤوا ذلك . . » (٢٢) .

هل كانت الولايات المتحدة تريد آنذاك ان تكون هذه الدولة الحامية ؟ ليس هناك ما يناقض هذا الافتراض . فلقد بدانا نسمع صدى هذا المشروع عبر موقف مجموعة « المقطم » في مصر . لقد بدأ فارس نمر واصدقاؤه بحملة صحفية في القاهرة تطالب « بوصاية الولايات المتحدة الاميركية على سورية » . وحجتهم في اطلاق هذه الدعوة « ان ضمان وحدة سورية بصورة متكاملة يقضي بالا تكون الدولة المنتدبة مرتبطة بمعاهدات سابقة » . ويشرح فارس نمر مبررات هذا الموقف : « تعلن بريطانيا ان ليس لها مصالح على الاطلاق في سورية . لكن المستقبل لا يستطيع تأكيد مثل هذه التصريحات . اما فرنسا فلديها ايضا بعض التعهدات لبريطانيا

بخصوص تدويل فلسطين (...) . ليس هناك من يفوقني في الاعجاب بمزايا الشعب الفرنسي العالية وبعبقريته الفذة . لكن اعطوني دليلا رسميا واحدا يثبت بأن فرنسا لن تسمح بانفصال فلسطين عن سورية تحت أي شكل من الاشكال . واكون اول من ينادي بوصايتها » . ويستنتج فارس نمر : « في مثل هذه الشروط لا يبقى امام السوريين اية وسيلة اخرى لحفظ وطنهم كاملا وصون وحدتهم ، سوى طلب وصاية الولايات المتحدة » (٢٣) .

ان مثل هذا الاتجاه المعتبر « اميركيا » من قبل الدبلوماسية الفرنسية يرتبط ليس فقط بموقف مجموعة « المثقفين المسيحيين » الذين درسوا في « الكلية السورية » ، بل بمواقف فئة واسعة من المثقفين والوجهاء المسلمين في بيروت وبعض المدن المشرقية الاخرى ممن اكتسبوا « للدعاية الاميركية » عبر الدور « الثقافي والتعليمي » الذي قامت به « الكلية البروتستانتية السورية » (٢٤) .

وهكذا ، فان الاقتراح الاميركي بارسال بعثة استفتاء الى سورية وبالانجذاب نحو الولايات المتحدة الاميركية الذي بدأ يكسب الكثير من المؤيدين في الداخل ، وتحول الامير فيصل نحو المراهنة على التدخل الاميركي ، كل هذا كان من شأنه ان يشكل ازعاجا ومصدر قلق للسياسة الفرنسية و « مشروعها السوري » (٢٥) .

لم يملك المندوبون « المحليون » (وفد المجلس الاداري واللجنة المركزية السورية) الذين تدخلوا لصالحها في المؤتمر وزنا شعبيا داخليا يتيح اصداء دعائية كافية « للمشروع الفرنسي » ، لذلك كان من الضروري موازنة الثقل الاميركي عبر تقديم مندوبين محليين . ذوي وزن معنوي وسياسي فاعل في الداخل وفي المؤتمر .

كانت المهمة سهلة جدا على فرنسا انطلاقا من واقع جبل لبنان : فوضع الجبل بعد الحرب كان شبيها جدا بوضع سنوات

(١٨٦٠ ــ ١٨٦١) . كــانت الحرب قــد خلقت خوفا عميقا بين الاهالي ، وخاصة في مناطق الجبل المسيحية ، حيث شكلت الزراعة التجارية الوحيدة الجانب المصدر الاقتصادي الوحيد تقريبا . وكان ان قدمت الازمة الاقتصادية القاتلة ومظاهر المجاعة على انها جميعها « نتيجة تآمر الاتراك ــ المسلمين ــ ضد المسيحيين » (٢٦) .

بالمقابل ، كانت محاولات عــلاج نتــائج الازمة والمجاعة على الصعيد « الانساني » تبرز الوجه « الطائفي » لردة فعل الموارنة . فالبطريرك الياس الحويك كان « يرسل اثنــــاء الحرب مجموعات الاغاثة الــى قــرى الجبل حيث تقــوم بتوزيــع الطعــام وتخفيف الآلام » (٢٧) . وعندما دخل الجيش الفرنسي الى بيروت والجبل ، بادرت السلطة العسكرية الفرنسية بتقديــم المساعدات مــن مؤن ومواد ، ودعمت مشاريع رجال الدين الفرنسيين مــن مستشفيات ومستوصفات ودور ايتام . . . فبدا الموقف بمجمله موقفا «طائفيا» : دعم « مسيحي » للمسيحيين مقابل الذكريات المــرة العائدة لأيــام « الاتراك المسلمين » (٢٨) .

نتيجة ذلك كله لــم تزد حظــوة فرنسا عنــد موارنــة الجبل فحسب ، بل ترابطت بشكــل عضوي فــي وعيهم ، فكــرة وصيغة وشخصية ، صور : لبنان ــ فرنسا ــ البطريرك (٢٩) .

اذن لم لا يعهد الــى البطريرك نفســه بمهمــة رئاسة « وفد لبناني » الى مؤتمر باريس ؟ يحدثنا الرئيس بشارة الخوري فــي مذكراته عن اختيار البطريرك لهذه المهمة ، يقول :

« هذا ، وبال الفرنسيين ظل مشغولا قلقا . لم يكونوا أمينين على نتائج مساعيهم المحلية فرجوا ان يذهب البطريرك الياس الحويك الى باريس على راس وفد من الاحبار والكهنة للمطالبة باستقلال لبنان برعاية الدولة الفرنسية ، ايضا وايضا ، فنزل البطريرك على

رغبتهم وابحر من جونيه في اواخر صيف (١٩١٩) على مدرعة حربية، وباشر مهمته بمزيد من الرصانة » (٣٠) .

في (٢٩ تشرين الاول ١٩١٩) قدم البطريرك الياس الحويك مذكرة موسعة الى المؤتمر يستعيد فيها المطالب التي رفعها وفد مجلس الادارة برئاسة داوود عمون ، ويضيف اليها « شروحات وتأكيدات » جديدة . « فاستقلال لبنان ليس استقلالا نتج ببساطة عن عملية زوال السلطة العثمانية ، بل هو وبشكل خاص ، استقلال كامل حيال كل وجود عربي ينشأ في سورية » .

« فاللبنانيون حسب ما ورد في المذكرة حافظوا دائما على هوية وطنية مميزة عن المجموعات المجاورة » . اما اللغة العربية التي يتحدث بها اللبنانيون فهي على حد تعبير المذكرة « لغة الفاتحين ، وقد شاعت بعد (٤٠٠) سنة من الاحتلال العربي » . اما ركائز هذه « الهوية الوطنية » فتبحث عنها المذكرة في « الاعتبارات » التالية :
ـ « تاريخيا » « حافظ لبنان على استقلال تام حيال الفاتحين العرب والاتراك ؛ استقلال اكده النظام الاساسي الذي وضعته الدول العظمى عام (١٨٦٠) » . ـ « سياسيا » « ارتكز هذا الاستقلال على مؤسسة برلمانية خاصة ... ففي الوقت الذي كانت فيه سورية تلقى مصير اية ولاية عثمانية .. كان لبنان ، وبالرغم من تضييق حدوده، يتمتع بنظام تمثيلي حتى عشية الحرب؛ ويحاول تطويره».
ـ « ثقافيا » « بينما نجد التعليم والثقافة الاوروبية محدودي الانتشار في سورية حيث يشكل العنصر البدوي القسم الغالب من السكان فيها ، يشكل لبنان على العكس مركز اشعاع للثقافة الغربية » .

ثم تقف المذكرة عند مطلب « تكبير لبنان » ، فتؤكد على «اعادة الاراضي التي سلخت عنه » ، وهي ـ كما تحددها المذكرة ـ :

« سهول عكار في الشمال ، والبقاع وبعلبك في الشرق .. والتي بدونها يصبح لبنان سلسلة من الجبال التي تعجز عن تأمين حياة سكانها ... ان هذه المناطق يمكن ان تؤمن للبنان القمح الضروري لوجوده ، ثم ان مناطق اخرى (صور ، صيدا ، بيروت ، طرابلس) تشكل منافذه الطبيعية ، فهي ايضا ضرورية لحياته الاقتصادية.. »

اخيرا ، تؤكد المذكرة على « قبول مبدأ الانتداب » ، اما الدولة المنتدبة « فقد سبق ان اختارها لبنان بحماس ، انها فرنسا ... » (٣١) .

توالت اثر ذلك المذكرات والبرقيات على مؤتمر الصلح في باريس من الداخل ، ومن الجاليات المسيحية المنتشرة في العالم ، تطالب باستقلال لبنان وتكبيره وانتداب فرنسا عليه (٣٢) .

من هذه المذكرات واحدة قدمها « مطران زحلة والبقاع » عن الروم الكاثوليك ، المطران سيريل مغبغب ، تكشف بصراحة ارتباط مفهوم « الهوية اللبنانية » بالواقع المتميز بالغلبة الطائفية . تقول المذكرة : « في بلادنا : ان الطائفة الدينية هي التي تحدد وتصنف الهويات الوطنية ... هذا ما جعل مسيحيي سورية يلجأون منذ قرون الى جبلهم هربا من ظلم العرب المسلمين والاتراك... واليوم، ان اية محاولة لضم لبنان الكبير مع كل سكانه المسيحيين الى بقية سورية وتحت سيادة امير عربي غريب يستلهم سلطته من العقيدة الاسلامية هي عمل خطر يتناقض مع الاهداف الانسانية التي اعلنها المؤتمر .. » . اما عن وضع « مسلمي وعرب الداخل » فتشدد المذكرة على ضرورة ان تكون للمسلمين في لبنان الكبير وفي سورية « سلطة خاصة » بهم . على ان يحافظ على العلاقات الاقتصادية بين مختلف السكان ، فتنمى هذه العلاقات حتى يمهد « الاتحاد الاقتصادي » « الطريق لاتحاد سياسي يقوم في اطار سورية كاملة، فدرالية مستقلة » ..

« لكن بالانتظار . . . ينبغي التدخل لدعم حق الاقلية التي هي سكان لبنان ــ الكبير (. . .) اذا كانت اليوم تطرح مسألة ايجاد موطن لليهود في فلسطين ــ وهي بلد ليست لهم ــ فحري ان يترك لسكان لبنان ــ الكبير ، بلدهم هذا الذي هو لهم في كل وقت . لبنان كان دائما وابدا قلعة المسيحية في الشرق ، والسور الذي فصل الشعوب العربية عن الشعوب المسيحية . انه بتلقيه الصدمة الاولى للغزوات العربية والتركيــة استطــاع باستمرار ان يوقف انطلاقها ، ويوفر لأوروبا الوقت الكافي لمقاومتها .

« والآن ايضا ــ من يدري مفاجآت المستقبل ــ ينبغي ان يبقى لبنان مرصدا متقدما ، طليعة مترقبة ، وحصنا منيعا ينذر في حال عودة مثل تلك البلاوي » .

وبعد ان تطالب المذكرة « باعادة بعلبك والبقـــاع وحاصبيا وراشيا ومرافيء بيروت وطرابلس وصيــدا » وتشرح اهميــة هذه المناطق من الناحية الاقتصادية لعيش لبنــان واستمراره ، تدعو المذكرة الى « استقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي » « لبنان ــ الكبير الذي ليس هو الا فينيقيا » (٣٣) .

بعد اسبوعين تقريبــا مــن تقديــم مذكــرة البطريرك الياس الحويك ، جاء جواب الرئيس الفرنسي كليمنصو في (١٠ تشرين الثاني ١٩١٩) حاملا « التطمين » على « النجــاح الكامل » لمهمة البطريرك وراسما الخطوط الاولية للمشروع الفرنسي فــي خلق « لبنان ــ الكبير » . كتب الرئيس كليمنصو الى البطريرك : « ان المحادثات التــــي اجريتموها منذ وصولكم الــى باريس مــع وزير الخارجية ومعي بالذات ، لا بد ان تكون قد أكدت لكم ان ايمــان حكومة الجمهورية لم يزل ثابتا بالعلاقات القديمة المتبادلة بين فرنسا ولبنان منذ عصور مديدة ، كما ان هذه المحادثات قد اكدت لكم ايضا بشكل يقيني ان الحلول التي نتبعها في مؤتمر السلام هي في معظمها

متطابقة مع اماني الشعب الذي انتم أعلى ممثليه . كما ان رغبة اللبنانيين في الحفاظ على حكومة وعلى دستور وطني مستقلين ، تتفق بشكل كامل مع التقاليد الفرنسية الليبرالية . سيطمئن اللبنانيون بمساعدة فرنسا ودعمها ، الى الحفاظ على تقاليدهم ، وتطوير مؤسساتهم السياسية والادارية ، واستعجال استثمار قيمة بلدهم ، والى رؤية اطفالهم تعدهم مدارسهم بالذات الى الوظائف العامة . ان فرنسا التي فعلت المستحيل عام (١٨٦٠) لتحقق للبنان اراضي اكثر اتساعا ، لا تنسى ان تضييق المساحة الحالية ناتج عن القمع الطويل الذي عانى منه لبنان .

« وبما ان فرنسا راغبة في تشجيع العلاقات الاقتصادية مع كل البلاد الموضوعة تحت انتدابها كأفضل ما يكون . فعند رسمها لحدود لبنان سنأخذ في الحسبان قبل كل شيء ضرورة الاحتفاظ بمناطق سهلية « للجبل » ومنفذ بحري ضروري لازدهاره » (٣٤) .

هذا ، وينبغي ان نلاحظ انه في مجرى الصراع الذي قام بين « وفود الحلفاء » ، وحتى التطمينات التي اعطيت للبطريرك من قبل كليمنصو ، تعاقبت وبوتيرة سريعة وقائع شكلت سلسلة الربط بين مراحل هذه الفترة . واهم هذه الوقائع : مواقف فيصل في اوروبا وفي سورية ، ايفاد بعثة الاستفتاء الاميركية ، « المؤتمر السوري العام » ، مسألة اجلاء القوات البريطانية من الداخل السوري .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

- ٣ -

وضع فيصل في الخارج وفي الداخل

بعد ان عرض الامير فيصل « القضية العربية » في مؤتمر الصلح من وجهة نظر تأرجحت بين مطالب الحركة القومية العربية في الوحدة والاستقلال وبين متطلبات السياسة البريطانية التي كانت تلح على العراق وفلسطين (٣٥) ، اخذ فيصل يتنقل بين لندن وباريس . في هذه الاثناء افهمه الانجليز ان انجلترا لا تستطيع ان تتنصل من تعهداتها لفرنسا فيما يخص لبنان وسورية ، ولا من تعهداتها ايضا للصهاينة فيما يتعلق بفلسطين . ولقد نصحه لويد جورج ، رئيس الحكومة البريطانية بنقاش هذه المسائل مباشرة مع الرئيس الفرنسي كليمنصو ، كذلك مع ويزمان رئيس اللجنة الصهيونية (٣٦) . هذا ، وكان الموقف الاميركي بعد اقتراح مشروع اللجنة الدولية واقراره في آذار من عام (١٩١٩) ، قد قرب الى حد ما موقفي بريطانيا وفرنسا . فكان ان اتفق الطرفان على رفض الاشتراك في هذه اللجنة والقيام بمحاولة تقريب « وجهتي النظر العربية والفرنسية » فيما يخص مستقبل سورية .

وبالفعل خلال اللقاء الذي تم بين فيصل وكليمنصو في (١٩ نيسان ١٩١٩) ، أعلم فيصل « ان الانجليز سينسحبون من الشام

وحلب » وان فرنسا ترغب « ان تقوم عساكرها مقام العساكر الانجليزية هناك » . و « لتطمين » الامير بأن مثل هذا الاجراء ليس احتلالا اكد له كليمنصو « انا لا اود احتلال البلاد . وانما اقول ذلك نظرا للحالة الراهنة ؛ فلو كان الامر راجعا الي ، لما كنت اختلفت معكم دقيقة واحدة ، بل كنت اتفق معكم على كل ما تريدون . غير ان الامة الفرنسية لا يرضيها ان لا يكون في سورية اثر يدل على وجود فرنسا فيها . فاذا لم تمثل فرنسا في سورية بعلمها وعساكرها ، فان الامة تعد ذلك عارا ، كفرار الجندي من ساحة القتال » . ثم اضاف : « على اننا لا نود ان نرسل قوة كبيرة ، بل نفرا قليلا .. ولا مانع ان يوضع علمكم بجانب علمنا .. » (٣٧) .

هل كانت فرنسا تعترف وفق هذه الصيغة بالحكومة العربية ؟ يبدو ان هذا ما فهمه فيصل ، محاولا في نفس الوقت المراهنة على دعم السياسة الاميركية (٣٨) .

على كل حال ، ان مسألة ابدال القوات الانجليزية بقوات فرنسية في الداخل السوري سوف تتأخر ايضا سبعة اشهر من تاريخ هذا اللقاء . في هذه الاثناء كان الهم المشترك بين الدولتين افشال التدخل الاميركي في سورية . ذلك انه اثر رفض الدولتين الاشتراك في بعثة التحقيق اضحت هذه الاخيرة اميركية بحت . وكان الرئيس الاميركي قد عين ممثليه في هذه اللجنة واصر على ايفادها الى سورية .

اما بالنسبة لفيصل المتظاهر ابدا بتفاؤل في غير محله ، فقد وصل بيروت قادما من فرنسا في (٣٠ نيسان ١٩١٩) بعد خمسة اشهر . في هذا الوقت كان الوضع الداخلي يمر بمرحلة توتر شديد. فقد انفجر الصراع بين مختلف الاتجاهات السياسية المحلية وبرزت مواقف مضادة متناحرة . فمن جهة كان « الاتجاه القومي العربي » السائد على الساحل ، وفي داخلية البلاد ، وفي اوساط الجماهير

الاسلامية على وجه العموم ، يتهم فيصل بأنه تخلى عن المطالب القومية و « باع الوطن لفرنسا وللصهاينة » (٣٩) . من جهة اخرى كان الاتجاه « اللبناني » ـ الفرنسي والاتجاه « السوري » ـ الفرنسي ، يشنان الهجوم الحاد على فيصل وينعتانه « بالغريب » و « البدوي » ، ويتهمانه بمحاولة احتلال « الوطن » الذي هو عند طرف : « لبنان » وعند الطرف الآخر : « سورية » (٤٠) .

في هذا الجو السائد عرفت السلطات العسكرية الفرنسية في بيروت كيف تستغل الوضع هي ايضا لمصلحتها الخاصة . فلكي تمعن في « احراق » فيصل امام انصاره وجماهيره من جهة ، وتسمع في آن واحد صوت انصار فرنسا في لبنان ضد المشاريع السياسية العربية ، قامت باستقبال الامير فيصل استقبال الملوك ، واوعزت لأنصارها بتنظيم مظاهرة مسيحية في بعبدا تطالب « باستقلال » لبنان تحت الانتداب الفرنسي ، وترفض « الاحتلال العربي » (٤١) .

لكن فيصل من جهته ، لم يأبه لوضعه المطوق من كل الجهات ولم تعن له شيئا العوائق التي اصطدم بها اثناء جولته في اوروبا (٤٢) . فقد كان همه حين وصوله مجابهة الحركة القومية الآخذة بالتجذر ، خاصة في اوساط المثقفين المسلمين ، وتغطية سياسته المترددة في اوروبا بحملة خطابية وجه فيها الانظار الى اللجنة الاميركية معلقا عليها الآمال الكبار . وورد في البيان الذي اذاعه فور عودته في اول ايار (١٩١٩) : « هاقد عدت الى الوطن بعد ان فارقته خمسة اشهر . وقد ابلغت العالم المتمدن ما انتدبتموني اليه من بيان مطالبكم . فتقرر مبدئيا استقلال بلادكم ، وصحت النية على ارسال لجنة تحقيق دولية تحقق ما نقلت الى الغربيين من رغائبكم . وستصل اللجنة في هذين الاسبوعين . وبهذا ترون انه قد تم القسم الاعظم من المهمة الخارجية التي نعمل لاجلها . ذلك بحسن نيات الحكومات الاربع المعظمة وصدقهم في أقوالهم ، وتمسكهم بالمبادىء السامية التي جعلوها دستورا لأعمالهم وطبقا لأماني الامة » (٤٣) .

في خطبة القاها في بيروت وامـــام جمهور شعبي حاشد أعلن فيصـــل ان « الاستقلال يؤخذ ولا يعطـى . ان العـــالم قد أعطانا الاستقلال ، ولكن يبقى علينا ان نأخذه وان نطالب بالاستقلال الكامل المطلق ... » (٤٤) .

واستطاع فيصل عبر حملة خطابية ـ تلك نماذج منها ـ ان يحتوي النقمة الشعبية ، ويقدم نفسه قائدا لحركة قومية تتوسع قواها الشعبية ، وتتجذر اطاراتها وقياداتها يوما بعد يوم .

في (٥ ايار ١٩١٩) اغتنم فيصل وصول وفود مختلفة مـــن مناطق سورية الى بهو دار الحكومة بدمشق ، « للاقاته واداء التحية له » فطرح عليها ، بعد ان عرض عليها باسهاب وبتفاؤل شديد ، ما جرى في اوروبا ، وكال المديح للحلفاء ، واثنى على « حسن نواياهم جميعا »، سؤالا يقصد من ورائه تكريس قيادته للحركة السياسية عبر اخذ موافقة الوفود على استمرار مهمته : « هـــل تسمح الامة بأن ادير الحركة السياسية الخارجية والداخلية بعـــد اليـــوم ؟ وكان الجواب بالطبع : « نعم ، نعم ، نعم » من قبل جميع الحاضرين (٤٥).

- ٤ -

بعثة التحقيق الاميركية

(١٠ حزيران ـ ٢١ تموز ١٩١٩)

والمؤتمر السوري العام

(٣ تموز ١٩١٩)

وصلت اخيرا البعثة الاميركية الى يافا في (١٠ حزيران ١٩١٩) وبدأت اعمالها للتو . زارت خلال شهر ونصف تقريبا (حتى ٢١ تموز) ، حوالي (٤٠) مدينة . كما قابلت اعدادا مهمة من الزعماء والوجهاء في العديد من المناطق السورية . كما انها استلمت ما يعادل (١٨٠٠) عريضة (٤٦) .

ما يلاحظ في هذه العرائض كما في اجوبة المستفتين في جبل لبنان والمناطق الساحلية والمجاورة للجبل . ان المطالب تمحورت حول قطبين رئيسيين : البطريرك الماروني من جهة ، و « المؤتمر السوري العام » من جهة ثانية .

لقد اعطى البطريرك الذي كان يحضر نفسه يومذاك للقيام بمهمته « في مؤتمر السلام » رأيه للبعثة ، وهو مستمد من الموقف الذي حملته مذكرته التي قدمها الى المؤتمر . كتب الدكتور توما وهو من انصار الموقف ذاته على ما يبدو « ان بعثة التحقيق الموفدة من

باريس بناء على طلب الامير فيصل ، اكدت عكس ما كان يتمناه الامير . فبالرغم من جهاز الدعاية المدبر من قبل انصاره وجدت اللجنة نفسها امام واقع يميل لصالح رغبات البطريرك ، ما عدا بعض سنيي المدن (...) ويكمل الدكتور توما : « لقد ذهب رئيس البعثة الى بكركي ، فانذهل امام هذه الشخصية اللامعة الفريدة للحويك » فخاطبه : « لقد جاءت بعثتنا لتحقق في سورية وفي فلسطين . انها لم تتقدم من احد . الجميع كانوا يتقدمون اليها للافصاح عن امانيهم . ولكن ها انتم ترونننا امامكم لنطلع على رايكم . ان استقصاءاتنا بينت لنا انكم تمثلون امة بكاملها » (٤٧) .

صحيح ان البطريرك الياس الحويك كان يمثل بالفعل — وذلك تحت تاثير عوامل عديدة أتينا على ذكرها في هذه الدراسة — مجموعات اجتماعية مسيحية ، كاثوليكية ومارونية بشكل خاص . لكن تحيز السيد توما ووقوعه تحت تأثير رواسب الايديولوجية « اللبنانية » كما أرسيت قواعدها في اوائل القرن ، جعلاه يهمل تماما وجود مجموعات اجتماعية اكثرية في مناطق اخرى (اصبحت لبنانية) لم تكن مشدودة اطلاقا الى برنامج البطريرك وطروحاته . هذه المجموعات لم تكن مؤلفة فحسب من سنيي المدن كما يؤكد السيد توما ، بل ان سنيي ودروز وشيعة الجبل كانوا جميعا مشدودين لبرنامج آخر غير برنامج البطريرك ، فضلا عن سكان جبل عامل ، وبعلبك وعكار ، والطائفة الارثوذكسية ، وطبقة من « الانتلجنسيا »المسيحية المدينية (٤٨) .

ان البرنامج الذي انطوت تحت لوائه كل هذه الفئات هو برنامج الوحدة والاستقلال ، ورفض التقسيم ، ومحاربة المشروع الصهيوني في فلسطين . وان كان قد حصلت ثمة خلافات في المواقف حول مسألة الانتداب بين هذه الفئات ، فانه من الضروري الاشارة الى ان الاكثرية الساحقة (٨٠٫٤٠ ٪) من العرائض طالبت بالاستقلال التام ، وحددت « الانتداب » على انه مجرد « مساعدة

فنية واقتصادية » (٤٩) . وقد التقت هذه الاتجاهات ـ وان كان البعض قــد تخطــاه في مطلب الاستقلال الناجز (٥٠) ـ في برنامج « المؤتمر السوري العام » الذي وضع واقر في (٢ تموز ١٩١٩) .

ان هذا المؤتمر يستحق وقفــة خاصة . مــاذا كانت مهمته بالفعل ، كيف تشكل ، ما هي المناطق التي مثلها ؟

كان فيصل قد دعا بعد عودته من اوروبا الى تشكيل « مؤتمر سوري عام » يقرر المواقف الداخلية امام لجنة التحقيق . والواقع ان فكرة انعقاد مؤتمر قومي موسع كانت تأخذ طريقها الى التنفيذ قبل وصول فيصل . فالضياع السياسي ، وتمــزق الاتجاهات ، واخبار المواقف الاوروبية التي كانت تصل الى الداخل فتبعث على الحذر والترقب والخوف ، شكلت جميعها حوافز لدى العــاملين في الحقــل السيــاسي القومي (والذين انخرط بعضهــم في مهمات الحكم والادارة في دمشق ضمن نوع مــن مجلس مديرين) (٥١) ، لطرح فكرة التمثيل السياسي في البلاد ، وتوحيد المناطق السورية جميعها في اطار الدولة الناشئة . ان ساطع الحصري ـ وقد كان احد اعضاء هذا المجلس ـ ومحمد جميل بيهم الذي سيصبح عضوا في المؤتمر ، يذكران ان هــذا المؤتمر كان بمثابة « برلمان » او « هيئة تشريعية » مهمتها الرئيسية تحديد طبيعة الحكم في البلاد ، ووضع قاعدة دستورية له . وهذا يعني ان اهداف تشكيل المؤتمر تخطت بكثير الحدود التي وضعها فيصل ، والتي وقفت عند صياغة الموقف الموحد امام اللجنة الاميركية . كانت الفكرة من تشكيل هذا المؤتمر تنزع اذن نحو ارساء اسس دستورية لدولة قومية مستقلة وجدت تجربتها الاولى في « مجلس المديرين » (٥٢) .

وبالفعل تمثلت كــــل المناطق السورية في المؤتمر (الداخل ، سورية الساحلية ، فلسطين) (٥٣) . وكان التمثيل يجري في المناطق التي لا يخشى فيها مـــن ارهاب السلطات العسكرية الفرنسية ـ

الانجليزية على اساس قانون الانتخاب العثماني (٥٤) . اما في المناطق التي يمكن ان تتعرض للقمـع (السـاحل السوري خاصة) فكان التمثيل وفقا لوكالات ممهورة بتواقيع السكان (٥٥) .

في الجلسة التي عقدها المؤتمر في (٢ تموز ١٩١٩) . وضع المؤتمرون مقررات مهمة شكلت من جهة « لائحـة برغبـات سكان البلاد » لرفعها الى الوفد الاميركي في اللجنة الدولية ، وتضمنت من جهة ثانية برنامجا سياسيا لتوحيد القوى العاملة مـن اجـل الاستقلال ووحدة البلاد السورية .

خلاصة هذه المقررات : (٥٦)

ـ طلب الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية .

ـ طلب ان تكون حكومة هذه البلاد ملكية مدنية نيابية تدار على طريقة اللامركزية الواسعة . .

ـ الاحتجاج على المادة ٢٢ من ميثاق جمعية الامم والتي تدخل البلاد في عداد الامم التي تحتاج الى دولة منتدبة .

ـ في حال رفض الاحتجاج ، اعتبار مسألة الانتداب عبارة عن مساعدة فنية واقتصادية لا تمس الاستقلال السياسي . وفي هذه الحال تطلب هذه المساعدة من الولايات المتحدة الاميركية ، والا فمن بريطانيا .

ـ رفض مطالب الصهيونية بجعل القسم الجنوبي مـن البلاد السورية ، اي فلسطين ، وطنا قوميا للاسرائيليين ، ورفض هجرة هؤلاء الى البلاد .

ـ المطالبة بعدم فصل القسم الجنوبي مـن سورية المعروف بفلسطين ، والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان عـن القطر السوري .

ـ طلب الاستقلال التام للقطر العراقي ، وطلب عدم وجود حواجز اقتصادية بين القطرين .

ـ الغاء كل معاهدة تقضي بتجزئة البلاد ، وكل وعد خصوصي يرمي الى تمكين الصهيونية في القسم الجنوبي من البلاد .

ثمة مسالة تدعو للتساؤل : لماذا هذا التنويه بقبول المساعدة الاميركية اولا والبريطانية ثانيا ؟

حسب راي « عادل اسماعيل » ان مقررات المؤتمر كانت متأثرة بالدعاية الاميركية التي اخذ يقوم بها آنذاك عدد من المثقفين المحليين . فقد قام هؤلاء سنة (١٩١٨) برعاية الدكتور بلس ، رئيس الكلية السورية آنذاك بتأسيس تنظيمات سياسية تطالب باستقلال سورية تحت وصاية الولايات المتحدة الاميركية . وقد كان لها ثمة دور في توجيه المؤتمر (٥٧) .

ان وجهة النظر هذه ، المدعومة ايضا من قبل الكتاب الفرنسيين الكولونياليين (٥٨) قابلة للنقاش ، لأن ما عين موقف المؤتمرين لم يكن في نهاية التحليل موقف فئة ضيقة من مثقفي الكلية الاميركية . فالمؤتمر السوري الذي مثل تنظيميا وسياسيا التيار العربي ـ السوري المعادي بشكل اساسي للفرنسيين ، عبر ايضا عن توق « قومي » صادق شكلت الجماهير العربية ـ الاسلامية في المناطق السورية قاعدته الرئيسية ، وشكل الوجهاء ومثقفو البورجوازية المدينية الناشئة ، وبعض عناصر الانتلجنسيا المسيحية الليبرالية قيادته .

اما بالنسبة لوقوع اختيار المؤتمرين على الولايات المتحدة الاميركية في المقام الاول ، وبريطانيا في المقام الثاني في حال رفض الاولى ، فان هذا الموقف تفسره عدة اعتبارات ظرفية : منها الوصول الى موقف توفيقي بين المتشددين في طلب الاستقلال التام من جهة

وبين فيصل الذي كان يراهن على محاربة النفوذ الفرنسي بواسطة بريطانيا ، من جهة ثانية (٥٩) .

كذلك فان الوقع الحسن الذي تركه تصريح ولسون في وجدان الشعوب النازعة للاستقلال يفسر الى درجة كبيرة هذا الميل نحو الولايات المتحدة الاميركية التي اعتبر ان ليس لها « مطامع استعمارية في سورية » . كذلك ايضا ان اختباء مطامع بريطانيا الاستعمارية خلف « الوعود » والكلمات و « الاشخاص » و « الصداقات » (٦٠) ، كان يبرز امام القيادات العربية مطامع فرنسا وحدها التي كانت تجهر « بحقها » في « الانتداب » على سورية ، وتعلن صراحة عن « مصالحها » فيها . مما كان يعني في حدود المفهوم السائد عن الاستعمار يومذاك ان فرنسا وحدها هي التي تمثل خطر الاستعمار المباشر بشكله الالحاقي و «الاحتلالي» . لم يكن هناك ، وما كان بالامكان ان يكون ، ثمة ادراك وفهم للتطور الذي عرفته الرأسماليات الغربية وتحولها الى « امبرياليات » . فلم يفهم معنى « المساعدة الاقتصادية والفنية » ولا أدركت خلفية اعلان ويلسون عن « تدريب » الشعوب و « تحضيرها » .

— ٥ —

الوضـــع الفرنسي

ومسألة اجلاء القوات الانكليزية من سورية

في (٨ ايلول) وصل الى مرسيليا الجنرال اللنبي قائد قـوات الحلفاء في الشرق ، وصرح بما يلي : « انني انتهز مناسبة مروري في باريس لكي أجلو سوء التفاهم البسيط حول سورية ، والذي يجب ان يكون قد سوي في هذه الساعة . . . ان الانتداب الفرنسي علـى سورية معترف به من قبلنا ، نحن الانجليز . ذلك ان وجودنا هناك هو وجود عسكري محض ، اما من الناحية السياسية فاننا نتلاشى امام فرنسا . اننا متفقون اذن فيما بيننا . واني لسوف أؤكد هذه التصريحات امام وزارة الخارجية في باريس وفي مكتب الخارجية في لندن . ان انجلترا سوف تسهل مهمة فرنسا هنـاك . يمكنكم ان تكونوا على يقين من ذلك » (٦١) .

هذا ، واتبعت هذه التصريحات في (١٥ ايلول) بعقد اتفاق بين الدولتين يقضي بابدال القوات الانجليزية في سورية وكيليكيا بقوات فرنسية ؛ مقابل الحاق الموصل وفلسطين ضمن منـاطق النفـوذ الانجليزي (٦٢) .

لم هذا التتابع السريع للاحداث على الصعيد العالمي ؟

تنبغي الملاحظة هنا ان الذي حدد التقارب بين الدولتين هذه المرة ليس موقف ويلسون الذي سيبتعد عن مسرح الاحداث السياسية الاوروبية على كل حال ، او تقرير وفده الذي بقي سريا حتى عام (١٩٢٢). ان عوامل اخرى تدخلت فوضعت حدا للمنافسة الفرنسية ــ الانجليزية ودفعت بالطرفين للاتفاق على صيغة تسوية « متوازنة » المغانم .

ــ ففي تركيا كانت قد ابتدأت ثورة اتاتورك تهدد حلم فرنسا بكيليكيا (٦٣) .

ــ في سورية ، برهن تتابع الاحداث والخطوات التنظيمية والادارية التي اتخذت في دمشق قدرة التيار القومي وفعاليته في بناء دولة مستقلة تهدد مصالح فرنسا .

ــ في العراق ، بدأت تلوح بوادر الانتفاضة على الاحتلال الانجليزي .

ــ في مصر ايضا ، بدات الحركة الوطنية بقيادة « الوفد » تخلق متاعب فعلية للحكومة البريطانية .

عدا هذه العوامل التي كانت تلح على الحكومتين في استعجال تصفية مسألة سورية ، كان الوضع الداخلي الفرنسي يضغط عبر تحرك رجال الاعمال الفرنسيين باتجاه التعجيل في ابدال الجيوش الانجليزية بجيوش فرنسية ، والقضاء على الادارة العربية التي تنمو في دمشق .

كانت غرفة التجارة في مرسيليا (٦٤) ، بالتنسيق مع غرفة التجارة في ليون ، قد عقدت « المؤتمر الفرنسي من اجل سورية » في كانون الثاني (١٩١٩) ، وكان المؤتمر قد رفع توصية الى الحكومة الفرنسية جاء فيها « . . . انه من الملح سواء من الناحية السياسية

او الناحية الاقتصادية ان تعاد العلاقات التجارية فورا مع سورية ، وان لا نسمح لمنافسينا بأن يسبقونا » (٦٥) .

وفي الوقت الذي عادت فيه البعثة الاميركية بعد استقصائها ، كان (بول هوفلين) « Paul Huvelin » رئيس البعثة الفرنسية في سورية يقدم في اوائل ايلول تقريرا يلح فيه « على ان الوضع الاقتصادي والسياسي في سورية ليس لصالح النفوذ الفرنسي » ويكمل : « ان حركة عربية وحدوية «Pan - arabe» سوف تترسخ في سورية على ما يبدو ، ثم ان العناصر الكاثوليكية في لبنان غير المدعومة بما فيه الكفاية ليست بوضع يسمح لها بمقاومته » (٦٦) .

في هذا السياق أتى الاتفاق الفرنسي ـ الانجليزي في (١٥ ايلول) ليخفف الكثير من قلق رجال الاعمال الليونيين والاوساط الاستعمارية الفرنسية . وعم الاطمئنان اكثر عندما سمي الجنرال غورو في (٩ تشرين الاول ١٩١٩) قائدا للقوات الفرنسية في الشرق ، ومفوضا ساميا على سورية (٦١) . ـ ناداه كليمنصو اثناء تكليفه ـ ستصبح الجندي الكبير الذي سيبني موطنا فرنسيا في الشرق » (٦٨) .

اما من جهة رجال الاعمال الليونيين ، فانهم بدورهم لم يتوانوا عن التدخل للمشاركة في تحديد مهام الجنرال غورو في سورية . كتبت غرفة تجارة ليون الى هذا الاخير في نفس اليوم الذي عين فيه « انها تكون سعيدة باستقباله عند مروره بليون لتسلم وظيفته » . وهكذا كان . ففي (١١ تشرين الاول) اقامت غرفة التجارة استقبالا حافلا للجنرال ، وقدمت اليه « تمنيات اهل الصناعة والتجارة في ليون » وهي : (٦٩)

ـ اقرار عملة ثابتة في البلاد .

ـ منع قطع اشجار التوت واعادة غرسها (٧٠) .

ـ التعويض على الفرنسيين الذين تعرضوا للخسارة في سورية خلال الحرب .

ـ فتح سورية على عمليات استيراد البضائع .

في هذه الاثناء كان فيصل يقوم بجولة جديدة في اوروبا . غير ان مجهوداته التي استهدفت اقناع اصدقائه من الانجليز والاميركيين في التدخل « لانقاذ الموقف » منيت بالفشل الذريع (٧١) .

- ٦ -

الوضع الداخلي بعد وصول الجنرال غورو

ظهور اشكال من حرب العصابات

ان وصول الجنرال غورو الى بيروت في (١٨ تشرين الثاني ١٩١٩) على راس (٣٠٠٠٠) جندي زاد من حدة التناقضات بين المواقف الداخلية . فقد اثار وصوله فرح وابتهاج المطالبين بدولة لبنانية او سورية محمية من فرنسا ، وقلق واضطراب التيار القومي « العروبي » المطالب باستقلال سورية .

بالنسبة للموقف الاول عبر عن نفسه بتنظيم المظاهرات المؤيدة لفرنسا في العديد من المناطق التي تتواجد فيها عناصر كاثوليكية ومارونية (٧٢) . بينما تميزت ردة فعل الموقف الآخر بالاحتجاج والسخط والدعوة لمقاومة الاحتلال الاجنبي . كتبت « المفيد » الصحيفة « البيروتية » ناقلة صدى هذا الموقف : « ان وصول الجنرال غورو على راس (٣٠ الف جندي) يظهر لنا بما فيه الكفاية سوء نوايا الدول الكبرى . ان واجبنا يدعونا لطرد الاجنبي بالقوة » (٧٣) .

كانت مهمة الجنرال غورو تتحدد وفق « تمنيات اهل الصناعة والتجارة في ليون » في السيطرة الكاملة على سورية ، ومنع أي تدبير

من شأنه عرقلة المشاريع الاقتصادية الكثيرة التي ابتدات تتهيأ لها الشركات الفرنسية (٧٤) . يعني ذلك الاسراع في القضاء على «التيار القومي» الذي نبه بول هوفلين الى خطره ، وسحق مشروع حكومة دمشق في المهد . لم تكن المسألة تنحصر اذن في تطبيق اتفـــاقية سايكس ـ بيكو فحسب ، بل ان ثمن فلسطين والموصل عند بريطانيا كان يقابل داخلية سورية عند فرنسا وهي حقيقة تم اخراجها عبر صيغة « استبدال القوات الانجليزية بالقوات الفرنسية » .

كيف تحددت شتى مواقف الاطراف حينها ؟ موقف فيصل الذي توجه نحو اوروبا آنذاك للتباحث في هذا الشأن مع كليمنصو ؟ المؤتمر السوري والحركة الشعبية لا سيما في المناطق التي ستلحق بلبنان ؟ الحكومة الفرنسية واصدقاؤها في الداخل ؟

بالنسبة لفيصل ، تميز موقفه كما هو الحال بالنسبة للمرحلة الاولى من مباحثاته بالتردد والتراجع والضياع في شباك السياسات الامبريالية . فقد روت اخبار نقلتها يومذاك صحيفة «لسان الحال» « ان الامير فيصل اقترح تشكيل لجنة حربية تتألف منه ، ومن نائب انجليزي ، ونائب فرنسي ، ونائب اميركي ، على ان تجتمع اللجنة في لندرا لتدارس الاحتياطات التي يجب اتخاذها في القريب العاجل ، نظرا للنتائج التي ربما تقع على اثر انسحاب الجيوش الانجليزية من سورية » . وجاء تردده واضحا في تصريحه التالي : « ان العرب كان كل اعتمادهم على انكلترا ، فانسحاب (١٠٠) الف جندي انجليزي مما يجعل الحالة موجبة للاهتمام ، الا اذا ايقن السكان بأن استبدال الجيوش المذكورة بالجيوش الفرنسية لا يؤول الى اقتسام البلاد، ولا الى تقرير المصير النهائي . واضـــاف : ان بريطانيا العظمى قبلت مبدئيا هذا الاقتراح ، وانه سيقدم الى باريس بدعوة مـــن المسيو كليمنصو للمباحثة في هذه المسألة » (٧٥) .

وكان ان اسفرت مباحثاته مـــع كليمنصو اخيرا عـــن « اتفاق سري » جرى بتاريخ (٦ كانون الثاني ١٩٢٠) جاء فيه (٧٦) :

١ ـ « تعد الحكومة الفرنسية بتقديم المساعدة للشعب السوري وبضمان استقلاله .

٢ ـ « يطلب الامير فيصل من الحكومة الفرنسية وحدها دون غيرها تعيين مستشارين ومعلمين وتقنيين لتنظيم جميع الادارات المدنية والعسكرية ، ولتولي بعض الدوائر في هذه الادارات مثل المالية والاشغال العامة » .

٣ ـ يكون للامير فيصل في باريس ممثل مفوض يعمل تحت امرته ، وممثل في لندن وروما وواشنطن ضمن اطار السفارة الفرنسية في هذه العواصم . اما في غيرها من البلدان فان القناصل الفرنسيين سيرعون مصالح السوريين .

٤ ـ يعترف الامير باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي .

٥ ـ يسهل الامير تشكيل ادارة مستقلة لدروز حوران داخل الدولة السورية .

٦ ـ تقدم سورية الى فرنسا كل عون عسكري في جميع الحالات .

٧ ـ يعترف باللغة العربية لغة رسمية في الادارة والمدارس . تدرس اللغة الفرنسية كلغة ثانية .

٨ ـ تكون دمشق عاصمة سورية ، ويقيم المفوض الفرنسي السامي في حلب » .

على ان هذا الاتفاق لم يرض لا الآمال الاستعمارية الفرنسية المعلقة على الجنرال غورو ومهمته ، ولا الطموحات القومية العربية التي كانت قد بدأت بالتعبير عن نفسها بعنف في عدد من المناطق السورية ، وبشكل خاص في تلك المناطق المحتلة من قبل الجيش

الفرنسي . واشتدت وطأة المعارضة الفرنسية ، فاضطر كليمنصو ان يستقيل في (١٧ كانون الثاني ١٩٢٠) ، وانتخب بدلا منه ميلليران (٧٧) .

على الصعيد الشعبي كانت قد بدأت بوادر الانتفاضة حين وصول الجنرال غورو للتو . تذكر « لسان الحال » الموالية للسياسة الفرنسية ، في عدد (٣ تشرين الثاني ١٩١٩) انه حصلت في منطقة الشوف اعمال « مخلة بالامن » « كحادثة عين تراز » ، و « حادثة مزرعة الشوف » حيث تصدي « للجندرمة اللبنانية والفرقة الفرنسية » . ويحدثنا الخبر ان الفرقة الفرنسية « حاصرت القرية، وبعث القومندان الفرنسي انذارا يخطر به الاهالي بالتسليم ، او انه يحرق القرية ، وامهلهم مقدار نصف ساعة . . . » ولما أصر الاهالي على « عصيانهم » و « استأنفوا اطلاق الرصاص » هاجم الجنود القرية واحرقوا (٣٠) بيتا . . وفر الثوار والقي القبض على عدد من سكان القرية . . ويضيف خبر الصحيفة « وكانت روح التمرد قد اوشكت ان تدب الى قرية غريفة ، فلما رأت ما حل بأختها بعثت الى الحكومة عريضة استرحام مبينة انها طوع اوامر الحكومة (. . .) . واصدر الحاكم بلاغا بين فيه ان كل قرية يبدو منها حركة عداء تجاه الحكومة يصيبها ما اصاب مزرعة الشوف » . وتنقل « لسان الحال » في نفس العدد اخبارا عن احكام بالاعدام والسجن صدرت عن المحكمة العسكرية بتاريخ (٣٠ تشرين الاول ١٩١٩) بحق عدد كبير من الاشخاص « بتهمة قتل افراد جندرمة ، والدعوة للثورة بالسلاح » (٧٨) .

وتوالت الانتفاضات المسلحة التي اتخذت شكل « عصابات » هنا وهناك . ففي (١٣ كانون الاول ١٩١٩) شن مسلحون هجوما على مركز البريد الفرنسي في تل كلخ على طريق طرابلس ـ حمص ، وكان رد السلطات الفرنسية كما تورده « لسان الحال » «ان احرقت بيوت جميع العصاة في اقليم تل كلخ ، واعدمت اثنين من زعمائهم

بالرصاص . . واحرقت بعض المنازل في مشتى عامل ومشتى حسن، وقبضت على الآغا احمد تحسين زعيم الدنادشة فحاكمته واعدمته بالرصاص ، وألقت الرعب في قلوب المفتنين من سكان تلك البلاد . . . » (٧٩) .

وامتدت الانتفاضة الى طرابلس وعكار والبقاع وجبل عامل وساحله .

في مرجعيون ، الخيام ، الحولة ، الخالصة ، كفركلا ، العديسة ، الطيبة ، هونين ، النبطية ، قام مسلحون يغيرون على تحركات الجيش الفرنسي ومراكزه ، ويهاجمون « القرى الموالية » لفرنسا هناك (٨٠) . ونقرأ بين سطور ما نقلته « لسان الحال » اخبار هذه التحركات بالعبارات التالية : « في اواخر شهر كانون الماضي تكررت حوادث النهب والسلب في سنجق صيدا ، فاضطرت الحكومة الى ارسال فرقة لتأديب العابثين بالامن ، فتمكنت من توطيده في ضواحي الغجر والخيام والطيبة وكفركلا . وبعد ان اطمأن الاهالي وامنوا شر العصابات عادت في (٥ الجاري) الى السلب فعادت الفرقة الى المفتنين فنكلت بهم تنكيلا ، واقرت الامن في النبطية وضواحيها ، ثم غادرت مرجعيون . . . وخلال دورتها جرت لها مناوشة مع بعض العصابات التي كانت تحاول ان تقطع خط الرجعة عليها (. . .)

وكانت هذه العصابات مسلحة بالبنادق والرشاشات ، فالحقت الفرقة بها خسائر فادحة وضربتها ضربات موجعة . ويسوؤنا ان نقول : ان الفرقة الفرنسوية اصيبت بخسائر بلغت الخمسين من الجرحى ، وانها اضطرت الى ترك ثلاثة مدافع رشاشة في مستنقعات الليطاني . . » (٨١) .

وتزداد اخبار هذه « العصابات » مع الوقت وتنتشر مداها ،

وتعترف « لسان الحال » في (٣ شباط ١٩٢٠) ـ وكان همها التخفيف من اهميتها ـ : « كثرت العصابات والثورات في الايام الاخيرة .. وقد تحالف اخيرا البعض مع عشيرة ابراهيم باشا وعشيرة جيس وعنزة واكراد وشمر لقطع خط طرابلس وتخريب جسرها دون سابق عداوة او اذية ، فارسل اليهم الافرنسيون مايتي جندي ومعهم اربعة رشاشات ففرقوا بعد تعب ليس بقليل قوة العصاة المتكاثرة .. ويسعون الآن لبناء الجسر ثانية » .. (٨٢) .

هذا وكانت الانتفاضة قد انفجرت في جبال العلويين وفي المناطق الساحلية لانطاكية بقيادة الشيخ صالح العلي (٨٣) . كما انتشرت موجة من الحماس القومي المعادي بعنف للمحتلين الفرنسيين في دمشق والمدن الداخلية الاخرى وحوران ومختلف مدن الساحل (٨٤) .

وساهم مجلس المديرين في دمشق واعضاء المؤتمر السوري ، في تقديم العون للثوار . فقد دعوا الى التطوع ونظموا الخدمة العسكرية في الداخل ، وشكلوا « لجنة الدفاع » وارسلوا المساعدات والمدربين الى مراكز الانتفاضات المسلحة في «المنطقة الغربية» (٨٥) .

وتتحدث المصادر عن محاولات جرت لاجراء مصالحة جديدة مع الاتراك . فقد قام سعيد حيدر (من العربية الفتاة) بالاتصال « بالكماليين » ، حيث تم وضع مشروع اتفاق تضمن النقاط التالية : ١ ـ « يجري بعض التعديل في حدود سورية الشمالية لا سيما في منطقة الموصل » . ٢ ـ تنظيم جبهة مشتركة ضد الدول الغربية من معان الى البحر الاسود . ٣ ـ توضع القوات التركية والعربية تحت قيادة موحدة . ٤ ـ في حال اسفار الجهود المشتركة المبذولة عن نصر ضد الغرب ، فان العرب والاتراك يعيشون جنبا الى جنب كل ضمن دولة مستقلة ولكن علاقتهم تكون على ما كانت عليه العلاقات بين النمسا وهنغاريا قبل الحرب ... » (٨٦) .

كذلك تردد ان ثمة لقاء بين فيصل واتاتورك كان يحضر لـه الامير شكيب ارسلان علـى الحدود التركية ـ السورية . لكنه لـم يتم بسبب التدخل الانجليزي الذي منع حدوثه (٨٧) .

وكتبت « لسان الحال » بتاريخ (١٦) حزيران اخبارا تتعلق بمشروع المصالحة « قدم الى حلب وفد مـن قبـل مصطفى كمال الزعيم التركي الشهير ، وتوجه منذ اسبوع وزير الحربية يوسف بك العظمة مـع قسم مـن اركـان حربه ، والشريف ناصر حيث جرت مخابرة سياسية عظيمة هناك ، وقد رجع وزير الحربية مـن حلب منذ يومين وقابل سمو الامير فيصل في دمشق مقابلة طويلة ، اعلـن سموه بعدها انه سيسافر اليوم الى حلب مع هاشم بـك الاتاسي رئيس الوزراء ، ورضا بك الصلح والدكتور احمد بك قدري وثلاثة من مرافقي سموه » (٨٨) .

هذا ، وكانت قرارات مؤتمر سان ريمو (٢٥ نيسان) بوضعها سورية نهائيا تحت الانتداب الفرنسي قد اعطت الضوء الاخضر الكبير للجنرال غورو ان يتابع مشروع تصفيته للحركة العربية تحت ستار دولي ومباركة انجليزية . في ذات الوقت ارسلت الحكومة الفرنسية الى غورو فرقا عسكرية سنغالية لاستعجال حسم مسألة الكيـان العربي في دمشق (٨٩) .

عاد فيصل وكان الموقف الداخلي قد تخطى كل محادثاته في اوروبا ، وكانت اخبار اتفاقه مع كليمنصو قد تسربت مـن الصحف الاجنبية الى الصحف المحلية ، فكتبت لسان الحال في (١٣ كانون الاول ١٩١٩) : « ان الامير فيصل وقع اتفاقا يقضي بأن تحتل الجنود الفرنسوية المنطقة المخصصة بالادارة الفرنسوية مباشرة بدلا مـن جنود الشريف ، وبأن يستعين بخدمة ذوي الخبرة من الفرنسويين للحصول على المساعدة الفنية اللازمة في المنطقة الواقعة تحت نفـوذ فرنسا والمذكور في معاهدة (١٩١٦) » (٩٠) .

لذلك كانت النقمة على اشدها تجاه فيصل (٩١) . ولم يستطع هذا الاخير الا ان ينصاع للتيار القومي السائد ، فلم يشر في خطابه امام لجنة الدفاع ولا بكلمة عن هذا الاتفاق ، بل اكد على صعوبة الموقف بعد انسحاب الولايات المتحدة من المؤتمر ، وكرر التأكيد على الاستقلال ورفض الوصاية (٩٢) .

كان الوضع الداخلي اذن يتجه بقوى الحركة القومية نحو اتخاذ مبادرة تستبق « المحادثات » وقرارات « الدول الكبرى » وخطوات غورو اللاحقة . تمثلت المبادرة في قرار المؤتمر السوري الذي انعقد في (٨ آذار ١٩٢٠) وضم ممثلين عن جبل لبنان والمناطق التي ستلحق به (٩٣) .

واعلن القرار استقلال البلاد السورية بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين ، استقلالا تاما لا شائبة فيه ، على الاساس المدني النيابي ، وحفظ حقوق الاقلية ، ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود او محل هجرة لهم ــ اختيار الامير فيصل ملكا دستوريا على سورية واعلان انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث ... ــ ادارة مقاطعات هذه البلاد على طريقة اللامركزية الادارية، وعلى ان تراعى اماني اللبنانيين الوطنية في كيفية ادارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة ، بشرط ان يكون بمعزل عن كل تأثير اجنبي ... ــ المطالبة باستقلال القطر العراقي استقلالا تاما على ان يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي ــ اقتصادي » (٩٤) .

ماذا كانت الردود في جبل لبنان وفي الوسط الكاثوليكي والماروني بالذات ؟

منذ التغيير الذي حصل في الحكومة الفرنسية وتسلم ميللران الرئاسة ، وفي مجرى الانتفاضات المسلحة التي قامت هنا وهناك

وطالت بردود فعلها الفئــات الاقلية الموالية لفرنسا كانت مواقف المنادين « بتكبير لبنان » في ظل الحماية الفرنسية ، قلقة وغير واثقة من المصير . لذا قامت فكرة ارسال وفد ثالث الى باريس يؤكد على مطالب الوفدين السابقين (٩٥) .

في (٢ شباط ١٩٢٠) توجه نحو باريس وفد لبناني مؤلف من المطــران عبدالله الخوري النــائب البطريركي ، وتوفيق ارسلان ، واميل اده ، ويوسف الجميل ؛ ليقوم بهذه المهمة (٩٦) .

وتظهر « لسان الحال » قلقها على « المصير » فتدعو حيــال الاستعدادات القائمة لعقد المؤتمر السوري وانتخاب فيصل ملكا ، الــى ملاحقة الوفد اللبناني في باريس وحثــه ؛ مؤكدة على حراجة الموقف وصعوبته ومذكرة « بالمخاطر » المحيقة « يقولون لا أمل فــي لبنان الكبير ، ولا امل في البقاع الا بقاع العزيز ، ولا امل بالحصول على مرفأ لا بيروت ولا طرابلس ولا صيدا ، الا جونيه والدامور ، فاذا كان هذا القول صحيحا فكيف يعيش لبنان ؟ . » (٩٧) .

وبعد انعقاد المؤتمر السوري في (٨ آذار) واعلان الاستقلال الرسمي للمملكة العربية الجديدة ، توالت ردود الفعل السريعة من جهــة بعض اعضــاء مجلس الادارة والكنيســة المارونية والسلطة الفرنسية . فصــدر عــن مجلــس الادارة بيــان يتضمــن بنــودا خمسة (٩٨) .

١ ــ الاحتجاج على مناداة فيصل ملكا على سورية .

٢ ــ الاحتجاج على اللبنانيين الموجودين في الشام (الوفد الى المؤتمر السوري) .

٣ ــ اعلان استقلال لبنان الكبير بمساعدة فرنسا .

٤ ــ تأليف لجنة للبحث في درس القانون الاساسي لحكومة لبنان الكبير .

٥ ــ البحث في كيفية نشر العلم اللبناني وكيفية شكله .

وفي (٢٢ آذار) نظم مهرجان خطابي في بعبدا ضم وفودا شعبية مارونية تحمل علما مثلث الالوان (العلم الفرنسي تتوسطه ارزة) ، كان قد اقر « علما رسميا » للبنان ــ الكبير ، وعزم على رفعه فوق سراي بعبدا .

القى حبيب باشا السعد كلمة استعاد فيها الاصرار على استقلال لبنان ، ورفض اتباعه لسورية ، واكد على الاحتجاجات السابقة . وكانت السلطة الفرنسية قد تمثلت «بالكومندان لابري» الذي « طمن الحاضرين وقرأ عليهم نبأ برقيا واردا من ميلليران « يسكن به خواطر اللبنانيين . ويؤكد ان الحركة الداخلية لا تؤثر بشيء على مساعي الوفد اللبناني في باريس ، وانه يؤيد ما كان المسيو كليمنصو وعد به اللبنانيين بواسطة وفدهم البطريركي»(٩٩).

هذا ، وكان الوضع العسكري في البلاد يزداد توترا بازدياد نشوء مظاهر حرب العصابات في « المنطقة الغربية » . مما حدا بالجنرال غورو الى التفكير بانشاء « ميليشيا سورية » محلية تتألف من المتطوعين بين الاهالي وتشارك في التصدي « لأعمال الشقاوة » . من اجل ذلك صدر عن الجنرال غورو قرار في (١٤ شباط) جاء في حيثياته (١٠٠) : « لما كان هناك ضرورة لمنع اعمال الشقاوة التي تنتشر حاليا في بعض نواحي « المنطقة الغربية » ، ولما كان مهما ان تكون البلاد بنفسها مسؤولة عن ذلك عبر شرطتها الخاصة . ولما كان معروفا ان قوى الشرطة والجندرمة الحالية غير كافية ، فانه بناء على اقتراح المفوضية التي اجتمعت لهذا الشأن في (٢٦ كانون الثاني) و (١٠ شباط) ، يقرر الجنرال غورو ... ما يلي :

مادة ١ : ينشأ في « المنطقة الغربية » تحت اسم « الميليشيا السورية » فرق عسكرية مختلطة ، تتألف من متطوعين فقط .

مادة ٢ : ان العدد الفعلي لهذه الميليشيا يتحدد في كل سنجق كما يلي :

سنجق اللاذقية ٥٥٠ عنصرا

سنجق طرابلس ٥٥٠ عنصرا

سنجق صيدا ٢٠٠ عنصر

هذا القرار كان يعني عمليا تنظيم العناصر المارونية والمسيحية الموالية لفرنسا « رسميا » ، ودفعها لمواجهة الحركة المعادية للاحتلال الفرنسي ، والتي تتميز بقاعدة جماهيرية اسلامية واضحة . وهناك امثلة عديدة تذكر في هذا الصدد من قرى جبل عامل وضواحي صيدا يشير اليها بعض المؤلفين المعاصرين للاحداث « (١٠١) .

هذا الموقف سوف يكفي لاعطاء النضال المعادي لفرنسا صبغة « صليبية » ووجهة طائفية محلية . وكان جبل عامل المنطقة الرئيسية التي اتخذ فيها النضال ضد الاحتلال الفرنسي شكل صراع محلي بين الشيعة وبعض سكان القرى المسيحية . فقد تطوع عدد من ابناء هذه القرى في الميليشيا « المختلطة » ، واستحصل عدد آخر على اسلحة فرنسية بحجة « حماية » قراهم ، وقاموا باستفزاز اهل المنطقة (١٠٢) .

في هذا الوقت كانت الاعمال العسكرية في جبل عامل قد اتخذت الى حد ما اشكال « عصابات » منظمة ، وبرزت قيادات محلية كادهم خنجر في منطقة الشقيف ، وصادق حمزة في منطقة بنت جبيل (١٠٣) ، وتعرضت بعض القرى المسيحية : الجديدة (مرجعيون) ، دير ميماس ، عين ابل ، الى اعمال انتقامية (١٠٤) ،

كما تعرض تنقل القوات الفرنسية الى كمائن ناجحة في عدة اماكن .

ان الاحداث التي عصفت بجبل عامل خلال شهر ايار ، واوائل حزيران ، والتي اتخذت بشكل اساسي طابع التصدي « لأنصار فرنسا » المحليين شكلت ذريعة في يد السلطة الفرنسية لتجريد حملة عسكرية على جبل عامل، لتصفية الثوار وضرب الانتفاضة في مهدها. وبحجة « وضع حد للفوضى » في البلاد و « حماية المسيحيين » . قام الكولونيل نيجر على رأس (٤٠٠٠) جندي فرنسي يعاونهم ، أدلاء ومتطوعين ، « الانصار » المحليون ، بحملة « طافت جميع قرى الشيعيين » ، فاحتلتها واحرقت بيوت بعضها ، واعتقلت المئات من « المتهمين » بمساندة الثوار . كتبت « لسان الحال » مدافعة عن هذه التدابير : « على انه خلافا للنمائم التي اشتهرت ، لم يحرق غير قسم من قرية بنت جبيل ، وهو القسم الذي اعد سكانه المذبحة (يقصد مذبحة عين ابل) ، واما في بقية القرى فلم تحرق غير بيوت زعماء العصابات وقد قتل في المعركة عدد كبير من اللصوص ، واعدم الذين قبض عليهم والسلاح في ايديهم رميا بالرصاص » (١٠٥) .

واعتبرت السلطة الفرنسية ان « الطائفة الشيعية بجملتها » مسؤولة عما جرى ، ففرضت عليها غرامة قدرها (١٠٠ الف جنيه)، واجبرت اعيانها وزعماءها ان يوقعوا في اجتماع مذل في صيدا تعهدا يقضي « بتحمل اثقال التعويضات عن الخسائر » التي سببتها الاحداث (١٠٦) . وحكمت على العديد من الثوار والزعماء بالنفي والاعدام ومصادرة الاملاك (١٠٧) .

لم تنجح حملة نيجر بتصفية جيوب الانتفاضة نهائيا . فقد كتبت لسان الحال ، في (٢٢ حزيران) محللة من موقعها المعادي للتحرك القومي ، اسباب انتفاضة الشيعة واشكال الصراع مع مسيحيي جبل عامل ، داعية لاستكمال ضرب هذه الجيوب في كل مكان ، التعليق التالي :

« كان انه عند الاحتلال اندفع المسيحيون جملة من ابناء تلك الانحاء باظهار عواطفهم نحو الحكومة الفرنسوية ، كذلك كان شأنهم لدن قامت اللجنة الاميركية مستطلعة رغائب الامة ... فلما رأى الشيعيون ان المسيحيين آثروا الحكم الفرنسي على سواه ألفوا عصاباتهم المنظمة فكانوا حينا يضربون هذه الجهة واحيانا تلك ... ان اهالي الجديدة يطلبون النجاة من براثن العدو الجاهل ، ذاك عدوهم الجديد ، بل عدو الحكومة المحتلة اللدود . والذي لاحظناه وعرفنا ان هذه الجماعة لم تقم بأعمالها كرها للمسيحية فقط ، بل ان هناك دافعا آخر حدا بها الى ما عملوه . ذلك اندفاع أهل المسيحية جهرا بخدمة الحكومة الفرنسوية ، فجدير بهذه الحكومة ان تحافظ على من شاء خدمتها والاخذ بنصرها ... فيجدر والحالة هذه بالحكومة المحتلة ان لا تكتفي بما قامت به مؤخرا من الاعمال التأديبية . بل ان من مصلحتها الرئيسية ان تمسك المدفع وتقذف بحممه على رؤوس كل من عاث بالامن العام فسادا ... » (١٠٨) .

بيد انه بعد حملة نيجر كان يتضح للسلطة الفرنسية ان تصفية جيوب الثورة في « المنطقة الغربية » نهائيا لا يمكن ان يتم الا عبر تصفية النواة التي نشأت في دمشق ، والتي التفت حولها بقية التحركات في المناطق الاخرى .

في هذا الوقت كانت حكومة دمشق الجديدة تحاول ان تعطي لاستقلالها السياسي المعلن بعض الركائز الاقتصادية ، فأسست جمارك داخلية على الحدود ، واستوفت زيادة على الرسوم (١٢ ٪) ، كما وضعت نقدا سوريا خاصا بالبلاد (١٠٩) .

وكان هذا من شأنه ايضا ان يجعل من موضوع تصفية هذا الكيان العربي في دمشق امرا ملحا وعاجلا ، لا سيما بالنسبة لمطالب تجار وصناعيي ليون .

لكن ما كان يزعج غورو هو امتداد الثورة التركية الى كيليكيا نفسها . اذ اشتعلت الجبهة في كانون الثاني (١٩٢٠) ، من مرسين الى اورفه على امتداد (٤٠٠) كلم (١١٠) . وكان هذا من شأنه ان يهدد النفوذ الفرنسي لا في كيليكيا فحسب ، بل في سورية ايضا ، لا سيما بعد ان ترددت اخبار محاولات تجري لتشكيل جبهة تركية ـ عربية مشتركة ضد الاحتلال الفرنسي . هذا ما دفع الجنرال غورو لعقد هدنة مع اتاتورك ، كي يتفرغ كليا بعدها لتصفية كيان دمشق (١١١) والمقاومة العربية وفرض برنامج تجار وصناعيي مدينة ليون على الحكومة العربية .

في اوائل تموز كانت الحكومة الفرنسية قد قررت السير نحو دمشق لحسم الموقف ، فمنع الجنرال غورو فيصلا من السفر الى اوروبا في (٥ تموز) (١١٢) . وطلب منه قبول المطالب التالية : ـ ان تضع الفرق الفرنسية يدها على خط سكة الحديد رياق ـ حلب . ـ الاعتراف بالانتداب الفرنسي على سورية . ـ الغاء الخدمة العسكرية وتسريح الجيش . ـ ايقاف ومعاقبة من يشترك في الحملة الاعلامية المعادية لفرنسا (١١٣) .

في (١٢ تموز) وقبل تلقي الرد من فيصل امر غورو باحتلال المعلقة ورياق لاجتياح البقاع على طريق دمشق . في (١٤ تموز) وجه غورو الى حكومة فيصل انذارا يتضمن الشروط السابقة مع طلب بقبولها كليا او رفضها كليا قبل منتصف ليل (١٨ تموز) ، وهو موعد مدده غورو (٤٨) ساعة (١١٤) .

قبل فيصل الشروط واعلن استعداده هو وبعض اعضاء حكومته الدخول في مفاوضات مع الجنرال الفرنسي . وكعلامة على « حسن نيته » امر بتسريح الجيش . في هذا الوقت كانت المظاهرات الشعبية في دمشق ترد بعنف على هذا الاستسلام ، وتتهم فيصل وحكومته بالخيانة ، وتطالب بتوزيع السلاح على الشعب ، وتنظيم

المقــاومة ، وتهــاجم مستودعات الاسلحــة حيث اطلــق عليهـــا النار (١١٥) .

على كل حال لــم يكــن غورو ليريد ان يدخــل دمشق بدون ضجة ، ولا فرض شروطه « سلميا » بعد ان تلقى سيلا من الانتقادات على الهدنة التركية بشأن كيليكيا . كان يريد ان يغطي هــذه الهدنة التي اعتبرت « تراجعا » و « هزيمة » « بانتصار عسكري » وضجيج اعلامي يرافق دخوله الى دمشق .

في الساعات الاخيرة بذلت محاولات عديــدة ودون جــدوى ، لحمل غورو على ايقاف زحفه . في هذه الساعات التي يصفها ساطع الحصري بدقــة متناهية . كــان وزير الحربية يوسف العظمة يقرر المقاومة ، فيجمع بعض المتطوعين المدنيين ، وما تبقى مــن الجيش بعــد تسريحه ، ويتمركز في وجــه الجيش الفرنسي الزاحف عنــد ميسلون . كان هؤلاء يعلمون ان ذخائرهم لن تسمح لهم بالصمود في المعركة اكثر من ساعة ضد الآلة العسكرية الكبيرة التي كان يملكها الجيش الفرنسي ، ولكنهم كانوا مع ذلك مصممين على القتال وعلى « الموت بشرف » (١١٦) .

في (٢٤ تموز) كانت المجابهة غير المتكافئة . فقضي على المقاومة واستشهد يوسف العظمة ، كما استشهد معظم ضباطه وجنوده . في اليوم الذي تلاه دخل الجيش الفرنسي دمشق ، وسار فيصل مع عدد من مساعديه طريق المنفى ، ليصار الى تتويجه من قبل الانجليز ملكا على العراق في (٢٣ آب ١٩٢١) .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

- ٧ -

اتجاهات وردود فعل اخرى قبل وبعد ميسلون

اعلان دولة لبنان ـ الكبير

لم تكن تصفية الكيان السياسي العربي في دمشق الا خطوة رئيسية على طريق مهام « ضبط » الاوضاع في سورية بمجملها . هذه المهام لم تبدأ ولم تنته بتصفية مقاومة ميسلون وانهاء الحكم العربي في دمشق . فمن جهة ، كان الجنرال غورو قد تنبه لخطورة التدابير المالية التي اتخذتها الحكومة العربية، فأصدر امرا بمنع اجراء المبادلات المصرفية الا بالليرة السورية الصادرة عن البنك السوري (١١٧) ، واعتبار «العملة السورية» الصادرة عن هذا البنك عملة رسمية في كل المناطق التي تشكل حتى الآن المنطقة الشرقية من اراضي العدو المحتلة (١١٨) .

من جهة اخرى ، لم تكن الاتجاهات المطالبة « بتكبير لبنان » متفقة تماما على الصيغة الدستورية للمشروع الجديد ، فاذا كانت السلطة الفرنسية قد اطمأنت للحركة المطلبية التي قادها البطريرك الياس الحويك ، والتي كانت تطرح بالحاح حاجة لبنان للانتداب الفرنسي كي « يساعد » هذا الاخير على ايجاد هذه الصيغة ، فان اصواتا اخرى « لبنانية » كانت تخالف هذا الاتجاه ، وتثير قلق السلطة الفرنسية في « المنطقة الغربية » . بعض هذه الاصوات ارتفع

في القاهرة عبر جمعية « الاتحاد اللبناني » ، و « رابطة لبنان الفتى » «Association du jeune liban» اللتين ضمتا صحفيين ومحـامين وتجارا اشتغلوا في مصر في ظل الحكم البريطاني .

هذا الاتجاه كان يطالب « باستقلال لبنــان ــ الكبير بحدوده الطبيعية » طارحا صيغة « ضمان الدول الكبرى » للاستقلال بديلا عن صيغة الانتداب التـــي نادت بها « وفود لبنــان » الــى مؤتمر الصلح . في مذكرة رفعتها « رابطة لبنان الفتى » الى الدول الكبرى في (١٠ كانون الثاني ١٩٢٠) ، احتجاج شديد على المطالبة بالانتداب الفرنسي ، لأن « ممارسة الاستقلال ليست مستحيلة ــ علـى حد تعبير المذكرة ــ على الشعب اللبناني . فهذا الشعب حكـم نفسه بنفسه في كل وقت . وان الرجال النابغين الذين قدمهم للحكومات الاجنبية ، لا سيما للحكومة المصرية ، لهم دليل واضح علـى كفاءته الادارية » (١١٩) .

ثمة اتجاه لبناني آخر تقاطع مع اتجاهات تطالب باتحاد سوري لا مركزي . دعا على ان يكون « النظام الحكومي في سورية دستوريا ديمقراطيا مدنيا قائما على شكل ولايات متحدة مع لامركزية ادارية واستقلال داخلي في جميع الاقاليم » (١٢٠) .

هذا الاتجاه « اللبناني » الذي كان يتفـق مـع قـرار المؤتمر السوري العام المنعقد في (٨ آذار ١٩٢٠) والذي يقر لجبل لبنـان « بادارة خاصة » « ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب » . اخذ على ما يبدو يكسب لنفسه مواقع في الداخل ، وبالذات داخـل مجلس ادارة جبل لبنان . وكان هذا من شأنه ان يخلـق ارباكـا للسياسة الفرنسية التي اعتمدت على مذكرات وفدي داوود عمون والبطريرك الياس الحويك ، فراقبت السلطة الفرنسية بحـذر شتـى تحركات المجلس قبيل معركة ميسلون .

كتب يوسف مزهر مفسرا التحول الذي حصل في موقف مجلس الادارة وتوجهه نحو الحكومة العربية : «خلا الجو للافرنسيين بعد ان شتتوا شمل الثوار ، فأخذوا في تطبيق سياسة الشدة والارهاق في هذه البلاد ، كما لو كان سكانها من شعوب اواسط افريقيا ، فأرسلوا اليها نفرا من الموظفين الحمقى وبثوهم في مختلف المصالح والادارات فأصبحت الكلمة كلمتهم والشور شورهم، فبطروا وشمخوا واخذوا يسيئون معاملة اللبنانيين . وكان في مقدمتهم القومندان « لابرو » متصرف الجبل ، فقد كان يتطاول على اعضاء مجلس الادارة فلا ينفذ قراراتهم ...

« وبدأت علامات الاستياء تعم الجبل ، وسئم اللبنانيون وطأة السلطة العسكرية الاجنبية ، وطالبوا بحكم وطني ، واخذوا منذ ذلك الحين يناضلون نضالا خفيا مستمرا عنيفا من اجل التخلص من ربقة الانتداب وصار سعيد بك البستاني يتردد على دمشق ، ويقابل الملك فيصل بغية ايجاد تفاهم بين دمشق ولبنان . فبدأت المخابرات الجدية في اواخر شهر ايار (١٩٢٠) بواسطة نجيب بك الاصفر في بيروت ، وبين كل من سعدالله الحويك شقيق البطريرك الماروني ، واحد اعضاء مجلس الادارة ، والياس الحويك ترجمان المتصرفية وزوج ابنة سعدالله المذكور ، وبين جميل الالشي ضابط الارتباط السوري في بيروت على قاعدة استقلال الجبل ، وحياده بعد تكبيره . وقد اشترك فيها بعدئذ سليمان كنعان والياس الشويري من اعضاء مجلس الادارة ، والامير امين ارسلان وغيرهم . وبعد اخذ ورد وضع مضبطة بطلب الاستقلال التام للبنان على ان يحملها اعضاء مجلس الادارة ، ويسافروا بالذات الى دمشق ، ومنها الى حيفا ، فباريس، وان اقتضى الامر الى اميركا حيث يلاحقون قضيتهم امام مؤتمر الصلح . وعلى ان تدفع لهم عشرة آلاف ليرة مصرية لنفقات سفرهم ريثما يصلون الى باريس . وقد تعهدت الجمعيات اللبنانية في المهجر بأن تقوم بدفع نفقاتهم مدة اقامتهم هناك ، وجمعت الاعانات فعلا ،

وقد دفع لهم المبلغ المتفق عليه ، تناوله سليمان كنعان من عارف النعماني بضمانة الامير امين ارسلان . وكانت المفوضية العليا على علم بكل ما يجري بواسطة احد موظفيها ، فكان يحضر الاجتماعات السرية في منزل نجيب الاصفر المذكور . وقد قدمه الى اعضاء المجلس طالبا اليهم أن يثقوا به بحجة انه من الناقمين على الفرنسيين .

« وفي (١٠ تموز سنة ١٩٢٠) وضعت المضبطة ووقعها سبعة من اعضاء المجلس هم : سعدالله الحويك ، خليل عقل شديد ، سليمان كنعان ، محمود جنبلاط ، فؤاد عبد الملك، الياس الشويري، محمد الحاج محسن ، وتخلف يوسف البريدي ، وكان متضامنا مع الموقعين بسبب مرضه . وارسل نسيبه مخول القاصوف للاشتراك في اجتماعاتهم ، ووعد ان يلحق بهم الى دمشق ، ولم يكاشفوا داوود عمون وحبيب باشا السعد » (١٢١)

ركزت « المضبطة » على النقاط التالية : ــ الهدف : التنسيق مع الحكومة العربية لتحقيق هذا البرنامج :

١ ــ استقلال لبنان استقلالا مطلقا .

٢ ــ حياد لبنان السياسي .

٣ ــ اعادة الاراضي المسلوخة عنه اليه بموجب اتفاق بين لبنان والحكومة الداخلية .

٤ ــ تحديد العلاقات الاقتصادية مع الحكومة الداخلية بموجب لجنة تعين من قبل مجلس النواب اللبناني والسوري .

٥ ــ ملاحقة الدول للتصديق على هذه البنود وضمان هذا الاستقلال (١٢٢) .

غير ان الوفد هذا لم يتمكن من الوصول الى دمشق . ففي (١٥ تموز ١٩٢٠) صدر عن السلطات الفرنسية في جبل لبنان

« البلاغ الرسمي » التالي : « يوم الخميس الماضي علمت الحكومة باندهال ان بعض اعضاء مجلس ادارة لبنان الذين باعوا أنفسهم من الحكومة الشريفية يتأهبون للذهاب للشام ليبيعوا فيهـا استقلال بلادهم برفضهم انتداب فرنسا الحامية الازلية للبنان واللبنانيين . ومهما ظهر من غرابة هـذا الخبر ـ يكمـل البلاغ ـ فقد ثبت حالا بالاعمال، فقبضت السلطة العسكرية في صوفر على خمسة من اعضاء هذا المجلس ، وبعد بضع ساعات قبضت على اثنين فـي زحلة بنفس الحالة ، فظهـر مـن خلاصة الاستنطاق الحقيقة المحزنة ، وخيانة الاعضاء السبعة في الحكومة اللبنانية . . . » (١٢٣) .

وكان هذا الحدث الذي تابعت السلطة الفرنسية خيوطه من الداخل ، مناسبة للتشهير بهؤلاء الاعضاء مـن قبـل اصدقائها في المجلس وخارجه . فأبرق رئيس المجلس حبيب باشا السعد الـى رئيس الجمهورية الفرنسية يقول : « ان رئيس واعضاء مجلس ادارة لبنان يقبحون ما اتى بـه بعض زملائهم الذين خانوا وطنهم ، وحاولوا بيعه والقاءه بين ذراعي الشريف عدو الشعب اللبناني الالد ؛ من غير ان يكون لهم وكالة « ناسين تقاليد اجدادهم ، واماني الاهالي الذين ينوبون عنهم » (١٢٤) .

وكان ان كشفت محاكمة الاعضاء السبعة عن تدخل السلطة الفرنسية في توجيـه وفـد داوود عمون اذ ورد في الدفاع ان الوفد الاول برئاسة هـذا الاخير قـد خالف تفويض مجلس الادارة الذي اكتفى « بطلب استقلال لبنان الكبير والمساعدة فقط » (١٢٥) ولـم يتطرق للانتداب . كذلك كشفت المحاكمة عن عدم وجود أي تماسك في موقف الاعضاء ، ففي حين اعلن الامير امين ارسلان « انه شريفي محض وانه يريد وحدة سورية ، وانه مختلف مع الاعضاء المذكورين» صرح خليل عقل خلال استجوابه انه كان ذاهبا الى زحلة حين قبض عليه ، وانه « محب لفرنسا ولأجل حبها ابعده الاتراك الى آخر مـا غرر به » (١٢٦) .

وكان ان صدرت الاحكام اخيرا بابعاد « المتهمين » عن البلاد مددا تتراوح بين ستة اعوام وعشرة اعوام (١٢٧) . غير ان ما كانت تبغيه السلطة الفرنسية هو الغاء هذه « الواجهة » التمثيلية وتصفيتها ، تمهيدا لاقرار تنظيم جديد لكل سورية بما فيها « لبنان » . فأصدر الجنرال غورو في (١٢ تموز) قرارا يعتبر « مجلس الادارة » محلولا لعدم استطاعته القيام بدوره التمثيلي « وبانتظار وضع نظام اساسي للبنان الكبير، واجراء انتخابات عامة، فان لجنة ادارية مؤقتة تقوم مقام المجلس وتتمتع بذات الصلاحيات » . «اما اعضاء هذه اللجنة فيعينون تعيينا فيما بعد». « ويكون المفوض السامي العام ، والمندوب الاداري عن المنطقة الغربية والحاكم العسكري للبنان ، معنيين جميعا بتطبيق هذا القرار » (١٢٨) .

ان « ضبط » هذه الامور « اللبنانية » كان يكمل في الواقع « مهمة » « ضبط » اوضاع سورية عبر تصفية مقاومة «ميسلون» وضرب امتداداتها في قرى حوران .

فماذا كانت ردود الفعل على حادثة « ميسلون » في الداخل وفي الخارج اذن ؟

كانت بالنسبة للبعض « بشرى » استقلال للبنان . كتب ايوب ثابت في « لسان الحال » يحيي انتصار فرنسا في (٢٤ تموز) ويشبه هذا اليوم بيوم الجمهورية الفرنسية . يقول : « هو اليوم الذي وقع فيه الحادث الخطير الذي ضمن لسورية كيانها واستقلالها بعد ان كانت مهددة بالتجزئة والفوضى الدائمة .. وهل يوم واحد ايلول الا تاريخ وصفي لحادث تاريخي عظيم جرى في (٢٤ تموز) ، الا وهو وقعة ميسلون التي صيرت استقلال لبنان الكبير امرا مقضيا ... ولسوف يذكر تاريخ لبنان اسم الكولونيل نيجر كأحد كبار العاملين

في انقاذ فكرة لبنان الكبير واستقلاله على مبادىء الهوية الوطنية » (١٢٩) .

لكن « ميسلون » كانت صدمة عنيفة بالنسبة للحركة العربية الناشئة وقواها الجماهيرية ، فقد خلقت شعورا بالمرارة والنقمة ، لا عند جماهير الداخل فحسب ، بل ايضا في الاوساط الاسلامية في المناطق الملحقة بلبنان (١٣٠) .

بين سعادة البعض بنتائج « ميسلون » والخيبة المريرة لدى جماهير سورية كلها ، اظهرت الاوساط الاستعمارية الفرنسية رضاها الكامل على انجاز الجنرال غورو . كتبت « اللجنة الليونية للمصالح الفرنسية في سورية » الى الرئيس الفرنسي : « ان اللجنة الليونية ، اذ تعرب عن سرورها بالنتائج التي احرزها الجنرال غورو، تتقدم من الرئيس ، بالاجماع ، بطلب مساعدات ضرورية لتثبيت الوضع المكتسب في سورية ، وتقوية الموقف الفرنسي كليا في المناطق التي احتلت حديثا » (١٣١) .

وهكذا قدمت ، في سبيل تثبيت الوضع في سورية و «تهدئته» مساعدات قدرها (١٢٠٠) مليون فرنك ، وابقي في سورية على (٦٠) الف جندي فرنسي (١٣٢) . لكن تثبيت الوضع سياسيا كان يقضي ايضا بتقسيم سورية وفق شعار « فرق تسد » على قاعدة الحركة المطلبية المارونية التي قادها البطريرك ، وعلى قاعدة التعدد الطائفي في الداخل (دروز ، سنة ، علويون) ، ووفق المخطط الذي رسمته مراسلات ميليران ــ غورو قبيل وبعيد معركة ميسلون .

يعترف الجنرال كاترو في سياق حديثه عن مهمة غورو بهذا المخطط فيقول : « ان سؤالا أوليا كان يطرح نفسه . أكان يجب احترام الوحدة السورية كما انصهرت في أيام العثمانيين في اطار « ولاية سورية » ، طبعا بعد استثناء قسمها الجنوبي : فلسطين ،

الـذي وضـع تحت الوصاية البريطانية ؟ . او كـان يجب بالعكس تجزئتها بتشجيع الاتجاهات الاقليمية الخاصة التي ظهرت آنذاك . او كان من الافضل تبني صيغة وسط تقضـي بتقسيم سورية الى وحدات ادارية مميزة مع احترام اطارها التاريخي والجمع فيما بينها برابط فدرالي ؟.

« بدل هذا الحل الاخير الذي كنت شخصيا اخترته لو كنت يومذاك في سورية ، اختار الجنرال غورو ومستشاروه السياسيون الحل الثاني . فقسمت سورية الى حكومات مستقلة الواحدة عـن الاخرى ، فأنشئت دولـة حلب ، دولـة دمشق ، دولة العلويين ، سنجق الاسكندرون المستقل ، وفيما بعد دولة الدروز . مـن جهة اخرى ، سلخت عن ولاية سورية اقضية البقاع ، صور ، طرابلس ، والحقت بمتصرفية لبنان لتشكل معا دولة لبنان الكبير .

« هذا القرار الذي بدت نتائجه شديدة الوطأة ، مثل ردة فعل اوساط المفوضية العليا ضد مفهوم الوحدة السورية كما مثلها فيصل ودعاة القومية . فمن وحي حكمة « فرق تسد » اعتقد هؤلاء ، ان تقسيم اراضي مملكة فيصل العابرة يمكن ان تفـك التلاحم القومي الذي اشتد بواسطة هذا الامير ، وتمحور حول شخصه وحول فكرة الاستقلال التي جسدها . بهذا كانوا يغشون انفسهم ؛ لأن فكرتهم المسبقة كانت مفضوحة كثيرا ، ولأن كسر الوحدة كان لا بد ان يكون ــ وكما ظهر فيما بعد ــ حافز حنين وشوق الى الوطن لدى المواطنين السوريين » .

ويكمل الجنرال كاترو حديثه فيتابع انتقـاد سياسة غورو : « في الواقع ان هـذا التقطيع الـذي ازدادت حدته بالحاق مناطق اسلامية وسورية بلبنان ــ الكبير ذي هيمنة مسيحية ، لـم يكن الا ليترك ثقلا نفسيا يضر بعلاقاتنا بسورية . ان هذه المواقف عمقت ، في ذات الوقت ، الشعور القومي ، واثارت الاحاسيس الدينية لـدى

السكــان الذين اعتقدوا ان فرنسا تدعــم في ظل الانتداب الطوائف المسيحية على حساب مصلحة المسلمين ... لقد ســاد نتيجة ذلك جو من الخيبة والمرارة لاحظت وجوده منذ اللحظة التي استلمت فيها مهمات مندوب المفوضية العليا في دولة دمشق في (٢٠ آب ١٩٢٠) . لقد تبين انه حتى القوميين المعتدلين الذين تعاونوا معنا لم يرضوا بتقسيم بلادهم ولا باقتطاع اراضيهم على وجه اخص » (١٣٣) .

بيد ان سياسة غورو التي ينتقدها كاترو كانت على مــا يبدو التطبيق العملي لتعليمات ميلليران . بعث هذا الاخير الى المونسنيور عبدالله خوري سكرتير البطريرك ورئيس الوفد اللبناني الثالث الى مؤتمر باريس ، برسالة وصلت حوالي آب (١٩٢٠) ، جــاء فيها : « لقد استجيب لطموح بلادكم بشأن البقاع ، مباشرة بعــد التدابير التي استتبعها موقف الحكومة الشريفية . فلقد اعلن الجنرال غورو في زحلة وفقا للمقاصد التي لم تتغير ولتعليمات حكومة الجمهورية ضم البلاد التي تمتد حتــى السلسلة الشرقية وجبل حرمون الــى لبنان . بيد ان ما تريده فرنسا بتثبيت الحدود الطبيعية لبلادكم هو خلق لبنان الكبير . فلبنان يجب ان يضم في الشمال جبل عكار وان يمتد من ناحية الجنوب حتى اقصى حدود فلسطين . كما ان مدن طرابلس وبيروت يجب ان تضم اليه بشكل وثيق ، مع تحفظ واحد هو الحفاظ على استقلالية ادارية واسعة تأخذ بعين الاعتبار الفرق الاقتصادي الموجود بين المدن وبين « الجبل » .

« على ان فرنسا ودون ان تنســـى مسؤوليتها الجديدة التي تدعوها ان تظهر التوازن بشكل متساو بين جميع المناطق السورية ، تفكر بصداقاتها التاريخية وبتضامنها القديم مع لبنان ، والذي اكدها هـــذا الاخير ، وبشكــل ساطع بدمجه الرمــز الوطني مع الالوان الفرنسية في العلم الذي اختاره . ان باستطاعة لبنان الكبير الاعتماد دائما على فرنسا » (١٣٤) .

وكان ان ثبت الجنرال غورو هذا الوضع بقرار (٣١٨) الـذي نص علـى ان : « تتشكل دولـة باسم لبنـان الكبير تشتمل علـى الاراضي :

١ ـ لبنان الحالي .

٢ ـ اقضية بعلبك ، البقاع ، راشيا ، حاصبيا .

٣ ـ اقسام من الاراضي التابعة لولاية بيروت وبالشكل التالي :

أ ـ سنجق صيدا ما عدا القسم التابع منه لفلسطين بموجب معاهدات دولية .

ب ـ سنجق بيروت .

ج ـ القسم الذي يضم قضاء عكار في جزئه الواقع جنوبي النهر الكبير . مـن سنجـق طرابلس : قضاء طراباس (مـع مديريتي الضنية والمنية) ، ومـع القسم الواقع جنوبي الحدود الشمـالية للبنـان الكبـير مـن قضـاء حصن الاكراد » (١٣٥) .

وفي اليوم التالي من صدور القرار (١ ايلول) احتفل الجنرال غورو في « قصر الصنوبر » في بيروت « باليوم التاريخي » الذي حصل فيه «اللبنانيون» على «حريتهم» وتخلصوا من جور «المستعمرين» .

وبحضور القناصل والوجهاء المحليين الموالـين لفرنسا ورموز اسلامية قليلة ، اعلن الجنرال غورو : « ... امام كل هذه الشواهد على تمنياتكم ، على نضالكم ، وعلى نصركم ، وانا اشاركم سعادتكم وعزتكم اعلن شرعية لبنان الكبير . وانني باسم الجمهورية الفرنسية احييه بعظمته وبثروته ممتدا من النهر الكبير حتـى تخوم فلسطين وحتى قمم السلسلة الشرقية » (١٣٦) .

ان خطاب غورو هذا شكل استفزازا شديدا لدعاه الو[illegible]م الداخل السوري (١٣٧) ، لدرجة ان قطاعات واسعة منهم رفـ[illegible] الاعتراف « بالامر الواقع » والقبول بالانتماء « اللبناني » (١٣٨) .

من جهة اخرى . اكانت كل الاطراف المارونية راضية تماما على هذا الالحاق ؟ انه لمن الضروري ملاحظة ان تكبير لبنان في حدود المساحة التي عينها غورو كان يهدد بابطال مفعول واقع الاكثرية المسيحية الساحقة . اذ جعل عدد المسيحيين تقريبا مساويا بعدد المسلمين ، وان جهدت وسائل الاعلام آنذاك على ابراز غلبة عدد المسيحيين النسبي (١٣٩) . من المهم ايضا ملاحظة ان المطالب المقدمة الى مؤتمر الصلح استهدفت اساسا حل ازمة الجبل على اثر الضيق الاقتصادي الذي عاناه هذا الاخير في اوائل القرن العشرين . لذلك كان أهم ما ركز عليه هو ضم بيروت لكونها مرفأ مهما ومركزا لفعاليات الجبل الاقتصادية ، وضم سهل البقاع لخصبه وغناه بالحبوب .

غير ان « الكرم » الذي ابدته الحكومة الفرنسية بالحاقها بلبنان مناطق غير مطالب بها بالحاح وذات غالبية اسلامية (جبل عامل ، بعلبك ، عكار ، طرابلس ، صيدا . .) اثار قلق بعض الاطراف المارونية ، خوفا من ان يمس هذا « التوازن الطائفي » الجديد الهيمنة المارونية في مشروع الدولة الجديدة (١٤٠) .

ويعترف احد الكتاب الفرنسيين المدافعين عن السياسة الكولونيالية الفرنسية بهذا الواقع André Bruneau فيقول « ان السوريين غاضبون علينا لأننا سلخنا عنهم سهل البقاع الغني والخصب وأقضية بعلبك وحاصبيا ، وراشيا ، ومنطقة طرابلس ، لاعطائها للبنان . ولا يعترف بعض اللبنانيين الا بأسف بحكومتهم الجديدة ، بينما يتهمنا البعض بأننا تخلينا عن اصدقائنا واخلص شركائنا . . . فاذا صدقت اخبار اوساط جماعة المونسنيور الحويك ،

جاز التساؤل : أكان يريد هو ايضا ان يرى تشكيل « لبنان صغير » مقصور على جبل الموارنة ؟ » (١٤١) .

على كل حال ، ان السياسة الفرنسية المعادية لأماني العرب القومية كان لها هدف محدد وان اختلف في صيغة تحقيقه عن امانى بعض الموارنة : انه تشتيت التيار «القومي» المعادي للاستعمار الفرنسي ، وسلخ المناطق التي اشتعلت فيها الانتفاضات المعادية لفرنسا عن الداخل ، وتقسيم سورية الى دول مصطنعة ، وتشجيع الطائفية الدينية فيها ، حتى بين الطوائف الاسلامية .

بعد كل هذا نسمع صوتا فرنسيا يحاول « التنظير » لمعاهدات التقسيم والتجزئة ما بين الدول الكبرى تحت ستار اعطاء الشرعية القانونية الدولية « للخصوصيات » الاقليمية الجزئية . ولعل من المفيد أن نختتم هذا الفصل بايراد نص من كتاب : «La nationalité au Liban» لمكسيم نيكولا ، يتحدث فيه عن تكريس معاهدة لوزان « للهوية اللبنانية » على اساس مبدأ القوميات ، فيقول : « ان المعاهدات النابعة من الحرب كانت تريد اعادة تشكيل التجمعات السياسية على مبدأ القوميات . . . صحيح ان فرنسا اعطيت الانتداب على بعض المناطق المفصولة عن الامبراطورية العثمانية ، والمشمولة بالتسمية العامة سورية ، الا ان لبنان اعطي مركزا خاصا حيث ان استقلاله الاداري ارتكز على تقليد (١٨٦٠) . كان للبنان بعض الاستقلال قبل الحرب ، وكان يتمتع ببعض الامتيازات . انه لم يكن مقاطعة عثمانية كجميع المقاطعات ؛ كانت هناك قومية لبنانية مختبئة تحت اليافطة الرسمية للحكم التركي . انها تلك القومية المستترة هذه التي بعثتها معاهدة لوزان ، او بالاحرى كشفتها باسقاط الحجاب العثماني عنها . لم يكن هناك حصول على قومية جديدة ، ولكن تأكيد بسيط او وضع محجوب بالقمع التركي (١٤٢) .

هوامش الفصل السابع

١ ـ نموذج من هذه البرقيات التي ارسلت الى جبل لبنان « اعلنت سورية الاستقلال العربي . شتتنا جيوش الترك . وكل الوفود تذهب الى بعبدا لتشكيل حكم مطلق . الحمية العربية يا شباب . انتم عرب . والله كفيل كل شيء . اقيموا المظاهرات ، دخل مولانا الشريف الامير فيصل ، ابن مولانا السلطان الاول لدمشق الشام بمحفل لم تشهد له سورية نظير ، والجيوش العربية ملأت السهل والجبال . لا تخافوا . ابطشوا بكل معاكس . اريقوا الدم ولكن بعدل . احفظوا الارواح لبقية المذاهب . هم اخواننا بالوطنية . فليحى الاستقلال ، فليحي مولانا سلطان العرب . ١ تشرين ٣٣٤ ، نائب سلطان العرب ورئيس الحكومة الامير سعيد الجزائري » .

راجع ملحق رقم ٤ .

ـ ارشيف مديرية الاثار ـ بيروت ـ وثيقة رقم ١٥٨٥٣ .

٢ ـ خيرية قاسمية : الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ ـ القاهرة ١٩٧١ ، ص ٤٩ـ٥٠ .

٣ ـ نفس المصدر ، ص ٥٣ .

٤ ـ نفس المصدر ، ص ٥٥ .

٥ ـ بيهم محمد جميل : العهد المخضرم في سورية ولبنان ، ص ٧٨ ، كذلك الخوري بشارة : حقائق لبنانية ، ص ٩٢ـ٩٣ .

كتب محمد جابر آل صفا ، صاحب كتاب « تاريخ جبل عامل » حول هذا الاجراء : « تألفت الحكومة العربية في بيروت بعد انسحاب الوالي اسماعيل حقي بك ورجال حاشيته من : عمر بك الداعوق يعاونه سليم بك علي سلام ، واحمد مختار بيهم ، وجان فريج ، والفرد سرسق ، وغيرهم من وجهاء بيروت ولبنان » . ص ٢٢٢ .

٦ ـ محمد جابر آل صفا ، تاريخ جبل عامل ، ص ٢٢٣ .

٧ ـ نفس المصدر ، ص ٢٢٤ .

٨ ـ راجع خيرية قاسمية : الحكومة العربية ... ص ٥٥ .

٩ ـ Papers relatings to the foreign relation of the United States, Vol. V, Washington 1964, p. 763. —

١٠ ـ Lansing Robert : Mémoires. p. 67 —

١١ ـ Ibidem, p. 67. —

١٢ ـ يطرح التوجه الاميركي شكلا حديثا من اشكال الهيمنة الامبريالية تستطيع الولايات المتحدة الاميركية من خلاله وعلى اساس موقعها الرأسمالي المالي المهيمن ، الدخول في سياسة الاستيلاء على المستعمرات بمنطق مختلف عن السياسة الكولونيالية التقليدية التي كانت لا تزال الدبلوماسية الفرنسية تذهب في تبني اشكالها عبر تصريحات مسؤوليها . كتب لينين في «الامبريالية أعلى مراحل الراسمالية » : « .. ان الرأسمال المالي وسياسته الدولية اللازمة التي تتلخص في الصراع بين الدول الكبرى من اجل اقتسام العالم اقتصاديا وسياسيا يخلقان جملة من اشكال انتقالية من تبعية الدول . فما يميز هذا العهد ليس فقط الفريقان الاساسيان من البلدان : المالكة للمستعمرات والمستعمرات ، بل كذلك مختلف اشكال البلدان التابعة ، المستقلة رسميا من الناحية السياسية والواقعة عمليا في شباك التبعية المالية والدبلوماسية » . لينين ـ المختارات ـ الترجمة العربية ـ دار التقدم موسكو ١٩٦٦ ، ص ٣٨٨ .

ان مشاريع الدول التي طرحت في سياق الحرب وما بعدها . شكلت بالنسبة للسياسة الاميركية التي مثلها ويلسون آنذاك ، «اشكال دول تابعة» لرأس المال المالي الذي يمكن أن يسيطر على استثمارات المواد الخام على حركة التصدير والاستيراد ، وعلى الادارة المحلية من خلال « المساعدة الاقتصادية » « والاختصاصيين » « والمستشارين » في « اتحاد كونفدرالي عربي » طرحه يومذاك قسم الاستخبارات الاميركية . راجع نص وثيقة قسم الاستخبارات في زين نور الدين زين : « الصراع الدولي ... » ص ١٠٢ .

١٣ ـ Lansing Robert : op. cit; p. 82. —

١٤ ـ استنادا الى : زين نور الدين زين : « الصراع الدولي » ، ص ١٠٢ .

١٥ ـ نفس المصدر ، ص١٠٢ .

١٦ ـ بيهم محمد جميل ، « العهد المخضرم .. » ، ص ٨٧ .
و « قوافل العروبة .. » ، ص ٣٧ .

١٧ ـ Bruneau A. : op. cit; p. 295–296. —

١٨ ـ الخوري بشارة « حقائق لبنانية » الجزء الاول ، ص ٢٧٠ـ٢٧١ .

١٩ ـ ان موقف شكري غانم المتحمس اشد الحماس لفرنسا كان موضوع سخرية من قبل الرئيس ولسون . فقد دفع طول المذكرة والاسلوب الادبي المحشو مديحا مبالغا لفرنسا ، هذا الاخير ان يترك مقعده ، ويتوجه الى النافذة متظاهرا بالاهتمام بالمناظر الخارجية . لا سيما بعد ان همس في اذنه ان المتحدث لا يعرف العربية وليس له أية علاقة بالداخل . راجع :
زين نور الدين زين : « الصراع الدولي » ، ص ١٠٥ .

٢٠ ـ D'après Samné G. : op. cit; p. 544–545. —

٢١ ـ راجع نص التوصية في : زين نور الدين زين ، « الصراع الدولي » ص ١٠٢ .
٢٢ ـ نفس المصدر ، ص ١٠٤ .
٢٣ ـ من مقالة كتبها فارس نمر في :
— Journal du Caire, 6 Mars 1919.

واردة في :
— Samné G. : op. cit; p. 547–548.

٢٤ — Gontaut Biron : Comment la France s'est Installée en Syrie, p. 247.

٢٥ ـ اسماعيل عادل ، « السياسة الدولية .. » الجزء الخامس ، ص ٢٧ .

٢٦ — Couland J. : "Le Mouvement Syndical...", p. 47.

٢٧ — Touma T. : op. cit; T. II, p. 713.

٢٨ — Couland J. : op. cit; p. 47.

٢٩ ـ راجع حول صدى الدعم الفرنسي في اوســـاط الموارنة : الاب بيار غالب : فرنسا صديقة ومحامية ، ص ٣٧٠ ـ ٣٧١ .
كتب الخوري يوسف الحداد معبرا عن فرح موارنة الجبل بنزول الجيش الفرنسي : « لا تسل عن صدورنا كيف اتسعت ، وعيوننا كيف قرت .. وقلوبنا كيف رقصت .. ان لبنان كان ميتا فعاش .. كنا قبل هنيهة نعاجا بين ذئاب .. وها نحن اشبال حولنا اسود تزأر ...
انا شارلمان ، انا لويس السابع ، انا نبوليون ، انـا الجمهورية ، انـا بنت الرحمة ، انا امك ، ورفعت شارة مثلثة الالوان وضمت بها الجبل وقالت : انا فرنسا » .
من : « رسالة في نكبات لبنان مدة الحرب الى المهاجرين » (بدون تـاريخ) ، ص ٧٠ ـ ٧٢ .

٣٠ ـ الخوري بشارة : « حقائق لبنانية » ، ص ٩٦ .
٣١ ـ مقتطفات من المذكرة التي قدمت بالفرنسية :
— Les Revendications du Liban : Mémoire à la délégation Libanaise à la conférence de la paix, le président de la délégation Libanaise Elias Pierre Hoyek, Paris 25 Octobre 1919.

ارشيف المكتبة الشرقية ، جامعة القديس يوسف ، بيروت .
٣٢ ـ نجد نماذج عديدة من المذكرات والبرقيات محفوظة في ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس .
٣٣ ـ من مذكرة :
— Le Grand-Liban de Syrie à la conférence de la Paix, Paris Octobre 1919, Archeveque de Fourzol, Zahlé et la Békaâ-Liban Cyrille Moghabghab.

٣٤ — Cité par Touma T. : op. cit; T. II, p. 715.

٣٥ ـ صايغ انيس : الهاشميون والثورة العربية الكبرى ـ بيروت ١٩٦٦ ، ص ١٣٧ .
٣٦ ـ نفس المصدر ، ص ١٣٧ـ١٣٨ . من المفيد ايضا مراجعة الفصل المهم الـذي خصصه الدكتور عادل اسماعيل لمحادثات فيصل في اوروبا مع المسؤولـين الاوروبيين والصهاينة في كتابه : « السياسة الدولية » الجزء الخـامس ، ص ١٣ ـ ٢٦ .

٣٧ ـ الحصري ساطع ، يوم ميسلون ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص ١١٣ ـ ١١٤ .
٣٨ ـ صايغ انيس ، « الهاشميون » ... ص ١٣٨ .
٣٩ ـ اسماعيل عادل ، « السياسة الدولية » ، الجزء الخامس ، ص ٢٨ .
٤٠ ـ ان مذكرات « اللجنة المركزية السورية » واللجان « اللبنانية » المختلفة مليئة بهذه النعوت والاتهامات .
٤١ ـ الخوري بشارة ، « حقائق لبنانية » جزء ١ ، ص ٩٥ . تورد المذكرات ابياتا كان يرددها المتظاهرون :

عيشي بذلي ما منحبا .
نتظاهر ما منتخبا
يا منال الاستقلال
يا منرحل عأوروبا .

٤٢ ـ صايغ انيس « الهاشميون .. » ، ص ١٣٩ .
٤٣ ـ ورد في : الحصري ساطع ، « ميسلون » ، ص ٢١٧ .
٤٤ ـ ورد بالفرنسية في :
— Samné G. : op. cit; p. 554.
٤٥ ـ راجع الحصري ساطع ، «ميسلون » ، ص ٢١٨ ـ ٢٢٨ .
ضمت الوفود بالاضافة الى الشخصيات القادمة من المناطق السورية الداخلية ، شخصيات قدمت من فلسطين وجبل عامل ، وجبل لبنان وبيروت وصيدا وطرابلس . عن جبل لبنان حضر ابراهيم الخطيب الذي اعلن امام الامير : « ان جبل لبنان جزء متمم لسورية لا ينفك عنها » . وعن بيروت رضا الصلح ، وعن صيدا رياض الصلح ، وعن جبل عامل : الشيخ عبد الحسين صادق ، وعن طرابلس الشيخ عبد الحميد المغربي .
٤٦ ـ اسماعيل عادل « السياسة الدولية » جزء ٥ ، ص ٣٢ . راجع ايضا خيرية قاسمية « الحكومة العربية » ، ص ١١٥ .
٤٧ ـ — Touma T. : op. cit; p. 713-714.
اقتبسنا هذا النص عن الدكتور توما ، لتبيان اثر هذه الايديولوجية « اللبنانية » الموروثة التي لا يفلت من هيمنتها «مؤرخ اجتماعي» معاصر ، وكيف تجدد نفسها عبر كتابة التاريخ اللبناني على ذات القواعد التي ارسيت في اوائل القرن .
٤٨ ـ راجع دراسة احصائية للعرائض التي قدمت الى اللجنة ، توردها خيرية قاسمية في : « الحكومة العربية في دمشق » ، حيث تبين ان الاكثرية ـ على امتداد سورية ولبنان ـ دعت لسورية موحدة ، مستقلة ، وفهمت الانتداب مجرد « مساعدة اقتصادية وفنية » ، ص ١١٥ .
تورد المؤلفة ايضا نصا مقتبسا من مجموعة اوراق محب الدين الخطيب ، وهو رسالة شخصية من احمد مختار الصلح ، يذكر : ان الفرنسيين في بيروت « متخذين كل تضييق على الناس ويجمعون اصواتا بأن الاهالي يرغبون الفرنسيين .. الافكار في بيروت ولبنان مقلوبة جدا .. المسلمين والدروز والروم والبروتستانت متحدين على الاستقلال العربي عدا الموارنة .. مبدأهم

ان الاستقلال في لبنان مع طلب توسيع الحدود وضم بيروت وطرابلس وصيدا، ولكن لا ان يتحدوا مع ولاية الشام . فبالطبع نحن مخالفين لهذه الفكرة وساعين لجمع الكلمة » ، ص ١١٧ .

٤٩ ـ نفس المصدر ، ص ١١٥ .

٥٠ ـ على سبيل المثال ان اعضاء « العربية الفتاة » كانوا يرفضون رفضا قاطعا الانتدابين الفرنسي والانجليزي معا ويصرون على الاستقلال التام ، وقد جاء القبول بالانتداب الاميركي نوعا من تسوية بينهم وبين فيصل لتطويق الموقف الفرنسي .
راجع خيرية قاسمية « الحكومة العربية » ، ص ١٠٨ .

٥١ ـ الحصري ساطع ، « ميسلون » ، ص ١٩ و ص ٢٤٣ .

٥٢ ـ بدات هذه التجربة في ٤ آب ١٩١٩ وانتهت في ١٨ اذار ١٩٢٠ حيث اعلن الاستقلال رسميا في المؤتمر وتشكل مجلس للوزراء . راجع ساطع الحصري « ميسلون » ص ٢٤٣ ـ ٢٤٨ .

٥٣ ـ تمثل في المؤتمر جبل لبنان والمناطق الاخرى التي ستضم اليه : بيروت ، صيدا ، طرابلس ، بعلبك ، جبل عامل .
راجع بيهم محمد جميل « العهد المخضرم ... » ص ١٠٩ ، حيث نجد لائحة بأسماء المندوبين عن هذه المناطق .

٥٤ ـ كان الانتخاب يتم على درجتين ، كل مجموعة تتراوح بين ٢٥٠ و ٥٠٠ منتخب تختار ممثلا عنها يشترك في انتخاب ممثل على مستوى السنجق .
راجع الحكيم يوسف ، « سورية في العهد العثماني » ص ١٥٨ .

٥٥ ـ الحصري ساطع « ميسلون » ص ٦٢١ . وبيهم م. « العهد المخضرم » ، ص ١٠٦ ـ ١١٠ .

٥٦ ـ راجع النص الحرفي لقرارات المؤتمر في الحصري ، نفس المصدر ، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٤ .

٥٧ ـ اسماعيل عادل ، « السياسة الدولية .. » جزء ٥ ، ص ٣٣ـ٣٥ .

٥٨ ـ Gontaut-Biron : op. cit; p. 247. —

٥٩ ـ خيرية قاسمية « الحكومة العربية » ، ص ١٠٨ .

٦٠ ـ الحقيقة ان العلماء والخبراء البريطانيين عرفوا كيف يتعاملون مع القيادات العربية على اساس فهمهم « للعقلية العربية القبلية » التي سادت آنذاك . يقول لورانس في مناسبة تعميم التوصية البريطانية القاضية بتطمين العرب وتسكين روعهم بعد شيوع خبر اتفاقية سايكس ـ بيكو ، « ان العرب يصدقون الاشخاص اكثر مما يصدقون المؤسسات » .
— Lawrence, Les Sept Piliers de la Sagesse, p. 345.

٦١ ـ Cité par Samné G. : op. cit; p. 572. —

٦٢ ـ اسماعيل عادل : السياسة الدولية ، جزء ٥ ، ص ٣٧ .

٦٣ ـ ذكر الجنرال غورو اثر تعيينه قائدا عاما للقوات الفرنسية في سورية لاحد تجار الحرير في ليون (السيد موريل) « ان كيليكيا تركية .. فهي تهددنا بجنود كمال وهم اعداء اكثر جدية من العرب » . استنادا الى :
— Chevallier D. : "Les Bases d'une Intervention...", p. 318.

٦٤ ـ « شكلت غرفة التجارة في مرسيليا نوعا من هيئة مساعدة لوزارة البحرية ، تهتم بادارة شؤون الملاحة في الشرق .. وكان للغرفة صلاحية استشارية ، فهي التي كانت تقدم التعليمات بخصوص كل الشؤون المتعلقة بالشرق ، وقد حدث انها كانت توجه الى القناصل تعليماتها الخاصة ... » . ورد في :

— Bruneau A. : op. cit; p. 224.

٦٥ ـ من نص توصية المؤتمرين :

— "Compte rendu du Congrés Français de la Syrie", Paul Huvelin Fas I, Section économique, Paris, Marseille, p. 5.

٦٦ — Cité par Chevallier D. "Les Bases d'un Intervention", p. 311.

٦٧ ـ نلمس صدى هذا الاطمئنان في كتب المؤلفين الفرنسيين « الكولونياليين » ، على سبيل المثال :

— Goutaut Biron : op. cit; p. 331-332.
— Lyautey Pierre : Gouraud, Paris 1949, p. 192.

٦٨ — Cité par Bruneau A. : op. cit; p. 300.

٦٩ — D'après Chevallier D. : "Les Bases...", p. 312.

٧٠ ـ ينبغي التذكير انه اثناء الحرب دفعت المجاعة وغلاء المعيشة الاهالي الى قطع اشجار التوت والتخلي عن العناية بدود القز والى الاهتمام بأنواع اخرى من الزراعة غير موجهة للسوق .

٧١ ـ اسماعيل عادل « السياسة الدولية .. » جزء ٥ ، ص ٣٩ـ٤٠ .

٧٢ ـ ذكر الرئيس بشارة الخوري في مذكراته انه اثر القداس الذي اقيم في كاتدرائية مار جرجس في بيروت ، خرج المصلون في تظاهرة تهتف : « فرنسا ام الدنيا عموم اعتزوا يا لبنانية » . راجع « حقائق لبنانية » جزء ١ ، ص ٩١ .

كذلك يذكر ان اهالي عين ابل في الجنوب ، نزلوا الى صور وقاموا بتظاهرة في شوارعها ، رفعت يافطات كتب عليها بالفرنسية : « تعيش فرنسا ، يعيش كلمنصو ، يعيش الجنرال غورو » .

ورد ذلك في : صادر الياس : « ثورة الشيعة في جبل عامل ١٩٢٠ » رسالة كفاءة غير منشورة ـ الجامعة اللبنانية ١٩٧١ .

٧٣ — Cité par Bruneau : op. cit; p. 300.

٧٤ ـ كتبت لسان الحال بتاريخ ٢٣ تشرين الاول ١٩١٩ « ورد الى المقطم في باريس ان في دوائرها المالية حركة شديدة لتأليف الشركات المالية والصناعية والتجارية في سورية . وان رأسمال بعض هذه الشركات بلغ ٥٠ مليون فرنك ، وبعضها مائة مليون وان الشركات التي تم تأليفها شرعت ترسل المندوبين الى سورية لانشاء مراكز لها في بيروت وفروع في داخلية البلاد . « لسان الحال » ٢٣ تشرين الاول ١٩١٩ .

٧٥ ـ « لسان الحال » ، عدد ٢٣ تشرين الاول ١٩١٩ .

٧٦ ـ ورد نص الاتفاق في : زين نور الدين زين « الصراع الدولي .. » ص ١٤٢ . من :

— Documents on British Foreign Policy, Vol. IV, p. 46.

كذلك عادل اسماعيل « السياسة الدولية .. » جزء ٥ ، ص ٤٦ .

٧٧ ـ عادل اسماعيل : « السياسة الدولية » جزء ٥ ، ص ٤٧ ٠
٧٨ ـ لسان الحال ، الاثنين ٣ تشرين الثاني ١٩١٩ ٠
٧٩ ـ لسان الحال ، ٢٧ كانون الاول ١٩١٩ ٠
٨٠ ـ لسان الحال ، راجع اعداد ٧ كانون الثاني ١٢ كانون الثاني ١٩٢٠ ٠
٨١ ـ لسان الحال ، عدد ١٢ كانون الثاني ١٩٢٠ ٠
٨٢ ـ لسان الحال ، عدد ٣ شباط ١٩٢٠ ٠
٨٣ ـ منير الريس « الكتاب الذهبي ... » ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ١٠٨ ٠
٨٤ ـ راجع زين نور الدين زين « الصراع الدولي ... » ، ص ١٤٤ ـ ١٤٦ ٠
٨٥ ـ منير الريس « الكتاب الذهبي » ، ص ١٠٨ ٠
ومحمد جميل بيهم « قوافل العروبة ... » ، ص ٤١ ٠
٨٦ ـ زين نور الدين زين : « الصراع الدولي ... » ص ٢٥٣ ٠ مقابلة شخصية بين المؤلف وسعيد حيدر ٠
٨٧ ـ Touma T. : op. cit; T. II, p. 743. —
٨٨ ـ لسان الحال ، عدد ١٦ حزيران ١٩٢٠ ٠
٨٩ ـ Lyautey : Gouraud : op. cit; p. 200-201. —
٩٠ ـ لسان الحال ، عدد ١٣ كانون الاول ١٩١٩ ٠
٩١ ـ بيهم محمد جميل « قوافل العروبة .. » ، ص ٤٢ ٠
٩٢ ـ لسان الحال ، عدد ٣١ كانون الثاني ١٩٢٠ ٠
٩٣ ـ حضر المؤتمر عن بيروت وطرابلس وصيدا وصور : رضا الصلح ، رشيد رضا ، سليم سلام ، محمد الفاخوري ، جورج حرفوش ، عارف النعماني ، امين مختار بيهم ، جميل بيهم ، الدكتور فريد كساب ، والدكتور سامي الفاخوري ، وناجي الفاخوري ، علي سلام ، صلاح عثمان بيهم ، محيي الدين النصولي ، بهاء الدين الطباع ، رياض الصلح ، الحاج عبدالله يحيى ، الامير فايز شهاب ٠
٩٤ ـ الحصري ساطع « ميسلون » ، ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠ ٠
٩٥ ـ لسان الحال ، عدد ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٠ ٠
٩٦ ـ لسان الحال ، عدد ٢ شباط ١٩٢٠ ٠
٩٧ ـ لسان الحال ، عدد ٤ آذار ١٩٢٠ ٠
٩٨ ـ لسان الحال ، عدد ٢٢ آذار ١٩٢٠ ٠
٩٩ ـ لسان الحال ، عدد ٢٣ آذار ١٩٢٠ ٠
١٠٠ ـ Recueil des Actes Administratifs du Haut-Commissariat de la Republique Française en Syrie et au Liban année 1919-1920, Vol. I, Beyrouth, p. 5. —
١٠١ ـ محمد جابر آل صفا ، « تاريخ جبل عامل ... » ، ص ٢٧٢ ٠
راجع ايضا رسالة الياس صادر « ثورة الشيعة » حيث يعطينا المؤلف تفصيلات مهمة عن وضع «عين ابل » ، القرية المسيحية الجنوبية وعلاقتها بالحاكم العسكري الفرنسي ، بناء على شهادات معاصرة للاحداث ، ص ٢٨ ، و ص ٤٧ ٠
١٠٢ ـ نفس المصدر ، ص ٤٧ ٠

١٠٣ ـ للاطلاع على اعمال هذه « العصابات » .
راجع : جابر منذر : مؤتمر الحجير ، رسالة كفاءة غير منشورة ، الجامعة اللبنانية .. ١٩٧٢ .

١٠٤ ـ بخصوص ما جرى في عين ابل آنذاك ، راجع : رسالة الياس الصادر ، التي سبق ذكرها .

كتبت لسان الحال حول الهجوم على ديـــر ميماس والجديدة : « ورد كتاب ... مفاده ان العصابات هجمت على دير ميماس فأحرقتها واحرقت قرية الخربة ، وقتلت ٢٥ شخصا من اهالي دير ميماس ، ونهبت الطرش الموجود فيها فهرب ٤٠ من اهاليها الـى النبطية وهـم عـراة ، ولا تـزال العصابات هناك والطريق مقطوعة بين النبطية ومرجعيون لكثرة الثوار . واتصل بنا من ابناء مرجعيون ان سبعة آلاف من عصاة جبل عامل هجموا على جديدة مرجعيون وقتلوا تسعة عشر من اهلها ... فقابلتهم قـوة مـن العساكر الفرنسوية واطلقت عليهم المدافع الرشاشة فحصدت منهم ٤٠٠ ثائر وقعوا قتلى ، ولما رأى الثوار ما اصاب رفقاءهم انقلبوا راجعين حيث اتوا » .

ـ لسان الحال ١٩ حزيران ١٩٢٠ .

١٠٥ ـ لسان الحال ، عدد ٩ حزيران ١٩١٩ .

١٠٦ ـ لسان الحال ، عدد ١٢ حزيران .

١٠٧ ـ حكم بالاعدام على الآتية اسماؤهم : كما ورد ذلك في لسان الحال : صادق الحمزة ، محمود احمد البزي ، موسى بوزفلي ، الشيخ عبدالله عز الدين، رياض محمد حسن فرحات ، عبد المجيد محمد بزي ، محمـــود ماراج ، سليمان طرفه ، حاج فياض شرارة ، حاج محمد سويدان ، ادهم بن خنجر بك من المروانية ، علي حرب ، محمود احمد قاسم ، عبد الحسين سرور ، نمر بلوز ، محمد بك التامر ، سيد يوسف تامر ، يعقوب قرداني ، حسين علي مدا من الريحان ، محمود محمد قاسم بركات من البزورية ، احمد قاسم بركات من البزورية ، محمود محمد قاسم دياب من البزورية ، رشيد غصين من القنطرة ، طحان بن العميد خليل من العديسة واخواه رشيـد وحسن ، سليمان طاباجه من العديسة ، شكيب عبدالله من الخيام ، لطفي عبدالله من الخيام ، نجيب عبدالله من الخيام ، محمد عرب من الخالصة، كامل اليوسف من الخالصة ، حاج محمود من الخالصة ، عزوز مصطفى من الدورة ، كامل شرور من حنين ، محمود حمان سليمان من العديسة .

وحكم بالنفي المؤبد وضبط الاملاك على :
كامل بك الاسعد ، عبداللطيف بك الاسعد ، حاج محمود سعيد البزي ، عبد الحميد البزي ، سعيد عبد الحسين شرف الدين ، مراد العظمي ، حسين يوسف نصرالله سعد ، حاج جواد من الخيام ، حاج خليل مـن الخيام ، عائلة فرحات من دير راشيت .

لسان الحال ، عدد ٩ حزيران ١٩٢٠ .

١٠٨ ـ لسان الحال ، ٢٢ حزيران ١٩٢٠

١٠٩ ـ لسان الحال ٢١ نيسان ، ١ ايار ١٩٢٠ .
في حديث للامير فيصل عن السياسة الجمركية للحكومة يقول : « تعلمون ان تقسيم سورية الى مناطق نفوذ اجنبية أضر بحياتها الاقتصادية والسياسية ، ولا اشك ان ضيق المعيشة والغلاء الحاضر هو نتيجة هذا التقسيم . ولم يخص القائد العام في مبدأ الاحتلال ، المنطقة الشرقية بحصة من واردات جمارك المنطقتين الساحلية والجنوبية ، بل تقرر ان تأخذ ١٥٠ الف ليرة مصرية شهرية مقطوعة . وقد توقفت الحكومة البريطانية عن الدفع فلم تأخذ منها شيئا منذ اربعة شهور ، ودفع لنا الفرنسيون مدة شهرين فقط ثم امسكوا . ولما كنا بحاجة الى بذل نفقات طويلة لحفظ الامن وتنظيم الادارة ، فسنضطر لتأسيس جمارك داخلية على الحدود ، فنأخذ زيادة على الرسوم ١٢٪ .. » .
لسان الحال ، عدد ٢١ نيسان ١٩٢٠ .

١١٠ — Lyautey : Gouraud, p. 198.

١١١ — Ibidem, p. 199.

١١٢ ـ الحصري ساطع ، « ميسلون » ، ص ١١٨ .

١١٣ ـ نفس المصدر ، ص ١١٨ .

١١٤ ـ نفس المصدر ، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٧ .

١١٥ ـ نفس المصدر ، ص ١٢٧ .

١١٦ ـ نفس المصدر ، ص ٣٣٧ ـ ٣٣٨ .

١١٧ — Recueil des Actes Administratifs du Haut-Commissariat Arrêté 265, p. 103, 12 Juillet 1920.

١١٨ — Ibidem, Arrêté 202, 9 Août 1920, p. 121-122.

١١٩ ـ من مذكرة « رابطة لبنان الفتى » الى الدول الكبرى . القاهرة ١٠ كانون الثاني ١٩٢٠ .
— Association du Jeune Liban : Mémoire sur la question Libanaise présenté aux puissances, le Caire, le 10 Janvier 1920.

١٢٠ ـ انعقد في القاهرة في ١٣ كانون الاول ١٩١٩ « مؤتمر سوري » ضم لجنة حزب الاتحاد السوري بمصر ، لجنة الحزب السوري ـ اللبناني ، لجنة الحزب السوري المعتدل ، ومثل هذه الاحزاب سوريون ولبنانيون . عن حزب الاتحاد السوري : رفيق العظم ، سليم سركيس ، ميشال لطفالله ، عن الحزب السوري ـ اللبناني : نعمه غانم ، الفونس زينية ، حقي العظم ، عبدالله صفير ، عن الحزب السوري المعتدل : امين مرشاق ، وليم برباري.
بعث المؤتمرون الى مؤتمر الصلح ببرقية جاء فيها : « ان سورية المتحدة التي لا تتجزأ يجب اعادة تأليفها بوحدتها الوطنية السورية وبسلامة اراضيها الكاملة حسب حدودها المعروفة وهي جبال طوروس شمالا ، ومكة والحجاز جنوبا ، والعراق شرقا ، والبحر المتوسط وخط يمتد من رفح الى العقبة غربا .
ـ ان النظام الحكومي في سورية يجب ان يكون دستوريا ديمقراطيا مدنيا قائما على شكل ولايات متحدة مع لامركزية ادارية واستقلال داخلي في جميع الاقاليم » .
لسان الحال ، عدد ١٢ كانون الثاني ١٩٢٠ .

١٢١ ــ مزهر يوسف ، تاريخ لبنان العام ، ص ٩٢٠ ــ ٩٢٢ .

١٢٢ ــ لسان الحال ، عدد ١٩ تموز ١٩٢٠ . ان وثيقة نص « المضبطة » التي وضعها الاعضاء السبعة محفوظة في ارشيف مديرية الآثار اللبنانية ، بيروت ، وثيقة رقم ٦٦٧٦ راجع الملحق رقم ٥ .

١٢٣ ــ لسان الحال ، عدد ١٥ تموز ١٩٢٠ .

١٢٤ ــ لسان الحال ، عدد ١٥ تموز ١٩٢٠ .

١٢٥ ــ لسان الحال عدد ١٩ تموز ، من محاضر جلسة المحاكمة .

١٢٦ ــ لسان الحال ، عدد ١٩ تموز .

١٢٧ ــ مزهر يوسف « تاريخ لبنان العام » ، ص ٩٢٦ .

١٢٨ — Recueil des actes Administratifs du Haut-Commissariat Arrêté 273, p. 104-105.

١٢٩ ــ لسان الحال ، ٢٣ ايلول ١٩٢٠ .

١٣٠ ــ نلمس صدى هذه النقمة في كتابات محمد جميل بيهم ، كذلك في كتاب الدكتور زكي المزبودي : « لبنان بين الحقيقة والظلال » .

١٣١ — Cité par Chevallier D. : "Les Bases d'un Intervention...", p. 318, d'après les archives de la chambre de Lyon (Syrie 1915-1920).

١٣٢ — Ibidem, p. 318.

١٣٣ — Catroux: Deux missions en Moyen-Orient (1919-1920), p.26-28.

١٣٤ — Cité par Bruneau : op. cit; p. 306-307.

١٣٥ — Recueil des actes administratifs du Haut-Commissariat Arrêté No. 318, pp. 132-134.

١٣٦ — Cité par Bruneau : op. cit; p. 307-308.

١٣٧ — Bruneau : op. cit; pp. 309-310.

١٣٨ ــ عندما طلب الجنرال غورو اعداد احصاء عام للاهالي لاستصدار تذاكر هوية في دولة « لبنان الكبير » (قرار ٧٦٣ تاريخ ٩ آذار) رفض المسلمون في المناطق الملحقة الاشتراك في عمليات الاحصاء هذه ، اذا كانت تذكرة الهوية ستحمل تعبير « الجنسية اللبنانية » . وقد اجبر هذا الموقف السلطة الفرنسية لكي تنجح الاحصاء ، ان تغض النظر عن مسألة ذكر « الجنسية » .

ورد خبر هذه الحادثة في : بيهم محمد جميل « قوافل العروبة ... » ، ص ٩٦ ــ ٩٧ .

١٣٩ ــ نشرت لسان الحال في عددها الصادر في ٢٣ آب ١٩٢٠ ، احصاء عني بجمعه وترتيبه جرجي افندي نقولا ، معتمدا فيه على الاحصاءات الرسمية لغاية ١٩١٦ ويتضمن المهاجرين .

مارونيون : ٣٠٠٠٠٠
مسلمون : ١٧٥٠٠٠
روم ارثوذكس : ١٥٠٠٠٠
شيعيون : ١٢٥٠٠٠
دروز : ٧٠٠٠٠
انجيليون : ٦٠٠٠

اسرائيليون : ٦٠٠٠
ارمن سريان لاتين : ٤٠٠٠
اجانب مختلفون : ٤٠٠٠
لسان الحال ، عدد ٨١١٨ ، ٢٣ آب ١٩٢٠ .

١٤٠ ـ منذ ذلك الحين ، نشهد سباقا يقوده البطريرك الياس الحويك في كل مرة يدعى الى احصاء للنفوس ، لاثبات ان المسيحيين هم الاكثرية . في عام ١٩٣٢ طالب البطريرك باحصاء المهاجرين ـ واكثريتهم من المسيحيين ـ وطالبهم بتسجيل اسمائهم في سجلات الاحصاء .
بيهم محمد جميل : قوافل العروبة ، ص ١٠٢ .

١٤١ — Bruneau op. cit., p. 310.

يذكر جورج قورم خبرا يعود الى عام ١٩٤٧ نورده على سبيل المثال لتبيان وطأة هذا الاتجاه وتأثيره حتى اليوم . هذا الخبر مفاده « ان مطران بيروت للموارنة طالب ، اثر اعلان مشروع تقسيم فلسطين عبر مذكرة رفعها الى الامم المتحدة ، بتقسيم لبنان وخلق دولة مسيحية ، حلم العديد من الموارنة المتعصبين والمعادين للعرب والذين لم يسامحوا الجنرال غورو على خلق لبنان الكبير الذي ضم حدوده عددا متساويا تقريبا من المسلمين والمسيحيين »

— Cité par Corm G. « Contribution à l'Étude des Société multi-confessionnelles ... » p. 237.

١٤٢ — Nicolas Maxime : La Nationalité au Liban. thèse, Paris 1928, p. 33-34.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

خلاصة

يصعب بعد كل هذا العرض ان نوجز النتائج بخلاصات . فلقد حاولنا من خلال متابعة تطور الاتجاهات السياسية في المشرق العربي ، لا سيما في جبل لبنان والمناطق المجاورة له ، ان نتبين المواقع الاجتماعية لهذه الاتجاهات من حيث أصولها الطائفية ، وانتماءاتها الثقافية المختلفة ، وعلاقة مواقفها السياسية بمشاريع التجزئة والسيطرة الاستعماريتين .

ولما كانت تلك المواقع ، متداخلة ومتشابكة ، فان تبسيط النتائج بصيغة « خلاصات » قد يؤدي الى رؤية « شماتيكية » للامور ، لا تساهم كثيرا في فهم هذه المواقع وتعبيراتها الايديولوجية والسياسية والتنظيمية . فاذا كنا قد ركزنا في سياق البحث على « الخصوصية » الطائفية للعلاقة مع الغرب (رساميل وثقافة) ، ورأينا ان « الاقليات » المسيحية هي التي شكلت « مدخل » هذه العلاقة وقاعدتها البشرية ، واذا كنا ايضا قد أكدنا على واقع « مقاومة » المسلمين للغرب ، ارتكازا الى ما ملكوه من وسائل دفاع « تراثية » تتداخل مع تنظيماتهم الاجتماعية المتماسكة والمستمرة بالاشكال ذاتها منذ قرون ، فاننا لا نبغي ـ وقد توقفنا في المتابعة التاريخية للاحداث عند عام (١٩٢٠) ـ ان نستنتج ان اتجاهي

العلاقة مع الغرب ذهبا على طول الخط بوجهتين متعارضتين « طائفيتين » .

فأسلوب عمل رأس المال الغربي في اواخر القرن الثامن عشر ، واوائل القرن التاسع عشر في المجتمعات الاسلامية لم يستمر في الوجهة «الطائفية» نفسها التي انتقدها الاستاذان «جب» و «بوون»، وحذرا من نتائجها السياسية والاجتماعية المدمرة . لقد بدأت « اغراءات » الرساميل الغربية تجذب اليها ، منذ اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، بعض « الاعيان » المسلمين المدينيين ، لا سيما في بيروت ، وتخرق شيئاً فشيئاً خطوط « الدفاع الذاتي » التي عينتها حدود التجارة الداخلية المحلية ، وسوق « الحرفة » ، والتعبيرات الايديولوجية « التراثية » لهذه المواقع .

ان هذا الاختراق كان في اساس تفكيك عناصر التماسك الاجتماعي القائم ، والوحدة العربية ـ الاسلامية القائمة على وحدة التراث ، وتشابه البنى والتقاليد ، والعلاقات الانسانية . وبالتالي كان في اساس « تمرير » مشاريع التجزئة في المشرق العربي وغيره من البلدان العربية والاسلامية ، مع كل مارافق ذلك من قمع دموي وارهاب شديد من قبل المحتل ، لتصفية كل عناصر المقاومة الناتجة عن رفض هذا « الاختراق » الغربي ، وذلك تحت شعار « تذوق حلاوة المدنية الاوروبية بالقوة » (١) .

---

(١) ـ كتبت «لسان الحال» الموالية للسلطة الفرنسية تعليقاً على انتفاضة دروز حوران في ايلول ١٩٢٠ : « على ان الحكومة الحاضرة سوف تلقنهم الدرس الاول بالسيف والمدفع ، وكما يروض الجواد بالسياط ... وقد عزمت ان تذيقهم حلاوة الحضارة بالقوة » .
لسان الحال ، ٨ ايلول ١٩٢٠ ، عدد ٨١٣٠ .

ان ابرز مظـاهر هـذا الاختراق الغربي والتفكيك فـي عرى العلاقات « التقليدية » هو موقف مسلمي «حركة الاصلاح البيروتية» عندمـا طرحت قضيـة تعيين المستشارين والمفتشين الاجانب فـي الولايات العربية في مؤتمر باريس عام (١٩١٣) .

فالمعارضة « الخجولة » التي ابديت من قبلهم ، لم تلبث ان تقلصت في موقف تسوية افرد لبيروت « موقفا خاصا » يعطيها حق رفع هذا المطلب ، ويطلق الحرية في ذلك لبقية الولايات . في رأينا ان الوطأة الايديولوجية التي دفعت لمثل هذا الموقف المعارض «بتردد» للمشاريع الغربية ، كانت تقف في وجهها في العقد الثاني من القرن العشرين ، قوة جذب اقتصادية غربية . ولعـل المشروع الفرنسي القاضي بانشاء « دولة لبنان ـ الكبير » كـان يـرى بوضوح عملية التجاذب هذه ، فحسمها باتجاه توسيع شبكة الانخراط الاقتصادي مع الغرب . بيد انه اذا كان هذا الانخراط قد شكل قاعدة ارتكاز للتجزئة السياسية الاستعمارية ، فهل استطاع ان يوحد وجهتي العلاقة مـع الغرب بصورة « لا طائفية » وفي اطار الكيان الجديد ؟

نعتقد ان مشروع لبنان ـ الكبير كان ينفذ علـى قاعدة هذا الانخراط التدريجي ، ولكن ضمن غلبة طائفية معينة حتمتها عوامل تاريخية وثقافية معقدة ، فالمشروع كان يبنى مبدئيا لمصلحة « جميع الطوائف » . لكن تراتب المصالح في عملية البناء يبقى مرتبطا بمقدار استعداد « بورجوازية » كل طائفة على الانخراط في شبكة العلاقات الراسمالية الغربية ، و «استغراب» مثقفيها واندماجهم في الحضارة الغربية لغة وثقافة . وهذا من شأنه ان يعين على طول الخط غلبة « طائفية » وتراتبا طائفيا في درجة بناء هذا المشروع والانتماء اليه . يستحيل ان يردم او يزول فـي سياق تطـور العلاقة مـع الغرب الراسمالي . بـل ان هذه الغلبة وهذا التراتب ، آخذان في التعمق في اطار هذه العلاقة . ذلك ان التجزئة ما كان يمكن ان تقوم الا على « خصائص طائفيـة » اضحت بفعـل التبعية للغـرب ، لاقتصـاده

وثقافته ، سمات اجتماعية راسخة تنزع نحو الانسلاخ عن المحيط العربي والاستعلاء عليه . هذا ما سمح مثلا في استمرارية « المشروع اللبناني » ، في حين فشلت بقية المشاريع التقسيمية في بقية انحاء سورية وتخلت فرنسا بعد وقت قصير عن مشروع « الدويلات الطائفية » التي قرر انشاءها الجنرال غورو بشطحة قلم في حوران ودمشق وبلاد العلويين . .

تطرح هذه الملاحظات السريعة عددا من الاسئلة التي ما كان بالامكان الجواب عليها في حدود البحث الحالي . فهي تتطلب بحثا مستقلا يتابع خيوط التجزئة الاستعمارية في اطار معالجة تنصب بصورة اساسية على تبين العلاقة التي قامت بين طرفين : البنى الاجتماعية المحلية وتطوراتها بفعل التبعية للغرب الرأسمالي من جهة ، والمشاريع الاستعمارية السياسية واستيعابها للاتجاهات الاقليمية المختلفة وترسيخها لها من جهة ثانية .

الملاحق

ملحق رقم ١ : موقف « الدول الكبرى » من يوسف كرم والنظام الاساسي لجبل لبنان . وثيقة رقم ١٥٧١١ ، ارشيف مديرية الآثار ـ لبنان ـ بيروت .

ملحق رقم ٢ : برنامج حزب اللامركزية الادارية العثماني . المنار ـ مجلد ١٦ ، جزء ٣ .

ملحق رقم ٣ : لائحة الاصلاح لولاية بيروت . المنار ـ مجلد ١٦ ، جزء ٤ .

ملحق رقم ٤ : صورة عن برقية الحكومة العربية في دمشق الى رؤساء البلديات في المناطق . ارشيف مديرية الاثار ـ لبنان ـ بيروت .. وثيقة رقم ١٥٨٥٣ .

ملحق رقم ٥ : صورة عن قرار مجلس الادارة المتخذ في ١٠ تموز ١٩٢٠ ، والقاضي بالمطالبة باستقلال لبنان بالتنسيق مع حكومة سورية ، دون الاشارة الى الانتداب الفرنسي . ارشيف مديرية الاثار ـ لبنان ـ بيروت . وثيقة رقم ٦٦٧٦ .

ملحق رقم ٦ : جداول بالصادرات والواردات في كل من بيروت وطرابلس عام ١٨٩٤ . مأخوذة من :

— Cuinet Vital : "Syrie, Liban et Palestine", Géographic Administrative statestique descriptive et raisonnée, Paris 1896.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

— [illegible]

ملحق رقم ١

موقف « الدول الكبرى » من يوسف كرم والنظام الاساسي لجبل لبنان .
وثيقة رقم ١٥٧١١ ، ارشيف مديرية الآثار ـ بيروت ـ لبنان .

١٥٧١١

انهُ بناءً على التبليغات الواقعة بهذا النهار من طرف حضرة صاحب الدولة متصرّف لبنان نحن القناصل الجنرالية الواضعين اسماءنا ادناهُ بعد المذاكرة فيما بيننا قد تقرر راينا على اشهار الايضاحات اللاحقة

ان القناصل الجنرالية يعلنون ويشهرون انهُ حيث نظام لبنان القانوني قد ترتب وتقرر بوجه الاشتراك من الدول الحامية ومن الباب العالي فهو وحدهُ الشريعة التي يقتضي ان يُعزى عليها في لبنان ومن الضرورة ان تحصل المحافظة على شروطهِ وقوّتهِ بتمامها وانهُ بناء على ذلك فالقناصل الجنرالية تصم رايهم القطعي ان يداوموا مساعدتهم الادبية الى حضرة صاحب الدولة داود باشا لاجل اجرا القانون المذكور. ثم بناء على التبليغات التي تقدمت لهم من دولتهِ يعلنون ايضًا ان الواسطة الاكثر صلاحًا ومناسبةً لتوطيد السلام بالبلاد ومنع سفك الدما باطلاً انما هو ابعاد يوسف كرم. وبما ان دولتهُ اعلنت لهم انها مستعدة لاجل منع الخراب عن اهالي لبنان ان تمنح تحت مسؤُوليتها الشخصية الرخصة الى يوسف كرم ان يخرج من سورية مرخصًا ان يتوجه لاي محلٍ ارادهُ فالقناصل الجنرالية المحرَّره اسماؤُهم ادناه عند اعتبارهم اهمية الاحوال الحاضرة التي من شانها ان تجلب اضرارًا جسيمة على البلاد تقرر رايهم انهُ من اللازم ان افكار دولة المتصرف تصير معلومة ومعروفة عند كل اهالي لبنان وان تُعلَن ايضًا الى يوسف كرم وانهم هم ذاتهم مستعدّون ان يمدوا بمساعدتهم حضرة صاحب الدولة داود باشا لاجل سفر كرم واخيرًا قد تقرر انهُ يصير تبليغ صورة هذا القرار الى حضرة صاحب الدولة داود باشا. جرى ببيروت في ٥ اكⁿ سنة ١٨٦٧

الامضاوات

ملحق رقم ٢

برنامج حزب اللامركزية الادارية العثماني

المنار ، مجلد ١٦ ، جزء ٣ .

(المادة الاولى) الدولة العلية العثمانية دولة دستورية نيابية . وكل ولاية من ولاياتها تعد جزءا من السلطنة لا ينفك عنها بحال من الاحوال وانما تبنى ادارة هذه الولايات على اساس اللامركزية الادارية والسلطان الاعظم هو الذي يعين الوالي وقاضي القضاة .

(المادة الثانية) قاضي القضاة يعين القضاة الشرعيين والوالي يعين سائر الموظفين بعد اختيار مجلس الادارة لهم (وفاقا للمادة السابعة) ولا يجوز عزل موظف الا بحكم من مجلس تأديب . ومن عزل لا يجوز استخدامه ولا يعطى معاش معزولية

(المادة الثالثة) يوضع نظام خاص لترقية عمال الحكومة وتأديبهم وتقاعدهم وما يتعلق بذلك .

(المادة الرابعة) يكون في مركز كل ولاية مجلس عمومي ومجلس اداري ومجلس معارف ومجلس اوقاف .

(المادة الخامسة) جميع قرارات المجلس العمومي تكون نافذة.

(المادة السادسة) من حقوق المجلس العمومي للولاية المراقبة على حكومتها والنظر في جميع شؤون الادارة المحلية من تقرير

ميزانية الولاية وامـور الامن العـام والمعارف والنافعة والاوقاف والبلدية وتقرير ما يراه فيها وسن النظامات لها . واما مـا كان من امور النافعة يتعلق من بعض الوجوه بالامور العسكرية او السياسة الخارجية كسكك الحديد فيرفعه بعد ابداء رأيه فيه الى العاصمة .

(المادة السابعة) مـن حقـوق مجلس ادارة الولايـة وضـع ميزانيتها وانتخاب جميع موظفيها .

(المادة الثامنة) من حقوق مجلس معارف الولاية وضع برنامج التعليم والنظر في جميع شؤونها ووضع ميزانية خاصة لهـا يراعي فيها حصة المعارف التي تضاف على الاعشار والويركو وما يقرره المجلس العمومي من الضرائب لها وما لها من الاملاك والاوقاف .

(المادة التاسعة) مـن حقـوق مجلس اوقاف الولاية وضـع ميزانية خاصة لها والنظر في جميع شؤونها فما كان منها له شروط تجب مراعاتها يكون العمل فيها بحسب شروطه وما كان منها غير ذلك يصرف فاضل ريعه على اقامة الشعائر ثم على التعليم الاسلامي .

(المادة العاشرة) جميع اعضاء هذه المجالس تكون بالانتخاب الا مجلس الادارة فان نصف اعضائه ينتخبهم الشعب والنصف الآخر من رؤساء المصالح .

(المادة الحادية عشرة) تعدل طريقة الانتخاب لهذه المجالس ولمجلس المبعوثين وللمجالس البلدية بحيث تكون حرة وممثلة لجميع عناصر الشعب .

(المادة الثانية عشرة) مـا جرى عليـه العرف في بعض البلاد والاقاليم التي لا تنفذ فيها قوانين الحكومة واحكامها يبقى على ما كان عليه الآن . ويراعى في تغيير الادارة في كل بلاد رضاء اهلها به .

(المادة الثالثة عشرة) ينظر الحزب في قانون تعديل الاراضي علـى الوجه الذي ينمي الثروة العامة وفي تحضير القبائل البدوية لاجل تنمية الثروة وترقية الامة .

(المادة الرابعة عشرة) يكون في كل ولايــة لغتــان رسميتــان التركية واللغة المحلية .

(المادة الخامسة عشرة) يجب تعميم التعليم في كــل ولاية بلغة اهلها .

(المادة السادسة عشرة) اهـــل كـــل ولاية يؤدون الخدمة العسكرية في ولايتهم ويكون عسكرها على قدم الاستعداد للدفاع عنها زمن السلم واما سوق الجنود في زمن الحرب فهــو منــوط بنظارة الحربية وحينئذ يجــب علــى المجلس العمومي ان يتخــذ الوسائل للدفاع عن الولاية .

ملحق رقم ٣

لائحة الاصلاح لولاية بيروت

(وهي اللائحة التي صدقت عليها وقررت السعي في انفاذها)

« الجمعية العمومية الاصلاحية في بيروت »

المنار ، مجلد ١٦ ، جزء ٤ .

المؤلفة من ستة وثمانين عضوا منتخبين انتخابا قانونيا من قبل المجالس الملية والرؤساء الروحيين لجميع الطوائف في بيروت ليمثلوا طوائفهم وينوبوا عنها في تقرير الاصلاح اللازم لولايتهم . وقد تم التصديق لهذه اللائحة وتفويض انفاذها الى لجنة الجمعية العمومية في الجلسة العامة الثالثة المنعقدة في دار المجلس البلدي في يوم الجمعة الواقع في ٢٣ صفر سنة ١٣٣١ و ٣١ كانون الثاني سنة ١٩١٢ .

مادة اساسية ــ الحكومة العثمانية حكومة دستورية نيابية

(الادارة)

المادة الاولى ــ تقسم ادارة الولاية الى قسمين : القسم الاول هو المشتمل على الاعمال المتعلقة بكيان السلطنة وشؤونها الاساسية وهي المسائل الخارجية والعسكرية والجمارك والبوستة والتلغراف وسن القوانين ووضع المكوس .

والقسم الثاني هو المشتمل على الاعمال المحلية المتعلقة بشؤون الولاية الداخلية الخاصة .

فكل ما يتعلق بالقسم الاول منوط تقريره واجراؤه بالحكومة المركزية .

وكل ما يتعلق بالقسم الثاني منوط تقريره بمجلس الولاية العمومي .

(الوالي ـ حقوقه ووظائفه)

المادة الثانية ـ للوالي صفتان قانونيتان : الاولى تمثيل الحكومة المركزية وبهذه الصفة يتولى اجراء جميع الاعمال المتعلقة بالقسم الاول طبقا لقرارات الحكومة المركزية .

والثانية تمثيل حكومة الولاية التي يرأسها وبهذه الصفة يتولى تنفيذ جميع الاعمال المتعلقة بالقسم الثاني طبقا لقرارات المجلس العمومي . اما حقوق الوالي ووظائفه فهي :

اولا ـ تنفيذ قرارات المجلس العمومي . ثانيا ـ الاعتراض على قرارات المجلس العمومي على الشروط الآتي بيانها في باب « الوالي والمجلس العمومي » . ثالثا ـ الاطلاع على لوائح المشاريع التي تعدها « لجنة المجلس العمومي » لابداء ملحوظاته عليها قبل تقديمها الى المجلس . رابعا ـ تعيين المتصرفين والقائمقامين والمديرين بعد عرض اسمائهم على الحكومة المركزية وفقا لنظام يضعه المجلس العمومي . خامسا ـ تعيين الطلاب المتحنين الذين تعرض عليه لجنة الامتحان اسماءهم لاجل التوظيف . سادسا ـ دعوة المجلس العمومي في الميعاد المعين لاجتماعه . ويمكنه دعوته لاجتماع فوق العادة بمصادقة لجنة المجلس او « مجلس المستشارين » .

(المجلس العمومي ـ حقوقه ووظائفه)

المادة الثالثة ـ يؤلف في الولاية مجلس عمومي من ثلاثين عضوا ينتخب نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غير المسلمين لمدة اربع سنوات وهم ينتخبون منهم رئيسا لهم بالاقتراع السري . (اما

سائر الانتخابات العمومية فتبنى على قاعدة التمثيل النسبي العددي في دوائر الانتخابات) .

اما حقوق المجلس العمومي ووظائفه فهي : اولا ــ تقرير جميع اعمال الولاية الداخلية والمذاكرة في ما يعرض عليه من قبل الوالي او لجنة المجلس او عشرة من اعضائه . ثانيا ــ وضع الانظمة الداخلية بشرط ان لا تمس شؤون السلطنة الاساسية . ثالثا ــ عقد القروض التي لا تتجاوز قيمتها نصف الواردات المختصة بالولاية . اما القروض التي تتجاوز هذا المبلغ فيلزم لها مصادقة الحكومة المركزية . رابعا ــ اعطاء رخص لتأليف شركات مساهمة (آنونيم) عثمانية للمشاريع العمومية النافعة للتجارة والصناعة والزراعة وسائر الشؤون العمرانية داخل الولاية على شرط ان لا تتضمن امتيازا . اما المشاريع التي تتضمن امتيازا فيجب مصادقة الحكومة المركزية عليها . وتخول هذه الشركات الشخصية المعنوية بمعنى ان يكون لها حق التملك . خامسا ــ تقرير الضمائم الكسورية على المكوس المقررة . سادسا ــ تقرير رواتب موظفي ومستشاري الدوائر التي هي بادارة حكومة الولاية . سابعا ــ حق استيضاح الوالي وطلب عزله . لا يتدخل المجلس العمومي في الشؤون السياسية العامة مطلقا .

(الوالي والمجلس العمومي)

المادة الرابعة ــ قرارات المجلس العمومي نافذة ما لم يعترض عليها الوالي بمصادقة مجلس المستشارين خلال اسبوع من تاريخ تبليغه اياها فيعيد المجلس النظر في قراره واذا أصر عليه بأكثرية ثلثي الاصوات يكتسب القرار الصفة القانونية القطعية وعلى الوالي تنفيذه .

(لجنة المجلس العمومي)

المادة الخامسة ــ ينتخب المجلس العمومي بالاقتراع السري لجنة من اعضائه واحد منهممن كل لواء واثنان من مركز الولاية لمدة

سنة واحدة فتجتمع بادارة مستشار المجلس العمومي .

اما وظائف اللجنة فهي : اولا ـ مراقبة تنفيذ قرارات المجلس. ثانيا ـ درس المشاريع اللازمة للولاية واعداد لوائحها . ثالثا ـ تعيين مهندسين اختصاصيين للاستعانة بهم في اعمالها . رابعا ـ حق الاعتراض على المتحنين الذين تقدم اليها « لجنة الامتحان » اسماءهم قبل عرضها على الوالي . خامسا ـ دعوة المجلس العمومي لاجتماع فوق العادة باتفاق ثلثي اعضائها ومصادقة مستشار المجلس .

(الموظفون ـ تعيينهم وعزلهم)

المادة السادسة ـ الوالي وحاكم الشرع في مركز الولاية والدفتردار وباشمدير الرسومات وباشمدير البوسطة والتلغراف وقومندان الجندرمة وضباطها تعينهم الحكومة المركزية على شرط معرفتهم اللغة العربية معرفة تامة ، ويستثنى من هذا الشرط والي الولاية لمدة خمس سنوات من تاريخ وضع مواد هذه اللائحة موضع الاجراء .

اما بقية الموظفين فينبغي ان يكونوا من اهالي البلاد ويجري تعيينهم على الوجه الآتي بيانه :

تعيين الموظفين

يمتحن طالبو الوظيفة امام لجنة مؤلفة من مستشار ورئيس الدائرة التي يطلبون الدخول فيها فتقدم لجنة الامتحان اسمي المتازين منهم الى لجنة المجلس العمومي وبعد مصادقتها يعرضان على الوالي فيعين احدهما . ولدى تعيينه يبلغ الوالي اسمه للنظارة المنسوب اليها فيقيد في سجلها محافظة على حقوق ترقيته وتقاعده. واما رؤساء العدلية فيعينون وفقا لنظام يضعه المجلس العمومي .

عزل الموظفين

الموظفون المعينون من قبـل الولاية عـدا رؤساء العدلية تكف يدهم بناء على طلب المستشار ورئيس الدائرة المنسوبين اليها معا . واما رؤساء العدلية فتكف يدهم بناء على طلب المستشار ومصادقة مجلس المستشارين . وقرار كف اليد في كلا الحالين ينفذه الوالي. وللموظف المكفوفة يده الحق بمراجعة الوالي في خلال سبعة ايام من تاريخ تبليغه ذلك اذا كان موظفا في مركز الولاية وخمسة عشر يوما اذا كان خارج المركز . فيحيل الوالي دعواه الى مجلس المستشارين ليحكم في وجوب العزل او عدمه . والموظف الـذي يحكم مجلس المستشارين بعزله لا يجوز استخدامه في دوائر الحكومة ولا يعطى معاش معزولية . اما محاكمة المعزول جزائيا فتجري في المحـاكم العدلية بمذكرة خاصة من المستشار الى المدعي العمومي .

واما موظفو الحكومة المركزية فتكف يدهـم بطلب المستشار ومصادقة الوالي الذي يطلب عزلهم بعد حكم مجلس المستشارين عليهم من النظارة المنسوبين اليها وينبغي ان يعين خلفهم في مدة ثلاثين يوما .

واما المفتشون والمستشارون فيكون عزلهم بطلب الوالي مـن مجلس المستشارين وبحكم صادر من هذا المجلس .

واما الوالي فيكون عزله بناء على قرار المجلس العمومي بأكثرية ثلثي مجموع اعضائه فتعين الحكومة المركزية خلفه في مـدة اربعين يومـا .

(المستشارون والمفتشون)

المادة السابعة ــ تعين الحكومة المركزية مستشارين من الاجانب على شرط معرفتهم احدى اللغات الثـلاث العربية او التركية او الفرنسوية وذلـك للدوائر الآتية في مركز الولاية وهـي الجندرمة والمالية (وتلحق بها غرفة التجارة) والبوسطة والتلغراف والجمرك .

وتعين ايضا مفتشا اجنبيا عاما لكل لواء من الولاية يخول حق تفتيش اية دائرة كانت في اللواء ويكون مرجعه مستشار مركز الولاية الداخلة تلك المسألة المراجع فيها ضمن دائرة اختصاصه .

ويعين المجلس العمومي من الدول التي ترضاها الحكومة المركزية مستشارين للدوائر الآتية : وهي مجلس الولاية العمومي والعدلية والنافعة والمعارف والبلدية والبوليس . ويلبس هؤلاء المستشارون الشعار العثماني في اوقات العمل . اما مدة الاستشارة والتفتيش فخمس عشرة سنة ويمكن تجديدها .

(مالية الولاية)

المادة الثامنة ــ واردات الولاية على نوعين : احدهما يعود برمته الى مركز السلطنة وهو حاصلات الجمارك والبوسطة والتلغراف والبدلات العسكرية . والآخر وهو عدا ما ذكر من الواردات يعود برمته الى الولاية .

(رواتب الموظفين)

المادة التاسعة ــ ينظم المجلس العمومي ميزانية الولاية السنوية فيدخل فيها رواتب جميع الموظفين والمستشارين عدا موظفي ومستشاري الجمارك والبوستة والتلغراف .

(الاراضي المحلولة)

المادة العاشرة ــ تسلم الاراضي المحلولة والاملاك الاميرية الداخلة ضمن الولاية الى المجلس العمومي وتكون برمتها ملكا للولاية .

(الاوقـــاف)

المادة الحادية عشرة ــ لا علاقة للادارة ولا للمجلس العمومي في الاوقاف بل يسلم كل وقف الـــى مجلس الملـة المنسوب اليهـــا لاستخدامه بموجب قانونها (بناء عليه جميـــع اوقاف المسلمين في الولاية تسلم الى مجلس ملتهم اسوة بباقي الطوائف) .

(البلديـــات)

المادة الثانية عشرة ــ البلديات مستقلة بجميع اعمالها . ولها الحق بوضع الرسوم البلدية بمصادقة المجلس العمومي دون مراجعة الحكومة المركزية .

(مجلس المستشـارين)

المادة الثالثة عشرة ــ يؤلف مجلس يسمى مجلس المستشـارين ويكون اعضاؤه رئيس المجلس العمومي (او من ينبه عنه مـــن اعضاء لجنة المجلس) وجميع مستشاري الدوائر في مركز الولاية .

اما وظائف هذا المجلس فهي : اولا ــ تفسير مواد النظام الذي تضعه الحكومة المركزية (بناء علـــى هذه اللائحة) كدستور لحكومة الولاية ومجلسها العمومي . ثانيا ــ تفسير القرارات والانظمة التي يضعها المجلس العمومي . ثالثا ــ النظر والحكـــم في وجوب عـــزل الموظف او عدمه . رابعا ــ النظر والحكم بناء على طلب الوالي او احد المستشارين في كل خلاف في الراي يقـــع بـــين احـــد المستشارين والمجلس العمومي او احدى لجانه او اية دائرة كانت ويكون حكمه مبرما ويرأس هذا المجلس والي الولاية وينوب عنه في غيابه رئيس المجلس العمومي او مستشـــار هذا المجلس .

(اللغة المحلية)

المادة الرابعة عشرة ــ ان اللغة العربية تعتبر اللغة الرسمية في

جميع المعاملات داخل الولاية . وتعتبر ايضا لغة رسمية كاللغة التركية في مجلسي النواب والاعيان .

(الخدمة العسكرية)

المادة الخامسة عشرة ــ تخفض الخدمة العسكرية الى سنتين وتقضي الخدمة ايام السلم في الولاية . وتنزل قيمة البدل النقدي للنظامية الى ثلاثين ليرة عثمانية وللرديف والاحتياط الى عشرين ليرة .

(الجمعية العمومية الاصلاحية في بيروت)

ملحق رقم ٤

صورة عن برقية حكومة دمشق العربية الى رؤساء البلديات في المناطق .
ارشيف مديرية الآثار ـ بيروت ـ لبنان ـ وثيقة رقم ١٥٨٥٢ .

من [illegible]

وردنا التلغراف الآتي صورة نذكره ،،

بهمة سوريا الاستقلال العربي شتتنا جيوش الترك [illegible] تشكيل حكومة [illegible] العربية
[illegible] كل شيء [illegible] مولانا الشريف الحسين [illegible] فيصل ابن مولانا السلطان [illegible]
[illegible] سوريا [illegible] الجيوش العربية ملأت السهل والجبال [illegible]
[illegible] الوطنية [illegible] مولانا سلطان العرب

١١ تشرين اول ٩١٨

نائب سلطان العرب
ورئيس الحكومة الاهلية
سعيد الجزائري

وردنا هذا التلغراف [illegible]
[illegible]

عن رئيس بلدية مركز قضا
المتن توفيق

١٠ تشرين اول ٩١٨

بناء عليه [illegible]

عن رئيس بلدية حمانا
نسيب
حاكم

ملحق رقم ٥

صورة عن القرار الذي اتخذه سبعة من اعضـــاء مجلس الادارة في ١٠ تموز ١٩٢٠ والقاضي بالمطالبة باستقلال لبنان بالتنسيق مع حكومة سورية ودون الاشارة الى الانتداب الفرنسي ·

ارشيف مديرية الآثار – بيروت – لبنان · وثيقة رقم ٦٦٧٦ ·

ان مجلس ادارة جبل لبنان النيابي المؤلف قانوناً من ثلاثة عشر نائباً والمؤلف في الوقت الحاضر من اثني عشر نائباً عاملاً بسبب خلو مركز احد نائبي قضاء كسروان المستقيل قد وضع في جلسته الواقعة في ١٠ تموز سنة ٩٢٠ بالأكثرية الكبرى القرار الآتي:

انه لما كان اللبنانيون منذ اعلنت الدول العظمى عن نشأة الحكومات الوطنية لشعوب هذه البلاد قد طلبوا وما زالوا يطلبون تأييد حقوقهم بتأسيس حكومة وطنية مستقلة

ولما كان استقلال جبل لبنان ادارياً معروفاً منذ اجيال طويلة وموقعه وطبيعة اهاليه المؤلفة للحرية الاستقلالية منذ القديم كله مما يستلزم استقلاله وحياده السياسي ايضاً للوقاية من المطامع والطوارئ

وكان مع ذلك من اهم مصالحه وراحة شعبه الوفاق وصفاء العلاقات مع مجاوريه وقد دل على ذلك ما احدثه انقطاع من فوائد [illegible] عن الارتباط بحوادث الدولة المتعلقة المتسلسلة من السنة الماضية الى هذه الآونة

فبناءً على ذلك كله قد بذل هذا المجلس مزيد الاهتمام توصلاً للوفاق بين ضمان حقوق البلاد بين المتجاورين لبنان وسوريا ومصالحهما (دون [illegible]) وبعد البحث في هذا الشأن وجد انه من الممكن الوصول الى ذلك بتحقيق البنود الآتية.

١ – استقلال لبنان التام المطلق

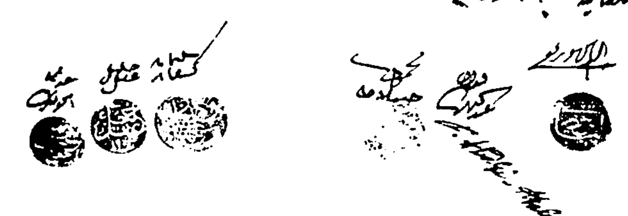
٢ – حياده السياسي بحيث لا يحارب ولا يحارَب ويكون بمعزل عن كل تداخل حربي

٣ – اعادة المسلوخ منه سابقاً بموجب اتفاق يتم بينه وبين حكومة سوريا

٤ – المسائل الاقتصادية يجري درسها وتقرر بواسطة لجنة مؤلفة من الطرفين وتنفذ قراراتها بعد موافقة مجلسي نواب لبنان وسوريا

٥ – يتعاون الفريقان في السعي لدى الدول للتصديق على هذه البنود الاربعة وضمانة احكامها

ولأجل التمكن من العمل على ذلك بحرية وبمعزل عن كل ضغط وتأثير خارجي ولأجل السعي لدى الجميع في المراجع الايجابية لتعزيز احكام البنود الاربعة المتقدم بيانها التي هي مطالب الأمة اللبنانية وحقوق لبنان الحقيقية المنزهة عن المآرب والاغراض الخصوصية وبصفة نيابة هذا المجلس عن الشعب اللبناني القانونية والمؤيدة موفقة ايضاً بأصوات اكثرية الشعب الكبرى قد قررت اكثرية المجلس موقعة هذا الانتقال والتوجه بالذات لملاحقة ومتابعة تقرير مضمون البنود الآنف بيانها في احوال مقتضاه لدى المراجع الايجابية وابلاغ هذا القرار برمته الى المقامات الرسمية واعلانه بطرق ممكنة على الأمة اللبنانية ٢ في ١٠ تموز ٩٢٠





LE MOUVEMENT COMMERCIAL DU PORT DE BEYROUTH EN 1894
(LES EXPORTATIONS)

ARTICLES	QUANTITES	VALEUR	DESTINATION
	Kilogrammes	Francs	
Blé	2.000.000	280.000	France, Angleterre, Grèce, Turquie.
Orge	1.000.000	80.000	*id id id id*
Maïs	500.00	50.000	Algérie, Turquie.
Millet	450.000	50.000	Turquie.
Bitume	500.000	250.000	France, Autriche-Hongrie.
Boyaux	14.000	28.000	*id. id.* Angleterre.
Chiffons	2.000.000	220.000	*id. id. id.*
Citrons et oranges . . .	20.000.000	200.000	Grèce, Smyrne, Constantinople. divers.
Coton	540.000	1.080.000	Marseille, Londres.
Cuivre (vieux)	50.000	57.500	France.
Eau de fleurs d'oranger .	6.000	3.600	Turquie.
Eponges	?	600.000	Egypte, Grèce, Constantinople, France, divers.
Ferraille	100.000	100.000	France.
Fèves sèches	1.000.000	100.000	*id.* Angleterre, Turquie.
Figues sèches	5.000.000	500.000	*id. id.* Autriche.
Fruits frais	5.000.000	1.000.000	Grèce, Chypre, Smyrne, Constantinople.
Huile d'olives	3.000.000	3.000.000	France, Angleterre, Amerique, Egypte, Chypre.
Laine lavée	2.300.000	2.300.000	Amérique Gènes, Marseille.
Légumes frais	874.000	87.400	Malte.
Noyaux d'abricots . . .	500.000	20.000	France.
Oignons	6.000.000	180.000	*id.* Russie, Constantinople.
Os	5.000.000	400.000	*id.* Amérique, Autriche.
Peaux diverses	200.000	300.000	Marseille.
Raisins secs	1.000.000	520.000	*id.* Russie.
Réglisse	10.300.000	2.500.000	Amérique, France.
Savon	1.000.000	500.000	Turquie, Egypte, Grèce, divers.
Scammonée	125.000	2.500.000	France et Angleterre.
Sésame	2.000.000	900.000	*id.* Grèce, Turquie, Russie.
Soie grège et cocons . .	700.000	15.000.000	*id.* Angleterre, divers.
Vins	100.000	50.000	*id.*
TOTAL	71.259.000	32.836.000	
	Têtes.		
Boeufs et vashes	15.000	3.000.000	Egypte.
Chevaux et mulets . . .	5.000	2.500.000	Divers.
Chèvres	500.000	5.500.000	Turquie, Egypte.
Mulets	100.000	1.200.000	Egypte.
	Total Général	45.056.500	

LES IMPORTATIONS DE TRIPOLI EN 1894

ARTICLES	QUANTITES	VALEUR En francs	PROVENANCE
	kilogr.		
Bois de construction . .	2.803.155	10.140	Autriche, Turquie.
Bougies et cierges . . .	2.848	2.570	France, Autriche.
Café	72.750	160.000	*id.* Angleterre.
	Colis		
Cercles pour caisses . . .	1.488	11.885	Turquie.
	kilogr.		
Chanvres et étoupes . .	59.980	14.145	Chypre.
Douppions et déche's . .	985	4.925	Turquie.
Draps	22.875	229.500	Angleterre, France, Turquie.
Droguerie	6.550	25.000	*id.* *id.*
Fers et aciers	485.213	121.304	France.
Filés de coton	450.000	1.132.600	*id.* Angleterre.
Fromage	1.660	2.192	*id.* Grèce, Turquie.
Fruits frais et secs . . .	186.893	65.037	*id.* Turquie.
Graine de vers à soie . .	716	24.000	France.
Graines diverses	16.710	83.550	*id.* Italie.
Gypse (pierre à plâtre) .	14.000	655	Chypre.
Hennèh	6.930	3.000	Egypte, Turquie, Indes
	Tonnes		
Houille	20.000	700.000	Angleterre, France.
	kilogr.		
Huile d'olive	28.224	20.000	Turquie, France, Italie.
Indigo	16.300	293.400	Angleterre.
Manufactures	1.073.706	3.462.000	*id.* France, Autriche.
	Pièces		
Marbre	15.000	30.000	Italie.
	kilogr.		
Natron (sel de)	124.000	18.466	Egypte.
Maroquin	..	67.500	France, Angleterre, Turquie.
Papier	25.798	24.000	Autriche, France, Angleterre.
Peaux de buffles	594.730	352.150	Egypte, Turquie, divers.
	Caisses		
Pétrole	79.600	557.200	Russie, Amérique.
	kilogr.		
Plomb en grenaille . . .	3.200	800	France.
Poisson salé	33.360	19.682	Grèce, Russie, Turquie.
Poix et goudron	21.720	5.440	France, Angleterre.
Riz	2.171.050	707.053	Angleterre, Italie, Egypte.
Sel marin	3.137.100	282.339	Turquie.
Soie grège	2.225	44.500	Chine (importation anglaise).
	Colis		
Sparterie	2.490	33.117	Indes, Turquie, Egypte.
	kilos		
Sucre	1.156.495	609.122	France, Belgique, Egypte.
Tabac	22.156	88.624	Turquie, Autriche, Egypte
Tumbéki	366.824	593.814	Perse, Turquie.
Tissus divers etc	..	273.888	France, Autriche.
Verrerie, faience	366.890	828.500	*id.* *id.* Angleterre.
Divers	452.500	916.921	Divers.
	Valeur totale fr.	11.999.019	

Résumé

EXPORTATION : *valeur en francs* . . 18.598.807 fr.
IMPORTATION : *id.* *id.* . . . 11.999.019 fr.
Différence en faveur de l'exportation . . . 6.599.788 fr.
MOUVEMENT TOTAL : *valeur en francs* . 30.597.826 fr.

(1) Racine de *lawsonia inermis* réduite en poudre qui sert à teindre les cheveux, les ongles a paume des mains des femmes et la barbe des hommes.

LES EXPORTATIONS DE TRIPOLI EN 1894

ARTICLES	QUANTITÉS	VALEUR	DESTINATION
	Hectolitres	Francs	
Blé	625.000	6.200.000	Angleterre, France, Grèce, Turquie.
Orge	150.000	1.350.000	*id.* *id.* Autriche.
Maïs	125.000	500.000	Turquie.
Millet	100.000	250.000	*id.*
	1.000.000	8.300.000	
	kilogrammes		
Albumine	10.427	36.495	France, Angleterre.
Beurre fondu	120.000	204.000	*id.* Turquie, Grèce.
Bourghoule et biscuit . .	156.368	35.175	Grèce, Egypte, Iles ottomanes.
Carvi	92.910	35.305	France.
Cédrats	8.576	2.571	Grèce, Smyrne, Constantinople.
Chiffons et os	467.200	23.260	France, Autriche, Angleterre.
Citrons	2.876.805	386.992	Grèce, Smyrne, divers.
Coloquinte	6.500	25.000	France, Angleterre, Italie.
Cumin	44.152	14.128	*id.* *id.* Autriche.
Eau de fleur d'oranger .	2.000	1.200	Turquie.
	Caisses		
Ecaille de tortues de mer .	50	50.000	Angleterre, France, Constantinople.
	kilogr.		
Eponges	18.276	370.826	Egypte, Grèce, France, Constantinople.
Fèves	943.448	115.100	Angleterre, France, Turquie.
Farines	1.917.467	38.334	France, Turquie.
Figues sèches	1.300.000	130.000	*id.* *id.* Autriche.
Fruits frais	452.000	113.000	Grèce, Chypre, Smyrne, Constantinople.
Haricots	48.222	12.537	France, Autriche, Italie.
Huile d'olive	247.912	173.538	*id.* Angleterre, Amérique, Egypte, etc.
Jaune d'oeufs	38.645	58.645	*id.* *id.* Autriche.
Légumes frais	70.723	14.000	Grèce, Smyrne, Constantinople, Iles.
Laine	1.505.486	1.355.500	France, Angleterre, Autriche.
Lentilles	393.028	64.063	*id.* *id.* Turquie.
Maroquin	6.049	39.820	*id.* *id.* Egypte.
Nougat (hélva)	4.352	2.176	Constantinople, Grèce, Smyrne.
Noyaux d'abricots . . .	49.550	26.261	France.
	Pièces		
Oeufs de volailles	1.334.800	26.696	Turquie, Egypte, divers.
	kilogr.		
Oignons	5.285.252	153.882	Russie, Constantinople, France.
Oranges	4.308.411	330.044	Russie, *id.* Chypre.
Pâte d'abricots	32.800	6.500	Constantinople, divers.
Pois chiches	4.010.925	533.452	*id.* *id.*
Pommes de terre	1.617.573	119.214	*id.* *id.*
Raisins frais	2.500.000	500.000	*id.* *id.*
Raisins secs	237.990	26.078	Marseille, Russie.
Réglisse (racine de) . .	837.066	184.154	Amérique, France.
Ricin (graine de)	21.120	4.962	France, Angleterre.
Savon	1.664.729	998.737	Turquie, Egypte, Grèce, divers.
Soie grège	100.606	3.454.780	France.
Sésame	106.292	31.890	*id.* Grèce, Russie.
Son	50.000	3.2000	France.
Soude	204.260	15.020	*id.* Autriche.
Tabac	17.984	12.408	*id.* Angleterre.
	Caisses		
Scammonée	2	5.000	France, Angleterre.
	kilogr.		
Tissus de Homs et Hamah	80.847	2.806.000	Constantinople, Smyrne, Egypte, divers.
Vesce	86.850	4.445	Autriche.
Vins et eaux-de-vie . . .	4.955	3.419	France, Grèce, Constantinople.
Divers	103.541	129.000	Divers.
BETAIL SUR PIED	Têtes		
Boeufs	20.000	3.000.000	Egypte.
Chevaux	1.200	112.000	Constantinople, divers.
Anes	100	10.000.	*id.* *id.*
Moutons	130.000	1.500.000	Egypte, Constantinople.
Chèvres	300.000	3.000.000	*id.* divers en Turquie.
	Valeur totale: fr. 18.598.807		

(1) Le "bourghoul" est du blé cuit, puis séché au soleil, mondé et concassé. On en fait du *Pilaf* et d'excellents potages.

Le mouvement commercial du port de Beyrouth en 1894
(Les Importations)

ARTICLES	QUANTITÉS	VALEUR	PROVENANCE
		Francs	
Acier	1.500 caisses de 75 kil.	56.200	Autriche, France.
Alcool	4.950 kil.	2.822	Autriche, Hongrie, Allemagne.
Allumettes	2.00 caisses	80.000	Autriche, Angleterre, Belgique, Turquie
Alun	80.000 kil.	27.000	France.
Amidon	40.000 kil	20.000	Allemagne, Autriche, France
Armes		50.000	Allemagne, Autriche.
Bois de construction	25.000 quintaux.	5.000.000	Trieste, Caramanie.
Bois de chauffage	10.000 *id.*	2.300.000	Caramanie, Alexandrette
Bouchons	5.000 kil.	5.000	Algérie.
Bougies	1.000.000 kil.	1.000.000	Marseille, Belgique.
Café	950.000 kil.	3.800.000	Ceylan, France, Belgique, Egypte.
Cannelle	15.000 kil.	75.000	Angleterre. }
Carton	125.000 kil.	77.500	Angleterre, France, Allemagne, etc. {
Charbon (houille) en briquettes	10.000 tonnes	360.000	2/3 France, 1/13 Angleterre.
Charbon (houille) en roche	1.500 tonnes.	60.000	Angleterre.
Ciment	1.500 barils.	30 000	France.
Cochenille	80.000 kil.	200.000	Angleterre.
Conserves alimentaires		100.000	Angleterre, France, Archipel ottoman.
Coton filé rouge	150.000 kil.	300.000	Angleterre, France.
Coton filé blanc	300.000 kil.	600.000	Angleterre, France, Grèce, Allemagne.
Couleurs et vernis	15.000 kil.	1 500.000	Angleterre, France, Belgique.
Cordages	10.000 kil	9.950	Turquie.
Cuirs et peaux	160.000 kil.	640.000	France, Angleterre, Autriche, Grèce.
Cuivre	400 000 kil.	120.000	Angleterre.
Draperie	7.000 colis.	8.000.000	France, Angleterre, Autriche, Allemagne.
Articles de Paris		500.000	France, Autriche, Belgique
Eaux minérales	100 caisses.	3.600	France
Etain	50.000 kil.	100.000	France, Angleterre
Farine	500 sacs de 100kil.	15.000	Egypte, Russie.
Faïence		100.000	Angleterre, Italie, Autriche, France
Fer	2.250, tonnes.	562.000	Angleterre, France
Fer-blanc	27.000 kil.	6.750	France.
Ferronnerie		150.000	Allemagne, Angleterre, Belgique.
Fez (tarbouch)		100.000	France, Autriche, Constantinople, Tunis, divers.
Horlogerie		250.000	Suisse, France, Angleterre
Huile de lin	500 barils de 150 kil.	75.000	France.
Indigo	10.000 kil.	323.800	Angleterre.
Lainages divers		500.000	Angleterre, Autriche, Allemagne
Librairie		20.000	Angleterre, Amérique, France
Macaroni, pates	25.000 kil.	20.000	Italie.
Machines à coudre		50.000	Amérique, Allemagne.
Marbre	3.000 tonnes.	700.000	Italie, France, Turquie
Mercerie		350.000	Autriche, France.
Meubles et lits en fer		200.000	Italie, Autriche, France, Allemagn
Miroirs		100.000	France, Autriche.
Papier pour imprimerie	100.000 kil	200.000	France, Autriche.
Papier et autres articles de bureau		200.000	France, Autriche
Papier d'emballage	75.000 kil.	60.000	Autriche.
Papier à cigarettes	100.000 boites.	170.000	Autriche.
Peaux de buffle	50.000 pièces.	550.000	Egypte, France, Angleterre.
Pétrole	300.000 caisses.	2.100.000	140.000 de Russie et 160.000 d'Amérique
Plomb	200.000 kil.	100.000	France.
Parfumerie		150.000	France, Allemagne
Poivre	100.000 kil	150.000	Angleterre, France.
Pointes de Paris	400.000 kil	800.000	France, Belgique, Allemagne
Poteries		50 000	France, Belgique, Allemagne.
Produits chimiques		900.000	France, Italie, Angleterre, Belgique, Allemagne.
Produits pharmaceutiques.		700.000	France, Angleterre
Quincaillerie		200.000	France, Autriche, Allemagne.
Riz	8.000.000 kil	1.600.000	Egypte, Japan, Indes anglaises, Piemont
Soie	30.000 kil.	690.000	Chine, Angleterre, France
Soieries et velours		600.000	France.
Sellerie et carrosserie		100.000	France, Autriche.
Soufre	30.000 kil.	10.000	Italie.
Sucre	25000sacs de100kil	1.137500	France, Belgique
Sulfate de quinine		80.000	Angleterre.
Talc	350.000 kil.	9.580	Italie.
Tissus manufacturés		1.225.100	Allemagne, Angleterre, Autriche, Belgique.
Verrerie		437.000	Autriche, France, Belgique.
Vers à soie (graines de)	125.000 onces; de 25 gr.	375.000	France.
Vins		250.000	France, Egypte, Turquie.
Vitres	2.000 caisses.	36.000	Autriche, Belgique, France.
Tuiles et carreaux	1.500.000 pièces.	300.000	Marseille
Zinc	125.000 kil.	74.800	France.
	TOTAL fr.	42.693.102	

وثائق غير منشورة وكتب وثائقية

— Ministère des Affaires Etrangères Français (Paris); Archives Diplomatiques Turquie (Syrie-Liban).

— ارشيف مديرية الآثار اللبنانية ـ بيروت (المتحف) .

— Documents Diplomatiques Française (1871-1914); Ministère des Affaires etrangères, T. II, Paris 1936.

— Documents Diplomatiques Secrets Russes (1914-1917); d'Après les Archives du Ministère des affaires etrangères à Petrograd traduit de Russe, Paris 1928.

— Papers relating to the foreign relations of the United States 1919, Vol. V, Washington 1946.

— Archives Diplomatiques : Recueil mensuel de Diplomatie d'Histoire, et de droit International, 3e Serie, (1908-1920).

Documents divers.

— Les revendications du Liban : mémoire à la délégation Libanaise la conférence de la Paix; Le Président de la délégation Libanaise Elias Pierre Hoyek, Paris 25 Octobre 1919.

— Le grand-Liban de Syrie à la conférence de la paix, Paris, Octobre 1919; Archevêque de Fourzoul Zahlé et la Békaa-Liban, Cyrille Moghabghab.

Le Liban et ses ports : Note refutative en réponse à la décision du conseil des ministres ottomane, concernant la fermeture des Ports Libanais, Djounié le 8 Novembre 1909.

— Le Bequaa aux Libanais !!!
Mémoire présenté aux gouvernements des grandes puissances protectrices du Liban, par les conseils municipaux de la ville de Zahlé et du Mont-Liban Zahlé, Mars 1913.

- Exposé des plaintes et Désiteratas des Libanais, le Comité des Cédres du Liban, Beyrouth le 29 Avril 1912.
- Association du Jeune Liban : mémoire sur la question Libanaise présenté aux puissances, le Caire, le 10 Janvier 1920.
- المسألة اللبنانية : الاتحاد اللبناني في القطر المصري ، مصر ١٩٢٢ .
- Recueil des actes administratifs du Haut-Commissariat de la Republique Française en Syrie et au Liban annéc 1919-1920, Vol. I, Beyrouth.

مجـلات وجرائـد

- Correspondance d'Orient (1912-1918).
- لسان الحال ١٩١٩ ــ ١٩٢٠ .
- المنـار ١٩١٢ ــ ١٩١٤ .

مراجع باللغة الاجنبية

— Abel Armaud "*Psychologie et Comportements* (Monde Musulman Contemporain), Bruxelles 1962.

— *Marchands d'Orient d'Hier et d'Aujourd'hui* revue industrie No. 7 Juillet 1954.

— *Les Formes Nouvelles de la Question d'Orient* extrait de revue de l'institut de sociologie, Bruxelles 1952, No. 1.

— Abou Sélim : "*Le Bilinguisme Arabe Français au Liban*", Paris 1962.

— Aouad Ibrahim : "*Le droit privé des Maronites au temps des emirs Chehab*", thèse, Paris 1933.

— Barkan Omar Lûtfi : "*Le Servage Existait-il en Turquie*"? Annales (Economies société civilsations) XI, 1956, pp. 54–60.

— Berque Jacques : "*Les Arabes d'Hier à Demain*", Paris 1961.

— *L'idée de Classe dans l'Histoire Contemporaine des Arabes* in les classes sociales dans le Monde d'aujourh'hui cahiers internationaux de sociologie, Vol. XXXVIII, Nouvelle série, douzième année, Janvier 1956, pp. 169-184.

— Bruneau André : "*Traditions et Polittque de la France au Levant*", Paris 1931 (thèse).

— Cahen Claude: "*L'évolution de l'Iqtâ' du IXe au XIIIe siècle* ", Annales (Economies sociétés civilisations). VIII 1953, pp. 25-52.

— Cardon Louis : "*Le Régime de la Propriété Foncière en Syrie et au Liban*", (thèse), Paris 1932.

— Catroux : "*Deux Missions en Moyen-Orient* (1919-1920) ", Paris 1958.

— Colombe Marcel : "*Islam et Nationalism Arabe à la Veille de la Première Guerre Mondial*", Revue Historique, Janvier–Mars1900, pp. 85–98.

— Corm Georges : "*Contribution à l'étude des sociétés Multicon-Fessionnelles*", effets socio-juridiques et politiques du pluralisme religieux, Paris 1971, (thèse).

— Coulaud Jacques : "*Le Mouvement Syndical au Liban* (1919-1946) Paris 1970.

— Chevallier Dominique :

— *La Société du Mont-Liban à l'Epoque de la Révolution Industrielle en Europe*, Paris 1971.

— *Aux Origines des Troubles Agraires Libanais* en 1858. Annales (E.S.C.) XIV 1959, pp. 35-64.

— *Lyon et la Syrie en* 1919 *Les Bases d'un Intervention*, revue historique 84e année Octobre-Décembre (cc XXIV, 1960).

— *Les Cadres Sociaux de l'Economie Agraire Dans le Proche-Orient* le cas du Mont-Liban; revue Historique 92e année 1968.

— Cuinet Vital : "*Syrie Liban et Palestine*", Géographie Administrative statestique descriptive et raisonné, Paris 1896.

— Ducousso Gaston : "*L'Industrie de la Soie en Syrie et au Liban*", Paris - Beyrouth 1913.

— Ducruet Jean : "*Les Capitaux Européens au Proche-Orient*, Paris 1964.

— Al-Kodsy Ahmad : "*Nationalism and Class Struggles in the Arab World*", Monthly Review juby, August 1970.

— Emrit Marcel : "*La Crise Syrienne et l'Expansion Economique Française en* 1860", Revue Historique ccVII, 1952 76e année, pp. 211-232.

— Goutaut Biron (Comte R. de) *Comment la France s'est Installée en Syrie* (1918-1919), Paris 1922.

— Guys Henri : "*Relation d'un Séjour de Plusieurs Années à Beyrouth et dans le Liban*", Paris 1847.

— *Esquisse de l'Etat Politique et Commercial de la Syrie*", Paris 1862.

— Goblet M. et Samné G.: "*La Vie Politique orientale en* 1909" Paris 1910.

— Huvelin Paul : "Compte rendu de la mission Française en Syrie", *Que vaut la Syrie ?* Mai-Septembre 1919.

Fase I. Paris Marseille, Congrés Française de la Syrie.

— Ismail Adel : Histoire du Liban : *Redressement et Déclin du Féodlisame Libanais* 1840-1861, Beyrouth 1958.

— *Le Liban* : *Histoire d'un Peuple*, Beyrouth 1965.

— Kalisky René : "*Le Monde Arabe : le Réveil et la Quête de l'Unité*", Verviers (Belgique) 1968.

— Khairallah K. T. : "La Syrie", Paris 1912.

— Lansing Robert : Mémoires ?

— Lawrence : *Les Sept Piliers de la Sagesse*, Traduction intégrale par Ch-Mauron, Paris 1940.

— Lyautey Pierre : *Gouraud*, Paris 1949.

— Lewis Bernard :
— Les Arabes dans l'Histoire, Bruxelles 1958.
— The Emergence of Modern Turkey, Londres 1961.
— Massignon Louis : *Introduction à l'Etude des Revendications Islamiques*, Revue du Monde Musulman, Juin 1920.
— Mandelstam André : Le Sort de l'Empire Ottoman, Lausanne Paris 1917.
— Moutran Nadra : *La Syrie de Demain*, France et Syrie, Paris 1916.
— Nicolas Maxime : "La Nationalité au Liban d'Après le Traité de Lausanne", Lyon 1928 (thèse).
— Rodinson Maxime : *Islam et Capitalism*, Paris 1966.
— *Marxisme et Monde Musulman*, Paris 1972.
— *Nation et Idéologie*, Encyclopeadia Universalis, T. XI, Paris 1971, pp. 571–575.
— Rondot Pierre : *Les Instititions Politiques au Liban*. Des communautés traditionnelles à l'Etat Moderne, Paris 1947.
— Sadaka Nagibe : "*La question syrienne pendant la guerre de* 1914, Paris 1940 (thèse).
— Safa Elie : "L'émigration Libanaise", Beyrouth 1960 (thèse).
— Salam Nawaf : "L'Histoire et role de la Pénétration et de l'influence Française et Anglo-Américaine dans l'enseignement au Liban de 1840 à 1914 (Mémoire), Paris 1974.
— Samné Georges ; *La Syrie*, Paris 1920.
— Testar (Baron de):"*Recueil des traités de la porte ottomane avec les puissances étrangères*", Paris 1892–1894, T. III.
— Touma Toufic : Paysans et institutions féodales chez les druses et les Maronites du Liban du XVIIe siècle à 1914, 2e T. Beyrouth 1971–1972.
— Van Riet Simone : "*Introduction a l'Histoir contemporaine*", (du Monde Musulman), Bruxelles 1962.
— Weulersse Jacques : "*Paysans de Syrie et du Proche-Orient*", Gallimard 1946.

مراجع باللغة العربية

ـ ابي راشد عبود : « صوت الحق » ١٥ تشرين الاول ١٩٠٢ ـ جريدة النصير .

ـ ابو شقرا حسين : « الحركات في لبنان » صياغة ونشر عارف ابو شقرا ، بيروت ١٩٥٢ .

ـ الحصري ساطع : ميسلون ، بيروت (بدون تاريخ) .
ـ البلاد العربية والدولة العثمانية ، القاهرة ١٩٥٧ .

ـ الحكيم يوسف :
ـ سورية والعهد العثماني . بيروت ١٩٦٦ .
ـ بيروت ولبنان في عهد آل عثمان ، بيروت ١٩٦٤ .
بيروت ١٩٥٩ ـ ١٩٧٠ .

ـ الحداد الخوري يوسف : ـ رسالة في نكبات لبنان مدة الحرب الى المهاجرين . (بدون تاريخ) .

ـ اسماعيل عادل وخوري اميل : السياسة الدولية في الشرق العربي ، ٥ اجـــزاء

الصلح عادل : سطور من الرسالة ، تاريخ حركة استقلالية قامت في المشـرق العربي سنة ١٨٧٧ ـ بيروت ١٩٦٦ .

ـ آل صفا محمد جابر : تاريخ جبل عامل ـ بيروت (بدون تاريخ) .

ـ الصليبي كمال : تاريخ لبنان الحديث ، بيروت ١٩٦٩ .

ـ ارسلان الامير شكيب : سيرة ذاتية ، بيروت ١٩٦٩ .

ـ الشدياق طنوس : كتاب اخبار الاعيان في جبل لبنان ، بيروت ١٨٥٩ .
نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستاني ـ جزءان ، بيروت ١٩٧٠ .

ـ الدوري عبد العزيز : مقدمة في تاريخ الاقتصاد العربي ، بيروت ١٩٦٠ .

ـ الشهابي مصطفى : القومية العربية : تأريخها وقوامها ومراميها ، الجامعة العربية ١٩٥٨ .

ـ العقيقي انطون ضاهر : ثورة وفتنة في لبنان . مخطوطة مع وثائق اخرى نشرها وعلق عليها يوسف ابراهيم يزبك . بيروت ١٩٣٨ .

ـ الحتوني منصور : نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية ، لبنان ١٨٨٤ .

ـ الغصين فايز : مذكراتي عن الثورة العربية ، دمشق ١٩٥٦ .

ـ المقدسي انيس الخوري : الاتجاهات الادبية في العالم العربي الحديث ـ بيروت ١٩٦٣ .

ـ القاسمي صلاح الدين : آثاره ، صفحات من تاريخ النهضة العربية ـ القاهرة ١٩٥٩ .

ـ برو توفيق : العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ . الجامعة العربية ١٩٥٠ .

ـ بيهم محمد جميل : ـ قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور ، الجزء الثاني بيروت ١٩٥٠ .

ـ العرب والترك ـ بيروت ١٩٥٧

ـ الحلقة المفقودة في تاريخ العرب : بيروت ١٩٥٠

ـ العهد المخضرم في سورية ولبنان ـ ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ .

ـ ثورة العرب (لم يذكر اسم المؤلف) بقلم احد اعضاء الجمعيات العربية ، القاهرة ١٩١٦ .

ـ جابر منذر : مؤتمر الحجير ـ رسالة كفاءة غير منشورة ـ الجامعة اللبنانية ١٩٧٢ .

ـ جمال باشا : مذكرات جمال باشا ، بغداد ١٩٦٣ .

ـ حقي بك : لبنان : مباحث علمية واجتماعية ... جزءان ، بيروت ١٩٦٩ـ١٩٧٠ .

ـ حنا عبدالله : القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان ، ١٨١٠ ـ ١٩٢٠ ـ بيروت ١٩٧٥ .

ـ خالدي وفروخ : التبشير والاستعمار ، بيروت ١٩٧٣ .

ـ خوري بشارة خليل : حقائق لبنانية ، الجزء الاول ، بيروت ١٩٦٠ .

ـ داغر اسعد : مذكراتي على هامش القضية العربية ، القاهرة (بدون تاريخ) .

ـ دروزة محمد عزت : حول الحركة العربية الحديثة ـ صيدا ١٩٥٠ ، جزء ١ .

ـ زين نور الدين زين : ـ نشوء القومية العربية ، بيروت ١٩٦٦ .

ـ الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سورية ولبنان . بيروت ١٩٧١ .

- سعيد امين : - الثورة العربية الكبرى ، الجزء الاول ، القاهرة (بدون تاريخ)
- اسرار الثورة العربية - بيروت (بدون تاريخ) .
- شرارة وضاح : في اصول لبنان الطائفي : خط اليمين الجماهيري ، بيروت ١٩٧٥.
- صايغ انيس : الهاشميون والثورة العربية الكبرى ، بيروت ١٩٦٦ .
- طربين احمد : لبنان منذ عهد المتصرفية الى بداية الانتداب : جامعة الدول العربية ١٩٦٨ .
- ضاهر مسعود : - تاريخ لبنان الاجتماعي - بيروت ١٩٧٤ .
- اضواء على جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية مقتطف من مجلة «دراسات» العدد ١ ، ١٩٧٥
كلية التربية - الجامعة اللبنانية .
- عوض عبد العزيز محمد : الادارة العثمانية في ولاية سورية - القاهرة ١٩٦٩ .
- غالب الخوري بيار : فرنسا صديقة ومحامية ، بيروت ١٩٢٤ .
- قاسمية خيرية : الحكومة العربية في دمشق : ١٩١٨ - ١٩٢٠ - القاهرة ١٩٧١ .
- مزهر يوسف : تاريخ لبنان العام .
- مكاريوس شاهين : فضائل الماسونية : مصر ١٨٩٩ .
- يونس مسعود : « الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان ابان حكم الامبراطورية العثمانية » . الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الاجتماعية - ايار ١٩٧٥ .

[illegible]

كتب مترجمة الى العربية

- انطونيوس جورج : يقظة العرب .
- بولياك : الاقطاعية في مصر وسورية وفلسطين ولبنان . بيروت ١٩٤٨ .
- جب هاملتون وبوون هارولد : المجتمع الاسلامي والغرب ، مصر ١٩٧١ - جزءان -
- حوراني البرت : الفكر العربي في عصر النهضة - بيروت - دار النهار للنشر .
- رامزور ارنست : « تركيا الفتاة » ، بيروت ١٩٦٠ .
- ريستلهويبر رينيه : تقاليد فرنسا في لبنان، ترجمة القس بولس عبود، حريصا - لبنان - ١٩٢١ .
- سيمليا نسكايا : الحركات الفلاحية في النصف الاول من القرن التاسع عشر في لبنان . بيروت - دمشق - ١٩٧٢ .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المحتويات

صفحة

صفحة

صفحة

تصويب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٥	٢٠	violidividurelle	individuelle
٢٦	السطر الاخير	يضعـــه	يصفه
٣٧	١٤	الافراد	الامراء
٧٥	٣	تنمـــو	تنحـــو
٨٧	٣	الحفاظ	للحفاظ
١١١	٢٠	تنمـــو	تنحـــو

٨ ليرات لبنانية
أو ٨٠٠ درهم ليبي
أو ما يعادلهما